السوق العربية المشتركة

٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السوق العربية المشتركة

(المجلد الرابع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
النموذج الاوروبى يساعد على قيام السوق العربية المشتركة	-----	الاهرام	٦١٠	٩٧-٠٩-٢٤
السوق العربية المشتركة	-----	الجمهورية	٦١١	٩٧-٠٩-٢٨
الانفتاح .. كمين ام منقذ للاقتصاد العربى	د. احسان على بو حليقة	المجلة	٦١٢	٩٧-٠٩-٢٨
السوق العربية المشتركة ستقوم لا محالة ولكن علينا الا نتعجل الخطوات	عبد الرحمن السحيمانى	المجلة	٦١٥	٩٧-٠٩-٢٨
شعارات التكامل التى نرددها طيلة ٤٠ عاما لن تقيم سوقا عربية مشتركة	حسين عيسى	المجلة	٦١٦	٩٧-٠٩-٢٨
٢٥خبراء من مصر وسورية ومجلس التعاون	تركى الدخيل	الحياة	٦١٨	٩٧-٠٩-٢٩
مشروع مصرى سورى للسوق العربية المشتركة	منى الملاخ	المصور	٦١٩	٩٧-١٠-٠٣
السوق العربية المشتركة وحلم التكامل المنشود	جمال غالى	روزاليوسف	٦٢٠	٩٧-١٠-٠٦
لماذا السوق العربية المشتركة بعد حرب اكتوبر ؟!	فهيم احمد	الاذاعة والتليفزيون	٦٢٣	٩٧-١٠-١١
مؤتمر لا تنقصه النيات الحسنة !	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٦٢٥	٩٧-١٠-٢٢
السوق العربية والمنتجات المصرية	عصام عبد القادر	الاهرام	٦٢٦	٩٧-١٠-٢٤
"النخبة" يتغيرون عن المؤتمر السابع لرجال الاعمال العرب	عماد غنيم	العالم اليوم	٦٢٧	٩٧-١٠-٢٥
محاولات تهميش السوق العربية فاشلة	عبد الله نصار	الجمهورية	٦٣٠	٩٧-١٠-٢٧

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مؤتمر للسوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاديات العربية -----	الاهرام	٦٢٣	٠٨-١١-٩٧
شكوك حول التزام بعض الدول العربية محمد جلال	الاحرار	٦٣٤	٠٨-١١-٩٧
نظام اقتصادى عربى يسبق الشرق اوسطية محمد ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٦٣٥	١٠-١١-٩٧
السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية -----	الاهرام	٦٣٧	١٢-١١-٩٧
سورية تطرح قريبا مشروعا عربيا متكاملا هشام بشير	الحوادث	٦٣٨	١٤-١١-٩٧
١٧ دولة عربية تشارك فى منطقة التجارة الحرة فى يناير القادم ياسر صبحى	الاهرام	٦٤٠	١٤-١١-٩٧
معالم الطريق .. لسوق عربية مشتركة حاتم فاروق	اكتوبر	٦٤١	١٦-١١-٩٧
مؤتمر قومى بجامعة اسيوط يناقش -----	العربى	٦٤٣	١٧-١١-٩٧
السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى -----	الاهرام الاقتصادى	٦٤٤	١٧-١١-٩٧
السوق العربية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف السياسة الراهنة شقيق الطاهر	الاحرار	٦٤٥	٢٢-١١-٩٧
امكانية نجاح اقامة السوق العربية شقيق الطاهر	الاحرار	٦٤٧	٢٤-١١-٩٧
السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات الدولية احمد البطريق	الاهرام	٦٤٨	٢٥-١١-٩٧
اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية -----	الجمهورية	٦٥١	٢٥-١١-٩٧
مناقشات ساخنة حول اسباب اخفاقات التعاون الاقتصادى العربى علاء الدين مصطفى	اخر ساعة	٦٥٥	٢٦-١١-٩٧
٧٠ مليار دولار استثمار سنوية مطلوبة للمنطقة العربية ماجد على	العالم اليوم	٦٥٨	٢٦-١١-٩٧
١٠٠٠ مليار دولار ارصدة العرب فى اوروبا وامريكا هانى المكاوى	الاحرار	٦٦٠	٢٨-١١-٩٧

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
جهاز لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة			
-----	الاحرار	٦٦٢	٩٧-١١-٢٨
اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية			
لطفى شاكر	الجمهورية	٦٦٣	٩٧-١١-٢٩
اول خطوة خطوة لاقامة السوق العربية المشتركة			
عصام عبد الحميد	العربى	٦٦٦	٩٧-١١-٢٩
تنشيط المشروعات العربية وامتلاك التكنولوجى ضرورة			
عبد العزيز جيره	الاهرام الاقتصادى	٦٦٧	٩٧-١٢-٠١
السوق العربية المشتركة .. ومرحلة البعث الجديد			
احمد عصمت	الاهرام	٦٦٩	٩٧-١٢-٠٢
٤ اليات مطلوبة من اجل تجاوز العقبات			
-----	الاهرام	٦٧٢	٩٧-١٢-٠٢
قواعد تطبيق احكام السوق العربية			
بدر الدين ادهم	الاخبار	٦٧٣	٩٧-١٢-٠٣
السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى			
حسن علام	اخر ساعة	٦٧٤	٩٧-١٢-٠٣
الظروف ملائمة .. وعقبات تواجهان التنفيذ			
-----	الاهرام	٦٧٨	٩٧-١٢-٠٣
السوق العربية المشتركة .. حلم اصبح حقيقة !			
ماجد منير	الاهرام المسائى	٦٧٩	٩٧-١٢-٠٤
البشرى ينفى تعارض اتفاقات الشراكة مع اقامة السوق العربية المشتركة			
-----	العالم اليوم	٦٨٠	٩٧-١٢-٠٤
مطلب جماهيرى وارادة سياسة			
عادل دندراوى	الاهرام	٦٨٣	٩٧-١٢-٠٦
الطريق الصحيح الى السوق العربية المشتركة			
-----	النبأ الوطنى	٦٨٤	٩٧-١٢-٠٧
لجنة من ٨ دول عربية لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الشهر القادم			
عبد الرحمن ابراهيم	العالم اليوم	٦٨٧	٩٧-١٢-٠٧
السوق العربية المشتركة والمستقبل الاقتصادى العربى			
-----	الجمهورية	٦٨٨	٩٧-١٢-٠٧
قالوا عن السوق العربية المشتركة			
-----	الجمهورية	٦٩٠	٩٧-١٢-٠٧

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق العربية الحالية نواة للسوق الموسعة			
-----	الاهرام الاقتصادى	٦٩٥	٩٧-١٢-٠٨
حماية العمل الاقتصادى من تقلبات المزاج السياسى			
-----	الاهرام الاقتصادى	٦٩٦	٩٧-١٢-٠٨
حلم السوق العربية المشتركة يتجدد فى مركز دراسات المستقبل			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٦٩٧	٩٧-١٢-٠٨
١٨ دولة عربية توافق على بدء تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة فى يناير			
خالد حسن	العالم اليوم	٦٩٩	٩٧-١٢-٠٩
١٠% نسبة التخفيضات الجمركية فى التجارة البنية العربية فى يناير			
-----	الوفد	٧٠٠	٩٧-١٢-١٣
الصور متعددة ومختلفة فأين الارادة السياسية ؟!			
محمد نجم	اكتوبر	٧٠١	٩٧-١٢-١٤
قيام تجمع اقتصادى عربى جديد خلال اسابيع			
ممتاز القط	الاخبار	٧٠٣	٩٧-١٢-١٥
د. فوزى يدعو لتجنب الخلافات والاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة			
مجاهد مليجى	العالم اليوم	٧٠٤	٩٧-١٢-١٨
حوار ساخن حول التعاون الاقتصادى العربى			
-----	الاهرام المسائى	٧٠٥	٩٧-١٢-١٩
السوق اعربية العربية المشتركة هى البديل الوطنى للشرق اوسطية			
احمد حسان	الاسبوع	٧٠٦	٩٧-١٢-٢٢
الشرق اوسطية .. السراب "الخادع" للاقتصاديين			
مدحت البسيونى	الاسبوع	٧٠٧	٩٧-١٢-٢٢
الطريق الى السوق المشتركة			
-----	الاخبار	٧١٠	٩٧-١٢-٢٣
السوق المشتركة مشروع العرب القومى			
-----	اخر ساعة	٧١١	٩٧-١٢-٢٤
فاكس ...			
-----	الاهرام	٧١٢	٩٧-١٢-٢٤
السوق العربية المشتركة .. امل .. متى يتحقق ؟!			
السيد العزاوى	المساء	٧١٤	٩٧-١٢-٢٦
الاعداد للخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة			
سحر ضياء الدين	الوفد	٧١٥	٩٧-١٢-٢٨

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي			
ابراهيم البهى	الاهرام	٧١٦	٢٨-١٢-٩٧
منطقة حرة بين دول الاعلان			
محمد اسماعيل	الجمهورية	٧١٧	٢٨-١٢-٩٧
منطقة تجارة حرة كبرى تضم كل الدول العربية			
بدر الدين ادهم	الاخبار	٧١٨	٠١-٠١-٩٨
تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية			
محمد اسماعيل	الجمهورية	٧٢١	٠٢-٠١-٩٨
بدات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى			
زينب ابراهيم	المجلة	٧٢٢	٠٥-٠١-٩٨
حلم السوق العربية يقترب			
عبير الفخرانى	العربى	٧٢٦	٠٥-١١-٩٨
اجتماع مهم للجنة التنفيذ والمتابعة			
-----	الاهرام المسائى	٧٢٨	١٠-٠١-٩٨
بين المصالحة الاقتصادية والايديولوجيا السياسية			
ليون بيجو	الوسط	٧٢٩	١١-٠١-٩٨
افول الشرق اوسطية وانطلاق المنطقة العربية الحرة			
-----	الوسط	٧٣١	١١-٠١-٩٨
هذه هى الاسباب الحقيقية وراء تعثر السوق العربية المشتركة			
علاء البحار	الشعب	٧٣٤	١٢-٠١-٩٨
مسيرة التكامل العربى هل تستوعب الدول تحت الحصار ؟			
محمد عبد الرشيد	الاهرام	٧٣٥	١٤-٠١-٩٨
الدول العربية تتجمع لمواجهة همومها الاقتصادية			
-----	الحوادث	٧٣٦	١٦-٠١-٩٨
مجلس الشورى يشيد بحرص الرئيس مبارك على رعاية محدودى الدخل			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	٧٣٩	٢٨-٠١-٩٨
هل اخفق النفط فى تحقيق تنمية وتكامل اقتصادى عربى ؟			
عاطف عبد الله	الاهرام	٧٤١	٢٨-٠١-٩٨
امين عام الوحدة الاقتصادية العربية			
-----	الاهرام المسائى	٧٤٣	٣١-٠١-٩٨
المقبل لبحث الاجراءات التمهيدية لاقامة السوق المشتركة			
-----	الاهرام المسائى	٧٤٤	٠١-٠٢-٩٨

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لجنة التنفيذ والمتابعة تبحث فى اجراءات منطقة التجارة العربية			
-----	الحياة	٧٤٥	٩٨-٠٢-٠١
الديمقراطية والسوق المشتركة والسلام ضرورات عربية			
ايناس طه	الاهرام	٧٤٦	٩٨-٠٢-٠٣
الخبراء يطرحون وسائل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى			
-----	الاهرام	٧٤٧	٩٨-٠٢-٠٤
خريطة صناعية عربية .. واقامة السوق العربية المشتركة			
محمد عبد الحافظ	الاخبار	٧٤٩	٩٨-٠٢-٠٨
اجراءات عربية رنشاء منطقة التجارة الحرة			
عماد السويفى	الاحرار	٧٥١	٩٨-٠٢-١٠
كشف حساب تطبيق المرحلة الاولى لمنطقة التجارة العربية الحرة			
-----	الاهرام المسائى	٧٥٢	٩٨-٠٢-١١
دور التعاونيات فى قيام السوق العربية المشتركة			
حسين شهبون	الاهرام	٧٥٣	٩٨-٠٢-١٤
اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة او موت			
-----	الاهرام الاقتصادى	٧٥٤	٩٨-٠٢-٢٣
اجتماعات عربية لبحث معوقات المنطقة الحرة			
-----	الاهرام	٧٥٦	٩٨-٠٢-٢٥
لا تعارض بين منطقة التجارة الحرة العربية والايرومتوسطية			
محمد بركة	العالم اليوم	٧٥٧	٩٨-٠١-٢٦
ودور الشركات فى تحقيق اهدافها			
-----	الاهرام	٧٦١	٩٨-٠٣-٠٤
تطوير التشرلايعات لمواجهة المتغيرات الدولية			
-----	الجمهورية	٧٦٢	٩٨-٠٣-٠٤
منطقة التجارة الحرة العربية			
ياسر صبحى	الاهرام	٧٦٣	٩٨-٠٣-٠٦
السوق العربية المشتركة .. مطلب لم يتحقق بعد !			
-----	الاهرام المسائى	٧٦٥	٩٨-٠٣-٠٧
الامرارات تطبق البرنامج التنفيذى			
-----	الحياة	٧٦٦	٩٨-٠٣-٠٧
خطوات متدرجة نحو التكامل			
-----	الاهرام	٧٦٧	٩٨-٠٣-٠٧

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العالم يركب الصواريخ والعرب يركبون السلحفاة نور الهدى ذكى	العربى	٧٦٨	٩٨-٠٢-٠٩
من اجل السوق العربية المشتركة محمد مبروك	الاهرام	٧٦٩	٩٨-٠٢-١١
المكاسب التجارية ليست وحدها سناء السعيد	العالم اليوم	٧٧٠	٩٨-٠٢-١٤
السوق العربية المشتركة .. فى مقدمة القضايا مجدى عبد الرحمن	المساء	٧٧١	٩٨-٠٢-١٥
مصر تضع كل امكاناتها لانشاء تكتل اقتصادى عربى مغازى شعير	الاهرام	٧٧٢	٩٨-٠٢-١٦
اهتمام اوروبى بمساندة الجهود احمد عصمت	الاهرام	٧٧٢	٩٨-٠٢-١٦
نحو اداء اقتصادى متميز -----	روزاليوسف	٧٧٥	٩٨-٠٢-١٦
بيومى .. الصادرات العربية تغزو الاتحاد الاوروبى بعد اتفاق الشراكة مجاهد مليجى	العالم اليوم	٧٧٦	٩٨-٠٢-١٧
ثقوب فى جدار السوق العربية المشتركة -----	العالم اليوم	٧٧٧	٩٨-٠٢-٢١
المطالبة بالاسراع فى استكمال منطقة التجارة الحرة العربية صفاء جمال الدين	الاهرام	٧٨١	٩٨-٠٢-٢٥
مناطق مشتركة للتجارة الحرة مع الكويت والبحرين فاتن عبد الرازق	الاخبار	٧٨٢	٩٨-٠٢-٢٦
الخبراء يطالبون بازالة معوقات التمويل سيد عبد الرحمن	العالم اليوم	٧٨٣	٩٨-٠٢-٢٦
ننتظر رعايتكم للقطاع الخاص -----	الاهرام العربى	٧٨٥	٩٨-٠٢-٢٨
ابلاغ وزراء الاقتصاد بالبرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة -----	العالم اليوم	٧٨٨	٩٨-٠٤-٠٤
منطقة التجارة العربية الحرة ... وبداية لمواجهة التحديات الدولية -----	الاهرام المسائى	٧٨٩	٩٨-٠٤-٠٨
السنيلوكس .. والسوق العربية المشتركة د. لويس حبيقه	الاهرام	٧٩٠	٩٨-٠٤-١١

مجلد رقم ٤ السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تاكيد دور الحركة التعاونية فى اقامة السوق العربية وتنفيذ مشروعات مشتركة			
محمد العجرودى	الاهرام	٧٩١	٩٨-٠٤-١٢
المطالبة بتعديل قوانين المناطق الحرة العربية			
محمد عبد الرشيد	الاهرام	٧٩٢	٩٨-٠٤-١٣
مساندة جهود مبارك لاقامة السوق العربية			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٧٩٣	٩٨-٠٤-١٩
تنمية الكروش			
كمال جاب الله	الاهرام	٧٩٤	٩٨-٠٤-٢٠
مشروع باتفاقات مشتركة لتبادل السلع واقامة معارض دائمة وموسمية			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٧٩٥	٩٨-٠٤-٢٠
اهمية دور القطاع الخاص العربى			
عادل شفيق	الاهرام	٧٩٦	٩٨-٠٤-٢٢
منطقة التجارة الحرة خطوة كبيرة نحو السوق المشتركة			
-----	الاهرام	٧٩٧	٩٨-٠٤-٢٣
السوق العربية ستشهد مزيدا من انشطتنا			
-----	القبس	٧٩٨	٩٨-٠٤-٢٤
السوق العربية المشتركة . جسر العرب الى القرن الـ٢١			
-----	الوفد	٨٠١	٩٨-٠٤-٢٧
سوق عربية مشتركة للسينما			
ناصر حسين	العالم اليوم	٨٠٣	٩٨-٠٤-٣٠
تصور لسيناريو التكامل الاقتصادى			
-----	الحياة	٨٠٤	٩٨-٠٥-٠١
انطلاقا من دعوة الرئيس مبارك بتفعيل السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	٨٠٧	٩٨-٠٥-٠٣

رئيس اللجنة القومية المصرية للمفاوضات مع أوروبا

النموذج الأوروبى يساعد على قيام السوق العربية المشتركة

كتب - محمد عبدالرشيد:

أكد رئيس اللجنة القومية المصرية للمفاوضات مع اوروبا السفير جمال بيومى ان اتفاق المشاركة مع اوروبا لن يؤثر على الجهود التى تبذل حاليا لإقامة سوق عربية مشتركة نظرا لقيام ٨ دول عربية بالتفاوض مع اوروبا لعقد اتفاقية معها.



السفير جمال بيومى

واضاف: ان النموذج الاوروبى لاقامة اتفاقية المشاركة من السهل والمنطقى تطبيقه عند اقامة المنطقة التجارية العربية الحرة لانه حينما تتفاوض دولة عربية مامع الاتحاد الاوروبى وتصل الى اتفاق مشاركة تستفيد منه الدول العربية الاخرى اذا مارغبت فى توقيع اتفاقيات مع هذه الدولة، لان المفاوضات لاتبدأ من الصفر بل تبدأ بما انتهت اليه اتفاقية المشاركة الاوروبية.

واوضح السفير انه اذا ماتوصلت تونس الى اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الاوروبى فسوف تستفيد مصر على سبيل المثال من هذه الاتفاقية عند التفاوض مع تونس لقيام اتفاقيات تعاون ثنائية وهكذا الحال بالنسبة لجميع البلدان العربية ومن ثم يساعد النموذج الاوروبى على اقامة تعاون اقتصادى عربى.

وحول الامكانات التى تملكها الدول العربية وهل هى كفيلة بمواجهة المنافسة الاوروبية قال بيومى يجب ان نبذل مجهودا اكثر لتشجيع الامكانات الكامنة التى تملكها الدول العربية فهناك ماينقصنا لمعرفة تفاصيل اكثر عن مدخلات كل صناعة وسلعة وبمعرفتها سنكتشف اشياء كثيرة يمكن ان تسهم بشكل واضح فى اقامة صناعة جيدة تخدم الهدف الاستراتيجى وتقوية «التراكم الاقليمى» العربى.

وقال بيومى ان هناك خطوات ايجابية كثيرة اتخذها العديد من الدول العربية لمواجهة التحديات القائمة بعد تحرير التجارة وتطبيق اتفاقيات التجارة العالمية ومنها اقامة اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الاوروبى وكذلك تدفعنا لان ندخل اتفاقيات مماثلة مع شركائنا التجاريين الاساسيين، ومع اى اتفاق يجلب المصلحة العامة العربية فلو ان دولة عربية واحدة قصرت المزايا التجارية المتبادلة على جهة واحدة ستكون خسارة كبيرة لها ولن يكون فى صالحها.

واضاف أن انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة والتى ستبدأ ١٩٩٨ سيخلم كثيرا فرص التبادل التجارى البينى العربى وكذلك فرص استكشاف اسواق جديدة، وضرب مثلا انه بموجب الاتفاق الاوروبى او العربى أو الامريكى تصبح دولة صالحة لان يأتى اليها المستثمر من اى دولة من هذه البلدان والانتاج فيها لن يباع فقط لـ ٦٠ مليون مستهلك بل ستتسع السوق لتصبح ٣٥٠ مليونا فى اوروبا و٢٥٠ مليونا فى الدول العربية و٣٠٠ مليون فى امريكا بدون جمارك اى ان الدخول فى العديد من الاتفاقيات يفيد ولايضر وباقى الحال، ينطبق على اى من الدول العربية.

ومن ناحية الوصول الى اتفاق والتوقيع عليه من جانب مصر والاتحاد الاوروبى قال السفير جمال الدين بيومى انه قد يتم التوقيع فى اى لحظة قبل نهاية العام الحالى واضاف: نحن جاهزون من ناحيتنا فقط ومانتنظره هو موافقة الاتحاد على بعض النصوص التى يجرى النقاش حولها الان للوصول الى نص يرضى الطرفين، حيث يتم انشاء منطقة تجارة مع اوروبا والاتفاق على بنودها من الالف الى الياء فصناعة اتخاذ القرار مع اوروبا تحتاج الى موافقة ١٥ دولة مصالحهم متباينة ومن اجل ان توحدهم وتأخذ منهم موقفا تفاوضيا تحتاج الى وقت قد ينتهى قبل نهاية هذا العام.

واشار السفير الى حرص الاتحاد الاوروبى فى اطار سياسته المتوسطية على عقد مؤتمر سنوى على مستوى المسئولين والخبراء ورجال الاعمال فى المنطقة المتوسطية يجتمع فيه رجال اعمال عرب مع اوروبيين، سيكون الثالث من نوعه خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧ سبتمبر الحالى فى تونس حيث تبلغ المشاركات من الجانب التونسى اكثر من ٣٠٠ شركة بالاضافة الى ٦٠٠ شركة زائرة من ٣٥ دولة اوروبية وعربية مشيرا الى ان المؤتمر الاول عقد بالقاهرة عام ٩٥ والثانى بالمغرب فى العام الماضى.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

الجمهورية تقول

السوق العربية المشتركة

×× أكد الرئيس حسنى مبارك اكثر من مرة على أهمية السوق العربية المشتركة وخروجها إلى النور كخطوة عملية فى اتجاه الوحدة العربية.. وتحقيق المصلحة العربية العليا.. وحل لمشاكلها.. وقد اوضح الرئيس فى احاديث صحفية مؤخرا ان الدول العربية بدأت خطوات عملية لتحقيق فكرة السوق المشتركة.. الموجود مشروعها بالفعل لدى الجامعة العربية. عن طريق دعم نشاطات اللجان المشتركة بين مصر والكثير من الدول العربية.. مثل المغرب وسوريا وليبيا والدول الخليجية وهذه اللجان تجتمع بانتظام وتبحث فى انشاء مشروعات مشتركة وتتولى ابرام اتفاقيات لدعم التعاون المشترك تمهد جميعا لهذه الخطوة المرتقبة.. بل ان بعضها مثل سوريا ومصر تدعوان مباشرة لانشاء السوق وتخصيص مناطق للتجارة الحرة بها وتوقع الرئيس ان يتم الوصول إلى قرارات اكثر تحديدا بعد عام ونصف عام.. وان تبدأ السوق بمصر ولبنان والسعودية والامارات العربية وها هو وفد مصرى سورى مشترك يطير للرياض ليبحث مع دول مجلس التعاون الخليجي نفس الموضوع.

×× والواقع ان تبنى انشاء السوق العربية المشتركة.. هو الخطوة العربية المأمولة فى عالم لايقبل العزلة.. ونظام عالمى جديد تشتعل فيه المنافسة.. وتكتلات اقتصادية تنظر باهتمام بالغ إلى موقع العالم العربى المميز.. وسط الخريطة العالمية وموارده المتعددة وايضا صلاحيته كسوق.. وما يسكنه من بشر يصلون قريبا إلى ٣٠٠ مليون نسمة.. عالم ينفذ خططا متعددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ولكنه لايزال يتاجر فقط بنسبة ٨٪ من موارده داخليا و٩٢٪ مع العالم الخارجى.. لذلك يكون من الضرورى ان تبدأ الخطوة الاولى بالاستثمارات المشتركة التى تحقق حسن استثمار الموارد والرقى بالانتاج الوطنى ومضاعفة فرص العمل ومقاومة البطالة.. وزيادة معدلات التنمية والهبوط بمعدلات التضخم والاهم تقوية الجدار العربى أمام الجبات والمنافسة العالمية الحادة والتكتلات الاقتصادية التى تنظر لباقى العالم على انه اسواق مفتوحة.. ولامانع لديها من غزوه أولا بالمنتجات الجيدة رخيصة الثمن إلى ان تسيطر على السوق المحلية وتقتل الصناعة الوطنية تماما فتتحكم فى كل شىء.

×× ولعل التعاون العربى المشترك فى مجالات النقل والطاقة والمواصلات.. بل والتعليم وحماية البيئة والخدمات هو خطوة أخرى للامام تسرع بتحقيق حلم السوق العربية المشتركة التى فكر فيها العرب قبل الاخرين ولكنهم تاخروا فى تنفيذها إلى ما يقرب من حد الخطر.

الانفتاح: كمين أم منقذ للاقتصاد العربي



الدكتور
إحسان علي بو حليقة

لنقل ان التعهدات التي ابرمتها الدول العربية هذه المرة لاقامة سوق عربية مشتركة هي تعهدات جادة نابعة من تقدير دقيق للفوائد الاقتصادية واقتناع بجدوى السعي لتحقيق هذه الفوائد. السؤال: اليس ضروريا الاستعداد لقيام السوق الموعودة - ضمن امور اخرى - بوضع جدول زمني لانجاز التقارب؟ ويبدو ان التفاوت في نظرة الدول العربية للمستقبل الاقتصادي العربي تنبع اجمالا من الخلط بين التحديث والانفتاح. والانفتاح يعني في الاساس سعي اقتصاد ما لتحقيق فائض تجاري بتعزيز قدرته على ايجاد اسواق اجنبية لسلعه ومنتجاته. ويبدو مقبولا الزعم ان الانفتاح مبرر فقط لتحقيق مكاسب نتيجة للتعامل مع الآخرين. اما التحديث الاقتصادي فهو امر منفصل، يهدف الى جعل الانشطة الممارسة في اقتصاد ما تمت الى الزمن الحاضر بإحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاهمية النسبية للانشطة المنتجة.

وعند التسليم بأن الانفتاح والتحديث امران، لا بد من مختلفين، نجد من المستساغ القول ان الانفتاح الاقتصادي (التجاري والاستثماري) يستدعي تحضيرا في الداخل العربي والا اجتاحته القوى الاقتصادية الأجنبية بانتقائية مضرة، لتتصارع على المناطق المكتنزة بالفرص والموارد، وتهمل البقاع الفقيرة او المكلفة نسبيا.. وهكذا يكون الانفتاح وبالاً، حيث يؤدي لاستيراد المزيد من السلع والخدمات، اما الاستثمارات فالارجح الا تقرب الا افضل الاقتصادات عائدا واكثرها استقرارا.

وهكذا.. فالتحدي - في ما يبدو - يكمن ليس في استصدار التصريحات والنظم والقوانين المبيحة للاستيراد والتصدير ولحرية انتقال العمالة ورأس

المال، بل في ايجاد المناخ المحلي العازم على الاستفادة مما لدى الآخرين بتبادل المنافع معهم. ان ما يبرر ايراد سياق من هذا النوع ان بعض الدول العربية مارست قدرا من الانفتاح لفترة قصيرة من الزمن ثم ما لبثت ان اطبقت على المستثمرين باخضاعهم لحبائل الروتين، فكان انفتاحها تكتيكيا يهدف لاقتناصهم وليس مشاركتهم. وعلى اي حال، فالانفتاح ليس غاية في حد ذاته، بل رافد لتحقيق الرفاه بايجاد الفرص المربحة للمستثمر والمحققة لاهداف التنمية. ويمكن الاستطراد بالقول ان الانفتاح الاقتصادي لا بد ان ينجز اهدافا محددة. واذا قبلنا هذا المنطق يصبح ضروريا تعديل الاجراءات والنظم جميعا، وبث الارادة الصلبة لتحقيق الاهداف المحددة. اما التستر بقشور الانفتاح لتحقيق مطامح عاجلة فمكاسبه قصيرة المدى وقد يؤدي الى انكشاف دولي يغتال فرص المستقبل.

مما تقدم نجد ان انفتاح الدول العربية اقتصاديا لا يجب خلطه مع جهودها لاصلاح اقتصاداتها او تحديثها. وحتما لا يمكن القول بانعدام العلاقة، لكن يبدو ان علاقة الانفتاح اوثق بمشروع السوق العربية المشتركة.. اذ يبدو ان الانفتاح قد يساهم في ازالة التشوهات والعقد اذا ما وظفته هذه الدول لايجاد المناخ الحاضن لثمار محددة.. اما ثمار الصدفة او تلك التي تقبع في خيام، فقد لا تكون فوائدها ذات صلة برفاه الفرد. وبالاضافة، فان ازالة التشوهات والعقد تعد تحضيرا مفيدا، اذ من غير المعقول ان تنفتح الاقتصادات العربية على بعضها البعض نظريا، في حين ان الواقع الاجرائي والتوجه الاقتصادي يفصلان هذه الاقتصادات فصلا لا يمكن رتقه باعلان جماعي. ان ممارسة الدول العربية للانفتاح كل على حدة، امر ضروري لتوصل كل دولة الى قناعة نابعة من مصالحها الذاتية وليس من التنظير الاقتصادي الشامل، وان كان قادما من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فالتنظير الاقتصادي البارع لم يمنع الاتحاد السوفييتي من التمزق رغم عبقرية خطة

الخمسمائة يوم للتحول لاقتصاد السوق التي قدمها الخبراء للرئيس غورباتشوف في العام 1990. وفوق هذا، يمكن الجدل بأن القناعة الذاتية مضافا اليها التجربة المحلية في ادارة الانفتاح الاقتصادي ستؤدي عند دمجها لتهجين نموذج للتقارب الاقتصادي العربي نابع من احتياجات السوق وليس من مداولات النخبة الغارقة في الافتراض والتنظير والتسيس ■

السوق العربية المشتركة ستقوم لا محالة ولكن علينا الا نتعجل الخطوات

عبد الرحمن السحيماني

السوق العربية المشتركة في الواقع هي مطلب عربي على المستوى الشعبي والرسمي ايضا منذ الخمسينات، وقد كانت هناك العديد من المحاولات السابقة لإقامة هذه السوق، ولكن في ظل ظروف مختلفة عن الظروف التي نعرفها الآن، فقد كانت الانظمة الاقتصادية متنافرة بين اقتصاد مركزي تتحكم فيه الحكومات بالانتاج والبيع والشراء وأيضا بتقييد حركة تمويل العملات والاعتماد الشديد جدا على ايرادات الرسوم الجمركية المرتفعة بشكل كبير... الخ. ومن ناحية اخرى محدودية السلع التي يمكن تبادلها بين الدول العربية وغير ذلك من الاوضاع المعروفة التي كانت سائدة والتي كانت تعوق التكامل العربي بشكل عام. كذلك على المستوى العالمي والاقليمي الوضع تغير كثيرا بحكم التكنولوجيا وتطور الاتصالات والمواصلات وانفتاح العالم على بعضه البعض والتوجه نحو العولمة في اسواق المال والانتاج وما اليها وتوجه مجموعات من الدول الى تكتلات، كل ذلك هيأ الجو العام نحو اقامة السوق العربية المشتركة. فالعوائق العربية زالت او في طريقها الى الزوال. والتطورات عالميا واقليميا اصبحت تحفز العالم العربي على تحقيق التكامل في أسرع وقت ممكن، فالوضع الآن يساعد اكثر من اي وقت آخر على ايجاد نوع من التكامل يؤدي الى ايجاد سوق عربية مشتركة، فالعمل على ايجاد السوق المشتركة بشكل مباشر امر ليس سهلا في هذه المرحلة في ظل تفاوت مستوى التنمية في الدول العربية، وفي ظل الكثير من المتغيرات بين دولة عربية وأخرى.

وإذا كان ليس من الممكن قيام سوق مشتركة بالمعنى المتعارف عليه دوليا في المستقبل المرئي فإن «ما لا يدرك جله لا يترك كله». وأتصور انه من الممكن البدء بالمرحلة الأولى في اتجاه السوق المشتركة، وهي تحرير التجارة بين اعضاء الدول العربية. وهذا التحرير ليس هدفا في حد ذاته ولكنه السعي وراء الحد الأدنى من التكامل المقبول دوليا لأنه يتيح فتح الاسواق ليجعلها سوقا كبيرة واحدة للسلع المنتجة في الدول اعضاء هذه السوق مما يفتح المجال للاستثمارات التي تؤدي الى زيادة النمو وتوظيف الايدي العاملة والتطوير، ومن المرحلة الأولى يمكن الانطلاق الى المراحل التالية وهي الاتحاد الجمركي وتوحيد الرسوم الجمركية وصولا الى السوق المشتركة. وتجربة البدء بتحرير التجارة عرفتها دول امريكا الشمالية (الولايات المتحدة - كندا - اسبانيا) فيما يعرف باسم «النافتا» فقد حررت التجارة فيما بينها دون اتحاد جمركي او سوق مشتركة نظرا للتفاوت الكبير في مستوى التنمية بين المكسيك وكل من كندا والولايات المتحدة الامريكية.

السوق العربية المشتركة مطلوبة وستقوم لا محالة في النهاية ولكن علينا الا نتعجل الخطوات ولا نضيع وقتا في تفاصيل امكانية قيام السوق في شكلها النهائي على حساب الوقت الذي يمكن ان نمضيه في بحث الممكن، وهو المرحلة الأولى وهي بالتأكيد من الممكن تحقيقها من خلال تنفيذ ما اتفق عليها في فبراير (شباط) 1997 خبراء المال والاقتصاد العرب طبقا لبرنامج قيام منطقة تجارة حرة ابتداء من 1 يناير (كانون الثاني) 1998 ولتكتمل بعد عشر سنوات. وتنفيذ قيام منطقة تجارة حرة سوق يعمل بشكل كبير الانتقال الى المرحلة التالية توحيد الجمارك ومن ثم المرحلة الثالثة وهي قيام السوق العربية المشتركة ■

الأمين المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٩/١٩٩٧

شعارات التكامل التي نرددها طيلة 40 عاما لن تقيم سوقا عربية مشتركة

د. حسين عيسى

استاذ الاقتصاد في جامعة عين شمس

حاليا في ظل النظام العالمي الجديد وفي ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة لا تستطيع دولة بعينها ان تقف في معترك الحياة الاقتصادية بمفردها، الولايات المتحدة الامريكية بكل ثرواتها وكل ما تعنيه بدون استثمارات دول جنوب شرق آسيا ودول غرب اوروبا لا يستطيع اقتصادها ان يقف بمفرده، فما بالك بالدول العربية التي يقع معظمها في دائرة الدول المستهلكة للسلع الصناعية من ناحية والمصدرة للمواد الاولية من ناحية (نحن على مستوى العالم العربي نستورد 90% من احتياجاتنا من السلع المختلفة) ومع ذلك فالصورة ليست قاتمة بهذا الشكل فنحن نملك موارد ضخمة كعالم عربي ولكنها

تبحث عن طريقة مثلى للاستغلال، وفي رأيي الطريقة المناسبة لتحقيق نوع من التعاون الاقتصادي هو ان يتم تحقيق هذا التعاون على اساس المصلحة الاقتصادية المتبادلة (بمعنى اذا كانت هناك شركة سعودية ترغب في استثمار 500 مليون دولار واستطاعت مصر سواء كدولة او قطاع خاص ان تقدم لهذه الشركة فرصة استثمارية مربحة اعلى من الارباح التي يمكن ان تحققها هذه الشركة في دولة متقدمة فمن الطبيعي ان هذا المبلغ سيذهب للاستثمارات داخل مصر فيصبح مشروع رأسمال سعوديا على ارض مصرية باستخدامه ايدي عاملة مصرية وتكنولوجيا غربية لا مانع، فهذا يتم في اي دولة اخرى بعيدا عن النعرات القومية وشعارات التكامل التي

نرددها منذ 40 عاما دون ان نحقق اي شيء، واذا ظل الحديث بهذا الشكل فسنظل نردد هذه الشعارات نفسها لأربعة قرون قادمة. الاقتصاد يختلف عن السياسة، رجال الاقتصاد ورجال الاعمال يبحثون عن زيادة استثماراتهم ايا كان المكان الذي ستوجه اليه هذه الاستثمارات بدليل ان هناك استثمارات عربية في دول اجنبية ولا يوجد بين تلك الدول الاجنبية والدول العربية التي ينتمي اليها اصحاب الاستثمارات تطابق في وجهات النظر السياسية. الاقتصاد يبحث عن الربح والمنفعة اما السياسة فهي لا تقوم على هذه الأسس التجارية وكي نوفق بين السياسة والاقتصاد في عالمنا العربي علينا ان نوفر الحد الأدنى من التفاهم السياسي المشترك ونوفر الحد الأقصى من المنفعة الاقتصادية التجارية البحتة. نعم لا توافق دولة عربية على ضخ الاستثمارات في دولة معادية، ولكن في نفس الوقت لا توافق ايضا على ضخ الاستثمارات في دولة صديقة لمجرد ان هناك توافقا سياسيا فلا بد من وجود مصالح اقتصادية متبادلة. ما نسير عليه منذ 40 عاما من توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة وحتى الآن لا يصلح للقرن الـ 21 ولا يصلح للفكر الاقتصادي المستقبلي، وعلينا ان نعيد النظر في اسلوب التعاون الاقتصادي العربي من خلال التفاعل المتواصل بين رجال الاعمال العرب من خلال

الجهود غير الرسمية فالنشاط الحكومي يمهد الطريق ويفتح الابواب، ولكن اساس تحقيق النتائج مبني على طرف يبحث عن استثمار مربح وطرف آخر يقدم هذه الفرصة الاستثمارية الناجحة، بدون هذه المعادلة لن نحقق تكاملا اقتصاديا، فحتى دولة «جزر القمر» وهي دولة عربية لا يوافق رجال الاقتصاد فيها ان يضخوا استثماراتهم في اي دولة عربية لمجرد وجود علاقات سياسية ■

خبراء من مصر وسورية ومجلس التعاون يبحثون في تنفيذ السوق المشتركة

□ الرياض -
من تركي الدخيل:

■ اختتم خبراء سوريون ومصريون امس في الرياض اجتماعاتهم مع مسؤولين في الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتناولت المباحثات التي استمرت يومي السبت والاحد الماضيين اطلاع الوفدين السوري والمصري على تجربة المجلس في مجال تنفيذ الاتفاق الاقتصادي الموحد والقرارات والانظمة المتعلقة به، والسبل الكفيلة بتفعيل تبادل الخبرات بين دول اعلان دمشق في هذا المجال.

واكد رئيس الوفد السوري السيد شبلي ابو الفخر ان الوفدين الزائرين اطلعا على انجازات التكامل والتعاون الاقتصادي في المجلس المبني على الاتفاق الموقع في ١٩٨١، في سبيل وضع تصور لقيام سوق عربية مشتركة بين دول اعلان دمشق والدول العربية الاخرى، واصفاً المحادثات بانها «جيدة، وخطوة متقدمة في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي». وقال ان الاجتماع ساهم في وضع تصور لتوحيد الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلية في الصناعات المماثلة، ووضع اتحاد جمركي مع العالم الخارجي مستقبلاً.

وابدى ابو الفخر سعادته للمعلومات التي «حصلنا عليها اليوم من مجلس التعاون، والتي ستساعدنا على خطوات اقتصادية، على مستوى الدول العربية، والمتمثلة في تنفيذ منطقة حرة لتبادل المنتجات العربية والتي ستبدأ في مطلع السنة المقبلة بعدما اقرها مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة العام الماضي».

واعتبر التعاون العربي الاقتصادي منذ الخمسينات «اقل من المأمول به»، ورأى انه يجب تطويره.

ويأتي هذا الاجتماع تلبية لقرار المجلس الوزاري لدول اعلان دمشق المنعقد في اللاذقية في حزيران (يونيو) الماضي، والذي اشار الى اجتماع خبراء من مصر وسورية مع المسؤولين في مجلس التعاون. وسيعقب هذا الاجتماع لقاء في القاهرة للاطلاع على التجربتين المصرية والسورية في هذا الشأن.

المصدر : المصـــــور
التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

مشــروع مصـــرى ســورى للســوق العربية المشــتركة

كـتـبـت : منى الملاخ

□ صرح عبدالحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية، بأن هناك مشروعات لاقامة سوق عربية مشتركة يجرى اعدادها بين مصر وسوريا لعرض على باقى الدول العربية بهدف وضع نقاط عملية فى بناء هذا السوق.

جاء هذا خلال لقاء نائب الرئيس السورى بوفد الصحفيين المصريين الذين زاروا سوريا فى الاسبوع الماضى، كما حذر خدام من حظر تقسيم العراق، مشيرا الى ان هناك خطة خارجية تهدف إلى تقسيم العراق، الى ثلاث دويلات كردى وسنى وشيعى واوضح ان اختلاف سوريا مع العراق هو اختلاف مع الحكم وليس مع الشعب، ولذلك فقد تم فتح الحدود السورية العراقية لاقامة علاقات تجارية فقط فى اطار اتفاق النفط مقابل الغذاء.

وفيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى طالب عبدالحليم خدام الولايات المتحدة الامريكية بان تكون شريكا فى عملية السلام وبضرورة تشكيل موقف عربى للضغط على امريكا واوضح ان موقف امريكا موقف سياسى ، ولابد ان يتحول هذا الموقف السياسى الى التزام عملى.

وحول الدور السورى عن العلاقات المصرية الايرانية، قال : الامور تسير فى الاتجاه الصحيح، وهناك رغبات متبادلة من الجانبين .

وردا على سؤال عن مدى احتمال اعتداء اسرائيلى على سوريا بعد تصاعد تهديداتها أخيرا، قال خدام ان ليس من مصلحة امريكا تفجير الوضع العسكرى فى المنطقة لان التفجير لن يكون له حدود مشددا على ان سوريا ستواجهه بكل قوة.

وبالنسبة لموضوع ازمة المياه قال ان الوضع المائى فى المنطقة سيكون صعبا خلال الفترة القادمة وذلك نتيجة زيادة السكان والمتغيرات المناخية، وهذا يتطلب سياسة مائية وتنظيم موارد المياه

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٦/١/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة وحلم التكامل المنشود!!

جمال غالى
مجدى سند

عندما يتطرق الحديث عن ملامح التخطيط الاقتصادى العربى تمهيداً لإقامة سوق عربية مشتركة ترتكز على قاعدة قوية محاورها التنمية الزراعية والصناعات القوية والتصدير والنهضة السياحية ، فإنه لابد أن يواكب ذلك دعوة مخلصة ورغبة صادقة لحشد عناصر القوة العربية بحيث تثمر عن إقامة هذا الحلم الذى طال انتظاره وعز تحقيقه ، وخاصة أنه أصبح ضرورة حتمية فى ظل الواقع الذى نحياه ، والذى يتسم بالتكتلات الاقتصادية ، والتى بلا جدال تؤثر على مقدرات البلدان العربية وعلى البرامج التنموية بها .

. . . حول إقامة السوق العربية المشتركة والدور الملقى على عاتق الدولة . . كان هذا اللقاء ونخبة من قيادات العمل والإنتاج .

الامل الوحيد

بداية يقول المهندس حسين صبور رئيس مجلس إدارة بنك المهندس بان السوق العربية المشتركة والتضامن والتكامل العربى هو الامل لنهضة الامة العربية وارتقاء شعوبها خاصة وان كافة اطر التكامل متوافرة ولكن ورغم ذلك فالدعوة قائمة لتكوينها منذ اربعين عاما وللاسف نفس الأسباب التى حالت دون قيامها لا تزال قائمة إلى الان حيث لا تزال النظرة ضيقة والرؤية قاصرة والأنانية هى السمة الغالبة ولذا يجب ان نلفظ هذه العادات وان نصل لقناعة بان التضامن العربى هو السبيل للتقدم وبان الطوفان إذا ما جاء فإنه لن يفرق بين غنى وفقير بل سيقضى على الأخضر واليابس .

ويضيف المهندس حسين صبور قائلا وعلى النقيض نجد ان الدول الاوروبية ورغم انها بدات بعد الدعوة العربية بكثير ورغم عدم وجود لغة واحدة او دين واحد ورغم الحروب التى اندلعت بين شعوبها إلا ان الحضارة والثقافة الاوروبية استطاعت ان تمتص الخلافات وتذيب العداوة القديمة وعندما اقتضت الضرورة الاتحاد انصهر الجميع فى إطار مصلحة مشتركة ووصلوا الآن للعملة الموحدة وللحرية الكاملة فى انتقال الافراد .

تكامل افريقى

ويشير المهندس حسين صبور بان الحكومة المصرية تتحرك عربياً وافريقيا وانا اعتقد ان التجاوب الافريقى يتم بصورة اسرع نظراً لانعدام الحساسية ومن ثم فإن التكامل الاقتصادى الافريقى اقرب إلى التحقيق من التكامل الاقتصادى العربى .

جمع الشمل العربى

ويقول المهندس احمد السيد رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير بان السوق العربية المشتركة مطلب حيوى كان من المفترض ان يتم منذ سنوات طويلة وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادى والتقارب السياسى والتعاون التجارى من اجل صالح العمل العربى ومن اجل خدمة مقدرات الشعوب العربية بشكل يتيح لها مواجهة التكتلات والتعامل مع النسق العالمى بلغته وبادواته .

تعاون وثيق

ويشير م . احمد السيد بان التشييد وحركة الاعمار تعتبر مدخلا حيويا فى تحقيق خطوات بناءة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة وإيمانا بذلك فإن شركاتنا كانت سباقة فى القيام بنهضة عمرانية فى البلدان العربية منذ الخمسينيات . ولكن كانت تتدخل على مدار هذه الحقبة الزمنية بعض الأمور السياسية التى تؤدى إلى توقف شركاتنا بعض الوقت ثم سرعان ماتلبث ان تعود وهكذا . ولكن الحمد لله شهد نشاطنا فى الدول العربية خلال السنوات الأربع الماضية نجاحا متميزا ودلالة ذلك إننا استطعنا خلال العام السابق فقط الحصول على إجمالى تعاقدات تقدر بـ ٣٥٠٠ مليون جنيه وهذا بالتاكيد إضافة إيجابية على طريق التكامل العربى المشترك .

دور فعال

ويؤكد م . احمد السيد بان هناك دورا فعالا تقوم به وزارة الخارجية من خلال مكاتبها الخارجية عن طريق الملحقين التجاريين الذين يسعون جاهدين لتقديم المزيد من المعلومات الهامة والقيمة للمسئولين فى قطاع الاعمال سواء العام او الخاص عن المجالات والانشطة ومجالات العمل المختلفة الامر الذى اثمر عن المزيد من النتائج الفعالة .

دعوة بناءة :

ويقول د . احمد الغندور استاذ الاقتصاد الدولى بجامعة القاهرة ورئيس

مجلس إدارة بنك مصر العربي الأفريقي والأمين العام المساعد الأسبق بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونائب وزير الاقتصاد والتعاون الدولي الأسبق بانه يجب ان يتم فهم واستيعاب دعوة الرئيس مبارك - بعد مرور ٥٠ عاماً من توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية - إلى ضرورة قيام سوق عربية مشتركة في ظل استراتيجية عالمية اقتصادية وسياسية حيث ان هذه الدعوة تمثل سياسة مصر الخارجية وتعكس رؤى القيادة السياسية المصرية في اهمية الإندماج العربي في الإطار العالمي والتعاون مع الشركات العملاقة متعددة الجنسية تلك التي تعد بمثابة السلطة الاقتصادية العالمية الجديدة ، ولكن في الوقت نفسه حرص الرئيس مبارك من خلال هذه الدعوة ان تكون لمصر والدول العربية ذاتية داخل الكيان العالمي وذاتية داخل الكيان الشرق اوسطي .

تمهيد الطريق :

ويواصل د . احمد الغندور حديثه قائلاً بانه لكي ترى السوق العربية المشتركة النور وتبرز إلى حيز الوجود فإنه لابد ان يمهد لها الطريق بعملية غسيل للعقل السياسي والاقتصادي للامة العربية ، وان يتم تجسيد الاهمية السياسية والاقتصادية التي ستتحقق كنتيجة لقيام السوق العربية المشتركة . وذلك لانه للاسف الشديد تاريخ التعاون العربي هو تاريخ النزاع العربي ، ومن هنا اعتقد ان مهمة الرئيس مبارك مهمة صعبة للغاية .

ثمار وفوائد :

ويشير د . احمد الغندور قائلاً بان هناك بديهة اولية تؤكد بان الدول العربية منفردة ستكون كاوراق الشجر مالم تتكامل وتتوحد وتنصهر في كيان إقليمي ، هذا بالإضافة إلى ان الشركات العملاقة لن تقبل على الاستثمار في الدول العربية إذا كان السوق المتاح لها هو سوق بلد واحد ، ولكن إقبالها سيكون شديدا إذا ما اتسعت السوق لتشمل عددا كبيرا من الدول العربية ، وتجدر الإشارة إلى ان استثمار هذه الشركات العملاقة في الدول العربية اصبح مسالة اساسية وحيوية لان معدل الإدخار المحلي في الدول العربية اقل بكثير من معدل الاستثمار الذي يجب ان يتم في هذه الدول ، ومن هنا فإن قيام السوق العربية في ظل الظروف الحالية اصبح امرا وجوبيا لتحقيق معدلات نمو معقولة

محاور اساسية :

واخيراً يؤكد د . احمد الغندور على ان قيام السوق العربية لابد ان يرتكز على محاور اساسية هي :

- منطقة تجارة حرة .
- اتحاد جمركي .
- حرية انتقال الافراد ورؤوس الاموال .

ومن المعلوم ان هذه الامور لم تطبق منذ صدور قرار السوق إلى الآن وكل ما رايناه هو إقامة منطقة تجارة حرة ، وانا اعتقد - والكلام مازال للدكتور احمد الغندور بان نقطة البداية في إقامة السوق يجب ان تستند على إقامة اتحاد جمركي يكفل توحيد التعريفة الجمركية ، ومن ثم يتيح إمكانية تمتع السلع المصرية والعربية بميزة القدرة ، القدرة على التنافس مع السلع الامريكية والاوروبية داخل الأسواق المصرية والعربية .

مساندة ورغبة حقيقية

ويقول المهندس محمود السرنجلوي رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بان توافر المقومات والموارد لا يعني وجوب التوصل إلى نتائج إيجابية او ضرورة تحقيق الاهداف المرجوة من توافر هذه المقومات وتلك الموارد ولهذا فوجود المقومات في حد ذاته لابد وان يسانده رغبة في استخدام هذه المقومات وحسن استثمارها وإذا ما تم تطبيق هذا على السوق العربية المشتركة فسنجد ان كل دولة من الدول العربية من الناحية الاقتصادية بشكل منفرد هي قوى مؤثرة في ذاتها ، ولكن مجموع هذه القوى غير مؤثرة ويرجع ذلك إلى اننا كعرب لم نصل بعد إلى الحرفية التي نستطيع معها الفصل بين ما نحس وما نعمل ، فالعرب سلوكهم هو ترجمة مباشرة لإحساسهم ولذا فهذا السلوك قد يكون جيد على المستوى الاجتماعي ولكنه في مجال السياسة هو سلوك سياسي سيء وفي مجال الاقتصاد فهو سلوك معيب .

وخلاصة القول ان مقومات التواصل والتوحد (اللغة - العادات) هي نفسها مقومات الفرقة والانفصال ، اما الاوروبيين والذين كانوا بالأمس القريب اعداء ودارت بينهم حروب طاحنة يجلسون اليوم على مائدة واحدة وتحكمهم سياسة ثابتة ومصالح مشتركة لانهم ايقنوا بان الانصهار هو الطريق لتحقيق المصالح والسبيل لدرء اى مخاطر قد تهددهم وتقضى عليهم إذا ما كانوا فرادى .

جهد ملموس

ويشير م . محمود السرنجلوي قائلاً بان السوق العربية المشتركة لن تتحقق بالترغيب او بالتنفير ولكنها يمكن ان تصبح واقعا ملموسا وحقيقة من خلال السعي لتهيئة المناخ للاستثمار وبالعمل على تقديم الحوافز التي تجذب رؤوس الأموال وتشجع المستثمرين وهذا هو ما تفعله الحكومة حالياً حيث تقوم بإصدار القوانين وسن التشريعات التي من شانها اجتذاب الاستثمارات وبهذا وبهذا فقط سياتي إلينا الجميع ساعياً للاستثمار وراغباً في إقامة المشروعات وطامحاً في الاستفادة من المزايا الممنوحة ..

تجمع سياسي واقتصادي

ويقول المحاسب نبيل فريد حسانين رئيس مجلس إدارة شركة الوابر فريد للطلمبات وعضو اتحاد الصناعات المصرية .

بان السوق العربية المشتركة وتجمع الدول العربية سياسياً واقتصادياً يعد احد الأهداف التي طالما طالبت بها الجامعة العربية منذ نشاتها ، وإلى الآن لم يتحقق هذا الامل رغم المساعي التي تنادي بضرورة إقامتها لتحقيق التكامل خاصة وان لديها من المقومات ما يجعل البلدان العربية جميعها تعيش في سعة ورخاء حيث لديها الموارد الطبيعية والاقتصادية والكفاءات الصناعية والكوادر الفنية ويشير المحاسب نبيل فريد حسانين بان الامر لم يقف عند ذلك الحد بل ان هناك العديد من المنظمات داخل الجامعة العربية تنادي بضرورة إقامة السوق العربية المشتركة وذلك من اجل التخصص في الإنتاج والوصول به لنقطة الكفاءة الحدية وتجدر الإشارة إلى ان ذلك سيثمر عن تحقيق الكثير من الفوائد والتي ياتي في مقدمتها تحقيق المزيد من الوفورات الاقتصادية وكذا تقليل تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة هذا فضلاً عن ان التكامل بين البلدان العربية سيتيح انسياب التبادل السلعي وإلى حرية انتقال الافراد ورؤوس الاموال وإلى احداث التكامل الإنتاجي عن طريق الاستفادة من الميزات النسبية في الدول العربية وهذا بلا جدال سيؤثر إيجاباً في القضاء على ما هو حادث الآن من صراعات كل دولة على إنتاج ما تنتجه الاخرى .

جهود مباركة

ويؤكد المحاسب نبيل فريد حسانين باننا نامل ان تؤتي هذه الجهود ثمارها ونحن كرجال اعمال نبارك خطوات الرئيس مبارك لإقامة هذه السوق وإحيائها من مرقدها الذي طال امده لان ذلك هو الحلم الذي تمناه المصري والسعودي والسوداني والمغربي نظراً لان حاجة الدول العربية إليه شديدة وعاجلة وملحة .

أدوار هامة

ويستكمل المحاسب نبيل فريد حسانين حديثه قائلاً بان البدء فى تنفيذ اطر السوق العربية المشتركة لابد وان يتم من خلال عدة ادوار اهمها .

— الدور السياسى عن طريق رؤساء الدول من خلال وضع البروتوكولات وفتح الحدود وحرية الانتقال للافراد بين البلدان العربية .

— دور المنظمات الاقتصادية المصرية والعربية كجمعيات رجال الاعمال والغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات المستثمرين .

— دور الصحافة واجهزة الإعلام فى تزكية هذا المنهاج وترسيخه .

لمن أعطي أذني؟

فهيم أحمد

لماذا السوق العربية المشتركة بعد حرب أكتوبر؟!

الدول والأمم فى الحروب سواء أكانت انتصارا أو هزيمة نوعان..

●النوع الأول: إذا انتصر انتشى نجم النصر.. وإذا انهزم أصبح جملة فى التاريخ.. أو بمعنى أصح خرج من باب التاريخ والجغرافيا وأصبح خبرا يروى مثل الهكسوس!

●والنوع الثانى: إذا انهزم لم نفسه واستعد لحرب أخرى يعيد فيها لنفسه الكرامة والنصر. وإذا انتصر - هذا النوع الثانى - بحث عن الدروس المستفادة. وأسباب انتصاره ليطورها حتى يقبض على النصر بيديه طوال تاريخه القادم.

ومصر من النوع الثانى.. لم تخرج من باب التاريخ عندما انهزمت. بل استثمرت عبقرية المكان الجغرافى حتى تمكنت من تحويل الهزيمة إلى نصر من خلال حرب سوف تظل أحداثها من أهم المواد التى تدرس فى الأكاديميات العسكرية العالمية..

وسوف تظل «إدارة حرب أكتوبر» على الجانب المصرى مادة أساسية فى السياسة الدولية.

ومن أهم الدروس المستفادة من إدارة حرب أكتوبر على الجانب المصرى. هذا الشكل من التوحيد العربى أمام أزمة احتلال الأرض العربية بعد ١٩٦٧ .

صحيح أن العرب قد نجحوا فى استخدام ملكيتهم للبترول لإدارة حرب أكتوبر وحتى أصبح البترول العربى مساهما فى الغالب فى انتصار العرب فى أكتوبر..

وحتى لا نبتعد عن الهدف يمكننا ملاحظة ما يحدث على الجانب الآخر وحتى يتم تفريغ الجانب الاقتصادى لحرب أكتوبر وما بعد حرب أكتوبر..

ولعل دعوة القيادة السياسية المصرية بضرورة إحياء وتكوين السوق العربية المشتركة واستغلال كل مناسبة لتوضيح هذه الدعوة من أهم الدروس المستفادة لحرب أكتوبر ٧٣.

صحيح أن العرب يملكون كل عناصر السوق المشتركة وصحيح أيضا أن تسويق منتجات العرب يمكن أن تستوعبها الأسواق العربية المحلية بحكم كثافة السكان العرب..

لكن المؤكد أن السوق العربية المشتركة التى ينادى بها الرئيس حسنى مبارك سوف تضاف كقوة إلى الجانب العربى فى السلام وأيضا فى الحرب والإعلام المصرى رغم نجاحه الواضح فى تكوين سوق إعلامية عربية مشتركة. إلا أنه مطالب بضرورة الدق المستمر لتوضيح أهمية وجود وإحياء سوق مشتركة للعرب فى كل مناحى الحياة الاقتصادية والخدمات..

ولعلنا نحتفل فى العام القادم وبعد مرور ربع قرن على انتصار أكتوبر بالسوق العربية المشتركة.

المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ../../١٩٩٧

الناس والاقتصاد

مؤتمر لاتنقصه النيات الحسنة!

مؤتمر المستثمرين العرب الذى انهى اعماله امس بدأ بداية جيدة جدا، فجاء فى تقديم المؤتمر انه يجب الا ينعقد المؤتمر وينفض مكتفيا بالخروج بتوصيات، وتصبح المسألة كلامية ويتقابل رجال الاعمال فى الدول العربية وينصرفون بعد الاتفاق على توصيات عادة لايتم تنفيذها او تدخل فى طى النسيان.

وفى مثل هذه المؤتمرات العربية ومؤتمر المستثمرين العرب على وجه التحديد يجتهد وفد كل دولة عربية بعرض ملف كامل عن فرص الاستثمار فى بلده وبذلك يكون تحت نظر المستثمرين العرب كافة فرص الاستثمار فى المنطقة العربية.

ونأمل الا يترك رجال الاعمال هذا الملف جانبا ليتذكروه فى العام القادم عند عقد المؤتمر السنوى.

كما ان مؤتمر هذا العام غاب عنه تقويم المؤتمرات السابقة وما تم تنفيذه من توصيات وماهو السبب فى عدم تنفيذ هذه التوصيات او تعثرها.

ولم اكن اتصور ان يجتمع رجال الاعمال من كل الدول العربية تقريبا ويغيب عن الساحة معظم وزراء الاقتصاد والتجارة العرب على الاقل ليوضحوا ويشرحوا السياسات التى قد يحتاج اليها رجال الاعمال حتى تساعدهم فى سرعة اتخاذ القرار.

واثارت انتباهى تصريحات محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الاهلى الخاصة بالاتفاق على انشاء بنك عربى برأسمال ٥٠٠ مليون دولار لتمويل التجارة البينية والاستثمار المشترك، وفى اعتقادى ان هذا هو اهم خبر فى المؤتمر وسوف نتابع اتفاق العرب حول الخطوات التى سوف تتخذ للترويج لهذا البنك سواء من جانب رجال الاعمال او البنوك وليس من جانب الحكومات حتى لايكون شأنه شأن البنك الشرق اوسطى الذى اتخذ قرار انشائه بالدار البيضاء، وفى عمان بتأسيسه، وفى القاهرة باختيار مقره، ولم يزاول عملا حتى الان !.

انها فرصة جيدة فى ظل المناخ الذى يحيط بنا الان ان يثبت رجال الاعمال العرب انهم على قدر المسئولية لاحياء التعاون الاقتصادى العربى فى مجال الاستثمار والتجارة وبداية سوف يكون تأسيس هذا البنك كما قيل قبل ذلك هو رأس الحربة لاقامة تكتل اقتصادى عربى.

ولكن النيات الحسنة لاتكفى لزيادة التجارة البينية بين العرب، ولاتقيم معدلا مرتفعا للاستثمارات العربية.

عبدالرحمن عقل

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤/١٠/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية والمنتجات المصرية

لاشك أن السوق العربية هى أنسب الأسواق للمنتجات المصرية وذلك لأن منتجى هذه السلع هم أولا مصريون عرب يشتركون فى العادات والتقاليد وحتى الأذواق فهم ينتجون سلعا تتناسب مع أسواق المنطقة العربية كلها علاوة على قصر المسافة وهذا يخفض تكلفة النقل مما يجعل السلع المصرية سعرها مناسبا كما يقوم رجال الأعمال المصريون بدراسة الأسواق العربية وما فيها من سلع مستوردة من جميع بلاد العالم وخاصة جنوب شرق آسيا لتقديم منتج جيد منافس فى الأسعار وتتفوق المنتجات المصرية عن مثيلاتها فى هذه الأسواق بالذات فى الملابس الداخلية القطنية حيث يقبل عليها المستهلك العربى وكذلك الملابس الجاهزة والسيراميك والسجاد والأدوية والمواد الغذائية وبعض المنتجات اليدوية التى تصنع فى مصر ومنتجات خان الخليلى النحاسية والجلدية هذا علاوة على الشنط والأحذية وقد شاهدنا فى المعارض المصرية التى أقيمت مؤخرا فى البلاد العربية إقبال الزائرين على النجف والتحف وبعض منتجات مستحضرات التجميل المصنعة محليا فى مصر ومنتجات الميلامين والمفروشات والملابس الحريمى الجاهزة والأعشاب الطبية وأيضا الثلاجات والغسالات والبوتاجازات والسخانات المصرية لما تتميز به



صورة تمثل أحد معارض المنتجات المصرية فى منطقة الخليج: والاقبال الشديد على زيارتها

من كفاءة عالية وأسعار معتدلة والمنتجات المصرية لها منزلة خاصة عند المستهلك العربى ولكنها للأسف الشديد تجد بعض المعوقات عند رجال الأعمال العرب فى الوقت الذى يرحبون فيه بالمنتجات الواردة من دول جنوب شرق آسيا التى تتمتع برداءة الصناعة وإنخفاض السعر والغريب أنها تكون متقاربة مع أسعار المنتجات المصرية وحل هذا الموضوع هو إقامة السوق العربية المشتركة حيث تنتقل السلع المصرية والعربية بين الدول العربية بدون ضرائب أو حواجز جمركية وفى هذه الحالة يمكن القضاء على مشاكل كثيرة وتتخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تتوفر مقوماتها فى هذا البلد وبذلك تنتجها بسعر منخفض حسب طبيعة هذه الدولة وبذلك تصبح السوق العربية المشتركة منافسا قويا للمنتجات الواردة من الخارج بل يمكن تصديرها إلى كافة الدول فى العالم أجمع سواء أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا وباقى دول العالم ويصبح هناك تكتل اقتصادى قوى عربى ينافس ويفتح أسواقا جديدة فى جميع أنحاء العالم.

والحقيقة أن هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية والعرب هم أول من فكروا فى هذه السوق ولكن سبقهم فى التنفيذ وتحقيق الفكرة دول السوق الأوروبية المشتركة وجنوب شرق آسيا وغيرها من التكتلات الاقتصادية التى نسمع عنها كل يوم فى العالم والحقيقة أن التكتل الاقتصادى العربى ضرورة اقتصادية هامة للدول العربية للوقوف أمام المنافسة العالمية.

وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بمنح كل أوجه الرعاية والاهتمام والتدعيم للسوق العربية المشتركة ولنا عودة أخرى فى هذا الموضوع.

عصام عبدالقادر

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/١٠/١٩٩٧

السياسة والاقتصاد يختلطان فى مؤتمر بيروت

«النخبة» يتغيبون عن المؤتمر السابع لرجال الاعمال العرب ومنطقة التجارة الحرة تكتسب قوة دفع جديدة

البيان الختامى يعكس المشاركة الضعيفة للمصريين

تقرير من بيروت يكتبه - عماد غنيم:

على انغام رقصة الدبكة الشهيرة ووسط المآدب الشامية العامرة بعشرات الاصناف الشهية شرع اللبنانيون فى الدعاية للاستثمار فى بلادهم مستغلين تواجد اكثر من 800 رجل اعمال ومسئول فى بيروت للمشاركة فى المؤتمر السابع للمستثمرين العرب الذى انهى أعماله الأسبوع الماضى وسط مظاهرة سياسية زاعقة تدعو للتضامن الاقتصادى العربى وتنادى بسقوط الشرق اوسطية ومقاطعة مؤتمر الدوحة الاقليمى، وعلى طريقة المؤتمرات الطلابية فى مجدها خلال السبعينات نشطت التيارات العربية الراديكالية فى تجبيه» رجال الاعمال ضد مشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى الذى تشارك فيه اسرائيل والحث على ضرورة الاستثمار فى الدول العربية واعادة 800 مليار دولار استثمارات عربية مهاجرة فى اسواق العالم.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٧

النقاش التفصيلي حول تنفيذ اجراءات منطقة التجارة العربية الحرة كان اهم ايجابيات المؤتمر ان لم يكن ايجابيته الوحيدة واذا حدث ان التزم رجال الاعمال بمقاطعة قمة الدوحة فسوف تكون ايجابية اخرى تحسب للمؤتمر اما اذا ما نجح اتحاد المصارف العربية في الترويج لانشاء بنك عربي برأسمال 500 مليون دولار كما ورد في التوصيات لتنشيط التجارة البينية ودفع الاستثمارات الاقليمية فسوف تكون هذه ايضا ايجابية ثالثة تحسب لمؤتمر المستثمرين العرب السابع الذي اختلطت فيه السياسة بالاقتصاد بصورة لم تحدث من قبل في سلسلة مؤتمراته التي بدأت عام 1980.

اما سلبيات المؤتمر فلم تكن قليلة.. فبالاضافة الى الطابع الانشائي الذي اتسمت به المناقشات وانعكست في توصياته كان هناك غياب كامل لوجود مشروعات اقليمية مقترنة بدراسات جدوى وهياكل مقترحة للتمويل حتى المشروعات الكثيرة التي طرحتها الوفود المشاركة كان ينقصها الكثير من التفاصيل الفنية والمالية طبقا لما لاحظه رجل اعمال كويتي كما لم يوجد من يدافع عن أي من هذه المشروعات على حد تعبيره ويتصدى للرد على الاستفسارات المقدمة طبقا للغة الاعمال ، وبرغم الترحيب بتوجه المؤتمر لدعم التعاون العربي كبديل عن التعاون الاقليمي وبداخله اسرائيل الا ان هذا تم بقدر من الارهاب الذي لايتلاءم مع اجواء مثل هذه المؤتمرات وبما لاينسجم ايضا مع مكانة وشخصية رجال الاعمال. اخيرا فان المؤتمر امتلأ بكثير من المسئولين والموظفين من غير رجال الاعمال كما لوحظ غياب طبقة النخبة من رجال الاعمال في الدول العربية وحضر بدلا منهم من اطلق عليهم احد المشاركين المصريين «رجال اعمال الغرف» وهؤلاء يتصفون بانهم يقضون اغلب نهارهم في مقار الغرف التجارية بعيدا عن اشغالهم المحدودة! ولاشك ان كل هذه السلبيات اثرت عما كان يمكن ان يصل اليه مثل هذا التجمع الضخم من نتائج.

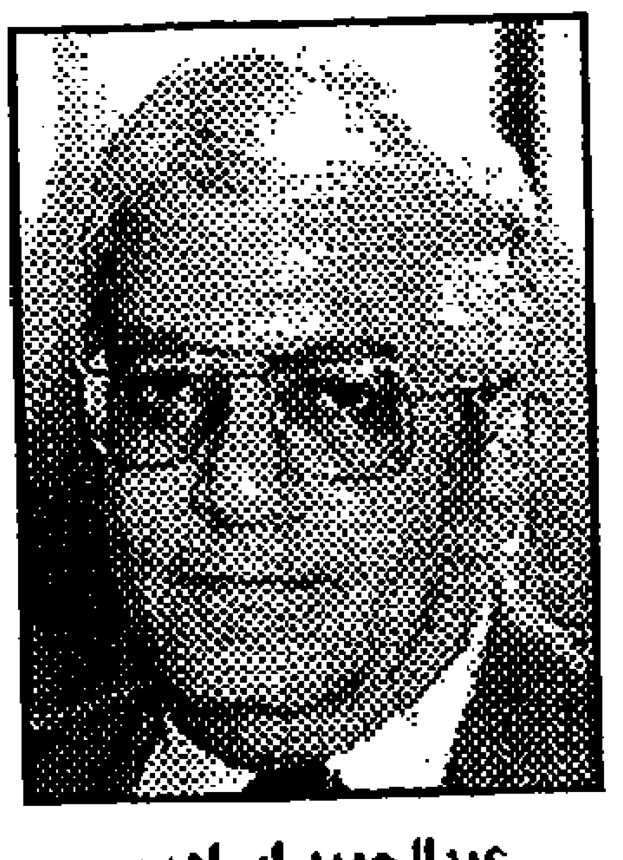
ضعف المشاركة المصرية

اما عن المشاركة المصرية فقد كان عبد الحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق المال هو المسئول الوحيد المشارك بالمؤتمر والذي انشغل بالطبع بالموضوعات المتعلقة بالبورصة دون غيرها من الموضوعات وباستثناء محمد فريد خميس رئيس لجنة الصناعات بمجلس الشورى ومحمود عبد العزيز الذي حضر كرئيس لاتحاد المصارف العربية لم يكن هناك ثقل مصري ذو بال في الوفد الذي اتسع ليضم 35 شخصا وقد انعكس ضعف المشاركة في عدم ذكر مصر في البيان الختامي للمؤتمر الذي بلغ 24 صفحة سوى في سطور معدودة، وقد دفع هذا التجهيل الغريب رجل الاعمال محمد عبد الفتاح المصري للاحتجاج بصوت عال لدى

احد المسئولين عن امانة المؤتمر فور الانتهاء من القاء البيان الختامي.

منطقة التجارة الحرة

منطقة التجارة الحرة التي يبدأ تنفيذها يناير المقبل اوصى المؤتمر بأن يتم اكتمال انشائها في 7 سنوات بدلا من عشر كما هو مقرر حتى الان غير ان المناقشات حولها كشفت العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجه العمل بها.. عبد الرحمن السحيباني الامين المساعد للجامعة العربية بين ان اختلاف قواعد المنشأ للسلع المصدرة بين الدول العربية اهم هذه المعوقات حيث اتفق على ان السلعة تعد عربية المنشأ اذا كان 40٪ من مكوناتها محلية غير ان احتساب هذه النسبة يثير الكثير من الخلاف وفقا للانظمة المطبقة .. تمت الاشارة ايضا الى القوى المضادة لانشاء هذه المنطقة وعلى رأسها بعض الاجهزة الحكومية المعنية بحماية الانتاج المحلي الزراعي والصناعي ثم دور الشركات العالمية الكبيرة التي تعوق انشاء المنطقة الحرة لتناقضها مع مصالحها في البلاد العربية.. كما برزت معوقات ارتفاع تكلفة النقل والتخزين وتخلف معدات الموانئ



عبدالحميد إبراهيم

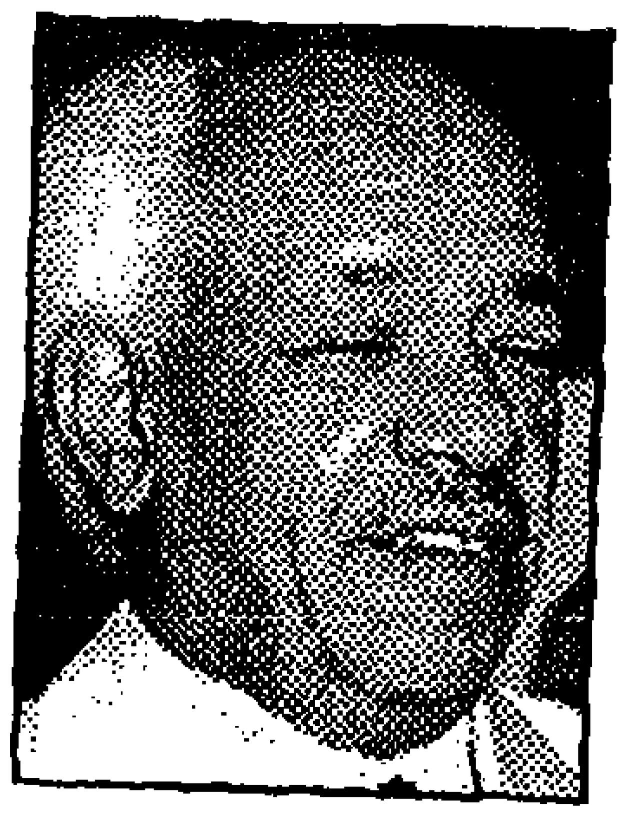
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/١/١٩٩٧

كمعوقات اضافية لتنمية التجارة العربية البينية وطالب المشاركون بضرورة العمل على انسياب السلع والبضائع وحرية انتقال العمالة ورؤس الاموال بين الدول العربية كمكونات اساسية لنجاح منطقة التجارة الحرة.

الاستثمارات الاجنبية



مامون إبراهيم

من جانب اخر اثنى المؤتمر على التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدتها المنطقة خلال عام 1996 وبصفة خاصة مجال زيادة معدلات النمو وتنفيذ سياسات الاصلاح الهيكلى والتشريعى للاسواق.

ودعا جانيك ليندباك نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية الى المضى قدما فى الخطى الاصلاحية لتهيئة المناخ امام استقبال المزيد من الاستثمارات الاجنبية.. وكشف الحوار عن استقبال المنطقة استثمارات اجنبية بلغت 3 مليارات دولار خلال العام الماضى مقابل مليار دولار خلال الفترة من عام 1989 حتى 1995.. وبلغ حجم الاستثمارات العزبية - العربية خلال عام 1996 حوالى 2,5 مليار دولار استحوذت مصر على 1,4 مليار دولار بنسبة 56٪ من الاجمالى تليها سوريا ثم السعودية.. قال الدكتور احمد شرف الدين الاستاذ بتجارة عين شمس ان جملة ماتحصل عليه المنطقة العربية من الاستثمارات الدولية لايتجاوز 1,5٪ من جملة التدفقات الاستثمارية البالغة 110 مليارات دولار العام الماضى واكد ان الاستثمارات تتجه الي حيث توجد فرص المنافسة والتصدير وقال ان هناك حاجة ماسة لدعم المناخ الحر وتطوير التشريعات لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية الى دول المنطقة وقال انه ينظر الى منطقة التجارة الحرة على اساس تكاملى يشمل الاستثمارات القائمة والجديدة لتحسين فرص نجاحها وحتى لاتكون هناك صناعات خاسرة فى أى من الدول المشاركة مما يعوق نمو المنطقة الحرة وتحولها طبقا لما هو مامول الى سوق عربية مشتركة.

ربط البورصات العربية

البورصات العربية احتلت حيزا مهما في مناقشات المؤتمر.. انتزع النجاح الذى حققته البورصة المصرية اعجاب الجميع وطالب الخبراء باستكمال ربط البورصات العربية بعضها ببعض وانشاء شركة عربية موحدة لاتمام عمليات التسوية والمقاصة كسبيل لتوحيد هذه البورصات واطلاق حرية شراء وتملك الاوراق المالية العربية لكل العرب كاجراء ضرورى للتكامل الاقتصادى بين دول المنطقة.

كما دعا المؤتمر الى توجيه عناية اكبر لتوفير المعلومات المتعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية لاتاحة المجال أمام رجال الاعمال للقيام بدورهم فى تنفيذ المشروعات الجديدة فى ظل قدر من الشفافية المطلوبة لاتمام الاعمال وربط شبكات المعلومات بعضها ببعض لتسهيل الحصول عليها كما تطرقت المناقشات الى اهمية تطوير مجالات التحكيم التجارى وسرعة الفصل فى المنازعات التجارية التى تنشا خلال العمل.

ضمان الاستثمارات البينية

وقال مامون ابراهيم حسن رئيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان التوسع فى تقديم التغطية التامينية للاستثمارت العربية فى البلاد المستقبلة للاستثمارات يعد امرا حيويا لتشجيع رجال الاعمال العرب على زيادة نشاطهم في الدول العربية ونقل جانب من اموالهم بالخارج الى المنطقة خاصة وان زيادة مخاطر الاستثمارات المالية فى الخارج حاليا تعد عنصرا مشجعا لهذا الاتجاه ودعا المؤسسات المالية العربية وشركات التامين لتوظيف جانب من طاقتها فى مجال ضمان مخاطر الاستثمار والتجارة لايجاد مزيد من الامان على مناخ الاستثمار في الدول العربية.. واكد على ضرورة فصل الاقتصاد عن الاختلافات السياسية فى النظم وغيرها من الاختلافات بين الدول العربية لتشجيع الاستثمارات البينية وذلك وفقا لما نصت عليه مقررات القمة العربية الاخيرة التى عقدت بالقاهرة فى يونيو عام 1996. وقد تقرر عقد المؤتمر الثامن لرجال الاعمال والمستثمرين العرب فى تونس عام 1999 على ان يعقد المؤتمر التاسع عام 2001 في العاصمة الاردنية عمان.

منطقة التجارة الحرة العربية تبدأ فى يناير

د. عصمت عبد المجيد: محاولات تهميش

السوق العربية فاشلة

وكلاء الشركات الأجنبية يعرقلون التعاون العربى



محمد عبد الفتاح المصرى يتحدث أمام المؤتمر السابع لرجال الاعمال

رسالة بيروت

عبدالله نصار



صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدولة العربية بأن السوق الشرق أوسطية قد تكون احتمالات ولكن هذا لايعنى أن السوق العربية يمكن ان تهمش.

وأكد الدكتور عبدالمجيد ان كل محاولات تهميش السوق العربية المشتركة فاشلة وقد ثبت ان العالم العربى بخير ورغم كل محاولات الاحباط والنيل من التضامن العربى الا ان هذه الامة العظيمة قادرة على مواجهة التحديات.

وقال ان المصاعب هى التى تزيد من صلابة الموقف العربى ونحن نسعى الى السلام العادل والمشرف ولانريد السلام الاعرج لانه لن يدوم على الاطلاق.

وأكد الدكتور عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدولة العربية انه سيتم مناقشة معوقات اقامة منطقة التجارة الحرة العربية فى اجتماع يعقد لهذا الغرض خلال شهر فبراير القادم وقال فى حوار مع رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى بيروت ان منطقة التجارة الحرة العربية لن تاتى على طبق من ذهب وميسرة وسهلة وان الامر يحتاج الى الكثير من الجهد والعمل.

وقال ان الارادة السياسية موجودة وليس صحيحا ما يتردد عن ضعف الارادة السياسية واهم الصعوبات التى تواجه التكامل العربى هى احباطات الماضى.

والتعاون بين الدول العربية يحتاج الى قرار سياسى ولكن التعامل لايحتاج الى ذلك لانه يعتمد على



الدكتور عصمت عبدالمجيد

حسابات فنية للخبراء.

طابور خامس يعرقل المنطقة

وقال السحيبانى ان هناك طابورا خامسا يعمل لابطال الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وهم وكلاء الشركات الاجنبية والشركات متعددة الجنسية وعلينا ان نلخذ فى الاعتبار هذه القوى المضادة التى تعرقل اقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

وأشار الى ضرورة علاج مشكلة قواعد المنشا لأن غيابها سبب خلافات كثيرة واصدار هذه القواعد يحتاج الى وضوح للرؤية والمتابعة وليس من المتوقع ان تكون هناك مكاسب صافية فى كل سلعة لكل بلد عربى ولكن المطلوب وجود توازن بين اكبر عدد من السلع ولان قواعد المنشا هى المدخل الحقيقى للتكامل والمنافع وتراعى جميع مصالح الدول وتحرير التجارة للاتجاه نحو الاتحاد الجمركى العربى - السوق العربية المشتركة

واوضح الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية ان قلة السلع التى يمكن تبادلها فى الماضى كانت اهم المعوقات ولكن الوضع اختلف حاليا حيث ان الصادرات الصناعية للدول العربية بلغت ٧ مليارات دولار فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى ٣٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ ومن المتوقع ان تصل الى ٤١,٥ مليار دولار فى العام الحالى.

وطبقا لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية فان الدول العربية الاطراف فى

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/١٠/١٩٩٧

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى تلتزم باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية خلال ١٠ سنوات اعتبارا من اول يناير القادم.

وتتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتعامل السلع العربية التى تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فى الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية.

وعلى أن تراعى الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج وتتبع فى تعريف ومعالجة حالات الاغراق الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الاغراق.

وطبقا للاتفاقية يجوز لاى بلدين عربيين او اكثر من اطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج ويتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الاطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق من تاريخ اول يناير القادم وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب متساوية على ان يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لاقامة المنطقة فى عام ٢٠٠٧.

وكان الوفد المصرى فى مؤتمر رجال الاعمال فى بيروت قد طالب باختصار مدة اقامة المنطقة من ١٠ سنوات الى ٥ سنوات او من ٣ سنوات كحد اقصى للاستجابة للمتغيرات الدولية.

قواعد المنشأ

وبالنسبة لقواعد المنشأ والتى تعد اكبر عقبة امام المنطقة الحرة العربية فقد تم الاتفاق على انه يشترط لاعتبار السلعة عربية لاغراض تطبيق هذا البرنامج ان تتوفر فيها قواعد المنشأ التى يقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتنفيذا لذلك فان كافة السلع التى تدخل التبادل الحر او التحرير المتدرج والتى منشؤها احدى الدول العربية الاطراف فى الاتفاقية تخضع لقواع منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التى انشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وبالنسبة لتسوية المنازعات يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى كافة القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية وكذلك اى خلاف حول البرنامج.

المدوسم
المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٧

مؤتمر للسوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاديات العربية

يعقد مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط مؤتمره السنوى الثانى عن «السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى» وذلك فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٧ تجاوبا مع المبادرة العربية الجديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل العربى المشترك وإيجاد إطار مؤسسى قومى يصون مصالح العرب ويقوى موقفهم التفاوضى، ويعزز قدرتهم على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية التى تواجه العرب فى القرن الحادى والعشرين خاصة التحديات التى يفرضها التعاون مع دول الجوار الجغرافى غير العربية فى ظل تسوية سلمية مقبولة فى الشرق الأوسط فضلا عن تحديات العولمة وتأجج حمى المنافسة الدولية.



د. مفيد شهاب

تعقد الندوة تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى ويرأسها الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة ويشارك فيها الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية ووزراء الاقتصاد والتجارة والتعاون الدولى وأمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأعضاء المنظمات الإقليمية والاتحادات العربية والدكتور أسامة الباز مستشار السيد رئيس الجمهورية وممثلون لاثنتين وعشرين دولة عربية يمثلون الجامعات ومراكز البحوث والمهتمين بقضايا العمل الاقتصادى العربى المشترك.

وصرح الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل وأمين عام المؤتمر بأن أعمال المؤتمر تناقش خيارات التعاون العربى فى القرن الحادى والعشرين والتحديات التى تواجه مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية وتقييم الدروس المستفادة من التجارب العالمية والإقليمية واتفاقات الشراكة الأوروبية العربية وتأثيرها على التعاون العربى وقضايا التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط ودور الإرادة السياسية فى تعزيز التوجهات العربية لإقامة السوق العربية المشتركة.

شكوك حول التزام بعض الدول العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة

كتب محمد جلال:

شكك الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فى التزام عدد من الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية كما هو مقرر مع مطلع العام القادم. قال الوزير ان عدداً من الدول العربية تنتقد مسلك مصر فى بحث الاتفاقيات او عند مناقشة سبل تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية المشتركة التي وافقت عليها الدول العربية مؤكداً ان قيام الخبراء المصريين ببحث النقاط المختلفة يأتى طبيعياً لاننا سنحترم التوقيع على اى نقطة وسنلتزم بها بينما الدول الاخرى تقوم بالتوقيع على اى اتفاق بسرعة ودون دراسة لانها قد لاتلتزم به . اشار جويلى الى انه تم تشكيل لجنة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد لبحث مشكلة شهادا ت المنشا كإحدى المشكلات التى تعوق تنفيذ الاتفاقية.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

نظام اقتصادى عربى يسبق الشرق اوسطية

مازالت معالم وأسس السوق الشرق أوسطية - وفق د.نبيل حشاد ، مؤلف كتاب «السوق الشرق اوسطية بين التأييد والمعارضة» - غامضة لدى المواطن العربى ليس فحسب، بل وكثير من المتخصصين والمشتغلين بالاقتصاد والاعمال .

ولا يعتقد - د.حشاد - ان السوق الشرق اوسطية هى بديل للسوق العربية المشتركة، وان انخفاض درجة التعاون الاقتصادى بين الدول العربية ليس هو السبب الرئيسى للدعوة الى انشاء السوق الشرق أوسطية ولكن السبب هو تغير المعطيات السياسية فى الشرق الاوسط وتحقيق السلام بين اسرائيل من ناحية وأكثر من دولة عربية من ناحية أخرى واستمرار مفاوضات السلام بين اسرائيل وسوريا..

تكتنف فكرة السوق الشرق اوسطية تساؤلات -يراها د.حشاد - محيرة ولاتوجد لها اجابات قاطعة شافية ولكنها مبهمة من ابرزها ما هو المقصود بالسوق الشرق اوسطية ، وما هى الصيغة الاقتصادية المقترحة لها؟ وهل ستقتصر السوق على منطقة تجارة حرة فقط؟ هل ستبدأ السوق بصيغة منطقة تجارة حرة ثم تصل الى مرحلة السوق المشتركة أو التكامل النقدى ؟



الكتاب : السوق الشرق اوسطية بين التأييد والمعارضة
المؤلف : د .نبيل حشـــاد
الناشر : دار التعاون للطبع النشر ..

عرض : محمد إبراهيم

ما هى الدول الاعضاء فى السوق ؟ وهل ستقتصر على بعض الدول العربية واسرائيل أم ستشمل كل الدول العربية واسرائيل ؟. وهل تنضم بعض الدول الشرق اوسطية مثل تركيا وايران الى هذه السوق وهل ستنضم فى البداية أم بعد مرور فترة من الزمن ؟ وما هى التصورات العربية وغير العربية لهذه السوق؟ ومن هم المستفيدون والخاسرون ؟ ومن هم - ايضا - المؤيدون والمعارضون ؟ ولماذا ؟ . وهل تعتبر السوق الشرق أوسطية بديلا عن السوق العربية المشتركة، هل يمكن زيادة درجة تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك فى ظل وجود الشرق أوسطية؟ وما هو مستقبل المؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة ؟

اوضح د.نبيل حشاد ان التنظيمات الاقليمية تعتبر المفتاح الرئيسى للسلام والامن والتطور والاستقرار الاقتصادى وعليه لايمكن ان تحل مشاكل الاقليم بالاتفاقات الثنائية بل عن طريق ثورة عامة من المفاهيم تهدف الى خلق مجموعة اقليمية من الدول لها سوق مشتركة على غرار السوق الاوروبية المشتركة، تتحقق تدريجيا من خلال ثلاث مراحل تتكون الاولى من المشاريع الثنائية أو متعددة الاطراف مثل مشاريع بحوث مكافحة التصحر وتحلية المياه الزراعية شريطة ان لا يحد من فرص التعاون عدم التوقيع على معاهدة الصلح .. أما الثانية ينبغى ان تتكون من مجموعات دولية لتنفيذ المشاريع الضخمة مثال

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاريع المتعلقة بقناة البحر المتوسط والبحر الميت وما تتضمنه من مشاريع سياحية أو مشروع الميناء وتهتم المرحلة الاخيرة بسياسة المجتمع الاقليمية وانشاء المؤسسات الرسمية .

ويرى المؤلف انه يجب ان ننظر للاقليم من خلال أربعة مناظير اقتصادية هى منظور نزع السلام حيث تنفق منطقة الشرق الاوسط حوالى ٦٠ بليون دولار سنويا على التسلح، ومنظور المياه بهدف تحقيق أكتفاء غذائى عن طريق مكافحة التصحر واستخدام التكنولوجيا الحيوية .أما المنظور الثالث فهو النقل والاتصال حيث تعتمد السوق المشتركة فى جميع الاحوال على المواقع الجغرافية الشيء الذى لن يتحقق فى حالة عدم وجود البنية التحتية المناسبة ويتعلق المنظور الاخير بالسياحة التى تحقق ارباحا طائلة وتوفر العمالة فى زمن وجيز وتحقق ايضا المتطلبات الامنية ..

وعن أهم الصيغ المطروحة لتحقيق السوق الشرق اوسطية يقول د .نبيل حشاد ان تحقيقها هدف طويل الاجل ويتضمن تحقيق العديد من الاهداف على مراحل زمنية متفاوتة منها تنشيط العلاقات التجارية ، توسيع مجالات التعاون الاقتصادى والفنى، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية واقامة مشروعات اقتصادية مشتركة وحرية حركة عناصر الانتاج «الايدى العاملة ورأس المال» .. ويتطلب هذا ان تحدد الدول العربية تصورها للنظام الشرق أوسطى الجديد الذى لابد وان يستند الى ضرورتين:

● الاولى : التأكيد على ان يكون النظام الشرق أوسطى موازيا للنظام الاقتصادى العربى القائم وليس بديلا له.

● الثانية : ان الدخول فى أى علاقات للتعاون الاقتصادى مع اسرائيل مرهون بتنفيذها لكافة التزاماتها نحو التسوية السلمية وربط مراحل التعاون بما يتم احرازه على صعيد السلام بالمنطقة وخاصة فى المسارات الاتية:

● نجاح تطبيق اتفاقية غزة /اريحا.

● تسوية القضايا المتعلقة بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والاردن.

ويستعرض المؤلف الآراء المؤيدة والمعارضة لفكرة انشاء السوق الشرق اوسطية ففى دراسة لويس حبيقة يرى أن فوائد السوق الشرق اوسطية عند حصولها فى نهاية هذا القرن لا تحصى ولا تعد موضحا أن الاقتصاد سوف يزدهر وتخف البطالة وتعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .. ولا يجب ان يخشى احد على المؤسسات الاقتصادية العربية التى هى جاهزة لخوض غمار السوق الكبرى والاستفادة منها .. فى حين تعزى الاراء المعارضة فكرة انشاء السوق الى ان هذه السوق سوف تستفيد منها اسرائيل وسيكون ذلك على حساب الاقتصاد العربى

المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ في مؤتمر جامعة أسيوط

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية

التجارة البينية للسلع الزراعية لا تتجاوز ١٠٪ من حجم التجارة الكلية

التكامل العربى لم يعد أمرا تفرضه ظروف التاريخ والجغرافيا فقط، وإنما أصبح خيارا حضاريا تنمويا تستطيع من خلاله الأمة العربية مواجهة التحديات العديدة التى يحملها لها القرن المقبل في العالم الذى لم يعد يعترف بالكيانات الصغيرة.. وفى مقدمة هذه التحديات الأسواق المفتوحة وتطبيق اتفاقية الجات وغيرها من التيارات الاقتصادية التى يموج بها الواقع والمستقبل فى دنيا العولمة.

ومع الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتجدد الحلم بانشاء السوق العربية المشتركة لتذليل كل العقبات التى تعوق تزايد حركة التجارة البينية بين الدول العربية.. وقد كانت الدعوة لإنشاء تلك السوق هى الموضوع الذى ستدور حوله المناقشات فى المؤتمر الذى تعقده جامعة أسيوط في مصر يوم ٢٥ نوفمبر المقبل من خلال مركز دراسات المستقبل داخل الجامعة..

وفى رؤية جديدة للتنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطى يرى الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط أن دعم الخيار العربى ودفع حركة التنمية والتكامل بين الأقطار العربية فى ظل ما تواجهه من تحديات يستلزم العمل على إحياء نشاط المؤسسات العربية للتنمية وعلى راسها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعي والصناديق العربية القطرية، ولا ينبغى أن يكون إنشاء بنك للتنمية فى الشرق الأوسط مدعاة لإضعاف هذه الصناديق العربية أو إلغائها.

وكذلك يجب العمل على تحويل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الحالى إلى منظمة لتحقيق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية. والسوق العربية المشتركة تحاكى فى دورها مع مرور الزمن دور المفوضية الأوروبية فى بروكسل، وأيضا الاتفاق على استراتيجية عربية تستهدف إنشاء مؤسسات قومية متعدية الوطنية أو فوق قطرية تحمى العمل العربى المشترك من تقلبات المزاج السياسى العربى وتقاوم محاولات إسرائيل للاستبداد بالساحة العربية دون رادع. ويطالب الدكتور محمد إبراهيم منصور أيضا بتجنب الدخول مع دول غير عربية فى مشروعات تنافس مشروعات قائمة بالفعل فى دول عربية أخرى كمشروع قناة البحرين الأبيض المتوسط والميت أو تشغيل وإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط بين الشرق والغرب عبر إسرائيل فى منافسة لدور قناة السويس وخط أنابيب سوميد وكذلك استحداث آليات عربية جديدة للتعويض عن فشل آلية المساعدات الدولية فى دعم الكيان الفلسطينى وتنمية المناطق المحررة وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية.

التحول للاستيراد

ويكشف الدكتور أشرف كمال عباس الباحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي بأسيوط فى الورقة التى يتقدم بها لمؤتمر جامعة أسيوط، عن أن الدول العربية فى مجموعها رغم أنها ظلت تحقق فائضا فى الميزان التجارى الكلى، إلا أنها استمرت فى تحقيق عجز فى الميزان التجارى الزراعى، على الرغم من الانخفاض فى هذا العجز فى الأعوام الأخيرة.

والغريب فى الأمر ان الدول العربية كانت مصدرة لكثير من المنتجات الغذائية ثم أخذت الأوضاع فى التغير وأصبحت الواردات الزراعية تتفوق على الصادرات على الرغم من ارتفاع المتوسط السنوى لإنتاج الغذاء فى العالم العربى.

ويرى الباحث أن تنمية التجارة البينية من المداخل الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى، وتشير التقارير إلى أن التجارة البينية للسلع الزراعية لا تتجاوز ١٠٪ من حجم التجارة الكلية الزراعية، مما يعنى اعتماد العالم العربى فى تأمين احتياجاته على الأسواق العالمية، الأمر الذى ينطوى على خطورة بالغة فى ظل التغيرات الجديدة التى طرأت على الساحة الدولية ويلاحظ أن سوريا تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث حجم الصادرات الزراعية البينية وأن الكويت تحتل المرتبة الأولى بينها من حيث حجم الواردات الزراعية البينية.

وحول معوقات انسياب التجارة الزراعية العربية البينية يشير إلى أن أبرزها تماثل قواعد الإنتاج فى الدول العربية وتخلف الهياكل التسويقية المحلية والخارجية ونقص الموارد المخصصة لتمويل التجارة الزراعية البينية العربية وتخلف الهياكل الإدارية والمعوقات السياسية.

٣ متغيرات أساسية

ولكن الحديث عن معوقات انسياب حركة التجارة العربية يقودنا إلى مناقشة أثر التغيرات الدولية والإقليمية على الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين والتى تكشف عن التحديات التى تواجه الاقتصاد العربى والتى حصرها الباحث بمجلس الشعب المصرى على موسى فى ٣ متغيرات أساسية.

وأول هذه المتغيرات العولمة، على اعتبار أن تحديات العولمة تتطلب تعاملا عربيا سريعا مع تحرير التجارة العالمية وشمول قطاع الخدمات وحركة تحرير التدفقات المالية عبر الحدود السياسية وانتشار وسرعة تدفق المعلومات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وثانى هذه التحديات هو تحدى الجات وأثره على الاقتصاد العربى فى القرن المقبل، وتناول هذا الجزء الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات.

وكان التحدى الثالث هو تحدى المتغيرات الإقليمية وأثره على الاقتصاد العربى فى القرن المقبل.

وفى خاتمة دراسة الباحث على موسى يحدد مقومات الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربى فى القرن المقبل من خلال أهمية الاعتماد على المدخل الإنتاجى وتأكيد الإصلاح الهيكلى للقوى البشرية وتحييد العمل الاقتصادى بعيدا عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة ووضع سياسة للتخزين الاستراتيجى للسلع الأساسية وتأكيد أهمية النظرة الموضوعية والعلمية للتكامل الاقتصادى العربى.

مؤتمر الدوحة: كرة الثلج التي ذابت

سورية تطرح قريباً مشروعاً عربياً متكاملاً لانشاء نواة التكتل العربي الاقتصادي

اذا كانت الادانات والانتقادات العربية لمؤتمر الدوحة الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتعاظم يوماً بعد يوم مع اقتراب انعقاد هذا المؤتر، فان المؤتمر نفسه يتقزم شيئاً فشيئاً وفي خطوات موازية، ولكنها معاكسة لحملات الرفض والاستنكار.

واذا جاز لنا تشبيه المؤتمر وردود الفعل العربية عليه بكرتي ثلج فان الكرة الاولى (أي المؤتمر) ولدت كبيرة وضخمة، بل مضخمة اكثر مما ينبغي، وراحت تذوب وتتلاشى تدريجياً حتى تحولت الى قطرة ماء لا أكثر ولا اقل، في حين ان الكرة الثانية (ردود الافعال) بدأت صغيرة وراحت تكبر وتكبر مع مرور الايام حتى تحولت الى مواقف واضحة وصريحة تُرجمت إما بالمقاطعة الشاملة، او بالمشاركة الشكلية.

فالمؤتمر الذي تفصلنا عنه ايام معدودات، بل ساعات، أُحيط منذ البداية بهالة من الابّهة والتعظيم لاظهار اهميته «الحيوية والاستراتيجية» لكل دول المنطقة، على اعتباره «سيشيل الزير من البير» كما يقال، وسيؤسس لاقتصاديات عربية متطوّرة ومتحرّرة وصفقات غاية في الضخامة تسهم في انعاش الدول المشاركة فيه ... هذا المؤتمر بدأ التحضير له على مستوى القمة .. لكن «القمم» رفضت ان يكون كذلك .. فتم تخفيض مستواه الى درجة الوزراء .. لكن الحال لم يتغيّر .. وبقي المؤتمر ادنى من مستوى الوزراء وهكذا تم تخفيض مستوى التمثيل الى ادنى من مرتبة وزير .. مع الاخذ في الاعتبار ان وفدي اسرائيل والولايات المتحدة سيكونان برئاسة وزيري الخارجية: ديفيد ليفي ومادلين اولبرايت.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل ان مقاطعة دول عربية فاعلة ومؤثرة لحضور هذا الموتمر وتوجيه انتقادات لاذعة له جعلته ينعقد وفق قاعدة «فلينعقد بمن حضر».

ولعل استعراض مواقف بعض الدول العربية في هذا المجال يعطي صورة واضحة لهزالة مؤتمر الدوحة الاقتصادي، وبالتالي لهزالة النتائج التي قد تنجم عنه.

فمصر التي كانت قد استضافت مؤتمراً شقيقاً لهذا المؤتمر لم تجد أي مبرر لانعقاده في ظل الظروف الراهنة التي تختلف عن الظروف التي انعقد فيها مؤتمر القاهرة. والرئيس المصري حسني مبارك يعلن صراحة انه لا يرى أي معنى اطلاقاً لمؤتمر الدوحة الاقتصادي بسبب عدم احترام الحكومة الاسرائيلية الحالية لما تم الاتفاق عليه سواء لجهة وقف بناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، او لجهة تنفيذ عملية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

والمغرب، وهي ايضاً استضافت مؤتمراً اقتصادياً مماثلاً في اطار «سلسلة» هذه المؤتمرات، اعلنت هي الاخرى رفضها المشاركة في مؤتمر الدوحة ما لم يحدث تقدم فعلي في عملية السلام وابلغت قرارها هذا لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية وراعيي عملية السلام وممثلية الاتحاد الاوروبي.

وأكدت مصادر دبلوماسية وسياسية مغربية ان قرار الرباط بمقاطعة مؤتمر الدوحة يأتي رداً على سياسة نتانياهو المعادية للسلام وعلى استمرار نتانياهو في تعنته ورفضه لمرجعية مدريد التي نصت على مبدأ الارض مقابل السلام العادل والشامل.

السعودية بدورها كانت قد اعلنت منذ وقت طويل مقاطعتها للمؤتمر وحثت قطر على تأجيل هذا المؤتمر وتجنّب «شرب الكاس المرة» في ظل الوضع الراهن حيث اسرائيل تتجاهل اسس السلام وتواصل احتلالها للارض العربية وتنكيلها بالفلسطينيين وتنكّرها لحقوقهم واعتداءاتها اليومية على العرب.

والشيء نفسه اعلنته كذلك دولة الامارات العربية المتحدة فضلاً عن سورية ولبنان وليبيا ومعظم الدول العربية بما يفقد المؤتمر اي معنى او قيمة.

هذه المواقف العربية يمكن وصفها بالشجاعة والجريئة نظراً للضغوط الكبيرة التي مارستها الادارة الاميركية على هذه الدول لاقناعها بتغيير موقفها والمشاركة في المؤتمر.

ويبدو جلياً ان جولة مارتن انديك، مساعد وزيرة الخارجية الاميركية في الخليج العربي لم تحقق النتائج المرجوة منها، ولم تفلح في تغيير مواقف

بعض الدول، وخاصة السعودية والامارات، وهذا ما كشفته مصادر دبلوماسية في الكويت لوكالة رويتر التي اكدت ان السعودية قالت للمبعوث الاميركي: لا .. في حين بقيت الامارات على موقفها.

هذا على الصعيد الرسمي العربي .. اما على صعيد المؤسسات والهيئات التجارية والصناعية فان رجال الاعمال السعوديين اتخذوا موقفاً منسجماً مع موقف الرياض الرسمي وقرروا مقاطعة مؤتمر الدوحة.

وقال عبد الرحمن الجريسي رئيس غرفة تجارة وصناعة الرياض ان القطاع الخاص السعودي قرر مقاطعة مؤتمر الدوحة تعبيراً عن رفض رجال الاعمال السعوديين للسياسة الاسرائيلية المعارضة لعملية السلام.

القرار نفسه ايضاً اتخذه اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات في المغرب حيث اعلن مديره العام محمد العربي الهراس: ان الاتحاد ملتزم بالموقف الرسمي الذي صدر عن المغرب والقاضي بمقاطعة المؤتمر ما لم يحدث تقدم في عملية السلام.

كما اعلنت غرفة التجارة والصناعة في الكويت انها قررت مقاطعة مؤتمر الدوحة، وبهذا تكون الغرفة قد استبقت قرار الكويت الرسمي في حين ان عدداً من النواب الكويتيين دعوا الى مقاطعة المؤتمر واشادوا بقرار غرفة التجارة والصناعة الكويتية ووصفوه بأنه متضامن مع الدول العربية في مواجهة المراوغة الاسرائيلية، وان مؤتمر الدوحة سيدعم الموقف الاسرائيلي المتعنت.

كل ذلك مجرد اشارات ودلائل على ما آل اليه مؤتمر الدوحة الاقتصادي، او هذا على الأقل ما تراه دمشق التي لا تخفي ارتياحها لمواقف معظم الدول العربية التي قاطعت المؤتمر عن قناعة على الرغم من الضغوط التي مورست عليها.

وسورية التي كانت قد قاطعت المؤتمرات الاقتصادية الثلاثة الماضية في كل من: المغرب ومصر والاردن ترى اليوم ان الفشل مصير المؤتمر الرابع ليس فقط لمقاطعة العديد من الدول العربية الفاعلة والمؤثرة له، بل ايضاً لأن المشاركين «مجاملة» ارادوا ان يمسكوا العصا من منتصفها عن طريق ارسال وفود على مستوى منخفض، فلا هم قاطعوا كرمى لعيون واشنطن وتحت ضغوطها، ولا هم شاركوا المشاركة الفعّالة المطلوبة.

المشروع الاقتصادي السوري اصبح قاب قوسين او ادنى من الاشهار .. ويتم التشاور بشأنه مع عدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر والسعودية .. وعندما ينجز سيطرح على الدول العربية كافة للنقاش والمداولة. وتأمل دمشق في ان تبدأ الخطوات العملية في وقت قريب وان تكون نواة هذا المشروع دول عربية عديدة على ان يكون مفتوحاً مستقبلاً امام بقية الدول العربية للوصول الى التكتل الاقتصادي العربي الواسع الذي سيجعل العرب يدخلون القرن الواحد والعشرين كقوة اقتصادية لها وزنها وتأثيرها في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.

وهذا المشروع هو ردّ عملي على كل القمم والموتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية .. لذا فان دمشق لا تعير مؤتمر الدوحة الآن ادنى اهتمام، خاصة وان الدول العربية ذات الثقل السياسي والاقتصادي قاطعته وآزرت الموقف السوري .. وبالتالي ستكون في المستقبل القريب نواة التكتل الاقتصادي العربي المنوي انجازه، والذي سيعرفه العرب من محيطهم الى خليجهم في وقت قريب جداً.■

دمشق - هشام بشير

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٤/١١/١٩٩٧
المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٧ دولة عربية تشارك فى منطقة التجارة الحرة فى يناير القادم

كتب ـ ياسر صبحى :

أكد عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية أن تقدم الاصلاح الاقتصادى فى عدد كبير من الدول العربية واستمرار توجهها نحو اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص بالاضافة إلى تزايد المنتجات الصناعية سوف يساعد على نجاح منطقة التجارة الحرة العربية المنتظر أن تبدأ فى أول يناير القادم. ويساعد ذلك أيضا تقدم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين بعض الدول العربية.

وأشار إلى أنه لا يتوقع مشاركة جميع الدول العربية فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية عند بدايتها بسبب تفاوت الاوضاع الاقتصادية بينها وأن الدول التى ستشارك فى البداية هى الدول التى حققت أكثر تقدما فى مجال الاصلاح الاقتصادى على أن تنضم باقى الدول فيما بعد ويساعد ذلك ايضا تقدم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين بعض الدول العربية

وأكد أن الدراسات التى قامت بها الجامعة العربية أوضحت أن فرص التكامل بين الدول العربية أكبر من مجالات التنافس وهو مصدر القوة الاساسى للتعاون الاقتصادي العربى، وان الدول العربية تمثل قوة اقتصادية هامة حيث يبلغ الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ٦٨٠ مليار دولار ويبلغ عدد السكان فى المنطقة نحو ٢٤٠ مليون نسمة ويقوم العالم العربى بانتاج ٦٠٪ من البترول العالمي.

واشار عبد المجيد أمس فى لقائه بمجموعة من الصحفيين العرب أنه يتم حاليا بحث الاجراءات التنفيذية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة وتنظيم الامور اللازمة بها مثل توحيد أسعار الموانيء، وتنظيم قواعد المنشأ وتداول السلع والخدمات. وأن هناك عددا من الخبراء الاقتصاديين العرب يقومون بالدراسات وتحترم قراراتها جميع الدول العربية، وأنه يمكن الاختلاف والتناقش ولكن الاساس قد تم وضعه بالفعل.

وتقوم اتفاقية منطقة التجارة الحرة على تخفيض الجمارك بمقدار ١٠٪ سنويا بين الدول العربية بحيث تختفى الجمارك نهائيا بين الدول العربية بعد عشر سنوات فى عام ٢٠٠٧.

وأشار عبد المجيد إلى أن أحد نجاحات القطاع الخاص فى الدول العربية هو الازدهار الذى تشهده البورصات العربية وحرية حركة وتداول الاسهم والسندات.

وأوضح السفير عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية أن ١٧ دولة عربية أكدت أنها ستشارك فى منطقة التجارة الحرة العربية. وأنه ستجتمع لجنة المتابعة لاتفاقية التجارة الحرة فى ٣٠ نوفمبر الحالى للتعرف على الخطوات التنفيذية لهذه الاتفاقية.

وأضاف أن التجارة العربية البينية والتى تبلغ حوالى ١٠٪ تسير بصورة أسرع من نمو التجارة العربية بشكل عام، وأن نسبة ارتفاع التجارة البينية زادت من ٤٪ فى السبعينات إلى ٦٪ فى الثمانينات وإلى ١١٪ منذ بداية التسعينات، وأشار إلى تزايد صادرات الدول العربية من المنتجات الصناعية غير البترولية، وأن الصادرات غير البترولية العربية البينية تصل إلى ٢٥٪ من اجمالى الصادرات العربية.

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٦

معالم الطريق .. لسوق عربية مشتركة

« بلغ حجم المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار .. وخدمة الدين وصل إلى ١٢ مليارا سنويا .. والأموال العربية المهاجرة في الخارج ١٠٠٠ مليار دولار .. كيف نعيدها من غربتها .. لاستثمارها في مشروعات للوطن العربي .

هذا إلى جانب اختيار حزمة من السلع لتحظى بالإعفاءات الجمركية .. وإزالة المعوقات أمام التجارة البينية ، وحتى تنافس السلع الأجنبية ، بإزالة أسباب تدني الخدمات المصاحبة : كالنقل والمعلومات وخدمات الشحن والترانزيت .. وتعقيد الإجراءات الجمركية .. وغيرها .. جاءت هذه الحقائق في الندوة التي عقدتها إذاعة صوت العرب تحت عنوان : نحو سوق عربية مشتركة »

ضرورة إعطاء دفعة قوية لجهود تفعيل السوق العربية المشتركة على ضوء المستجدات الاقتصادية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن .. هذا ما أكده المشاركون في ندوة إذاعة صوت العرب احتفالا بعيدها الـ ٤٤ .. برعاية صفوت الشريف وزير

حاتم فاروق

الإعلام ، وبمشاركة السفراء العرب بالقاهرة .

وأكد د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على ضرورة تبني الدعوة المصرية للإسراع في تنفيذ إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة النواة الحقيقية لقيام هذه السوق التي علقت عليها أمتنا العربية آمالا كبيرة .. لأنها توطد أركان العمل الاقتصادي العربي المشترك .. مشيرا إلى دراسة الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية في مجال الاستثمار والتجارة ، ومدى مواءمة اتفاقيتي التجارة والاستثمار على إقامة منطقة التجارة العربية الحرة التي نادى بها مؤتمر القمة العربي في شهر يونيو من العام الماضي .. وأقرها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس جامعة الدول العربية خلال شهر فبراير ومارس من العام الحالي .

وفي الكلمة التي ألقاها ايهاب مقبل الأمين العام المساعد لشئون الإعلام بالنيابة عن الأمين العام .. قال : تهيئة المتطلبات السياسية لتدعيم التضامن العربي ارتباطه وثيق بالمتطلبات الاقتصادية وربط المصالح الوطنية والقومية .. وليس التكامل المشاكل السياسية .

وأكد د. حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية على ضرورة العمل من خلال الاتفاقيات المبرمة من قبل .. والبدء من حيث انتهينا ، وحتى لا نعود لنقطة البداية .. وأشار إلى المساعي المصرية والسورية في هذا الصدد .. والتي اتضحت معالمها في الاجتماع الماضي لدول إعلان دمشق . واتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية الصادرة عن جامعة الدول ، ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .. فهو المدخل الرئيسي لدعم قيام السوق .. وتشهد الفترة القادمة انضمام دول للاتفاقية : فلسطين والسودان ولبنان والمغرب والجزائر وتونس .. مما يتيح إخراج الدعوة إلى حيز الوجود .. والمضي نحو التحرير الكامل لحركة التجارة ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والجماعية .. لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لتضمن زيادة حجم التجارة البينية .. التي لم ترق إلى طموحات الشعوب العربية وجب أن تتبنى جامعة الدول المشاكل التي



صفوت الشريف



د. عصمت عبد المجيد

تواجه قيام السوق من خلال تشكيل لجان تنسق وتتابع الجهود المبذولة فى هذا الصدد .

قال د . عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة : إن القصور الواضح فى عمل الهياكل التنظيمية العربية ، والتى لم تعد قادرة على تحقيق المزيد من الطموحات ، وإرضاء الواقع العربى فى هذه الحقبة التى تواجه فيها الأمة العربية تحديات كبرى على الصعيد الدولى ، والاقليمى .. فحجم التجارة العربية البينية لم يتعد ٩٪ ، ومعدل النمو فى الوطن العربى لا يتجاوز ٢٪ ،ومعدل الاستثمار ١٪ فى حين بلغ حجم المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار .. وخدمة الدين وصلت إلى ١٢ مليارا سنويا . فمن الضرورى دعم وتشجيع الاستثمارات العربية ، والدعوة إلى عودة الأموال العربية المهاجرة بالخارج .. والتى بلغت وفق أحدث الاحصائيات حوالى ١٠٠٠ مليار دولار ، وضرورة توجيه هذه الاستثمارت داخل الوطن العربى . واختيار حزمة من السلع التى يجب أن تحظى بالإعفاءات الجمركية ،وتشجيع قيام المشروعات العربية المشتركة . ودعم القطاع العربى الخاص للمساهمة فى عمليات الإصلاح الاقتصادى والتنمية العربية . وتثبيت القوى العاملة العربية للعمل على أرضها بدلا من التوجه إلى الدول الأكثر ثراء .

اهتمام الدول العربية بكفاءة التجارة ينبع من اهتمامها بتطوير التجارة البينية .. التى تعانى من تدنى الخدمات المصاحبة لها كالنقل والمعلومات وخدمات الشحن والترانزيت ؛ وتعقيد الإجراءات الجمركية ، وعدم وجود خطوط للنقل البحرى ..جاء هذا فى كلام د . عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية . وقال : وغير ذلك من مشاكل التمويل والتأمين ، والذى يؤدى إلى رفع تكاليف النقل وأجور الشحن للسلع العربية ، ويجعلها غير منافسة للسلع الأجنبية فى الأسواق العربية ..وبرغم تمتع هذه السلع بميزة الجوار الجغرافى . ولهذا فتطبيق الاتفاقيات فى مجال التجارة بين الدول لن يزيد المبادلات التجارية .. وينعكس على تجارتها مع العالم الخارجى مما يفقدها قدرتها التنافسية ، ويقلص نصيبها من التجارة الدولية .

المصدر : العـــربـــى
التاريخ : ١٧/ ١١/ ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر قومى بجامعة أسيوط يناقش
(السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى)

يشارك الحزب الناصرى بأسيوط فى الندوة التى يعقدها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط عن السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى من ٢٥ إلى ٢٦ نوفمبر الجارى تجاوبا مع المبادرة العربية الجديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل العربى المشترك.

يعقد المؤتمر تحت رعاية د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى، ورئاسة د. محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط ويشارك فيها د. أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية، ود. عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية ووزراء الاقتصاد والتجارة والتعاون الدولى، وأمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأعضاء المنظمات الاقليمية والاتحادات العربية وممثلون لاثنتين وعشرين دولة عربية يمثلون الجامعات ومراكز البحوث والمهتمين بقضايا العمل الاقتصادى العربى المشترك.

وفى تصريح خاص لـ «العربى» أكد الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل وأمين عام للمؤتمر أن المؤتمر سوف يناقش خيارات التعاون العربى فى القرن القادم والتحديات التى تواجه مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية وتقييم الدروس المستفادة من التجارب العالمية والاقليمية، واتفاقات الشراكة الأوروبية العربية وتأثيرها على التعاون العربى، وقضايا التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط ودور الإرادة السياسية فى تعزيز التوجهات العربية لاقامة السوق العربية المشتركة، واتفاقية التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك فى إطار الجامعة العربية ١٩٤٥، وقضايا التعاون الاقليمى بين دول الجوار تركيا، إيران، اثيوبيا، وكذلك قضايا المياه والطاقة والتجارة والأمن، وتفعيل اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية، منطقة حرة للتجارة العربية، اتحاد جمركى عربى وتسهيل حركات العمل ورأس المال، كما سيناقش فى المؤتمر الدروس المستفادة من التجارب العالمية تجربة الاتحاد الأوروبى - النافتا - ورابطة دول جنوب آسيا - الآسيان - التجارب الأفريقية والأمريكية اللاتينية.

تناقشها جامعة أسيوط:

السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى

تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ينظم مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط مؤتمره السنوى الثانى يومى ٢٥ و ٢٦ نوفمبر الجارى وعنوانه «السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى» وفق تصريح الدكتور محمد ابراهيم منصور مدير المركز الى عبدالعزيز جبرة ، والذى اضاف فيه :

وقال ان المؤتمر يناقش عدة محاور هامة منها : خيارات التعاون العربى فى القرن الحادى والعشرين والتحديات التى تواجه مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية وتقييم الدروس المستفادة من التجارب العالمية والاقليمية واتفاقات الشراكة الاوروبية العربية وتأثيرها على التعاون العربى .

كما تتضمن المناقشة قضايا التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ودور الارادة السياسية فى تعزيز التوجهات العربية من أجل اقامة سوق عربية مشتركة.

اضاف الدكتور منصور ان الهدف من مناقشة هذا الموضوع هو احياء فكرة اقامة سوق عربية مشتركة من أجل تفعيل العمل العربى المشترك بعد تعثر محاولات التعاون الاقتصادى من قبل خاصة وان مصر تقود ومعها عدد من الدول العربية مبادرة جديدة لأحياء هذه الفكرة والتى تجئ استجابة للمتغيرات الاقليمية والعالمية العديدة مما يتطلب التعامل معها موقفا جماعيا عربيا مشتركا.

يشارك فى اعمال المؤتمر الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية ووزراء التجارة والاقتصاد والتعاون الدولى وأمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية واعضاء المنظمات الاقليمية والاتحادات العربية وممثلون لـ ٢٢ دولة عربية من الجامعات ومراكز البحوث والمهتمين بقضايا العمل الاقتصادى العربى المشترك.

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١١/١٩٩٧

على لطفى:

السوق العربية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف السياسية الراهنة

مفهوم الأمن القومى الشامل يجب أن يتضمن التنمية والتعاون الاقتصادى

كتب شقيق الطاهر:

اكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق ان الوطن العربى فى حاجة ماسة الى التعاون والتكامل الاقتصادى -اكثر من اى وقت مضى- حتى يستطيع ان يواجه المتغيرات العالمية الجديدة وخاصة التكتلات الاقتصادية فى العالم مشيراً الى تاييده لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الجامعة العربية فى شهر فبراير الماضى بانشاء منطقة تجارة عربية حرة باعتبارها خطوة فى طريق اقامة السوق العربية المشتركة. جاء ذلك فى الجلسة الاولى للمؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين والذى يعقد تحت عنوان: «صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية».

واضاف ان المصالحة العربية القائمة على المصارحة اصبحت امراً هاماً ملحاً حتى يمكن الاستفادة من حوار الوطن العربى لصالح ابنائه.

واستعرض الدكتور على لطفى المحاولات السابقة لقيام تجمع اقتصادى عربى منذ قيام الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥ وحتى الان مبدياً اسفه لعدم وضع معظم هذه المحاولات موضع التطبيق العلمى، على الرغم من الفيض الكبير من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات وما انشئ بمقتضاها من منظمات واتحادات ومجالس وصناديق وغيرها من المؤسسات العربية المشتركة الا ان ما تحقق من نتائج حتى اليوم يعتبر محدوداً بل وهزيلاً للغاية.

واشار الدكتور على لطفى الى ان التجارة العربية البينية مازالت ضعيفة للغاية ولا تتعدى ٨٪ فى السنة من اجمالى التجارة الخارجية العربية رغم ان كميات كبيرة من مكونات السلع الاجنبية تنتجها فى الاساس دول عربية.. فى حين ان حجم التجارة بين دول الاتحاد الاوربى تشكل ٦٧٪ من اجمالى تجارتها الخارجية.

وحذر من الفجوة الغذائية الخطيرة التى تهدد الوطن العربى حيث تصل الى قيمتها الى ٢٣ مليار دولار ومن المنتظر ان تصل الى ٣٠ مليارا عام ٢٠٠٠ منتقدا وجود اكثر من ٨٠٠ مليار دولار من الاموال العربية مستثمرة خارج الدول العربية فى حين ان مديونية الدول العربية تصل الى ١٧٠ مليار دولار.

اسباب الفشل

ولخص الدكتور على لطفى اسباب فشل التعاون الاقتصادى العربى خلال الفترات الماضية فى عشرة اسباب:

اولاً عدم توافر الارادة السياسية وانعدام رغبة صانعى القرار السياسى فى السير قدما الى الامام فى مجال التعاون الاقتصادى والاكتفاء بالاقوال علاوة على عدم قدرة الارادة الشعبية فى التاثير فى الارادة السياسية. واضاف ان نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية الذى يقضى بان ما يقرره المجلس بالاغلبية يكون ملزماً لمن يقبله فقط مما يوجب تغيير هذا النص الى ان ما تقرره الاغلبية تلتزم به الاقلية ومن الاسباب التى ادت الى ضعف التعاون الاقتصادى العربى عدم وجود سياسة قومية للتصنيع على مستوى الدول العربية. الامر الذى ادى الى ظهور صناعات عديدة مكررة فى اكثر من دولة عربية مما سبب حدوث منافسة فيما بينها بدلاً من التعاون والتكامل ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من مميزات الانتاج الكبير massprduction.

هذا بالاضافة الى عدم توافر البيانات والمعلومات والاحصائيات عن الانشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية بل ان القدر اليسير المتوافر منها اما غير دقيق او قديم او غير كامل رغم وجود كثير من الهيئات والاتحادات العربية وهاجم الدكتور لطفى السياسة الخاطئة لصناديق الانماء العربى التى ادت الى عدم تحقيق الاهداف المرجوة لمسيرة التكامل الاقتصادى العربى خاصة ان هذه الصناديق ليست متخصصة بمعنى ان كل صندوق يقدم المعونات باشكالها المختلفة لتمويل مختلف انواع المشروعات.

وانتقد عدم اخذ الدول العربية بمفهوم الامن القومى العربى الشامل الذى يتجاوز الاجراءات والتدابير العسكرية ليشمل مجموعة اخرى من العناصر فى مقدمتها التنمية الاقتصادية الشاملة للوطن العربى بالاضافة الى حتمية التعاون العربى لمواجهة مشكلة المياه وعدم كفايتها حيث ان كمية المياه المتاحة حالياً فى الوطن العربى تقدر بحوالى ١٨٠ مليار متر مكعب فى السنة فى حين ان المطلوب ٣٠٤ مليارات متر مكعب وبذلك يكون العجز ١٢٤ مليارا اى بنسبة ٤٠٪ تقريبا مشيرا الى محاولات اسرائيل المستمرة لسرقة المياه العربية بل وتسيطر على جزء كبير من مواردها وتطمع فى الحصول على المزيد منها.

واكد لطفى ان مجموعة القوانين والسياسات

والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تؤثر فى القرار الاقتصادى لا توفر المناخ الاستثمارى الملائم مؤكداً ان المستثمر لا يتخذ قراره بتوجيه استثماراته الى دولة اخرى الا اذا تولد لديه شعور بالثقة وتوقع الربحية. والمناخ الاستثمارى فى الوطن العربى لم يصل بعد الى المستوى الذى يشجع على تدفق الاستثمارات بشكل يسمح له بالانطلاق فى طريق التنمية حيث لا توجد دولة عربية واحدة تتوافر بها جميع عناصر المناخ الاستثمارى السليم وهى الاستقرار السياسى والنظام الديمقراطى وقوانين الضرائب والعمل والنظام القضائى ولا سيما سرعة حسم المنازعات بالاضافة الى سياسة سعر الصرف والفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص والاجراءات المبسطة لاقامة المشروعات وطالب الدكتور على لطفى بالاسراع فى انشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة المتغيرات العالمية لا سيما اتفاقية الجات الجديدة التى لن تسمح لاى دولة بان تعطى معاملة تفضيلية لدولة اخرى دون ان تعطيها لكل الدول الاخرى.. ومعنى ذلك ان اقامة السوق العربية المشتركة او على الاقل منطقة التجارة الحرة يجب ان يتم قبل التطبيق الكامل لاتفاقية الجات والا فقدنا ميزة المعاملة التفضيلية بيننا كدول عربية. مشيرا الى ان الامل ما زال قائما والفرصة ما زالت مواتية لتجنب اخطاء الماضى والانطلاق فى طريق المستقبل.

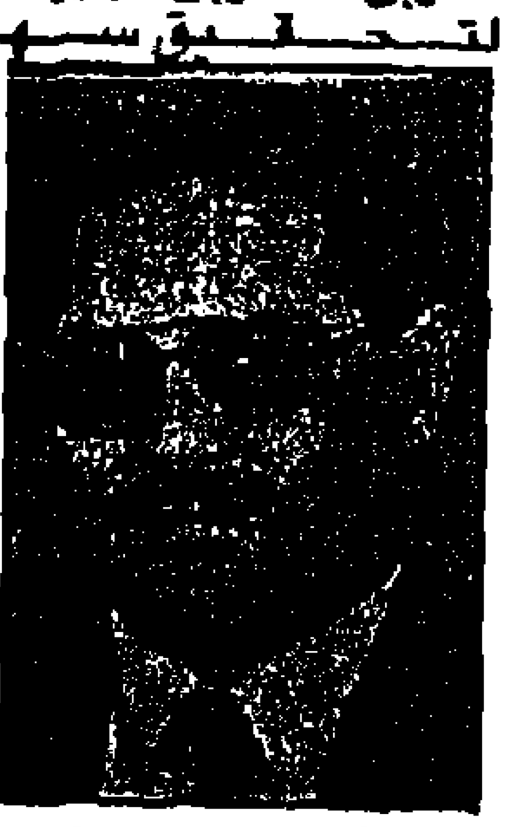
واوضح الدكتور لطفى ان هذا يستوجب الاسراع بتخفيض فترة السماح المعطاة لانشاء منطقة التجارة الحرة الى ٥ سنوات بدلاً من عشر سنوات اى تخفيض الضرائب الجمركية ٢٠٪ سنوياً بدلا من ١٠٪.

د. حمدى عبدالعظيم يؤكد

إمكانية نجاح إقامة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية

كتب شقيق الطاهر

اكد الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا امكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية فى زيادة حجم التجارة العربية البينية فى ضوء التغيرات التى شهدتها الاقتصاديات العربية فى ظل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى مشيرا إلى انه رغم المعوقات السياسية والاقتصادية للتكامل العربى وصعوبة إقامة سوق عربية مشتركة رغم مضى اكثر من ٣٣ عاما على توقيع اتفاقية انشائها إلا ان دعوة مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٦ لإقامة منطقة تجارة حرة عربية يعتبر خطوة هامة على طريق التكامل الاقتصادى العربى والوصول الى السوق العربية المشتركة مؤكدا ان الظروف العالمية الجديدة تفرض على الدول العربية التكتل فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مثل السوق الاوروبية واتفاقية الجات . جاء ذلك فى المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين بعنوان «صور التعاون الاقتصادى المطروح على الدول العربية» ، واشار الدكتور حمدى عبدالعظيم إلى الاساس فى الانطلاق نحو التكامل العربى يكمن فى اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١ اتفاقية تسوية المدفوعات بين الدول العربية تحت اشراف صندوق النقد العربى خاصة ان كافة العوامل السابقة تجعلنا نخلص الى جدوى اقامة منطقة تجارة حرة عربية ستكون اكثر فعالية اذا حدثت تغيرات اخرى مساعدة وهى اعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية الذى يعكس نمطا من التبعية التجارية للدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان مما يؤدى دائما الى وجود عجز تجارى لصالح تلك الدول على حساب التبادل التجارى العربى - العربى الهزيل . بالاضافة إلى اقامة شبكة معلومات اقليمية عربية لتحقيق سهولة تسويق السلع العربية وتبادل الخبرات والامكانيات التصديرية ويطالب الدكتور عبدالعظيم بترشيد العلاقات السياسية العربية لإعطاء دفعة للتكامل الاقتصادى العربى فى مواجهة محاولات الاستقطاب والتبعية من جانب القوى الخارجية تحت دعاوى ما يسمى بالسوق الشرق اوسطية والشراكة . ويبدى الدكتور حمدى عبدالعظيم تفاؤله من جدوى اقامة سوق عربية مشتركة رغم عوامل التشكيك فى فاعلية اقامة منطقة تجارة حرة مؤكدا زوال معظمها والباقية فى طريقها للزوال .



د. حمدى عبدالعظيم

واسباب التفاؤل

إولا اختفاء السياسات الحمائية التى كانت تطبقها الدول العربية وذلك فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى المطبقة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ، وبحكم التزام بعض الدول العربية باحكام منطقة التجارة العالمية التى تهدف الى تحرير التجارة الدولية بعد اتفاقية «الجات» مما يمهد الطريق امام تحرير التجارة البينية للدول العربية . ثانيا: ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى الدول العربية خلال عقد التسعينيات رغم استمرار وجود فجوة غذائية عربية مما يقلل الاعتماد على استيراد الغذاء من خارج الوطن العربى .

ثالثا: تغير دور الحكومات العربية فى ادارة اقتصادياتها وسماحها للقطاع الخاص بلعب دور اكبر مما ادى لضبط ايقاع الاداء الاقتصادى وتهيئة المناخ المشجع للاستثمار والانتاج وزيادة دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية مما ساعد على نمو الظروف المناسبة لعمل قوى السوق الحرة دون قيود مع ضمان حرية حركة التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والتجارة العربية بصفة خاصة .

رابعا : وجود بعض المؤسسات العربية المساعدة لتحرير التجارة العربية البينية مثل صندوق النقد العربى الذى يتبنى نظام لتسوية المدفوعات بين الدول الاعضاء بالاضافة إلى مجلس الوحدة الاقتصادى العربية والمؤسسة العربية للاستثمار وصناديق الانماء العربية .

ويؤيد الدكتور حمدى عبدالعظيم التطبيق التدريجى فى الخطوات انشاء منطقة التجارة الحرة من اول يناير ١٩٩٨ مع وضع الضوابط المتعلقة بحماية البيئة والمنشا العربى للسلع المتبادلة والمطابقة للمواصفات ومعايير الجودة.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/١١/١٩٩٧

مناقشات مهمة بمجلس الشعب أمس

السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات الدولية

الحكومة: توفير كل الضمانات للمستثمرين وحمايتهم من التأميم

برغم هدوء المناقشات فى مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور، والتى دارت حول عدد من الاتفاقيات الدولية لدعم التعاون الاقتصادى وتشجيع الاستثمار، إلا ان المشاعر الوطنية للنواب انبجست بقوة وقد دار النقاش حاراً حول التعاون الاقتصادى العربى وتشجيع الاستثمارات بين الدول العربية تمهيداً لاقامة السوق العربية المشتركة، وقد أكد الأعضاء على ان الاتجاه العربى القوى فى هذا الميدان يمكن أن يسهم فى سد الفجوة الاستثمارية للدول العربية فى مواجهة التحدى الحضارى الذى تحاول إسرائيل من خلاله فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم العربى، ومقدراته.

وأكد النواب ان اقامة السوق العربية المشتركة هى أفضل سبيل للتغلب على هذا التحدى الحضارى. وردا على ماأثاره النائب البدرى فرغلى حول تعويضات التأميم فى الماضى والمطالبة بوقف صرف هذه التعويضات حماية للاقتصاد المصرى، اكد الدكتور فتحى سرور أن مصر بصرف هذه التعويضات إنما تعطى الضمانة وتؤكد المصداقية أمام الاستثمار الأجنبى من منطلق ان مصر دولة دستورية تحترم التعهدات والالتزامات الدولية، وأكد ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط ان مصر حريصة على ان تقدم كل الضمانات للمستثمرين ولذلك قامت الحكومة بتعويض رعايا ٢٢ دولة عن ممتلكاتهم التى خضعت للتأميم فى الماضى. وأوضح توفيق عبده إسماعيل بصفته أحد رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ ان مصر دفعت تعويضات للاجانب عن ممتلكاتهم التى خضعت للتأميم فى الخمسينيات والستينات وهذا مايؤكد ان مصر الثورة لم تسلب حق أحد من الاجانب.

فى بداية الجلسة ناقش المجلس الاتفاقية الدولية بشأن تبادل الاحكام القضائية بين مصر وتركيا حيث تحدث النائب محمد خليل ادم معلنا عن موافقته عن الاتفاقات التى تضمن تحسين العلاقات بين مواطنى دول الجوار. وقد وافق المجلس على الاتفاقية بدون مناقشة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة عدد من تقارير التعاون الدولى حيث تحدث محمد علام فقال: إن هذا الموضوع يمثل حلقة من حلقات تشجيع الاستثمار كذلك تشجيع مستثمرى القطاع الخاص وأعلن موافقته على التقارير المعروضة.

وقال رمضان أبوالحسن ان الاتفاقية المعروضة حاليا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر وتركيا والموقعة فى مصر من شأنها تفيد الاقتصاد المصرى ومن شأنها ان تدعم الاستثمار.

وقال صلاح عبده انه من الضرورى ان تسرع وزارتى الخارجية والتعاون الدولى فى عقد مزيد من الاتفاقيات مع مثل هذه الدول المصدرة لرأس المال وأعلن موافقته على الاتفاقية.

وقال النائب حسنى بحاله ان مثل هذه الاتفاقيات فى غاية الأهمية ويجب تعميمها.

وطالب النائب رجب هلال حميدة بضرورة وجود المقرر الاصلى أو الاحتياطى بدلا من النائب محمد أبوسديرة، حيث انه من الضرورى الالتزام بما تضمنه التقرير.

ثم انتقل المجلس لمناقشة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر والمغرب، حيث تحدث نائب الشرقية محمود عياد حيث اكد ترحيبه بهذه الاتفاقية مشيرا الى ضرورة وجود العديد من الاتفاقات المشابهة بين مصر والدول العربية لما لها من فائدة ولما لها من اثار ايجابية على العمل العربى المشترك.

تابع الجلسة :

عبدالجواد على
أحمد البطريق
خالد الديب

وأعلن عياد موافقته على هذه الاتفاقية.

السوق العربية

وقال النائب خليل قويطة: إن السوق العربية المشتركة هى البديل للشرق أوسطية ومحاولات إسرائيل والتى كان اخرها مؤتمر الدوحة وعلينا أن ندرك ان إسرائيل تسعى للاستيلاء على مقدرات العرب الاستثمارية ولذلك أؤيد هذه الاتفاقية.

جذب الاستثمارات

وقال فاروق الديب: ان هناك صراعا دوليا على جذب الاستثمارات، ونحن فى مصر نعمل من أجل ذلك، ومثل هذه الاتفاقية ستساعد على تعزيز العلاقات بين الدول العربية ونحن نريد ان يكون للعرب كلمة وسط عالم التكتلات الاقتصادية، والسياسية من خلال التعاون القوى بين الدول العربية.

وقال خليل ادم: اننا نرحب بأى توجه عربى اقتصادى وهذه الاتفاقية برغم انها مع دولة بعيدة جغرافيا فانها مع دولة تربطنا بها أواصر الأخوة، وسوف تزيد هذه الاتفاقية من وجود الاخوة المغاربة بمصر وهذا فى حد ذاته يدعم العلاقات الاستثمارية.

وقال شوقى النجار: لابد من الموافقة على مثل هذه الاتفاقيات التى تسهم فى دعم العلاقات بين الدول العربية.

وقال محمد مرزوق :يجب أن يكون هناك امامنا مقارنة بين البنود فى هذه الاتفاقية والاتفاقيات السابقة لإعطاء دفعة للتعاون مع العالم العربى.

ثم وافق المجلس على الاتفاقية.

تعويضات التاميم

ثم انتقل المجلس لمناقشة الاتفاقية الموقعة بين مصر ومالطة بشأن تعويضات المصالح المالطية بين البلدين.

وقال هيرماس رضوان: ان من عوامل تشجيع الاستثمار ان يكون للدولة التى تعقد مع الاتفاقيات ثقة على الاستثمار فى مصر.

وقال البدرى فرغلى: ان هذه الاتفاقية تمثل سابقة خطيرة وان مصر بهذا تفتح على نفسها أبواب التعويضات مؤكدا ان هذا مبدأ خطير، وقال :ان الدول التى أمم بعض رعاياها امامهم القضاء المصرى ليحصلوا على تعويض وقال متسائلا: هل يعنى هذا انه بالامكان بإعادة اسهم قناة السويس لملاكها أو تعويضهم... وهذا أمر يجب النظر له بعين الاعتبار.

مشادة دستورية

وقال الدكتور فتحى سرور ان كلام البدرى كلام خطير... فان مصر دولة ديمقراطية تحترم الدستور وان الدستور المصرى ينص على ضرورة تعويض ماتم تأميمه... وليس مجرد الاستيلاء ان هذا الاجراء يعطى مصداقية لمصر... ويعطى مصداقية لكل ماتعلنه حول ترحيبها بالاستثمار.

وقال السيد ظافر البشرى: وزير الدولة للتخطيط ان مثل هذا الاجراء من شأنه ان يعطى المستثمرين ثقة فيما لو قاموا باقامة الاستثمارات فى مصر.

وقال أنها اخر اتفاقية تعويض يتم اقرارها من بين ٢٢ اتفاقية سبق توقيعها مع دول أجنبية أخرى.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية السيد عبدالله طايل ان التعويض المقرر فى هذه الاتفاقية وان كان لايتعدى مبلغه ١٠٢ الف دولار إلا أنه يسجل لمصر حرصها على تسوية كل مطالبات الدول حتى تكون جاذبة للإستثمار.

وقال عبدالمنعم العليمى: انه يوافق على هذه الاتفاقية.

لانقبل الشروط

وعقب ذلك أعلن المجلس موافقته على الاتفاقية وانتقل لمناقشة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقديم منحة لمشروع تطوير الخدمات الإدارية والفنية لمجلسي الشعب والشورى.

وقال حسن رضوان: ان هذا العصر يعتبر ثورة الاتصالات التى تعدل بسرعة كبيرة ولذلك تتمنى ان يكون الجانب المصرى قادرا على استيعاب ومسايرة مثل هذه الاتفاقيات وهذه الاتفاقية متوازنة يستطيع المواطن من خلالها الاستفادة من الثورة التكنولوجية فالقرار الآن يجب ان يكون مدروسا وفقا للاساليب العلمية.

وقال محمد الضهيرى: ان الاتفاقية نصت على أننى اذا خالفت ستفرض على عقوبات وانا أرفض هذا النص كما ان الاتفاقية نصت على بعض البنود التى تجرم بعض الافعال إلا بالرجوع للطرف الآخر - فالامر يحتاج إلى اعادة صياغة.

سحب الاتفاقية!

وقال السيد كمال الشاذلي وزير مجلسى الشعب والشورى إن هذه الاتفاقية عبارة عن منحة لمجلسى الشعب والشورى.. وقال إن هناك غموضا فى بعض بنود الاتفاقية نتيجة خطأ فى الترجمة، وطالب بسحب الاتفاقية لاعادة دراستها مع الجانب الامريكى نظرا لوجود عبارات فيها تثير الحساسية .

وقال سامح عاشور إن هذه الاتفاقية لانرفضها للصياغة ولكن لتعلقها بتوجيه سياسات المجلسين وهذا أمر مرفوض أساسا.

وقال الدكتور فتحى سرور أن مجلس الشعب ليس طرفا فيها.. ولكنها اتفاقية بين الدولة المصرية والدولة المانحة. ومجلس الشعب يحصل على موازنته الحكومة والمجلس غير مسئول عن أية أهداف وراء هذه الاتفاقية أو عن أى أحلام تدور فى رؤوس مانحيها.

وعاد السيد كمال الشاذلى ليقول: أن هذه المنحة استهدفت تطوير الأجهزة الالكترونية داخل المجلسين وانه لو كانت تهدف لافادة أشخاص فان الدولة لكانت رفضتها فى حينها.

وأكد أن مجلس الشعب يحصل على موازنته من الحكومة.. وأن الحكومة اذا رأت احتياج المجلس لزيادة فى موازنته فانها سوف تزيدها فورا دون انتظار أى منح.

ثم وافق المجلس على طلب الحكومة بسحب الاتفاقية لاعادة دراستها مع الجهة المانحة على ضوء مادار من مناقشات بشأنها فى مجلس الشعب .

(ليست للمحاسيب!)

ثم انتقل لمناقشة اتفاقية المنحة الأمريكية والخاصة بالتعاون الفنى دراسات الجدوى حيث قال خالد محمود إن مثل هذه الاتفاقيات التى ترمى الى الاسراع بعمليات الخصخصة قد أضرت بالاقتصاد القومى.. وان هذه الاتفاقات قد افادت أفراد ولم يستفد منها الشعب.

وطالب بضرورة رفضها .

وقال السيد ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط أن هذه المنحة ليست لعمليات الخصخصة ولكنها خاصة بدراسات الجدوى المتعلقة بكل قطاعات الدولة وقد وقعت منذ عام ٨٢ وتشمل أيضا الجمعيات الأهلية.

وقال عبد المنعم العليمى إن هذه الاتفاقية الموقعة عام ٩٥ قد حولت للجنة بعد مرور ٢٣ شهرا لماذا لم يتم احالتها الى المجلس فور توقيعها .

وطالب بتفسير من الحكومة .

(حبل المشنقة!)

وقال البدرى فرغلى أن المنحة تخلق اوضاعا خاطئة فاذا كانت أمريكا تعطينا دولارا فانها تحصل على أضعاف ذلك من مصر ونحن نرفض أى منح لأنها اشبه بحبل المشنقة!

وقال الدكتور محمد عبد اللاه أن هذه المنح تأتى تقديرا لمصر ودورها على الساحة الدولية ولدور الرئيس مبارك ونرجو أن يتم وضع الأولويات التى يراها المجلس موضع الدراسة.

وقال خالد محمد حامد محمود: كنا نريد أن يكون أمامنا بيان يحدد كيفية صرف مثل هذه المنح ومن المستفيد منها، وهذا من حقنا كنواب عن الشعب، لأننى أعتقد أن مثل هذه المنح تستخدم لافساد ذمم بعض الموظفين ف بعض جمعيات رجال الأعمال والجمعيات التطوعية.

وقال الوزير كمال الشاذلى - وزير شئون مجلسى الشعب والشورى: لا والف لا اقولها للاخ خالد، لأن أموال

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥/ ١١/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه المنح لاتستخدم في افساد الذمم، ان لدينا كشوفا كاملة بالمنح وكيفية التصرف فيها ومن استفاد منها وعلى استعداد أن تقوم الحكومة بتقديم هذه البيانات كلها الى مجلس الشعب .

وقال على فتح الباب ممثل حزب العمل: ماأعلمه أن هذه الاموال يتم استخدامها في غير اغراضها تحت مسميات مثل التدريب وزيادة الكفاءة كاجراء شكلي لاستنزاف هذه المنح وصرفها في غير أغراضها الحقيقية.

ونحن نرحب بأى منح تذهب في الأغراض الحقيقية لها بما يدعم الاقتصاد الوطني، والا فانني أرفض هذه المنح.

وعقب الوزير كمال الشاذلي: لاداعي للتشكيك بمثل هذا الكلام والثقة كاملة في جميع العاملين بأجهزة الدولة والحكومة على استعداد لأن تودع لدى مجلس الشعب بيانات المنح والقروض التي وردت من عام ١٩٧٤، حتى الآن حتي يطلع عليها الأعضاء ويعرفوا أوجه صرف هذه المنح وتلك القروض.

وبعد اقفال باب المناقشة وافق المجلس على الاتفاقية .

ويستأنف المجلس اجتماعه يوم السبت الموافق ١٩٩٧/١٢/٦ .

المدرسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٥/١١/١٩٩٧

إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية

قطاع

الصناعة

رقم٢

الخبراء يؤكدون:

الاتفاقيات الثنائية بداية طيبة لعمل تجمعات عربية قوية

مطلوب إزالة الحواجز أمام تحرك رجال الأعمال

إنشاء نقاط للتجارة الحرة بين الدول العربية

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعلن الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الأخير فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أن العالم المعاصر يشهد تطورات عميقة فى المجال الاقتصادى على الصعيدين الاقليمى والدولى أهمها سيادة نظام الاقتصاد الحر الذى تحكمه عوامل السوق واقامة تكتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيداً من القدرة والقوة وتعبىء مواردهم وطاقاتهم لتعظيم الانتاج وتبادل الخبرة وتعزز

قدرتهم على المنافسة فى السوق العالمية وليس هناك من هو أجدر باقامة مثل هذه التكتلات من الأقطار العربية التى تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعى متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة.

ان اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية أو ترفا كما اننا ننطلق من نظرتنا من أن

الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة أو حرمان أى شعب عربى من مستوى الدخل الذى ينعم به لأن التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا ينتقص. يقوى ولا يضعف يعزز ولا يبدد وهو تكتل دعم وتجديد لا انتقاص ولا تجريد لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها. فكيف يرى الخبراء امكانية اقامة هذه السوق!

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقول الكيميائي عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية انه لكى ننطلق نحو سوق عربية مشتركة يجب أن يتم تقييم الأوضاع الحالية لدى الدول العربية.

وقال ان مصر تربطها بجميع الدول العربية تقريبا اتفاقيات ثنائية تستهدف دفع حركة التجارة البينية بين مصر وهذه الدول مشيرا الى أن التطور الذى حدث مؤخرا فى كل مجالات الانتاج الصناعى كما وكيفا واضح لكل المهتمين بقضايا الانتاج والتصدير.. وقال ان قضايا الانتاج والتصدير أصبحت مصيرية لدفع حركة التنمية الاقتصادية داخل مصر والدول العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا فى دول العالم المختلفة.

ويعتقد رئيس الصناعات المعدنية أن الفترة القادمة ستشهد تركيزا على ازالة كل المعوقات التى تحول دون انطلاقة تصديرية لكل دول العالم وفى مقدمتها الدول العربية

واشار الى أن العالم يشهد الآن تكتلات اقتصادية كبيرة فى الوقت الذى تتوافر فيه كل مقومات النجاح أمام اقامة تجمع اقتصادى عربى أو سوق عربية مشتركة.

واضاف انه لابد من ايجاد التكتل العربى الاقتصادى القوى ليمكن فى المستقبل مواجهة التحديات القادمة التى يتميز بها اقتصاد السوق العالمى الواحد.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبى يسير بخطوات سريعة من أجل توحيد كل المقومات الاقتصادية الأوروبية وهاهم اليوم يوحدون العملة الاوروبية ويضعون الضوابط من أجل تكتل اقتصادى أوروبى قوى.

وما يحدث اليوم فى بقعة أخرى من العالم فى الولايات المتحدة الامريكية وامريكا اللاتينية وكندا من اقامة تجمع اقتصادى وايضا فى آسيا يؤكد ضرورة سرعة اقامة تكتل اقتصادى عربى يستطيع مواجهة هذه التكتلات مؤكدا ان المستقبل اليوم هو للاقتصاد القوى الذى يجد مكانه على خريطة العالم.

وأوضح ان الدول العربية تملك كل مقومات الوحدة الاقتصادية واذا كانت الوحدة السياسية تعثرت فى الماضى فمن الممكن تحقيق الأهداف القومية العربية من خلال وحدة اقتصادية وايجاد صيغ للتكامل وعلى سبيل المثال يمكن ايجاد نوع من التكامل الصناعى وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات وازالة الحواجز الجمركية والضريبية وتطويع التشريعات بما يسمح بحرية الحركة بين الدول العربية.

ويطالب بازالة الحواجز امام تحرك رجال الاعمال فيما يتعلق بمنح التأشيرات بين الدول العربية مع ضرورة تولد قناعة لدى القيادات السياسية بضرورة اقامة تجمع اقتصادى وازالة كل المعوقات لايجاد التكامل المنشود.

وأشار إلى انه من المؤسف ان حركة التجارة البينية حتى الآن محدودة فى صناعة مثل الصلب رغم الازدهار التى تشهده والتوسعات القائمة لا تتجاوز ٨٪ من الاحتياجات العربية فى حين يلجأون الى السوق الخارجى لشراء ما يحتاجون إليه!! رغم أن هذه الصناعة عصب التنمية.

ويطالب رئيس الصناعات المعدنية بضرورة عقد لقاءات بين المنتجين والمستهلكين والتعريف بكل الطاقات والتوسعات والمشروعات القائمة.

وأوضح أن الخطوات الجادة التى تسير فيها الحكومة من عقد اتفاقيات ثنائية تتمثل فى لقاءات اللجان العليا بين رؤساء الوزراء بين مصر وعدد من الدول العربية يمثل بداية حقيقية يجب ان تتبع بكثير من الخطوات لتطويرها بين أكثر من دولتين. وأوضح أن ما أعلن عن تكوين اتحاد المغرب العربى والذى يضم كلا من المغرب والجزائر وانضمت إليه مصر أصبح مجمدا رغم انه كان يمثل بداية جيدة.. ويجب أن يتم تكرار هذه التجمعات فى المشرق العربى ودول الخليج.

وأضاف ان التجارب علمتنا ان السياسة دائما تؤثر فى الاقتصاد ولكن نأمل أن يكون الاقتصاد هو المؤثر فى السياسة ويساهم فى تقوية الروابط بين الاقطار العربية ليحقق الحلم الكبير وهو الوحدة الاقتصادية العربية.

ويقول المحاسب محمد الشيخ رئيس الشركة العامة للتجارة والكيماويات أن لدى الدول العربية كل مقومات انشاء السوق العربية المشتركة والتى من أهمها:

- سوق عربية واسعة قوامها ٢٥٠ مليون نسمة وفقا لآخر تعداد ويمكن القول ببساطة أن حجم هذا السوق لا يقل عن ٣٠٠ مليون نسمة.
- وجود ثروة طبيعية أهمها البترول والحديد والفوسفات والأسمنت وغيرها وهى جميعها لها تأثير ايجابى على جميع أوجه النشاط الصناعى.
- منتجات زراعية أهمها القطن والقمح والأرز وهى أيضا منتجات لها تأثير ايجابى على الصناعة.
- شبكة معقولة من الطرق يمكن استخدامها مع قليل من الاستثمارات وتؤدى الى فعالية كبيرة فى التجارة البينية بين الدول العربية.

● موقع جغرافى متميز يساهم بفعالية كبيرة فى حركة التبادل التجارى بين الدول العربية.

● اختلاف وتباين فى المناخ يؤدى إلى تنوع المحاصيل والتجارة البينية.

وكل هذه المقومات كما يقول المحاسب محمد الشيخ تؤدى الى قيام سوق عربية نشطة وتوفر لها سبل النجاح.. ويتأتى ذلك من خلال تنقية القوانين الخاصة بالتجارة (تصدير أو استيراد) فى البلدان العربية من بعض المعوقات حتى يتسق وينسجم الاطار القانونى المنظم لهذه السوق.. وأوضح أن انشاء مناطق للتجارة الحرة على أسس علمية ومدروسة دون تكرار يؤدى الى احياء صورة حية للسوق العربية وبمعنى أن يكتفى باقامة نقطتين فقط للتجارة بين الدول العربية فى شمال افريقيا والاخرى للدول العربية فى آسيا يمكن أن يؤدى الى تنفيذ السوق العربية بشكل عملى ومقبول.

وأضاف انه يجب تدعيم العلاقات الثنائية بين رجال الأعمال العرب واحاطتها بالرعاية والتشجيع لانها سوف تمثل نواة وأساساً قوياً لصنع سوق عربية مشتركة ويقترح انشاء بنك يخدم التجارة البينية تصديراً واستيراداً فى كل من نقطتى التجارة الحرة لتوفير التمويل اللازم لرجال الأعمال والمستوردين.

كما يجب قيام الدول العربية من خلال رجال الأعمال بالاستثمار فى أنشاء الطرق والموانىء والمطارات بما يسهل ويعظم التجارة البينية بما فى ذلك اقتناء وسائل نقل حديثة (برادات مبردات).

ويطالب بالتنسيق الكامل بين الدول فى المعاملات الضرائبية والجمركية أو على الأقل توقيع اتفاقيات ثنائية يتم تطويرها فيما بعد على نطاق أوسع بين مختلف الدول وبشكل تدريجى.

ويرى المهندس عبدالعال خليف رئيس شركة السكر والصناعات التكاملية ان السوق العربية المشتركة لن تقام إلا إذا توفرت رغبة حقيقية عند القادة العرب انفسهم.

وقال انه اذا أراد القادة العرب قيام هذه السوق قامت واذا رفضوها فلن تقام لها قائمة مؤكدا أن العرب اليوم فى أمس الحاجة لقيام مثل هذه السوق وبأي شكل سواء كان من خلال التعاون بين بلدين أو أكثر.

وقال ان السوق العربية المشتركة كانت حلما كبيرا ظل يراود المواطن العربى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو حتى أصبح كابوساً أكثر منه حلما بسبب عدم المبادرة بتنفيذها.

وأشار أن حب السلطة والزعامة هى التى عرقلت قيام هذه السوق منذ سنوات طويلة لأن من يحاول الدعوة إلى اقامتها يحارب من أشقاء آخرين..

وقال ان الدول الأوروبية برغم عدم اجماعهم على لغة وقومية واحدة أصبحوا دولة واحدة تجمعهم عملة موحدة وسوق واحد لأن هذه الدول كانت تتوفر عندها رغبة قوية وهى أن مصلحة كل منهم فى أن يجتمعوا فى سوق واحدة.

وقال ان الدول العربية فى الماضى كانت دولة واحدة حتى تم تقسيمها بفعل الدول الاستعمارية الى عدة دويلات ويقوم على كل دولة زعيم.

وأوضح أن أسوأ ما فى الاستعمار انه ترك فى بلادنا ولدى المواطن البسيط عقدة حب المستورد وتفضيل كل ما هو قادم من الخارج وهو شيء طبيعى تزول آثاره بعد فترة ليست طويلة ولكن يجب الا تطول. وذلك بعودة الثقة فى السلع والمنتجات الوطنية.

وأشار إلى ان عقدة المستورد لم تقتصر على المنتجات والسلع ذاتها ولكنها امتدت أيضاً إلى سوق العمالة حيث يدفعون فى الخليج أسعارا أكثر وأعلى للعمالة القادمة من دول أوروبية حتى ولو كانت العمالة المصرية أو العربية أفضل منها فى الكفاءة.

ويسأل لماذا تستمر بعض الدول العربية فى تطبيق سياسة الكفيل عند استقدام عمالة للعمل فى هذه الدول وهذا يؤكد أن الثقة فى أنفسنا وفى الآخرين ليست متوفرة.

ويؤكد انه يجب قبل أن نفكر فى قيام سوق عربية مشتركة أن نجد اجابات واضحة لكل العقبات التى توضع امام تحرك رجال الأعمال والمواطنين من دولة لأخرى.. وأن يعامل المواطن العربى فى كل الأقطار العربية بصورة افضل حتى يمكن أن ترفع الحواجز والأسوار الجمركية بين هذه الدول.

المدوسة

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١١/١٩٩٧

في المؤتمر العشرين لجمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع :

مناقشات ساخنة حول أسباب إخفاقات التعاون الاقتصادي العربي

● الدكتور عاطف صدقي : التجارة العربية البينية أقل كثيرا من نسبة ٨٪

● علاء الدين مصطفى

● شهدت جلسات أعمال المؤتمر العشرين الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع جلسات ومناقشات ساخنة حول قضية هامة تتعلق بصور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية.. وتناولت المناقشات الاسباب والمعوقات التي حالت دون قيام تكتل اقتصادي عربي وطرحت سؤالا جوهريا: كيف يمكن إقامة تكتل اقتصادي عربي في ظل بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة والمتغيرات الدولية السريعة والمتلاحقة التي تستهدف تحرير التجارة الدولية؟!

وتناولت المناقشات التي دارت على مدى ثلاثة أيام خلال الفترة من ٢٠-٢٢ نوفمبر الحالي الواقع الحالي للتجارة العربية البينية..

ولعل ما طرحه الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق ورئيس المؤتمر من آراء تتعلق بأن التجارة العربية البينية أقل من نسبة ٨٪.. تعكس تدني حجم هذه التجارة من إجمالي التجارة العربية في العالم..

وأشار الدكتور عاطف صدقي إلى أن المصلحة العربية تقتضي قبل الدخول في مفاوضات مع التكتلات الدولية الاخرى، أن نبدأ بالعمل مع بعضنا البعض..

ولعل ما طرحه الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق وسكرتير عام الجمعية باعتبار أن مختلف صور التعاون الاقليمي المطروحة حاليا على المنطقة العربية ودول الشرق الأوسط تتطلب إلقاء الضوء على هذه الاشكال من التعاون حتى تنير الطريق أمام متخذ القرارات الاقتصادية لتأتي في صالح الشعوب العربية..

إخفاقات التعاون العربي

وقد جاءت الورقة التي طرحها الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق تحت عنوان اقتصاد الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين لتعكس حجم ما تتمتع به البلدان العربية من إمكانيات ضخمة من حيث الموقع الجغرافي وتعداد السكان الذي يبلغ نحو ٢٤٠مليون نسمة وتصل القوى العاملة فيه إلى نحو ٧٥مليون فرد فضلا عن الثروات الطبيعية من نفط ومعادن وتوافر إمكانيات كبيرة للزراعة والسياحة وغيرها من المقومات إلا أن محاولات الاندماج وقيام تجمع اقتصادي عربي جاءت متواضعة..

واستعرض الدكتور علي لطفي تلك المحاولات منذ قيام جامعة الدول العربية وما جاء في نصوص ميثاق الجامعة الصادر عام١٩٤٥ والاتفاقيات والمجالس المتخصصة التي أنشئت خلال الخمسينيات والستينيات إلى جانب الصناديق العربية..

ورغم محدودية نتائج تلك المحاولات إلا أن الضربة التي أصابت العمل الاقتصادي العربي المشترك جاءت في أعقاب ما قام به العراق باجتياحه للكويت في الثاني من أغسطس عام١٩٩٠ مشيرا إلى أن هذا الزلزال عاد

بالتعاون الاقتصادى العربى عشرات السنين إلى الوراء..

وأشار الدكتور على لطفى إلى أن الواقع الاقتصادى العربى يظهر أربع حقائق يمكن الاشارة إليها:

● **الحقيقة الأولى :** مازالت التجارة العربية البينية ضعيفة جدا ولا تتعدى ٨٪ سنويا من إجمالى التجارة العربية..

● **الحقيقة الثانية :** يعانى الوطن العربى من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالى ٢٢مليار دولار فى السنة من المتوقع أن تصل إلى ٣٠مليار دولار عام٢٠٠٠..

● **الحقيقة الثالثة :** على الرغم من وجود استثمارات عربية خارج الوطن العربى تقدر بنحو ٨٠٠مليار دولار فقد بلغت مديونية الدول العربية نحو ١٧٠مليار دولار علاوة على العجز الكبير فى موازنات وموازين مدفوعات معظم الدول العربية..

● **الحقيقة الرابعة :** على الرغم من توافر كافة مقومات التصنيع فى الوطن العربى مازالت الصناعات التحويلية ضعيفة جدا والدليل انها لا تسهم إلا بنسبة ١٢٪ فقط من إجمالى الناتج المحلى الاجمالى..

وحدد الدكتور على لطفى عشرة أسباب وراء الاخفاق العربى فى التعاون الاقتصادى أهمها عدم توافر الارادة السياسية، وعدم تحييد العمل الاقتصادى المشترك الذى أصبحت مسيرته تتوقف على العلاقات السياسية وغياب سياسة قومية للتصنيع والاهتمام بوسائل النقل وطرق المواصلات، إلى جانب عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة عن الأنشطة الاقتصادية فى البلدان العربية.. وغيرها من الأسباب..

وفى النهاية أعرب الدكتور على لطفى عن تفاؤله بمستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك فى ظل أجواء المصالحة العربية مشيرا إلى أن الفرصة مازالت مواتية لتجنب أخطاء الماضى والانطلاق إلى المستقبل..

وتحدث الدكتور محمد دويدار أستاذ الاقتصاد السياسى بحقوق الاسكندرية وأشار إلى أن الثروة النفطية التى تحققت عقب حرب أكتوبر١٩٧٣ لم تستفد منها البلدان العربية وتم إيداعها فى الخارج رهينة استطاعت الدول المتقدمة أن توظفها لصالح اقتصاداتها.. بعد أن أغرقت البلدان العربية بأنماط استهلاكية لم تكن تعرفها الشعوب العربية فضلا عن تسديد فواتير الحرب العراقية الايرانية ثم حرب تحرير الكويت..

وتحدث الدكتور سيد عبدالمولى أستاذ المالية العامة بحقوق القاهرة وأشار إلى أن أخطر معوقات العمل الاقتصادى العربى المشترك هو غياب الارادة السياسية.. وطرح سؤالا آخر هو. لماذا غابت الارادة السياسية؟ وقال معقبا ان الارادة السياسية غابت بسبب الاستئثار بالسلطة.. لأن التعاون الاقتصادى يتطلب تنازلات وتضحيات حالية مقابل فوائد وعوائد مستقبلية على المدى الطويل.. النظرة الذاتية والتكالب على المنافع والفوائد السريعة هى السبب الرئيسى فى غياب الارادة السياسية..

مزايا التكامل العربى

● **وجاءت الدراسة التى طرحها الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا بعنوان جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية حيث يقول ان** بداية عصر الجات تعتبر بداية لعصر جديد من المنافسة والحرية التجارية التى تتطلب آليات جديدة للتعامل معها وتهيئة الذات لما تشتمل عليه من حقوق والتزامات..

واستعرضت الدراسة مفهوم منطقة التجارة الحرة التى تعد نقطة البداية لتحريك المدخل الانتاجى للتكامل الذى يرتكز على سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكامل الاقتصادى فى ظل آليات السوق الحرة.. حيث تتجه فرص الاستثمار إلى الزيادة مع تحقيق الوفورات المرتبطة بحجم الانتاج الكبير.. وزيادة كفاءة الانتاج والتخصص والتشابك الانتاجى مع إعادة تخصيص الموارد وتوطيد التكنولوجيا المتقدمة فى القيام بعمليات الانتاج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المتبادلة سواء بين الدول الاعضاء أو مع بقية دول العالم غير الاعضاء..

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول العربية يجب أن تعجل بقيام منطقة التجارة الحرة بحيث تعمل على تخفيض الفترة الزمنية إلى خمس سنوات بدلا من عشر سنوات، وهو ما يتطلب زيادة نسبة التخفيض للرسوم الجمركية إلى ٢٠٪ سنويا.. ويرجع ذلك إلى ظروف الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات والتى تنتهى عام٢٠٠٥ وليس عام ٢٠٠٧ مما يتعذر معه حصول الدول العربية على المعاملة

التفضيلية دون أن تمنحها لكل الدول الأعضاء ومن ثم فقدان ميزة المعاملة التفضيلية بين الدول العربية وبعضها البعض..

ويرى الدكتور حمدى عبدالعظيم أن ماخلصت إليه الدراسة من جدوى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية يتطلب إحداث تغييرات اساسية تتمثل فى:

- إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للتجارة العربية الذى يعكس وجود عجز تجارى لصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان على حساب التجارة العربية البينية..
- إقامة شبكة معلومات اقليمية عربية لتيسير تسويق السلع العربية..
- ضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى موحد فى أى مفاوضات مع أى طرف أجنبى لتحقيق نوع من الضمان لحماية المصالح العربية..

أهمية المشروعات المشتركة

- **وفى الدراسة التى طرحها الدكتور صلاح زين الدين أستاذ الاقتصاد بحقوق طنطا حول أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى أشار** إلى أهمية المشروعات العربية المشتركة كوسيلة للتكامل التنموى فى ظل متغيرات عالمية وإقليمية تحمل فى طياتها الفرص وأيضا المخاطر..

وترى الدراسة أنه توجد مميزات للمشروعات العربية المشتركة وهذا لأنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئى لا يمس جزءا من الاقتصاد القومى مما يجعل البلدان العربية لا تتردد فى قبولها وتفضيلها عن السياسات التكاملية الأكثر شمولا مثل الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة والتى تتطلب تنازل البلدان عن قدر من سلطاتها لسلطة فوق قومية..

وتأخذ تلك النوعية من المشروعات المشتركة ثلاث صور: مشروعات تنشأ بقرار من إحدى الدول بتأسيس مشروع عربى دولى، مشروعات تنشأ بعقد تجارى بين المؤسسين طبقا لقوانين دولة المقر، مشروعات تنشأ باتفاقيات حكومية طبقا لقواعد القانون الدولى..

وأشارت الدراسة إلى حجم رؤوس أموال المشروعات المشتركة العربية والتى يصل عددها إلى نحو ٨٣٠مشروعا مشتركا منها ٣٩١ مشروعا عربيا أى بنسبة ٤٧٪ ومشروعات عربية دولية مشتركة يبلغ عددها ٤٣٩مشروعا بنسبة ٥٣٪.. وتقدر رؤوس أموال المشروعات المشتركة بنحو ٣٥,٧ مليار دولار منها ٢١,٤مليار رؤوس أموال المشروعات العربية بنسبة ٦٠٪ من الاجمالى، وتبلغ رؤوس أموال المشروعات العربية الدولية المشتركة نحو ١٤,٣ مليار دولار بنسبة ٤٠٪ من الاجمالى..

وتطرح الدراسة تساؤلا مهما حول إمكانية دعم الثقة للمشروعات المشتركة كمنهج للتكامل التنموى الذى يتيح التفاعل مع السوق العالمية بدرجة أعلى من التكافؤ؟!

مؤتمر السوق العربية يواصل مناقشاته

70 مليار دولار استثمارات سنوية مطلوبة للمنطقة العربية

□ كتب – ماجد علي:

طالب المشاركون في مؤتمر السوق العربية المشتركة المنعقد بأسيوط في اليوم الثاني بضرورة الاستفادة من تجربة الاتحاد الاوروبي في اقامة السوق الاوروبية الموحدة بالاضافة الى تجربة دول الآسيان في الارتقاء بالاقتصاديات العربية وفي اقامة السوق العربية مشيرين الى ضرورة تدفق مالي استثماري للمنطقة العربية بما لا يقل عن 70 مليار دولار سنويا كاستثمارات في البنية الاساسية والزراعية والصناعية والسياحية بما يسمح للعرب باستخدام التكنولوجيا في تصنيع 5٪ على الاقل من احتياجات الاستيراد.

أكد الدكتور سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولي ان تشابه الهياكل الانتاجية والصناعية في البلدان العربية والتي تمتعت بالحماية الجمركية تعد عائقا رئيسيا أمام تفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي العربي.

وفند الدكتور سليمان الحجج العربية بعدم جدوى التكامل الاقتصادي واقامة السوق العربية المشتركة مشيرا الى ارتفاع معدلات نمو الصادرات المصرية الى الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية الى 15٪ فيما انعكس ايضا على تزايد معدلات نمو التجارة البينية العربية.

وقال ان هناك اعتبارات لاتؤخذ في الحسبان عند قياس حجم الاداء الاقتصادي المتبادل بين الدول العربية خاصة فيما يتعلق بانتقال العمالة فيما بين الدول العربية وما يمكن ان تحققه من تنشيط للتعاون العربي.

يذكر ان هناك اكثر من 5 ملايين عامل عربي يعملون في دول عربية اخرى.

وساق الدكتور سليمان عددا آخر من الحجج التي يستند إليها دعاة عدم التكامل العربي مثل ان الوحدة الاقتصادية العربية يمكن ان تتحقق عن طريق المشاركة الاوروبية.

وحدد عددا من العناصر التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية العربية المتكاملة من بينها القضاء على اسباب التوتر السياسي والاجتماعي ومعالجة مشكلة البطالة وتفاوت الدخول في المنطقة العربية.. فضلا عن الاهتمام بالاصلاح الاقتصادي الداخلي والاسراع ببرامج الخصخصة في البلدان العربية.

ودعا إلى ضرورة استكمال البناء على قاعدة التنظيمات العربية القائمة وتشجيع دور المؤسسات الموجودة بالفعل في تفعيل مشروعات التكامل العربي.

ومن جانبه طرح الدكتور على الشرعة استاذ العلوم السياسية بالاردن تجربة دول الآسيان وكيف نجحت في تحقيق معدلات متسارعة من النمو الاقتصادي.

وقال في دراسته التي ناقشها المؤتمر ان هذه الاستراتيجية تعتمد على عدة عناصر منها:

= الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية قدر الامكان وعدم الارتكان الى المصلحة القومية وحدها.

= تدعيم اشكال التعاون العربي الثلاثي والثنائي المشترك.

= حث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراته بالمنطقة العربية.. الاستفادة قدر الامكان من الأوضاع الدولية الراهنة.

ومن جانبه حذر الدكتور سليمان المنذري المستشار بالجامعة العربية من خطورة الاستفادة بتطبيق تجربة دول الآسيان الاقتصادية دون الاخذ في الاعتبار تداعيات الصناعة بها وآثارها السلبية على البيئة وما احدثته من تلوث خطير.

كما دعا الدكتور رأفت الشيخ عميد معهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق الى تطوير وتدعيم دور صندوق النقد العربي لاقراض الاقطار العربية لاقامة مشروعات استثمارية دون شروط مجحفة.

وطالب الدول العربية خلال دراسته ضمن ابحاث المؤتمر بتطوير عمل مؤسسات التنمية العربية القطرية والاقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للاقطار العربية على 58٪ بما يحقق التكافل العربي.

ومحذرا من مشروعات الشرق اوسطية في ظل التعلقل الاسرائيلي في المنطقة.. على الاقتصاديات العربية.

أكد الدكتور زكي حوش بجامعة حلب السورية ان المطلوب هو تفصيل نظام مالي تكنولوجي عربي يؤدي الى نهوض حقيقي وليس رقميا فقط دون رهن السوق العربية لارادة اسرائيل وأمريكا.

وحول الاطار السياسي للسوق العربية المشتركة.. أوضح عبدالعظيم حماد مساعد رئيس تحرير «الأهرام» في ورقته التي عرضها على المؤتمر.. ان هناك عقبتين اساسيتين تقفان حائلا امام قيام السوق العربية.. اولهما غياب الديمقراطية وثانيهما تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية نتيجة لما أفرزته الحقبة البترولية الخليجية من آثار سلبية رغم الايجابيات.

ودعا إلى ضرورة اعادة النظر في قضية الامن السياسي لنظم الحكم العربية حتى لايدفع ثمن الخلافات بين الحكومات العربية المواطن العربي كما حدث اعقاب حرب الخليج الثانية.

وطالب بإعمال حرية التنقل والاقامة والعمل وما يصاحبها من اجراءات قانونية واجتماعية فيما بين الدول العربية كشرط أساسي لتوفير مناخ الثقة بين الشعوب لقبول السوق العربية المشتركة.

وأكد ان اقتراح مصر ببدء السوق العربية المشتركة بمناطق تجارة حرة ومشروعات قومية يساعد في التغلب على هاجس الامن السياسي العربي.

وقرر المشاركون في المؤتمر حاليا زيارة الاقصر وتفقد المناطق السياحية والاثرية بها خاصة التي شهدت الحادث الارهابي الاخير.

اوضح الدكتور محمد ابراهيم منصور مقرر المؤتمر ان جميع الاخوة العرب المشاركين والذين يمثلون 16 دولة عربية سيكونون في مقدمة الزائرين للاقصر.

خبراء الاقتصاد العربى

١٠٠٠ مليار دولار ارصدة العرب فى اوروبا وامريكا

السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة آثار الجات

اسيوط هانى المكاوى - عبد الناصر فريد:

اكدت الدكتورة فاطمة الشبينى استاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق ان ٦٥٪ من المنتجات المصنعة للبلدان النامية تخضع لاجراءات غير تعريفية فى الدول الصناعية الكبرى مشيرة الى ان النسبة المناظرة لنفس المنتجات الواحدة من دول صناعية اخرى تبلغ ٢٣٪ فقط وقالت فى ندوة الشرق العربية المشتركة ان ٨٠٪ من المتوسط للقيود المفروضة على المنسوجات والملابس ومنتجات الاحذية تطبقها المجموعة الاقتصادية الاوروبية على البلدان النامية وحدها واوضحت ان ٩٠٪ من القيود المفروضة فى الولايات المتحدة على واردات الحديد والصلب ذات الطابع التمييزى ضد الدول النامية والتى مارست نوعا من رد الفعل الجماعى بعمل توليفة ذات طابع مزدوج بين اعتبارات التحرير والحماية مشيرة الى ان هذه الدول مارست تجاربها التنموية فى القطاع الصناعى من خلال الاحلال محل الواردات واكدت ان الاتفاق على التشييد والابنية الجديدة يرتبط ارتباطا عكسيا بالحصة المخصصة للاتفاق على الآلات والمعدات الراسمالية كما فى مصر والعراق بنسبة ٢٤,٥٢٪ و٣٠,٤٣٪ على التوالى فى حين ان نسبة التشييد الاجمالية فى الاقتصاد السعودى تتراوح مابين ٧٥٪ و٨٠٪ كما ان حصة الآلات تتراوح ما بين ٩٪ و١٥٪ وقالت ان فجوة الموارد الكلية فى الناتج المحلى فى مصر بلغت ١٠٪ و٣٩٪ فى الاردن و٤٨٪ فى اليمن و١,٥٪ فى العراق مشيرة الى ان ذلك يرجع بسبب اتساع تلك الفجوة بسبب عجز المدخرات المحلية عن تغطية مستويات الاستهلاك المرتفعة كما ان هناك ارتفاع نسبة اجمالى خدمة الدين الخارجى الى اجمالى الصادرات بين السلع والخدمات فى كل من مصر والاردن واليمن حيث بلغت هذه النسبة ٧,٨٪ فى مصر و٤,٥٪ فى الاردن ومن ناحيته اكد الدكتور محمد بهاء الغمرى مدير مركز البحوث البرلمانية ان السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة لعمل كيان اقتصادى عربى لمواجهة سلبيات اتفاقية الجات بما يستوجب بروزها فى التعامل مع العالم ككتلة اقتصادية واحدة وتاكيد حرية انتقال رءوس الاموال وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية. واضاف ان السوق العربية تعطى حرية العمل والاستخدام والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية التملك كما تقوم بتيسير شئون النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء بما يضمن تنشيطها وازدهارها واوضح مدير مركز البحوث البرلمانية ان السوق العربية تبرز اهمية حرية ممارسة النشاط الاقتصادى مع مراعاة عدم الاضرار بمصالح بعض البلدان والاطراف المتعاقدة خلال هذه المرحلة مشيرا

الى اهمية تحرير الاقتصاد العربى من القيود الخارجية والتدخلات الاجنبية والحفاظ على ثروات البلدان العربية المتمثلة فى الثروات الطبيعية والمالية والبشرية.واشار الدكتور بهاء الغمرى الى ان السوق العربية اكثر قدرة من المشروعات القطرية على اقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجى كبير ومستوى انتاجية عالمية وكذلك تقوم بخلق روابط اقتصادية بين الاقطار العربية وطالب الدكتور محمد عبد الله الكفرى الاستاذ بكلية الاقتصاد جامعة دمشق بالقضاء على اللجوء للغرب او الشرق وذلك عن طريق الاعتماد على الاقتصاد العربى واكد ان قيام السوق العربية المشتركة مرتبط بتطوير وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والاطراف المختلفة وصولا الى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بالاضافة الى زيادة وتوسيع التجارة العربية وتشجيع الاستثمار وانتقال رءوس الاموال واقامة المشروعات المشتركة عن طريق تنسيق السياسات التجارية والتعاون والتنسيق فى المجالات الصناعية للوصول الى التكامل الاقتصادي بين الدول الاطراف وشدد د. الكفرى على اهمية تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة فى دعم التنميتين الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد مقاييس ومواصفات السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية واشار الى امكانية قيام المصارف العربية بالتنسيق فيما بينها لتطوير خدماتها وزيادة الاستفادة من راس المال العربى الذى تضع الدول العربية منه الف مليار دولار فى بنوك الغرب والامريكان بينما اكد الدكتور على عبد العزيز رئيس قطاع التعاون العربى والافريقى بوزارة التعاون الدولى ان ضعف الجهاز الانتاجى فى البلدان العربية وتواضع القاعدة الانتاجية وصعوبة المواصلات من اهم اسباب تعثر جهود التكامل الاقتصادى العربى واضاف رئيس القطاع العربى الافريقى ان هناك غيابا فى التنسيق بين السياسات الصناعية فى الدول العربية وفقر التخطيط هذا الى جانب الاسراف فى اعطاء المزايا والقروض والذى اثر بالسلب على حجم استغلال الطاقة الانتاجية الجديدة وارباحها مشيرا الى ان اسعار النفط بدءا من عام ٨٢ وما تبعه من انخفاض الانفاق العام والخاص فى غالبية الدول العربية ادى الى زيادة الخسائر للدول العربية كما ان ازمة احتلال العراق للكويت اثرت بعنف فى مستقبل الصناعة فى دول الخليج خاصة الكويت والعراق. وذكر ان تحقيق المصالحة العربية المشتركة قد يقف امامها بعض المصالح الاقليمية الضيقة وغير الحقيقية الى جانب النزاعات الوطنية التى قد تدعم هذا الاتجاه.

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٧

جهاز لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة

اوصى البيان الختامى لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى الذى انهى أعماله امس بجامعة اسيوط بضرورة انشاء جهاز تنسيق ومتابعة لمشروع السوق العربية المشتركة برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وطالب المؤتمر بتعبئة الارادة السياسية للحكومات والشعوب العربية وراء هدف بناء السوق العربية المشتركة مع ضرورة الربط بين البورصات العربية وتطوير مشروع منطقة التجارة العربية الكبرى.. وطالب البيان ضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك وحمايته من تقلبات المزاج السياسى العربى واقامة تحالف عربى مناهض للارهاب مع دعم وتطوير شبكة البنية الأساسية..

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١١/١٩٩٧

إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية

أعلن الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الأخير فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أن العالم المعاصر يشهد تطورات عميقة فى المجال الاقتصادى على الصعيدين الاقليمى والدولى أهمها سيادة نظام الاقتصاد الحر الذى تحكمه عوامل السوق واقامة تكتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيدا من القدرة والقوة وتعبىء مواردهم وطاقاتهم لتعظيم الانتاج وتبادل الخبرة وتعزز

قدرتهم على المنافسة فى السوق العالمية وليس هناك من هو أجدر باقامة مثل هذه التكتلات من الأقطار العربية التى تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعى متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة.

ان اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية أو ترفا كما اننا ننطلق من نظرتنا من أن

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ١١ / ١٩٩٧

الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة أو حرمان أى شعب عربى من مستوى الدخل الذى ينعم به لأن التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا ينتقص، يقوى ولا يضعف يعزز ولا يبدد وهو تكتل دعم وتجديد لا انتقاص ولا تجريد لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها فكيف يرى الخبراء امكانية اقامة هذه السوق!

ملف رقم (٣)

وفى جامعة اسيوط وعلى مدى ثلاثة ايام اجتمعت وفود ٢٠ دولة عربية لدراسة ومناقشة ٨٠ بحثا تتناول الترتيبات الأولى لازالة العقبات التى تعرقل اقامة السوق العربية المشتركة التى تجعل الكيان العربى اسدا اقتصاديا يستطيع المنافسة فى الاسواق العالمية واثبات الذات امام التكتلات العالمية والتحرر التجارى واتفاقيات الجات.

اجتمعت وفود مصر والاردن وسوريا والسعودية والعراق وليبيا والجزائر وتونس واليمن وفلسطين والبحرين والمغرب ليحققوا الحلم ويضعوا اللبنات الاولى فى جدران السوق مع بداية قرن جديد.. لتفعيل العمل العربى المشترك واعادة روح التضامن واطلاق القدرات الاقتصادية الكامنة للشعوب العربية.

اكد المؤتمر ان السوق العربية المشتركة اصبحت امرا مصيريا فى ظل المتغيرات والتحديات والتكتلات العالمية الكبرى واقامة منظمة التجارة الدولية.. وان مصر اول من نادت وادركت هذه المتغيرات فدعت الى صحوة عربية تعيد للعرب طريقهم.. بعد ان ثبت حجم التجارة العربية لسنوات طويلة على ٨٪ من حجم التجارة الدولية.. فبدأت مصر تسعى لاتفاقيات ثنائية وثلاثية بين الدول العربية للخروج من هذا الجمود.. وتم الاتفاق فى اطار دول اعلان دمشق على اقامة منطقة تجارة حرة للنهوض بالاقتصاد العربى.

وطالب المؤتمر بضرورة خلق التجمع والتكتل الاقتصادى وخاصة وانا نملك الطاقات وخاصة ان الناتج الاجمالى للدول العربية يبلغ ٦٨٠ مليار دولار.. وان عدد السكان ٢٤٠ مليون نسمة واننا نملك ٦٠٪ من بترول العالم.

واكدت الوفود ان العالم اصبح سوقا مفتوحا.. تتاجج فيه حمى المنافسة وتشتعل وتهيمن عليه منظمات وشركات التجارة الدولية وعلى الدول العربية ان يسرعوا بالتلاحم والتكاتف لانشاء هذه السوق حتى يتمكنوا من المنافسة واقتحام حلبات المصارعة الاقتصادية واطلاق العقال للقدرات الاقتصادية العملاقة التى يمتلكونها.

ان نجاح المؤتمر يعد المؤشر والدليل على ان الدول العربية اتقنت الدرس وتاكدت بما لا يدع مجالا للشك ان التفرد والتوحد الاقتصادى لم يعد له مكان فى عالم العولمة والتكتل والتوحد الاقتصادى وانه لابد من التحرك السريع بخطى وثابة واثقة نحو انشاء هذه السوق.. وتفعيل الاتفاقيات الموحدة لاستثمار رؤس الاموال العربية وتشجيع رأس المال العربى الخاص والجمعيات غير الحكومية للقيام بدورهم فى تنمية التجارة العربية وتوسيع فرص الاستثمار المشترك.. وربط الاسواق المالية العربية للاوراق المالية وتسهيل تداولها.. ودعم وتطوير وتوسيع شبكة البنية الاساسية بين الدول العربية وربط البلدان بالطرق والسكك الحديدية والاتصالات لتسهيل تيسيير التجارة بين البلدان.

ان دعوة الرئيس مبارك فى كل المناسبات بسرعة انشاء هذه السوق تؤكد ان هذه السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة.. وضرورة حياة وبقاء وليست ترفا ولا رفاهية.

إعداد :
أحمد حنفى ـ لطفى شاكر

المصدر : العربى

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٠٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أول خطوة لإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عصام عبد الحميد ■

أكد عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية أنه تقرر تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية قدرها ١٠٪ على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة التي ستتم بالكامل فى نهاية ٢٠٠٧ ويبدأ الإعفاء التدريجي وتطبيق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام وغير المعدنية والسلع العربية التى أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعفاءها.

وأضاف الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية أن الاتفاقية التى تم إقرارها لإقامة سوق عربية مشتركة وتحرير التجارة بين الدول العربية منحت الدول العربية الأقل نموا ميزة أو معاملة خاصة وفق تصنيف الأمم المتحدة ويطبق ذلك على فلسطين.■

في ندوة السوق العربية المشتركة:

تنشيط المشروعات العربية وامتلاك التكنولوجى ضرورة

اسيوط- عبد العزيز جيرة :

اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية ان اقامة اى كيان اقتصادى عربى أو وحدة اقتصادية أو منطقة التجارة العربية الحرة أو غيرها هى خطوة هامة على طريق اقامة السوق العربية المشتركة . وان مصر شجعت بل ودعمت اقامة المناطق الحرة العربية الثنائية للوصول الى تنفيذ قرار الجامعة العربية بانشاء منطقة التجارة العربية الحرة

جاء ذلك فى كلمته التى القاها نيابة عنه السفير سيد ابو زيد مساعد الوزير للشئون العربية فى مؤتمر السوق العربية المشتركة بجامعة أسيوط والذى اضاف ان بدء تطبيق اتفاق السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٥ بين مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا وموريتانيا واليمن قد قفز برقم تجارتها البينية من ٩٧ مليون دولار فى هذا العام إلى ١,٢ مليار دولار فى ١٩٧٥ ولكن الخلافات السياسية وحداثة الاستقلال لبعض الدول وقلة الخبرة اعاقت مواصلة المسيرة. وقال ليس من المعقول ان نقبل تدنى حجم التجارب البينية العربية الى ٨٪ من حجم التجارة الدولية. كما انه ليس من المعقول ان تتحرر تجارة العرب مع العالم فى ظل منظمة التجارة العالمية قبل تحريرها فيما بينهم .

وقال الدكتور عصمت عبد المجيد فى كلمته التى القاها نيابة عنه المستشار طلعت حماد المستشار الاعلامى للجامعة أن الجامعة العربية تضع الأمن القومى العربى بكافة اشكاله وجوانبه فى مقدمة أولوياتها وأن صيانة هذا الأمن القومى تتطلب إقامة قاعدة إقتصادية عربية صلبة

يتحقق من خلالها التكامل الاقتصادى العربى

واضاف ان التطورات الاقتصادية العالمية تفرض على العرب ضرورة التكتل والتجمع بما لديهم من إمكانات ومقومات تؤهلهم للتعامل مع هذه التكتلات . وأن الجامعة خاطبت رؤساء الوزراء العرب الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية من أجل اتخاذهم الاجراءات المطلوبة لتنفيذ إتفاقية الاتحاد الجمركى العربى وذلك بتخفيض البنود الجمركية ١٠٪ من يناير القادم.

واضاف ان فرص التعاون العربى أكبر من التنافس بينهم حيث يبلغ الناتج المحلى الاجمالى العربى ٦٨٠ مليار دولار وينتج ٦٠٪ من البترول العالمى وسكانه لا يزيدون على ٢٤٠ مليون نسمة . كل هذا يفرض علينا ضرورة زيادة حجم التجارة البينية والاستمرار فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى خاصة بعد نجاحها فى دول عربية.

وأشار الى ان التطورات التى شهدتها وتشهدها منطقة الشرق الاوسط تفرض علينا إقامة تكتل اقتصادى عربى قادر على حماية السلع العربية ومواجهة التحديات .

واوضح الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية ان قيام السوق العربية المشتركة ضرورة فى هذه الفترة وهى الأفضل وليست الوحيدة مع تأكيده قدرتنا على الحفاظ على مصالحنا العربية وحقوقنا فى ظل المنافسة وان منطقة التجارة الحرة العربية خطوة على طريق قيام تكتل عربى اقتصادى . وطالب الدكتور الباز بضرورة تنشيط المشروعات العربية المشتركة وايضا امتلاك التكنولوجيا التى أصبحت عنصرا ضروريا للقرن الحادى والعشرين.

واشار محافظ أسيوط د. رجائى الطحلاوى إلى أن من غير المعقول ان يكون حجم التجارة البينية العربية لايزيد على ٩٪ والاستثمارات على ١٪ من حجم رأس المال العربى فى ظل قيام تكتلات على الساحة من اتحاد اوروبى ونافتا وشرق أسيا وغيرها . كما ان ما يقرب من ١٠٠٠ مليار دولار للعرب مستثمرة بالخارج مؤكدا على أهمية زيادة حجم التجارة وإقامة المشروعات العربية بين الدول العربية .

وأوضح د. محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط ان السوق العربية المشتركة لم تعد مجرد هدف يداعب احلام المفكرين والمثقفين بل صارت خيارا ومطلبا جماهيريا تتعلق به أمال الشعوب العربية وتأمل فى ان تراه واقعا يتحدث عن نفسه من اجل مصالحها خاصة فى ظل النظام العالمى الجديد والتكتلات التى تشهدها الساحة حاليا مما يفرض علينا السعى لاقامة سوق عربية مشتركة .

وأكد الدكتور محمد ابراهيم منصور أمين عام المؤتمر ضرورة أقامة السوق العربية المشتركة لانها هى المشروع الوحيد الذى يحقق وحدة الهدف والمصلحة لما تضيفه من ميزات ومكاسب للاقتصاد العربى .

المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة.. ومرحلة البعث الجديد ١

بكلمات قليلة عبر الرئيس حسنى مبارك فى بيانه الأخير امام مجلسى الشعب والشورى عن معان عميقة حينما أشار إلى ان اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية او ترفا، وان الهدف المرجو منها ليس اقتسام الثروة او حرمان اى شعب عربى من مستوى الدخل الذى ينعم به لان التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا ينتقص ويقوى ولا يضعف.. ودعا الرئيس لتعويض مافات وتعميق الروابط بين الشعوب العربية.

وفى جامعة أسيوط تجسد الحرص على الاندماج بين الفكر الاكاديمي والاحلام القومية لأمتنا العربية فالتقى فيها قادة الفكر والرأى يطرحون فكرة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى فى جمع هائل وبمشاركة ايجابية من المؤسسات والمنظمات العربية وبحضور عدد كبير من المسئولين يتقدمهم الدكتور أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية.

وقد كشفت المناقشات عن ان العمل الاقتصادى العربى المشترك لايمكن ان يظل دائما مجرد رد فعل او تعبير عن الحد الادنى لانه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية ولا مستقبل للعرب فى ظل دويلات وكيانات ضعيفة وصغيرة فى عالم الغد ولايتحقق هذا الا من خلال السوق العربية المشتركة التى ظلت حلما منذ صدور أول قرار بانشائها عام ١٩٦٤.

ولم يكن غريبا على أرض مصر التى تلقت احد سهام الغدر والإرهاب فى حادث الأقصر ان يتسابق اعضاء الوفود العربية المشاركة فى المؤتمر على التوقيع على وثيقة حب وتقدير لمصر الأم ينددون فيها بهذا العمل الخسيس فى برقية يرفعونها للرئيس مبارك.

وصفحة اقتصاديات عربية كانت هناك ترصد ملامح هذه المرحلة من البعث الجديد لفكرة السوق العربية المشتركة.

د. عصمت عبد المجيد:

السوق هى السياج الواقى للأمن الاقتصادى العربى

٦٨٠ مليار دولار الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

أحمد عصمت

إن صيانة الأمن القومى العربي بمعناه الشامل والحفاظ علىٰ الهوية الحضارية تتطلب إقامة قاعدة اقتصادية عربية صلبة يتحقق من خلالها تكاملنا الاقتصادى العربي، هذا ما يراه الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية والباعث على دفع الدماء في أوصال بيت العرب لإعادة الحياة لأحلامنا القومية من أجل ان يجد العرب مكانا لهم بين عالم الأقوياء.

يقول الدكتور عبد المجيد إنه منذ صدور قرار القمة العربية بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما، فقد قام المجلس بإقرار البرنامج التنفيذى لإقامة المنطقة والتى تعد خطوة مهمة نحو قيام السوق العربية المشتركة التى تعتبر في نظرنا السياج الواقى للأمن الاقتصادى العربى، وتأكيدا من جامعة الدول العربية على المضى قدما فى تنفيذ القرار الصادر عن الإرادة السياسية العربية فى يونيو عام ١٩٩٦ قمت بمخاطبة رؤساء الوزارات فى الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية بغية توجيه الجهات المعنية ذات العلاقة والمنافذ الجمركية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق التخفيض المحدد فى البرنامج التنفيذى بنسبة ١٠٪ ابتداء من ١٩٩٨/١/١، كما خاطبت رؤساء الوزارات في الدول العربية الست غير المصدقة على الاتفاقية أو غير المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية للعمل على سرعة الانضمام إلى الاتفاقية نظرا لم يمثله هذا الانضمام من دعم لمسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وما يحققه من إتاحة الفرصة لتوسيع السوق العربية.



د. عصمت عبالمجيد

فرص التكامل أكبر من التنافس

ويستطرد الأمين العام للجامعة قائلا: إننا إذ نؤكد أن فرص التعاون والتكامل بين الدول العربية أكبر من مجالات التنافس بينها، فاننا وبنفس القدر نؤكد أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد النواة الرئيسية للتعاون الاقتصادى العربى، خاصة أن الدول العربية تمثل قوة اقتصادية كبرى، حيث يبلغ الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ٦٨٠ مليار دولار ويبلغ عدد السكان فى المنطقة نحو ٢٤٠ مليون نسمة، ويقوم العالم العربى بإنتاج ٦٠٪ من البترول العالمى إن كل ذلك يفرض علينا كأمة عربية أن نعمل على زيادة حجم التجارة البينية وأن نستمر فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى التى حققت تقدما ملموسا فى بعض الدول العربية، وأن نزيد من دور القطاع الخاص فى عمليات التنمية وذلك بغية الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية الدولية وما تمخضت عنه جولة أوروجواى للمفاوضات متعددة الأطراف من توسيع النظام التجارى متعدد الأطراف، بحيث اصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة فى المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بها، وهى جوانب لم تشملها المفاوضات التجارية السابقة، كما أن من نتائج هذه الجولة ايضا إقامة منظمة التجارة العالمية الكبرى لتكون الإطار المؤسسى لجميع الاتفاقيات وإشرافها على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وأضاف أن هذه المتغيرات أدت إلى إيجاد نظام تجارى دولى جديد يهدف إلى تحرير التجارة العالمية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الاسواق أمام الصادرات من جميع الدول، ويرتكز هذا النظام على آلية السوق وعلى قدرة الدولة على الدخول إلى التنافس فى السلع على المستوى الدولى أن أهم المتغيرات التى شهدتها الساحة الدولية تزامن انتهاء جولة أوروجواى مع قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى بدءا من «النافتا» NAFTA و«الافتا» AFTA والـ «الابيك» APEC ومنطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرقى اسيا ASEAN وانتهاء بالاتحاد الاوروبى الذى يستعد الآن للتعامل بالاتفاقية النقدية والعملة الموحدة.

إن هذه التطورات والمتغيرات إضافة إلى ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من طروحات جديدة كالشرق اوسطية وغيرها والتى تحمل في طياتها بذور التهديد للنظام الاقليمى العربى وللهوية العربية تفرض علينا جميعا تجميع قدراتنا العربية فى إطار اقتصادى قوى يكون قادرا على خدمة المصالح الاقتصادية العربية العليا، وفى الوقت نفسه يكون قادرا على توفير الحماية للسلع العربية من المنافسة الخارجية ويكون قادرا أيضا على مواجهة جميع الطروحات والتعامل معها ولن يتأتى ذلك إلا بتقوية النظام الاقليمى العربى. وتعزيز قدراته وامكاناته والمضى قدما فى توسيع حجم السوق العربية وجعلها أكثر جذبا للاستثمارات العالمية وللشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن العمل على جذب رءوس الاموال العربية العاملة فى الخارج وتوجيهها للمساهمة فى التنمية الاقتصادية الشاملة لدولنا العربية، ولا شك أن دعوة فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى إحياء السوق العربية المشتركة أضحت اليوم مطلبا أساسيا فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ أمتنا العربية.

عمرو موسى:

اتفاقيات ثنائية ومنطقة حرة مع دول إعلان دمشق لتمهيد الطريق نحو إنشاء السوق المشتركة

اعتمدت الدبلوماسية المصرية أخيرا نهج إقامة مناطق التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية الراغبة للوصول في النهاية إلى منظومة متكاملة للاسراع والتعجيل بتنفيذ قرار الجامعة العربية الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، وتم التوصل لاتفاقات في هذا الشأن مع عدة دول عربية يسود الاعتقاد بأنها تمثل الأرضية الأساسية للتحرك في هذا الاتجاه وهذه الدول هي المغرب وسوريا والأردن وتونس وليبيا والسعودية ولبنان.

هذه هي الرؤية التي يطرحها السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري فيما يتعلق بهذه السوق، وتتضمن هذه الرؤية اتجاه مصر لتبني إقامة منطقة تجارة عربية حرة بين دول إعلان دمشق تكون لبنة لإقامة المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة وخطوة باتجاه السوق العربية المشتركة، وتشهد الفترة القادمة اجتماعا في القاهرة بين خبراء دول الإعلان بهذا الغرض انطلاقا من أن دول إعلان دمشق بحكم ما بينها من وشائج خاصة ولكونها تضم عددا من الدول ذات الاهمية السياسية والاقتصادية الكبرى في المنطقة يمكنها أن تمثل النواة لحفز برامج التعاون البيني العربي سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، وأشار السيد عمرو موسى في رؤيته، التي عرضها السفير سيد ابو زيد مساعد وزير الخارجية إلى الجهود الكبيرة المدركة لأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإقامة كيان اقتصادي عربي عملاق، سواء كانت المسميات هي السوق العربية المشتركة أو منطقة التجارة العربية الحرة أو غيرها، ولقد تحققت انجازات مهمة بما يوفر الأرضية للتفاؤل والأمل في اللحاق بآخرين بدأوا معنا مسيرة التعاون الاقتصادي وسبقونا بعشرات السنين مثل أوروبا الغربية التي استكملت بناءها الاقتصادي وتنطلق الآن لاستكمال وحدتها السياسية الكاملة رغم انها لا تمتلك مقوماتنا كأمة عربية واحدة، ويكفي أن نشير إلى أن بدء تطبيق اتفاق السوق العربية المشتركة في السبعينات بين سبع دول عربية هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن قد أدى إلى قفز تجارتها البينية من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١,٢ مليار عام ١٩٧٥ لكن الخلافات السياسية العربية وحداثة الاستقلال والخبرة وغيرهما من العوامل أعاقت هذه المسيرة حتى وصلت الأمور بين الدول العربية إلى ما وصلت إليه مع مطلع التسعينات وقد توافق هذا الزمن العربي الصعب مع المتغيرات العالمية الكاسحة التي كان أبرزها الاتجاه لبناء الكيانات الاقتصادية العملاقة وتحرير التجارة وزيادة المنافسة، وقد تنبهت القيادة السياسية المصرية لهذه المتغيرات وطالبت بصحوة كبرى تعيد القاطرة إلى الطريق الصحيح لتعزيز التعاون ودفع العمل العربي المشترك وتفعيل النظام الاقليمي العربي حماية للكيان العربي والهوية العربية، وكان من أهم ثمار هذه الجهود قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي العربي وإنشاء السوق العربية المشتركة، وقد كان لمصر بحكم موقعها وسط شقيقاتها وبحكم مسئوليتها النصيب الاكبر في هذا الجهد العربي ولقد سلك التحرك المصري في هذا الصدد عدة اتجاهات بهدف تعويض ما فات واختصار الزمن الممكن وتتضمن تفعيل الجامعة العربية وتنشيط أجهزتها والسعي لتحقيق التضامن وتصفية الأجواء العربية والسعي لتوثيق التعاون مع الدول العربية على المستوى الثنائي بإقامة اللجان المشتركة.



عمرو موسى

٤ آليات مطلوبة من أجل تجاوز العقبات

وحتى لا تتعثر مسيرة السوق المشتركة فقد طرح الدكتور عبد العاطى محمد مساعد رئيس تحرير الأهرام ٤ بدائل ضرورية لتمهيد الطريق أمام إقامة هذه السوق، وذلك في الجلسة التي ترأسها بالمؤتمر بعنوان السوق العربية المشتركة تنمية الموارد العربية. في البداية يقول إنه من واقع التجارب السابقة يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية هي في التوصل إلى آلية مناسبة للبيئة والظروف العربية اقتصاديا وسياسيا لتحقيق قيام هذه السوق على المدى البعيد، أن العقبات كثيرة برغم وجود أسباب قوية تبرر قيام هذه السوق ولذلك لابد أن يتجه العمل إلى تصور واقعي ينطلق مما هو قائم من صور للتعاون لترقى إلى مصاف السوق بالمعنى الكامل للكلمة وأتصور أن هناك بعض الآليات التي يمكن العمل من خلالها لعل في مقدمتها التوسع في أسلوب اللجان العليا المشتركة بين الدول ثنائيا ويلاحظ أن ظروف التطور والتحول إلى اقتصاد السوق ومواجهة التحديات العالمية التي تواجه اقتصاديات دول نامية مثل الدول العربية تجعل إطار عمل هذه اللجان متشابه ويتعدد هذه اللجان على مستوى الوطن العربي كله في إطار عمل متشابه تتكون أرضية أساسية للتعاون البناء بين الدول العربية اقتصاديا. وهناك آلية ثانية هي التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة على مستوى القطاع الخاص، وهذه الآلية بدورها ستكون أكثر تحررا من القيود في عملية التعاون ضمن أسلوب الاقتصاد الحر وبمقدار تذليل عقبات الاستثمار من كل دولة تجاه الأخرى ستنفتح الأسواق العربية لمثل هذه المشروعات لتشكل بدورها أرضية قوية أخرى تنمو في المستقبل نحو التكامل والتعاون العربي الاقتصادي. أما الآلية الثالثة فهي التفكير في إقامة مشروعات مشتركة عربية في مجال أو مجالات بعينها مثل الطاقة ونقل التكنولوجيا وهذا ممكن من حيث حاجة الدول العربية لهذا النوع من المشروعات ولأن العقبات التي تواجهها أقل بكثير من غيرها لو تطرق الأمر إلى قضايا أوسع مثل التوحيد الجمركي وإعفاء بعض السلع من الرسوم. كما يتطلب الأمر آلية رابعة وهي إقامة أكثر من سوق حرة بين الدول العربية.



عبدالعاطى محمد

هذه الآليات مجتمعة يمكن أن تفرز في النهاية إطارا مناسبا يحدد شكل السوق العربية المشتركة في القرن القادم ويجعل أمرها ممكنا.

المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

وزراء المالية والاقتصاد العرب يبحثون بالقاهرة:

قواعد تطبيق احكام السوق العربية المشتركة أول يناير ١٩٩٨

كتب بدر الدين أدهم:

يعقد وزراء المالية والاقتصاد العرب الاعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اليوم دورتهم الجديدة ويبحث الوزراء بروتوكول تطبيق احكام السوق العربية المشتركة.

يرأس الاجتماعات العراق ويمثله الدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة ويمثل مصر الدكتور ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون كما يشهدها الدكتور عبدالحفيظ الزليطنى أمين اللجنة العامة للاقتصاد والتجارة فى ليبيا.

وصرح الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن دول السوق العربية المشتركة السبع مصر وسوريا والعراق والأردن واليمن وليبيا وموريتانيا بالاضافة إلى باقى اعضاء المجلس سيصدرون بروتوكولا تنفيذيا لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ وذلك بمنح الاعفاء الكامل للسلع المتبادلة بين الدول الأطراف من كافة الرسوم والقيود الجمركية.


د. ظافر البشرى يمثل مصر


د. حسن ابراهيم وحدة اقتصادية

كما سيصدر عن الوزراء قرار باعتبار احكام السوق الحالية المصغرة هى النواة للسوق الموسعة بمشاركة كل الدول العربية.

وقالت مصادر عربية اقتصادية ان العمل يجرى حاليا على تأكيد ضرورة قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التى أقرتها قمة القاهرة الشاملة يونيو ١٩٩٦.

وأضافت المصادر ان السوق العربية المشتركة الموسعة هى النواة الحقيقية للمنطقة الحرة التى بدا العدد التنازلى لقيامها.

ويتضمن التقرير الشامل للدكتور حسن ابراهيم أمين عام مجلس الوحدة على ٥ محاور منها اتجاهات الاقتصاد العالمى والتطورات الرئيسية للاقتصاد العربى عام ٩٦ خاصة ان التجارة العربية البينية مازالت قاصرة حيث تبلغ ٩,٢٪ باجمالى ١٣,٦ مليار دولار.

كما يشمل تطورات الاقتصاد الفلسطينى الذى بلغت خسائره بسبب الحصار الاسرائيلى إلى ١٠ ملايين دولار يوميا. وضرورة اعطاء اولوية للمستثمرين العرب فى احياء مفهوم السوق المشتركة التكاملية كما يشير إلى اهمية اتفاقية الوحدة الاقتصادية منذ ١٩٥٧ وحتى الآن.

من ناحية أخرى اختتم نواب الوزراء والمندوبون الدائمون اعمالهم أمس وافقوا على تقارير التنسيق الضريبى وتجنب الازدواج ومنع التهرب وتنسيق التجارة ولجنة تأسيس الشركات العربية واللجنة الجمركية.

تستمر اجتماعات الوزراء يومين وتعقد بمقر جامعة الدول العربية.

المدونة
المصدر : آخر ساعة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١/١٢/١٩٩٧

بحوث هامة في المؤتمر السنوي الثاني بجامعة أسيوط :

السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي

● تحقيق : حسن علام

● شهدت قاعة النيل بجامعة أسيوط انعقاد المؤتمر السنوى الثانى لمركز دراسات المستقبل بهذه الجامعة وكان موضوعه «السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى» وشارك فيه اكثر من ٣٠٠ شخصية سياسية واقتصادية وأساتذة الجامعات من مصر والعالم العربى ..

لقد ناقشوا مستقبل السوق العربية المشتركة وتحدياته على ضوء تجربة السوق الأوروبية ، وتقييم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، خاصة ان الدول العربية تملك من الامكانات الاقتصادية مايؤهلها لتشكيل تكتل اقتصادى يمكن ان يكون منفتحا على التكتلات الاقتصادية العالمية ..

حضر الجلسة الافتتاحية الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ود. رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط والسفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية والدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط، والدكتور محمد ابراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل والقيادات التنفيذية والشعبية بمحافظة أسيوط ..

الدكتور أسامة الباز ذكر فى كلمته أمام المؤتمر ان السوق العربية المشتركة وإن كانت هدفا استراتيجيا تسعى اليه الامة العربية إلا انه ليس الخيار الوحيد أمامها.. فحتى فى حالة عدم اجماع العرب على قيامها يكفى ان تقوم بين دولتين عربيتين أو أكثر، ومع اطراد النجاح فإن ذلك سوف يجذب باقى الدول العربية للانضمام ..

وقد ترى بعض الدول العربية من منظور قطرى ضيق ان قيام السوق العربية المشتركة سوف يتعارض مع مصالحها الاقتصادية، وتؤثر على عائداتها وانتاجها ورفاهية شعوبها فى المرحلة الحالية، إلا أنه بالقطع واليقين لو نظرت الى الامور نظرة قومية وعلى المدى البعيد ستجد ان العائد الذى سيعود عليها من قيام السوق سيتجاوز بكثير الاضرار التى قد تصيبها حاليا !

عقبات قيام السوق

وتحدث السفير سيد أبو زيد : عن العقبات التى صادفت قيام السوق خلال الاربعين عاما الماضية، والاتفاقات السابقة التى تمت بتوقيع الدول العربية عليها فى منظمة الوحدة الاقتصادية لم تخرج الى حيز التنفيذ بسبب اصرار بعض الدول على المواد الخاصة بالتكامل الاقتصادى .. ولابد من الاجماع العربى على ميثاق الجامعة العربية الخاص بذلك .

ـ أما الدكتور رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط : فقد أشار الى اهمية قيام هذه السوق واستشهد بمقارنة احصائية عن حجم التجارة الخارجية بين كل الدول العربية وكيف انها تقل عن حجم التجارة بين أى دولة عربية منفردة وأخرى من أوروبا أو أمريكا !

ودعا الى ضرورة مشاركة المواطنين فى كل المشروعات العربية الخاصة بالتنمية داخل دولهم ..

وتحدث الدكتور محمد ابراهيم منصور أمين عام المؤتمر ومدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط : عن آمال العرب وتحديات المستقبل واستشهد بخطاب الرئيس مبارك الاخير امام مجلس الشعب بأهمية قيام السوق العربية المشتركة، ورحب الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط بالمشاركة فى المؤتمر ترحيبا بالغا ـ ثم دعاهم للمناقشات الجادة والمفتوحة فى رحاب قاعة النيل المكيفة الهواء وهى من أكبر قاعات المؤتمرات فى

جامعات مصر وتستوعب اكثر من ١٥٠٠ شخص .

بحوث هامة فى المؤتمر

ودعا المشاركين لتقديم بحوثهم والمشاركة فى المؤتمر - فقدم الدكتور رأفت غنيمى الشيخ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق بحثا بعنوان السوق العربية المشتركة فى ضوء تجربة السوق الاوربية قال فيه :

جاءت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة فى عالم اليوم المتجه إلى تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية سواء فى أوربا أو آسيا خاصة أن الاقطار العربية تملك من الامكانات الاقتصادية ما يؤهلها لكى تشكل تكتلا اقتصاديا ليس منغلقا على نفسه ولكن منفتحا على التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربى.

وحقيقى ان هناك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من خلال جامعة الدول العربية والتى تضم بعض الدول العربية ولكن هذه الاتفاقية أصبحت قاصرة فى مواجهة تطلعات الشعوب العربية فى تحقيق تقدم اقتصادى يماثل تقدم السوق الأوربية المشتركة التى أصبحت نموذجا للوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

فإذا كانت السوق الأوربية المشتركة بدأت باتفاقية روما عام ١٩٥٧ التى ضمت ست دول أوربية تنتج ما تصنع وتصدر الصلب والفحم فإن هذه الاتفاقية سرعان ما اتسعت لتضم دولا أوربية أخرى وحتى الآن تسعى دول أخرى للانضمام لهذه المنظمة الأوربية والتى اتسعت لتشمل سلعا أخرى غير الفحم والصلب مثل المنتجات الزراعية والسلع المصنعة وغيرها والتى تطورت من اتفاقية اقتصادية الى وحدة سياسية تتمثل فى برلمان وحكومة !

وإذا كانت السوق الأوربية المشتركة التى تحولت الى ماصار يعرف باسم الاتحاد الأوربى تضم شعوبا وقوميات مختلفة فرنسية وألمانية وايطالية وبريطانية وغيرها بلغات مختلفة ونظم حكم متنوعة ومذاهب دينية وعملات مختلفة وميراث تاريخى من الحروب والصراعات، فإن كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى تجاوزت كل تلك الاختلافات وتمسكت بوحدة القارة الأوربية وان شئنا الدقة بغرب أوربا .

مقومات عربية هائلة

فالاقطار العربية تملك مقومات بشرية واجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة ان لم تكن متطابقة ، فالشعوب العربية تجمعها جميعا قومية واحدة هى القومية العربية ذات اللغة الواحدة هى اللغة العربية والدين الغالب وهو الدين الاسلامى والميراث التاريخى من الأحداث والعادات والتقاليد ، فإذا اضفنا الى ذلك وجود النفط فى معظم الاقطار العربية والذى حتم ظهور منظمة الأوابك (المنظمة العربية لانتاج وتصدير البترول) وتلك الاقطار التى لاتملك النفط بكميات تجارية تملك منتجات زراعية ومعدنية وغيرها، بما يسمح بتكامل اقتصادى يكون نواة لسوق عربية مشتركة على غرار تجربة السوق الأوربية المشتركة .

وحيث ان دراسة تجارب الشعوب وخبراتها تفيد فى تقدم الشعوب الأخرى المتطلعة للوصول الى ماوصلت اليه الشعوب المتقدمة لأن الاحتكاك الحضارى له اهميته الكبيرة فى استفادة الشعوب من بعضها البعض، فإننا فى هذا المؤتمر سوف نسوق تجربة السوق الأوربية المشتركة منذ بدايتها والتطورات التى تمت من خلالها منذ كانت اتفاقية بين الدول المنتجة والمصدرة للصلب والفحم حتى تحققت الوحدة الأوربية أو كادت فى المجالات الاقتصادية والسياسية .

وتأسيسا على تجربة السوق الأوربية المشتركة سوف نبحث فى امكانية تحقيق السوق العربية المشتركة من خلال عرض لإمكانات الاقطار العربية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية ، وعوامل نجاح الفكرة والمعوقات التى تؤثر فى تحقيق هذه الفكرة مثل الخلافات السياسية بين بعض الأقطار العربية والفارقات الاقتصادية بين دول غنية ودول غير مكتفية ذاتيا .

خطوة على الطريق

أما بحث الدكتور عبدالهادى النجار أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الحقوق الاسبق فقد كان عنوانه تقييم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى العربى

— تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ومعها اخذ التعاون العربى أشكالا متعددة، وتعتبر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة عام ١٩٥٠ نموذجا للاتفاقات الجماعية، كما اقر مجلس الجامعة اتفاقية تسهيل التبادل التجارى فى عام ١٩٥٣، وفى يوليو ١٩٦٤ تم إقرار إنشاء السوق العربية المشتركة من جانب مجلس الوحدة الاقتصادية..

ورغم ذلك فقد تعثرت كل هذه الاتفاقات فى الوقت الذى يولد التعاون الاقتصادى مزايا

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

عديدة منها توسيع قاعدة الطلب والعرض، وترشيد استخدام الموارد، وزيادة قوة المساهمة العربية.

من العقبات التى تواجه التعاون والتكامل الاقتصادى العربى: اختلاف الهياكل الاقتصادية العربية ورغم أن ذلك قد يكون دافعا لهذا التكامل، والاقتصار على مدخل حرية التجارة بالرغم من تخلف القاعدة الانتاجية، والاهتمام فقط بالتنمية القطرية.. الخ..

تتمثل آخر محاولات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى فى إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى طبقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧ حيث أقر البرنامج الزمنى وخطوات إنشاء المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١/١/١٩٩٨..

وفى ذلك عودة إلى مدخل التجارة الحرة كاختيار وحيد، ومن المعروف أن التجارة الخارجية تعتبر انعكاسا للتركيب القطاعى الهيكلى للإنتاج، حتى وإن كانت تخلق معوقات التصنيع إلا أنها لا تخلق بالضرورة التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد..

ومع ذلك فقد أعلن الأمين العام للجامعة العربية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٩٧ أن ثمة مشكلات تواجه إقامة منطقة التجارة الحرة هذه ومنها: شهادات المنشأ والقوائم السعرية للسلع والمخاوف من الإغراق والقيود الجمركية..

على ضوء هذه العقبات، فإن التصور الصحيح هو العمل على إقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة بمعنى استغلال كافة الامكانات الموجودة وهو ما يتجاوز مجرد التعاون إلى التكامل الاقتصادى لتحقيق مزايا هذا التكامل على المستوى العربى..

وثمة سؤال مؤداه هل يمنع الأمل فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى من قيام مشاركة بين مصر والاتحاد الأوربى بما يخدم الاقتصاد المصرى؟

لمواجهة الخطر الاسرائيلى

ـــ أما الدكتور مصطفى محمد العبد الله رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد جامعة دمشق فبحثه أكد على أهمية هذه السوق لمواجهة الخطر الاسرائيلى:

ـــ وضعت المسيرة الاقتصادية العربية لنفسها فى البداية هدف التجمع المستند إلى فكرة القومية العربية وحركيتها، ومع أن القومية العربية لم تكن قد حددت لنفسها هدفا واضحا فقد كانت ترمى إلى تكتيل وتجميع الجهود العربية فى سبيل الصالح المشترك، وفى سبيل تحقيق هدف كبير رمز إليه بالوحدة العربية لتمكين العرب من آمالهم فى العيش الآمن الكريم والمساهمة فى الحضارة العالمية.. وقد التقى الهدف الأمنى مع الحاجة الاقتصادية لجعل ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى أساسا لمسيرة كان أحد جناحيها يقوم على التضامن السياسى والعسكرى والاقتصادى لدرء الخطر الاسرائيلى، والثانى يحاول بناء اقتصاد متكامل يخلف الاقتصاديات المجزأة التى أقيمت فى المنطقة العربية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وقد سارت هذه الحركة شوطا فى الاتجاه الصحيح، غير أنها توقفت فى النهاية عند سد لم تستطع اختراقه وهو سد الأسوار الحمائية المختلفة التى أقامتها الأقطار العربية وعززتها بمفاهيم محددة للسياسة والمصلحة، وفى إطار الخيار ما بين المجتمع الشمولى والحمائيات القطرية فإن الحمائيات تبدو وكأنها امتلكت الساحة تماما وتغلب القطرى على القومى..

تعرضت الدراسة فى مقدمتها إلى موضوع أشكال ومراحل التكامل الاقتصادى بين دولتين أو مجموعة من الدول.. وأهم هذه الاشكال والمراحل: التفضيل الجزئى ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى فالسوق المشتركة وأخيرا الاتحاد الاقتصادى..

وتم التركيز على أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك لأنه يتضمن العديد من الجوانب الانتاجية والتمويلية والتسويقية وانتقال عناصر الانتاج والمنتجات إضافة إلى تبادل الجوانب الاقتصادية مع الدول الأخرى، إضافة إلى كون الوطن العربى منطقة متصلة جغرافيا ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة، وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهى بذلك ترتبط بمصير واحد.. وتم كذلك تحديد أهم أهداف العمل الاقتصادى المشترك..

كما حددت الدراسة أهم المعوقات التى واجهت العمل الاقتصادى العربى المشترك وبخاصة عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادى العربى، ودعت الدراسة إلى تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك..

إن العمل الاقتصادى العربى المشترك لا يمكن أن يظل دائما مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد

الأدنى لأنه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية، ولا مستقبل للعرب فى ظل دويلات وكيانات ضعيفة وصغيرة فى عالم الغد، إن العمل العربى المشترك والفعال هو المكمن الوحيد للأمة العربية لكى تخرج من تخلفها وتتخلص من تبعيتها على الساحة العالمية، والظروف العربية الراهنة من انقسام وتفارقات تدعونا أكثر من أى وقت مضى، وتدعو كل من له غيرة وانتماء عربيان للدفاع أكثر باتجاه إعادة النظر فى أساليب العمل الاقتصادى العربى المشترك بل إعادة صياغة أساليب التوحيد العربى على أساس أكثر صلابة ورصانة من الصيغ الترقيعية التى اتبعت حتى الآن.

العلاقات التجارية العربية

ودراسة تحليلية ديناميكية للتدفقات التجارية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطبيقها فى الأسواق السعودية للدكتور عبدالله على الخريجى قسم الارشاد والاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة والطب البيطرى - جامعة الملك سعود، فرع القصيم ، بريدة ، السعودية :

اعتمد هذا البحث فى تحليله للعلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون على دراسة الطلب على مرحلتين حيث يتم فى المرحلة الأولى تحليل الطلب الكلى على صادرات وواردات المملكة مع جميع دول العالم الثالث ومن ثم امكن دراسة الطلب على صادرات المملكة ووارداتها مع دول مجلس التعاون من خلال استخدام نظام روتردام الديناميكى وفرضية الانفصالية فى الطلب بين دول مجلس التعاون وبقية العالم. من خلال نتائج المرحلة الأولى للطلب تبين ان الطلب على صادرات المملكة ووارداتها ذو مرونة دخل عالية مما يعزز هذين القطاعين فى حالة زيادة الطب أو التنمية الاقتصادية .

النتائج المتحصل عليها من المرحلة الثانية للطلب أشارت الى وجود مرونة انفاق عالية تدعم زيادة صادرات وواردات هذه الدول فيما بينها، هذا وتشير المرونات السعرية للطلب على الصادرات والواردات بأن الطلب غير مرن مما يقلل من فاعلية الحماية التجارية التى تحد من تدفق السلع والخدمات بين هذه الأسواق .

ان درجة الاقبال العالية من المستهلك الخليجى على السلع الخليجية يقلل من الآثار السلبية للعوائق التجارية ويشجع السياسات البديلة القائمة على تعزيز التبادلات التجارية وزيادة فاعلية الطلب فى هذه الأسواق .

سياسات بديلة

هناك اتفاق مشترك بين النظريات الاقتصادية والتجارية وبين المنطق العلمى للسياسات التجارية على ضرورة قيام نظام تجارى حر يحكم العلاقات التجارية بين الدول وتتحدد عناصر نجاح هذا التجمع بعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية. من ناحية ثانية تتحدد فاعلية نظام الحماية من خلال طبيعة الطلب والبدائل المتوافرة. هذا البحث ناقش هذه العوامل الاقتصادية اللازمة لنجاح نظام التكتل التجارى الحر فى المدى الطويل واثبت وجود طلب غير مرن على السلع الخليجية مما يعزز قيام تكتل تجارى حر فى هذه المنطقة على غرار التكتلات التجارية القائمة. كما أن أى سياسة بديلة كما فى التعريفات التجارية لن تكون ذات فعالية فى الحد من تدفق السلع والخدمات فى هذه المنطقة. هذا ووجد ان زيادة التعريفة التجارية الى ١٥٪ وبافتراض وجود الانفصالية فى الطلب بين المنتجات الخليجية والمنتجات الأخرى سوف يخفض من الواردات الصادرة من الامارات البحرين قطر ، الكويت، وعمان ، بنسب ٧,٢٪ ، ١١,١٪ ، ٨,٢٥٪، ١٣,٩٥٪ ، ١٩,٨٪ على التوالى . من ناحية ثانية فإن دراسة الطلب الكلى يقلل هذه النسب فى حالة عدم وجود بدائل أو تكون درجة التفضيل لدى المستهلك الخليجى للمنتجات الوطنية عالية .

ان إقامة مثل هذا التجمع سوف يخدم أكثر من ٢٠مليون شخص ينتج ما قيمته أكثر من ٢٠٥بلايين دولار، ويستثمر أكثر من ٢٨بليون دولار، ويصدر ماقيمته حوالى ١٠٠ بليون دولار ويستورد ماقيمته حوالى ٨٠بليون دولار من السلع والخدمات .

وناقش المؤتمر ايضا بحوث قيمة ورائعة من معظم الدول العربية، فقدم الدكتور عونى حمدان من الأردن بحثا بعنوان «برامج التخصيص العربية».. ومن اليمن الدكتور فؤاد راشد وبحثه كان على الاصلاحات الاقتصادية فى البلاد العربية، ومن فلسطين الدكتور نصر عبدالكريم وبحثه تناول اتفاقية تكامل أسواق المال العربية، ومن السودان الدكتور/ يحيى بكور-وسطور بحثه كان عن محددات الشراكة العربية الأوربية. أبحاث عديدة قدمت للمؤتمر من معظم الدول العربية .

الظروف ملائمة.. وعقبتان تواجهان التنفيذ

بالرغم من وجود بعض العقبات التى تواجه مشروع إنشاء السوق العربية المشتركة فإن الظروف قد أصبحت الآن ملائمة أكثر من أى وقت مضى لقيامها.

هذا ما يقوله عبد العظيم حماد مساعد رئيس تحرير الأهرام فى الورقة التى تقدم بها لمؤتمر السوق العربية المشتركة، ويدلل على ذلك قائلا: إن الأسباب والشروط الاقتصادية لقيام سوق أوروبية مشتركة كانت متوافرة قبل قيام هذه السوق فى عام ١٩٥٧ بفترة طويلة ومع ذلك لم تقم السوق إلا عندما توافرت الأسباب الإستراتيجية، وقياسا على التجربة الأوروبية سوف تجد أن المرحلة الحالية من التطور السياسى العربى تتضمن عوامل تدفع على سرعة إقامة السوق العربية المشتركة، كما تشمل أيضا عقبات لا يستهان بها أمام تحقيق هذا الهدف.



عبدالعظيم حماد

ومن الشروط المناسبة لقيام السوق التحديات الخارجية الجذرية أى التى ربما تكون مهددة للوجود السياسى العربى برمته، ومن الشروط المناسبة الموجودة التحديات الخارجية الجذرية أى التى ربما تكون مهددة للوجود السياسى العربى مثل الخلل فى توازن القوى الاقليمى بالمعنى العسكرى والتحالفات العسكرية الاقليمية التى من شأنها أن تؤدى إلى إضعاف الوزن النسبى للعرب، وكذلك وجود مخططات تستهدف الأراضى العربية فى جنوب السودان وشمال العراق وجزر البحر الأحمر وجزر الخليج وأيضا المحاولات المقصودة لتجزئة الأمن القومى العربى، وكذلك مشروع السوق الشرق أوسطية الذى يخفى وراءه تصورا سياسيا للشرق الأوسط كمنطقة متعددة القوميات والثقافات وليس كمنطقة عربية بالأساس. كما تشمل هذه الشروط الملائمة تراكم خبرات تاريخية فى أغلب الدول العربية لصالح التعاون والتدرج فى عملية التكامل السياسى والاقتصادى بدءا بالاقتصاد ورفض المغامرات بالمنازعات والتدخل فى الشئون الداخلية للعرب الآخرين. أما بالنسبة للعقبات السياسية القائمة فإن عبد العظيم حماد يرى أنها تنحصر فى عقبتين الأولى غياب الديمقراطية والثانية تفاوت مستوى التطور السياسى والاجتماعى بين الدول العربية الذى تندرج تحته الجوانب السلبية للظاهرة البترولية الخليجية برغم ما فيها من ايجابيات.

□ مع بداية أعمال الدورة الـ ٦٦ لمجلس الوحدة الاقتصادية:

السوق العربية المشتركة.. حلم أصبح حقيقة!

بدأت أمس بالقاهرة أعمال الدورة الـ ٦٦ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التى تراسها العراق ويمثلها الدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى.

ويأتى تفعيل السوق العربية المشتركة على رأس قائمة الموضوعات التى تبدأ بها الدورة الـ ٦٦ للمجلس أعمالها بالإضافة إلى اتفاقية لمنع الازدواج الضريبى بين الدول العربية الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية، كما تهدف الاتفاقية إلى منع التهرب من الضرائب على الدخل ورأس المال.

ومن المنتظر أن تصدر عن اجتماعات المجلس - التى تنتهى اليوم - قرارات بضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة والموافقة على اتفاقية منع الازدواج الضريبى وإحالتها للدول الأعضاء للتصديق عليها.

وقد شارك فى اجتماعات أمس، إلى جانب الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، السيد ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى رئيسا لوفد مصر ووزير التجارة الليبى، بالإضافة إلى المندوبين الدائمين بالجامعة العربية.

وقد أكد السيد ظافر البشرى - فى كلمته التى ألقاها فى الجلسة الافتتاحية للدورة الـ ٦٦ - تقدير الرئيس حسنى مبارك لجهود المجلس الملموسة فى سبيل دفع العمل العربى المشترك لتستعيد الأمة العربية مكانتها اللائقة.

وأشار إلى أهمية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية فى ظل تحديات عالمية جديدة ومتغيرات متسارعة تفرض توحيد الصف العربى.

وأوضح أن مصر سعت لتحقيق مفهوم الوحدة الاقتصادية العربية بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية بينها وبين الدول العربية تتميز ببدء العمل بالاستثمار المشترك بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال بالدول العربية بحيث يتم تنفيذ تلك الاستثمارات فى الدول التى تتمتع بميزة تنافسية ونسبية عن غيرها من الدول وذلك يعد أحد سبل تنشيط العلاقات التجارية بين هذه الدول وتحرير الحواجز التى تتعلق بالتبادل السلعى.

وقال السيد ظافر البشرى إن تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية فى مجال الاستثمار سيتبعه استكمال التبادل والتعاون فى البحوث العلمية والتكنولوجية ورفع كفاءة شبكات النقل والاتصالات القائمة وإنشاء منطقة حرة ومنطقة جمركية.

وأكد أهمية السلام لتحقيق التنمية وأن يوضع على الطريق السليم باعتباره الضمان الوحيد من أجل توفير الاستقرار اللازم ولتوفير المناخ الصالح للتقدم والتطور المشترك.

وفى كلمته التى ألقاها بصفته رئيسا للدورة الـ ٦٦ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أكد الدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى أن الأمة العربية تمتلك كل المستلزمات والطاقات والإمكانات الهائلة والأمر يتطلب فقط استثمارها الاستثمار الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى فى مواجهة تحديات النظام الاقتصادى العالمى الجديد. وأشار إلى أن تفعيل السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية يمكن تطويرها كنواة وقاعدة لإنشاء السوق العربية المشتركة الموسعة التى تضم جميع الدول العربية من خلال التنسيق بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية. ومن جانبه أكد الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إن المتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والإقليمية والدولية التى تواجه الوطن العربى تتطلب إحياء السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة فى نطاق المجلس تمهيدا لأن تصبح نواة ونقطة انطلاق للسوق الموسعة التى يدعو إليها الآن قادة الأمة العربية وينادى بها مفكروها وتتطلع إليها شعوبها.

ماجد منير

بدء اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية امس

البشرى ينفى تعارض اتفاقات الشراكة مع إقامة السوق العربية المشتركة

نفى د. ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى وجود تناقض بين اتفاقات الشراكة الاوروبية والامريكية التى وقعتها مصر وعدد من الدول العربية والمساعى المصرية لاقامة سوق عربية مشتركة.

وأكد ممثل مصر فى كلمته خلال اجتماعات الدورة السادسة والستين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التى بدأت فعالياتها أمس بمقر جامعة الدول العربية أستمرار مصر فى توجهها نحو التعاون العربى المشترك بكل سبله أملاً فى الوصول الى إقامة منطقة تجارة حرة تكون نواة للسوق العربية المشتركة.

واضاف ان المرحلة القادمة ستشهد تكثيفاً لجهود مصر الرامية الى التعاون مع الدول العربية والافريقية والاوروبية والولايات المتحدة على حد سواء من خلال عقد اتفاقات ثنائية لتحسين وتعزيز التبادل التجارى.

وأوضح الدكتور البشرى ان تفوق المنتجات الاوروبية على مثيلاتها المصرية أخذ فى التقلص مشيرا الى ان الصناعة المصرية تتخذ طريقها بقوة وتتأهب للدخول الى القرن الحادى والعشرين بقوة دفع عالية.

وقال ان انفتاح مصر على دول تحوذ مكانة تنافسية عالية سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصرى ككل.

ونقل ظافر البشرى تحيات الرئيس مبارك الى الدورة 66 للمجلس والتى ترأسها العراق وقال ان جهودكم السباقة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ورفع مستوى معيشة الانسان العربى. قد تأكدت اهميتها ونحن نجابه تحديات عالمية جديدة.. والمتغيرات المتسارعة تفرض علينا توحيد الصف العربى والارتفاع فوق أى خلافات يمكن أن توضع فى طريقنا لتهميش الدور العربى وتفريغة من مضمونه.

وأشار البشرى الى ما عبر عنه الرئيس مبارك عن متطلبات امتنا العربية فى الفترة المقبلة حيال ما تواجهه من مخاطر التكتلات

والاتحادات الاقتصادية والمناطق الحرة واتفاقيات الشراكة في خطابه التاريخي في افتتاح الدورة الجديدة لمجلسي الشعب والشورى حيث أعلن انه ليس هناك من هو أجدر باقامة مثل هذه التكتلات من الاقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعي متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة وتفاوت مستوى الدخل لذا فأننا نرى ان إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليس رفاهية أو ترفاً.

قال حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان اتفاقات الشراكة التي ابرمتها الدول العربية مع دول أوروبية في صالح مشروع السوق العربية المشتركة لان أي تقدم او نمو في الاقتصادات العربية يعود بالنفع على سائر الدول اعضاء اتفاقية السوق.

واضاف ان جميع الجهود مركزة حاليا على اقامة سوق عربية مصغرة تضم الدول السبع أعضاء المجلس تمهيدا للتوسع في عضويتها لتشمل جميع الدول اعضاء الجامعة العربية.

واوضح ان اتفاقات السوق تشمل إزالة الحواجز الجمركية على غرار ما هو كائن بمجلس التعاون الخليجي مشيرا الى ان قرار مجلس الجامعة رقم 17 لسنة 1964 بشأن انشاء السوق العربية المشتركة يشمل ازالة الحواجز الجمركية المعوقة لتفعيل التبادل التجاري العربي.

وقال ان الحصار المفروض على العراق وليبيا يحول دون الاسراع بتفعيل السوق المشتركة الا انه ينبغي علينا العمل في ظل الاوضاع الراهنة اذا اردنا تحقيق تغير ملموس في المستقبل العربي.

ويذكر ان دول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي مصر والعراق وليبيا وسوريا وفلسطين والاردن واليمن وموريتانيا.

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة..

مطلب جماهيرى وإرادة سياسية

السوق العربية المشتركة لم تعد مجرد هدف يداعب أحلام النخبة من المثقفين والمفكرين بل صارت خيارا شعبيا ومطلبا جماهيريا تتعلق به آمال الناس ويتطلعون الى خطوات واثقة وواقعية تستجيب لهذه الآمال والتطلعات التي بدأت تبذل فعلا للإعلان فى وقت قريب عن منطقة التجارة الحرة الكبرى فى يناير القادم ولمدة عشر سنوات والمستقبل لا يعترف بالكيانات الاقتصادية الهزيلة خاصة أن معدل النمو فى الوطن العربى لا يتجاوز ٢٪ رغم أن الاموال العربية المهاجرة بالخارج وفقا لأحدث الاحصائيات بلغت ألف مليار دولار وعلى مدى ثماني جلسات في ثلاثة آيام بجامعة اسيوط أقام مركز دراسات المستقبل مؤتمره الثاني تحت شعار السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي. اشترك فى المؤتمر أكثر من ٩٠ متحدثا ممثلين لنحو ١٦ دولة عربية و٣٠ جامعة من أنحاء الوطن العربي وعرضت ٨٠ ورقة بحثية تناولت في مجملها قضايا التعاون الاقتصادى والتحديات الاقليمية مع اقتراب حلول القرن الحادي والعشرين.

ولعل إجماع المشاركين في المؤتمر على أن السوق العربية المشتركة لم يعد أمرا يبقى فى دائرة صناع القرار فقط ولكنه اتسع ليصبح مطلبا جماهيريا يخص بدرجة جوهرية رجل الشارع العربى وأهمية أن يكون له دور وصوت مسموع وهو طرح جديد لم يشغل مساحات واسعة في المؤتمرات السابقة حتى الرسمية منها، وهو ما اكده الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية بأن سعى القيادات العربية وعلى رأسهم الرئيس حسني مبارك نحو إقامة السوق العربية ماهو إلا ترجمة لرغبة شعبية ملحة نتيجة تمكن المواطن العربى من استقراء الواقع العربى والدولي الذى يدور فيه وهذا الامر دفع بالدكتور «رجائى الطحلاوى محافظ اسيوط وهو قيادة تنفيذية الي استعراض اهم العوائق التى تعترض إقامة سوق عربية مشتركة وهى من الاهمية بمكان لانها تجمع بين الرؤية السياسية لشريحة الطرح العربي المحلى ومن ثم تبرز أهمية اشراك الرأى العام القطرى سواء فى مصر او فى الدول العربية، وهى أولا ضعف أو انعدام الارادة السياسية لاقامة مشروع اقتصادى قومى تكاملى حقيقى.

ثانيا: سلبيات التقلبات فى العلاقات السياسية العربية وانعاسها على صعيد العلاقات الاقتصادية الى جانب الاعتقاد الخاطئ لصناع القرار بوجود تعارض بين المصالح القطرية ـ والمصلحة القومية وعدم اشراك الشعوب فى قضية التعاون والتكامل الاقتصادى من خلال اشراك الرأى العام العربى والمنظمات غير الحكومية فى وجود إقامة السوق العربية المشتركة.

وبقراءة مجملة لأبحاث المؤتمر وجلساته نجد إن دور الارادة السياسية فى تعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك جاءت فى جلسة كاملة.

وتركزت جلسات المؤتمر فى سبعة محاور اساسية دون الدخول فى تفصيلاتها وهى الدروس المستفادة من التجارب الاقليمية والعالمية وثانيا تقويم التجارب العربية للتعاون الاقتصادى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.. وثانيا دور الاصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٧

الهيكلي في الدول العربية في التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة . أما المحور الرابع فيناقش دور الارادة السياسية في تعزيز العمل الاقتصادى العربي المشترك وعملية السلام وأثرها على مستقبل التكامل الاقتصادى العربي.

والخامس يبحث عن الاقتصاد العربي في القرن القادم ثم خيارات التعاون الاقليمى في الشرق الاوسط ثم السوق العربية المشتركة وتنمية الموارد القومية.

واذا كانت أهم توصيات المؤتمر قد دعت إلى التخلى عن الشعارات البراقة والتحول الى تطبيق فعلى وعملى على أرض الواقع لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة

ومن ثم خلق قوة عربية يحسب لها في الكيان الدولى فإن أهم مايلفت النظر في التوصيات هو بالفعل صورة عدم تغييب المشاركة الشعبية التي لايمكن بالتالى أن تتحقق إلا من خلال تهيئة المناخ الملائم كل دولة على حدة ومن ثم إيجاد مواطن عربي يدفع بنفسه الى المشاركة في اتخاذ قرار يحدد مصيرة يكون أو لا يكون في عالم جديد لا يعترف بالاقتصاد المترهل أو حتي الدول الضعيفة أو اذا أراد العرب ان يكون لهم مكان تحت الشمس.

عادل دندراوى

د. أحمد الغندور الخبير الاقتصادي المعروف يرسم :

الطريق الصحيح إلى السوق العربية المشتركة

تمر الأمة العربية بمرحلة تحول كبرى هي ليست بمنأى عما يدور في العالم من حولها .. والسنوات القادمة التي يقبل عليها العالم العربي يعاد فيها تشكيل وترتيب الخريطة الاقتصادية والسياسية على مستوى المنطقة بأسرها .. وخلال هذه المرحلة .. وعبر هذا التحول .. يجب أن نعترف بأن الاقتصاد المصري يحتل مكاناً متميزاً له في إطاره الإقليمي ومحيطه الدولي .. يؤهله للإضطلاع بدوره على مستوى الحركة العالمية اقتصادياً وسياسياً .. وهو ما يشير إلى أهمية إضاءة السبيل أمام الإقتصاد المصري لتحديد خياراته ..

ووفقاً لهذه المنطلقات الهامة كان لقاؤنا مع أ.د أحمد الغندور رئيس مجلس إدارة بنك مصر العربي الإفريقي كأحد الخبراء الإقتصاديين المتخصصين الذين عايشوا العالم بكل متغيراته .. ليضع أيدينا على حقائق هامة تتعلق بالقضية الهامة المطروحة على الساحة الآن .. وهي قضية السوق العربية المشتركة والتي يمكن أن تجمع مصر عن طريقها من تستطيع من أشقائها لتحدد لها ولهم مكاناً على خريطة هذا العالم المتغير الذي تتشكل فيه القوى والتكتلات الاقتصادية في تطور سريع يحتاج منا المسارعة بمواكبته واحتلال المكان اللائق بنا على خريطته ..

● فكيف يرى الأستاذ الدكتور أحمد الغندور مدى أهمية هذا الخيار في هذه المرحلة ؟

●● أجاب أ.د أحمد الغندور رئيس مجلس إدارة بنك مصر العربي الإفريقي .. في البداية يجب أن أشير إلى نقطة هامة .. وهي أننا كثيراً عندما نتحدث عن أولوية هذا الخيار نتحدث إليه من منطق اهتمام الرئيس مبارك به .. ودعوته إلى الإسراع في خطوات تنفيذه .. وهو منطق علينا أن نستكمله في إطاره العام .. وهو رؤية الرئيس مبارك العامة والشاملة إزاء التطور الإستراتيجي العالمي ككل .. فدعوة الرئيس مبارك تأتي من خلال إدراكه المتكامل والذي جاء في الوقت المناسب لحقائق مالية عديدة أهمها أن العالم يتجه إلى العولمة الاقتصادية والتي لم تصبح "أحد" الخيارات المتاحة أمام دول العالم بقدر ما أصبحت "حتمية" اقتصادية وقد تكون حتمية سياسية أيضاً وذلك لارتباط مفهوم العولمة بمصالح الدول الكبرى وعلى وجه الخصوص بمصلحة القطب الأوحد الآن .. أي الولايات المتحدة الأمريكية .

● وكيف نحدد معطيات مفهوم العولمة في هذا الاطار العام ؟

●● باختصار يمكننا أن نشير إلى أن مفهوم العولمة يعني ارتباط أسواق الانتاج في العالم من جهة وارتباط أسواق المال العالمية من جهة أخرى .. وكأن العالم متجه لأن يكون سوقاً واحدة واسعة للإنتاج وسوقاً واحدة وواسعة للمال .. ويضطلع بتحقيق هذا التحول الآن الشركات العملاقة عابرة القارات .

● وما علاقة ذلك بالتحولات الإقتصادية على مستوى

الوطن العربي ؟

●● إن لهذا التحول الضخم ليس فقط علاقة بالتحولات الإقتصادية الإقليمية ولكن له ايضاً علاقة بالتحولات الإقتصادية الداخلية .. فلا يمكن تفسير سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تبعها من سياسات الخصخصة إلا فى ظل فهمنا للعولمة كمفهوم حتمى للتقدم الإقتصادى فى الدول المختلفة .. ومن هنا كان الإيمان بضرورة الإسراع بإتمام عمليات الخصخصة ..

● ولكن الا يعنى ذلك فى وجهة الأخر إذابة للإقتصاد المحلى فى الإقتصاد العالمي ؟

●● من الخطأ ان نفهم ذلك فالعولمة ليست إذابة لإقتصاد كل دولة فى السوق العالمى للمال او للانتاج فمعنى ذلك أن ينتهى الحال بهذه الدول واقتصادياتها إلى الضياع .. وأن تكون كل دولة قطرة ماء فى بحر الإنتاج العالمى وفى بحر سوق المال العالمي .. ولكن العولمة فى مفهومها الصحيح تعنى "نفاذ" أقاليم ومناطق معينة إلى السوق العالمى الذى تتنازعه الآن التكتلات العملاقة هناك النافتا فى أمريكا الشمالية والإتحاد الاوروبى فى غرب أوروبا والاسيان فى جنوب شرق أسيا وهكذا ..

● وما موقفنا نحن من هذه التكتلات ؟

●● العالم العربى ليس بمعزل عن ذلك كله فالمنطقة الآن تتنازعها تكتلات عديدة ولعل ابرزها التعاون الإقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال امريكا والذى لا ترحب به مصر إلا من قبيل اعتباره ورقة ضغط على إسرائيل وهو ما كان واضحاً فى مؤتمر كازيلانكا وعمّان واللذان يمكن القول بأنهما اسالا لعاب الشركات العملاقة بل الاسرائيليين انفسهم للاستثمار فى العالم العربى .. بشكل يساعد على حل المشكلة السياسية فى الوطن العربى ولذلك سمعنا عمرو موسى وزير الخارجية يرد على اسحاق رابين ويهاجم اسرائيل امام هذا التجمع فى عمان وأكد على الإسراع فى عملية السلام بإعتباره شرطاً لارتباط هذه المنطقة ككل بالسوق العالمي .. وكان اقتناع مصر من حضور مؤتمر الدوحة الاقتصادى من هذا المنطلق ايضاً ..

هذا من جانب السوق الشرق اوسطية وعلى الجانب الآخر يبرز مفهوم الشرق متوسطية والذى يشير إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبى فى إطار الدول المطلة على البحر المتوسط ..

● واين موقع السوق العربية المشتركة من ذلك كلّه؟

●● يأتى مفهوم السوق العربية المشتركة فى مواجهة ذلك كله ليؤكد على المخاوف المثارة من قبل العالم العربى من العولمة إذا اتجهت إليها كل دولة عربية على حدة .. وإثارة مخاوف الدول العربية من مفهوم الشرق متوسطية إذا اتجه إليه كل بلد عربى على حدة بل وإثارة مخاوف الدول العربية من التعاون مع اسرائيل إذا اتجه إليها كل بلد عربى على حدة .. وهنا تبرز قيمة تحقيق السوق العربية المشتركة على أرض الواقع .. ومن هنا بدأت الدعوة المصرية الرائدة فى هذا السياق .. ولكن علىّ أن اوضح فى هذا الصدد حقيقة هامة .. وهى انه إذا كان من واجب القاهرة ان تبدأ بطرح القضية وحمل العلم وتبنى الشعار .. فمن المتعين على حكومات الدول العربية الأخرى ومفكريها الاتجاه إلى تجسيم هذه الدعوة فى مجموعة من البرامج على أرض الواقع وإلا انتهى أمر السوق العربية المشتركة إلى ما انتهت إليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من نتائج يمكن وصفها بأنها أكثر من متواضعة .. إن لم تكن نتائج سلبية بالنسبة لبعض الدول كمصر ..



● بشكل اكثر تحديداً هلى يمكننا إلقاء الضوء على تلك الإجراءات التى يجب اتباعها فى هذا الإطار؟

●● أجاب أ.د أحمد الغندور رئيس مجلس إدارة بنك مصر العربى الإفريقى .. ان مفهوم "السوق المشتركة" يعنى اكثر من إجراء .. يأتى فى مقدمتها تحديد تعريفة جمركية مشتركة .. وحرية انتقال الأشخاص .. وعناصر الإنتاج المختلفة .. ولكن كل هذه الإجراءات لا يمكن اتخاذها فجأة او فى وقت قصير .. فهذا ضد طبيعة الأشياء .. والمنطق المعقول يحتم إقامة عناصر السوق المشتركة تدريجياً وبطريقة مدروسة بعناية .. تبدأ مثلاً باتحاد جمركى كخطوة اولى وبين عدد محدد من الدول وفى إطار عدد محدود من السلع .

● ولماذا عدد محدود؟

●● لتفادى الآثار السلبية ولنتعلم من التجارب السابقة .. حيث أدى التعجل فى تطبيق اتفاقيات نظام منطقة التجارة الحرة من قبل إلى ارتباك فى الاسواق وقد حدث ذلك بين مصر والسعودية والكويت تحديداً حيث تمتعت السلع السعودية والكويتية بالحماية الجمركية العالية التى تحيط بالسوق المصرى وتجنبت

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: النبأ الوطني

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٧

منافسة السلع الأمريكية فيه .. بينما لم تحقق مصر فائدة تذكر من دخول السلع المصرية إلى الأسواق الكويتية والسعودية وذلك لأن تعريفتها الجمركية المقررة على السلع المنافسة منخفضة وكانت النتيجة سلبية فى تلك الحالة ..

وقد حدث نفس الشيء فيما يختص بعدم تنظيم مسألة شهادات المنشأ وترتب على ذلك دخول السلع الأجنبية إلى السوق المصرى تحت ستار شهادات منشأ مصطنعه .. إذن المسألة كانت تفتقد التنظيم الدقيق .. وهو ما يستوجب أن يكون الإتحاد الجمركي فى إطار محدد وفى أول الامر يمكّن من السيطرة عليه وتفادى سلبياته ..

ولكن وبشكل عام .. فقد جاءت الدعوة إلى السوق العربية المشتركة فى وقتها الملائم .. وأول خطوة فى هذا الصدد هى الاستفادة من العقول العربية .. وعليّ أن أؤكد فى هذا الصدد أن المخاوف من العولمة لا مكان لها فى عالم اليوم .. والانفلات ليس حلاً.. واقتحام التجربة هو الطريق الصحيح .

● ولكن ذلك يعنى فى نظر البعض التخلى عن الذاتية العربية ؟

●● اطلاقاً هذه المخاوف لا اساس لها من الصحة فالاحتفاظ بالذاتية العربية أمر لامناص منه والتخلي عن الذاتية العربية لا يعنى إلاّ الذوبان فى الاقتصاد العالمي وليس احتلال المكانة اللائقة به سياسياً واقتصاديا وثقافياً .. إن السوق العالمي يعتمد على التميز النسبى حتى فى انتاج السلع .. والتميز النسبى يعتمد على الخصائص الذاتية الحضارية والثقافية للدولة .. فعلينا أن نؤكد فى هذا الصدد على إنتاج السلع والخدمات التى تساعدنا عواملنا الحضارية والبيئية على التميز فيها ..

وفى هذا الإطار .. لماذا لا تكون الثقافة العربية ذاتها إحدى الصادرات الأساسية من المنطقة العربية للعالم .. لماذا لا يكون إصدار الكتاب العربى بلغات مختلفة هو احد صادراتنا اليس هذا تميزاً لا يستطيع احد مضارعتنا فيه ؟ .. لماذا لا يكون هناك انتاج سينمائى وتليفزيونى ينطلق من البيئة العربية ويكون أحد صادراتنا إلى العالم .. بشكل عام علينا أن ندخل الخصائص والمميزات الحضارية فى السلع المختلفة لأن ذلك يعتبر أحد عناصر تميزنا فى العالم ..

.. إن ذلك ايضاً يعتبر احد الحوائط المنيعة التى توقف محاولات اذابتنا فى عالم يختلف عنّا كثيراً .

إن مفهوم العولمة حتمى .. والمخاوف من الدخول فيها ليست فى محلها ولا يعنى هذا المفهوم البعد عن الأقلمة بمستوياتها المختلفة والتى بلغت ذروتها الآن فى العالم كله .. ولكن علينا ان نبتعد عن التفاؤل بشأن توقيت إنشاء السوق العربية .. والذى ترتبط بتحقق الاعتقاد فى انها مسألة حياة أو موت فى كل الدول العربية .. ولكننى ارجح أن تطور الأحداث العالمية يساعد كثيراً على ترسيخ هذا .. ■■

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة من 8 دول عربية لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الشهر القادم

□ كتب-عبدالرحمن إبراهيم

تم تشكيل لجنة تضم 8 من رؤساء أو ممثلي اتحادات الغرف التجارية لمتابعة تنفيذ قرار إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

ومن المقرر ان تقوم اللجنة بعقد اجتماعات مكثفة خلال أيام للاتفاق على التفاصيل النهائية قبل التطبيق والمحدد له شهر يناير القادم. صرح بذلك برهان الرماني الامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية واكد على ان هذه المنطقة تمثل اطاراً عاماً اتفقت عليه الحكومات العربية.. حيث يحدد البرنامج التنفيذي للمشروع نسب تخفيض التعريفة الجمركية بمعدل 10٪ سنوياً يبدأ في يناير القادم تدريجياً خلال 10 سنوات قادمة للوصول الى التعريفة الجمركية بين الدول العربية الى صفر.. بالاضافة الى العمل على إزالة جميع العوائق الادارية لانتقال البضائع بين الدول العربية المشاركة في الاتفاقية. وأشار الى ان اللجان المشكلة ستتلقى ملحوظات الدول الاعضاء في الاتفاقية حتى نهاية ديسمبر الحالي تمهيداً لعقد اجتماع في نهاية الشهر الحالي للاتفاق على التفاصيل النهائية بعد دراسة كل الاقتراحات المقدمة من الدول الاعضاء في الاتفاقية.

واضاف امين عام غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية انه تم الاتفاق على شهادة منشأ موحدة عامة تطبق في جميع الدول على أن تكون هناك شهادات خاصة للسلع ذات الطبيعة الخاصة التي تتميز بها بعض الدول.

وطالب برهان الرماني بضرورة الاسراع بازالة المعوقات التي تعوق التجارة البينية والعربية على الرغم من التطورات الاخيرة سواء على صعيد الدول العربية أو على الصعيد العالمي والتي تتمثل في ضرورة ازالة الخلافات السياسية وضرورة ألا تتأثر العلاقات الاقتصادية بها.. والاتفاقيات التي يتم توقيعها بين الشركات الخاصة والاستثمارية.. واكد على ضرورة أن تقوم الشركات الخاصة بدراسة الاسواق العربية في الدول الاخرى وتحديد احتياجاتها والمواصفات المطلوبة بكل دولة.. لزيادة التبادل التجاري بينها وعقد الصفقات التجارية خاصة وأن الدول العربية تتميز بالقرب المكاني وبالجوار والاتفاق بين أذواق المستهلكين بها.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٧

إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية

السوق العربية المشتركة.. والمستقبل الاقتصادى العربى

جاءت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لاقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة فى عالم اليوم المتجه الى تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية سواء فى اوربا أو آسيا خاصة ان الاقطار العربية تملك من الامكانات الاقتصادية مايؤهلها لكى تشكل تكتلا اقتصاديا ليس منغلقا على نفسه ولكن منفتحا على التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربى.

منتجات الومنيوم الجوهرة تتجه إلى العالمية

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حققت منتجات مصنع الومنيوم الجوهرة نجاحاً منقطع النظير فى معرض المنتجات المصرية من اجل التصدير حيث حازت اعجاب جميع الحاضرين وذلك لجودة الانتاج وتنوعه وجمال تصميمه فقد شهد معرض المنتجات المصرية من أجل التصدير طرح الموديلات الجديدة التي ابتكرتها مصانع الومنيوم الجوهرة والتى جعلت جناح الشركة من اكثر الاجنحة ازدحاما بالزائرين طوال فترة المعرض وفى لقاء مع المهندس/ حلمى عوض صاحب ومدير مصانع الومنيوم الجوهرة قال الحمد لله لقد نجحنا على مدى السنوات الماضية منذ قام المقدس عوض جاد الله عوض بتأسيس المصنع عام ١٩٧٢ فى كسب ثقة المستهلك المصرى الذى اصبح يطلب منتجاتنا بالاسم وذلك بسبب اهتمامنا بجودة الخامات والتشطيب ومراقبة جودة الانتاج فى كل مرلحله ولذلك فقد حصلت منتجاتنا على شهادة الجودة التى تعنى ضمان لكل مستهلك على جودة مقتنياته ومطابقتها للمواصفات القياسية.



حلمى عوض

فالاقطار العربية تملك مقومات بشرية واجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة ان لم تكن متطابقة فالشعوب العربية تجمعها جميعا قومية واحدة هى القومية العربية ذات اللغة الواحدة والميراث التاريخى من الاحداث والعادات والتقاليد. اضافة الى وجود النفط فى معظم الدول العربية والذى حتم ظهور منظمة «الاوابك» وتلك الاقطار التى لاتملك النفط بكميات تجارية.. تملك الثروة الزراعية والمعدنية وغيرها.. وهذا يسمح بتكامل اقتصادى يكون نواة لاقامة سوق عربية مشتركة على غرار تجربة السوق الاوروبية المشتركة.

ومن اهداف السوق العربية المشتركة هو اقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة لاستغلال كافة الامكانات الموجودة وهو ما يتجاوز مجرد التعاون الى التكامل الاقتصادى لتحقيق مزايا هذا التكامل على المستوى العربى.

وأهم اشكال ومراحل التكامل الاقتصادى العربى هو التركيز على الجوانب الانتاجية والتمويلية والتسويقية وانتقال عناصر الانتاج والمنتجات وتعادل الجوانب الاقتصادية مع الدول الاخرى.. اضافة الى كون الوطن العربى منطقة متصلة جغرافيا ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة ومن هذا المنطلق ينبغى ان نسرع فى اقامة سوق عربية مشتركة.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١٢ / ١٩٩٧

قالوا عن السوق العربية المشتركة

يقول المهندس عبدالعال خليف رئيس شركة السكر والصناعات التكاملية ان اقامة سوق عربية مشتركة امر يمكن تحقيقه وليس صعب المنال وان تجربة السوق الاوروبية المشتركة التى نجحت فى رفع الحواجز بين اعضائها واضحه للجميع

وقال ان آليات تنفيذ السوق العربية المشتركة يجب ان تبدأ برفع القيود التى تعوق اقامه مثل هذه السوق وتتمثل فى

ضرورة رفع الدعم الذى تقوم بمنحه بعض الدول العربية على بعض المنتجات حتى يتم أعمال آليات السوق الحرة وتكون الجودة والتكلفة المرشدة لاى سلعه هو معيار نجاح سلعة عن اخرى على سبيل المثال تقوم بعض الدول بمنح سلعة مثل الحديد دعماً مما يجعله منافساً فى اسواق دول عربية أخرى غير قادرة على منح دعم لاى سلعة.

● كما يجب اعطاء السلع المنتجة بالسوق العربية ميزة نسبية عن السلع المثيلة المستوردة من خارج هذه السوق العربية فى حدود ٥٪ و ١٠٪ طالما هى مطابقة للمواصفات لذات السلعه المستوردة

رئيس الصناعات الغذائية:

دعوة الإتحادات النوعية العربية لوضع تصور لإقامة السوق

إقامة سوق عربية مشتركة بين الدول العربية امر يمكن تحقيقه وليس بعيد المنال.. يقول المهندس عادل الشهاوى رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية انه يجب أولاً تنقية الاجواء العربية من الخلافات السياسية حتى يمكن توفير ارضية مشتركة لاقامة هذه السوق.ويرى ان آليات تحقيق السوق العربية المشتركة تتمثل فى حرية تبادل السلع بين الدول العربية ورفع الاسوار الجمركية وحظر فرض أى نوع من القيود او الحصص على إنتقال السلع من دول لاخرى.

وقال ان الحرية فى معناها البسيط هى أن احمل بضاعتى وسلعتى وأذهب بها الى أى دولة وأحضر ثمن هذه السلع بلا قيود تتعلق بالحواجز السياسية أو الإدارية أو الجمركية وغيرها.

تنقية الاجواء العربية من الخلافات السياسية قضية هامة

وقال إنه يجب ان نبدأ بحصر السلع العربية التى يمكن انتاجها للسوق العربى وان نقلل من استيرادها من خارج المنطقة العربية.

كما يجب الغاء ما يسمى باذون الاستيراد وان يحضر مندوب من السفارة لمراجعة بيانات الاستيراد وتيسير اجراءات التصدير اذا كان هناك تخوف يرتبط بالعمليات الامنية وقال ان السلع العربية لا تقل كفاءة عن السلع المستوردة واسعارها معقولة فلماذا الاستمرار فى الاستيراد من خارج المنطقة العربية.

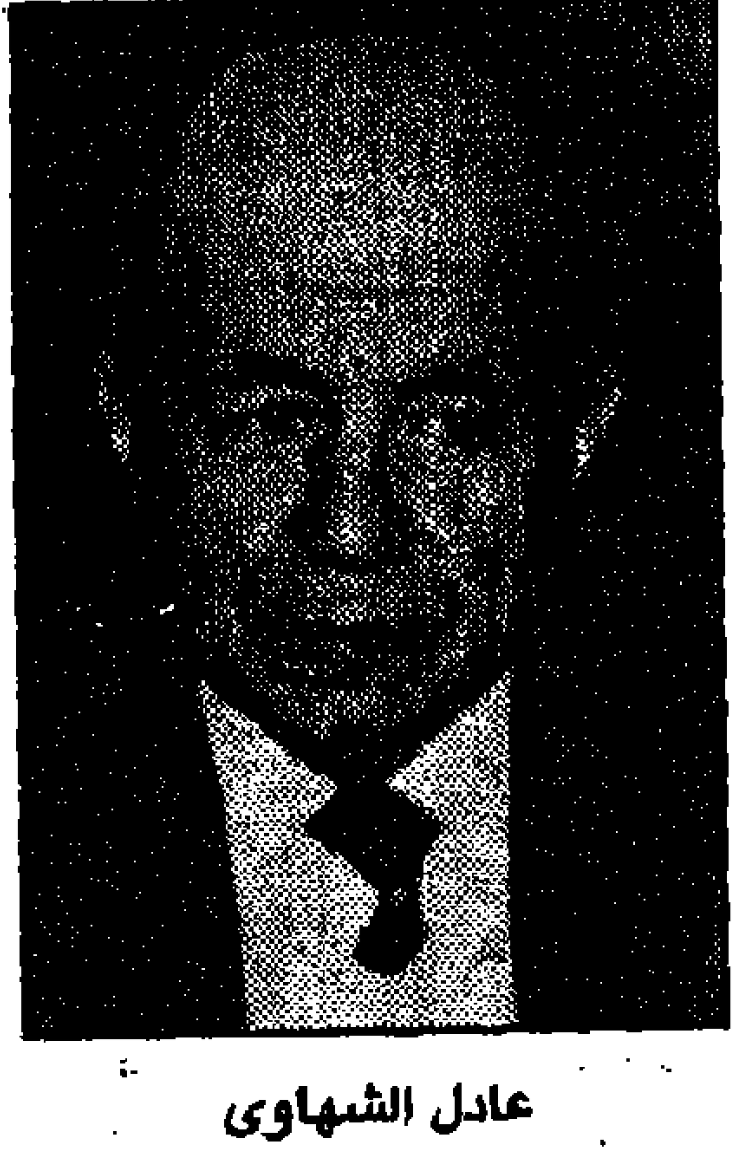
ودعا الى ضرورة قيام الاتحادات النوعية المنبثقة من مجلس الوحدة الاقتصادية الى عقد اجتماع عاجل لوضع الاجراءات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة وعرضها على المختص.

وقال ان هناك اتحادات عربية كثيرة لصناعات عديدة ويمكن من خلال هذه الاتحادات سواء كانت غذائية او كيماوية او للالمنيوم او للحديد وضع تصور واضح لقيام السوق العربية المشتركة

واضاف أن النتائج والتوصيات التى تتوصل اليها هذه الاتحادات تعرض على رؤساء حكومات هذه الدول لعرضها على الرؤساء واتخاذ الاجراءات التنفيذية لاقامة السوق

كما يمكن ايضا دعوة وزراء التجارة والاقتصاد فى الدول العربية لعقد اجتماع مشترك ليمن اليات التنفيذ للسوق العربية المشتركة لوضع ورقة عمل قابلة للتنفيذ وتناقش فى الجامعة العربية على اى مستوى يرونه.

واوضح أن تجربة السوق الاوروبية المشتركة واضحة للجميع حيث قضوا على التناقضات واتفقوا على اقامة السوق الاوربية المشتركة ويجب أن نتعلم وأن نبدأ بجدية ونضع اليات قابلة للتنفيذ والمهم ان نبدأ ليتحقيق الحلم الكبير.



عادل الشهاوى

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٧ / ١٢ / ١٩٩٧



محمد الشيخ

رئيس العامة للتجارة والكيماويات:

النوايا الحسنة لاتكفى لاقامة السوق

يقول المحاسب محمد الشيخ رئيس الشركة العامة للتجارة والكيماويات ان عرب بلا تضامن وسوق تجمعهم لن يكون لهم مستقبل مشيرا إلى أنه يجب ان تمتد السوق المشتركة إلى تنقل راس المال وليس للتجارة فقط وقال ان النوايا الحسنة لاتكفى لاقامة السوق ولكن يجب أن تمتد إلى افعال وآليات قابلة للتنفيذ مؤكدا على ضرورة الاسراع فى دعوة الاتحادات النوعية العربية المختلفة للاجتماع والاتفاق على آليات وبرنامج التنفيذ.واضاف ان تراجع النشاط السياحى الاخير الذى اصاب السياحة فى مصر بسبب العملية الارهابية الاخيرة ويجب ان يعوض بتشجيع السياح العرب مع استعراض الفراغ الذى تركه السائحين الاجانب على خريطة السياحة المصرية ولايجب ان يقتصر الامر على المشاركة الوجدانية أو الشجب والتنديد.

رئيس النصر للمواسير

السوق العربية بداية للدمج فى الاقتصاد العالمى



سامى عبد الوهاب

إقامة السوق العربية المشتركة اصبح ضرورة حتمية فرضتها التحولات العالمية الحالية فى الاقتصاد العالمى.. يقول المهندس سامى عبدالوهاب رئيس شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ان حجم التعامل بين الدول العربية لايتجاوز ٢٪ فيما بينها بينما يستوردون احتياجاتهم من خارج المنطقة العربية وقال انه لكيش نحقق سوقا عربية مشتركة يجب بداية رفع الاسوار الجمركية بين الدول وعدم المضاربة على اقامة مصانع متعددة لسلعة واحدة.

وعلى سبيل المثال من غير المعقول ان تقوم كل من ليبيا والسعودية والشارقة والجزائر بانشاء مصنع للمواسير بخلاف مصنعين اخرين بمصر وكان المفروض ان يحدث تنسيق وتكامل بين هذه الصناعات.

كما يجب دعوة الاتحادات العربية لبحث تقوية دور هذه الاتحادات فى احداث التنسيق والتكامل فيما بين الاسواق والمنتجين انفسهم وايضا الغرف التجارية وبعيدا عن المواقف السياسية.

واضاف ان الاتفاقيات الثنائية خطوة ولكنها غير كافية لانها لاتؤدى الى السوق المشتركة حيث تكون قوائم السلع غير كافية لاحداث تنسيق ولكن يجب ان تمتد الى صناعات بكاملها وليس سلعا متفردة.

اكد رئيس النصر للمواسير ان جميع الدول العربية تملك مقومات لاقامة هذه السوق اذا خلصت النوايا مؤكدا ان العالم يتجه الان نحو التوحد والكيانات والتجمعات الكبيرة.. مشيرا الى ان الدول العربية سوف تفقد اسواقها وقدرتها على المنافسة امام منافسة التجمعات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

المنصورة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٧

مجلس الوحدة الأقتصادية:

السوق العربية الحالية نواة للسوق الموسعة

أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ختام دورته السادسة والستين بجامعة الدول العربية قرارا باعتبار السوق العربية المشتركة القائمة حاليا فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نواة وقاعدة للسوق العربية المشتركة الموسعة وفتح الباب لانضمام كافة الدول العربية غير الاعضاء فى إتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.قال د. حسن ابراهيم أمين عام المجلس أن محور أعمال الدورة العادية ٦٦ كان إستئناف تطبيق أحكام وقواعد السوق العربية المشتركة التى صدقت عليها ٧ دول هى مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا واليمن وموريتانيا.

رأست الدورة الحالية جمهورية العراق ومثلها وزير التجارة محمد مهدى صالح كما رأس وفد مصر د. ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي وممثل مصر الدائم فى مجلس الوحدة الاقتصادية.

صرح بذلك حسن ابراهيم الأمين لمجلس الوحدة الاقتصادية وقال لـ زينب ابراهيم أن أهم هذه القرارات تكليف الامانة العامة باعداد مشروع برنامج تنفيذى على ضوء التجربة والواقع والمعلومات المتوافرة يقدم إلى لجنة من أطراف السوق للنظر في هذا المشروع ورفعه إلى المجلس فى دورته القادمة فى يونيو ١٩٩٨، ويعتبر هذا القرار الاساسى الذى أيدته جميع الاطراف، كما تم الاتفاق على استئناف تطبيق الاحكام فى موعد يحدد فى الدورة القادمة للمجلس.وقال حسن ابراهيم : تم أيضا الموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب بين دول المجلس وإحالتها الى الدول للتصديق عليها، وتعتبر هذه الاتفاقية نموذجا يمكن الاستفادة منه فى التشريعات المحلية حيث سيكون لها أثر إيجابى كبير على تشجيع الاستثمار فى المستقبل، حيث اهتدت هذه الاتفاقية باتفاقيات مماثلة نموذجية اعدتها الأمم المتحدة والدول الاوروبية بالاضافة إلى ماهو معمول به فى الدول العربية.

كما ناقش الاجتماع أيضا التحديات والسياسات والممارسات الظالمة التى تواجه العالم العربى مثل الاغلاق الاقتصادى المفروض على دولة فلسطين ، والحظر المفروض على الجماهيرية الليبية، ومعاناة الشعب العراقى والشعب الصومالي، والاستيلاء على الجزر الثلاث لدول الامارات العربية المتحدة، والاحتلال الغاشم على الجولان السورية، وجنوب لبنان.وقد طالب المجلس بوقف هذه السياسات والغائها لما توقعه من اضرار جسيمة على الشعوب العربية، وعلى التكامل الاقتصادى العربى.

كما أكد المجلس على استنكار وشجب العمل الارهابى الآثم الذى وقع من فئة ضالة ومضللة فى الأقصر واستهدف ضرب السياحة فى مصر ومشاريع التنمية الأقتصادية المزدهرة التى تقوم بها حكومة جمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس حسنى مبارك. وأضاف السيد حسين ابراهيم: لقد توصلنا فى هذه المرحلة لمنعطف جديد نحو افاق تحقق السوق العربية المشتركة لاهميتها الكبيرة فى التنمية الشمولية، واقامة المشاريع المشتركة، وتوسيع القاعدة الانتاجية وزيادة الانتاج، ومواجهة البطالة بما يحقق التكتل الاقتصادى العربى القادر على التفاوض والمنافسة فى التعامل مع التكتلات الاخرى ومع العالم الخارجى.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٧

مؤتمر السوق العربية يوصى

حماية العمل الاقتصادى من تقلبات المزاج السياسى

مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى الذى نظمه مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط تحت رعاية د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى شارك فيه د. أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وناقش المؤتمر ٨٠ بحثا قدمها ممثلون عن ٣٠ جامعة عربية ومركزا بحثيا من مصر وسوريا والسعودية والاردن والعراق وليبيا والجزائر وتونس واليمن والبحرين وفلسطين والمغرب

أصدر المؤتمر فى نهاية أعماله التى شارك فى تغطيتها ــ عبدالعزيز جيرة ولبيب سمير ــ عدة توصيات مهمة منها:

● تعبئة الارادة السياسية للحكومات والشعوب العربية وراء هدف بناء السوق العربية المشتركة وإزالة الخط الوهمى بين المصالح القطرية والقومية.

● إعادة النظر فى المواد الوارد بميثاق الجامعة العربية والتى تشكل قيدا على العمل العربى المشترك.

● حماية العمل الاقتصادى العربى المشترك من تقلبات المزاج السياسى العربى وخلق مؤسسات عربية قومية لها صلاحيات ملزمة للاطراف العربية المشاركة.

● تطوير مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القائم فى نطاق جامعة الدول العربية بما ينسجم مع الغايات المستهدفة من القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦

● انشاء جهاز متابعة لمشروع السوق العربية المشتركة برئاسة أمين عام جامعة الدول العربية وعضوية أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورؤساء المنظمات العربية المعنية بالتكامل الاقتصادى.

● تكثيف برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره فى تنمية التجارة البينية العربية وتوسيع فرص الاستثمار المشترك

● ربط أسواق المال العربية وتعاونها فى طرح وتداول الاوراق المالية ونقل ملكياتها وتبادل المعلومات لزيادة تدفق رؤوس الاموال العربية للاستثمار فيها.

● تطوير مشاريع الربط وشبكات البنية الاساسية العربية مثل السكك الحديدية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير نظام عربى للمعلومات

● ايجاد آليات عربية للتعويض تقضى على هواجس الخوف من اعادة توزيع منافع التكامل.

● إقامة تحالف عربى مناهض للارهاب باعتباره أكبر أعداد الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادى العربى.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٧

حلم السوق العربية المشتركة يتجدد في مركز دراسات المستقبل

5 مناطق صناعية تبحث عن مستثمرين

عبد الناصر محمد

فى محاولة منها لغسل همومها الداخلية استضافت محافظة اسيوط منذ عشرة أيام مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى والذى عقده مركز بحوث ودراسات المستقبل بجامعتها وبمشاركة وفود تمثل 16 دولة عربية. وللوهلة الاولى كان الشعور السائد لدى المشاركين فى المؤتمر بان هناك شيئاً ما تريد أن تقوله لهم اسيوط .. فعلى الرغم من الحادث الارهابى الذى وقع فى مدينة الاقصر قبل انعقاد المؤتمر بايام قليلة إلا أن القائمين عليه اصروا على انعقاده فى موعده على الرغم من بعض التحذيرات التى تلقاها الدكتور محمد ابراهيم منصور مدير المركز بضرورة التاجيل حتى لايتعرض المؤتمر للفشل بسبب مقاطعته من جانب الوفود العربية المشاركة.

والشىء اللافت للنظر هو كثافة عدد المشاركين وكانهم جاءوا ليؤكدوا على حقيقة الامان فى مصر النابع أصلاً من اسيوط تلك المحافظة المتهمة دائماً بانها مصدر الارهاب. ولا يمر اى حادث ارهابى إلا وتذكر معه اسيوط. وبالتالى لم يعد يعلم احد شيئاً عن الوجه الآخر للمحافظة والذى تجسد فى الحفل الموسيقى الذى اقامته الجامعة لضيوف المؤتمر. والذى اصاب الكثيرين بالدهشة. ففى اسيوط فرقة للموسيقى العربية وفرقة للفنون الشعبية احتلت المركز الاول على مستوى مصر منذ ايام قليلة.

شعور آخر يسيطر على كل زائر لاسيوط.. وهو تسابق اهلها سواء كانوا مواطنين عاديين أو حتى مسئولين لكى يحدثوك عن بلدهم حتى أن الدكتور على العشرى رئيس قسم التامين بكلية التجارة عندما طلبنا منه توفير سيارة لكى نشاهد من خلالها المحافظة لم يتوان لحظة واحدة .. ووفر لنا ما طلبناه منه وكانت جولة اكتشفنا من خلالها الكثير .. ومن خلال الحديث مع سائق السيارة «محمد».

وعلى صعيد الاستثمار فإنه يوجد باسيوط فى الوقت الحالى 5 مناطق صناعية تغطى جميع انحاء المحافظة .. تبنى المحافظة عليها العديد من الامال للقضاء على مشكلة البطالة المزمنة التى يعانى منها الشباب الاسيوطى والتى تصل نسبتها إلى 27٪ وتعد من أعلى المعدلات فى مصر. هذه المناطق يوجد بها نحو 120 مشروعاً تحت التنفيذ بتكلفة تتجاوز 300 مليون جنيه كما يؤكد ذلك ابراهيم ابو العيون رئيس الغرفة التجارية بالمحافظة وعضو جمعية رجال الأعمال التى أعلن مؤخراً عن تاسيسها برئاسة الدكتور محمد جمال عبد المتعال.

ويقول ابراهيم أبو العيون أن ابناء المحافظة من رجال الاعمال يتسابقون فى إقامة مشروعات لهم فى هذه المناطق. للإستفادة من المميزات التى تمنحها الدولة للاستثمار فى الصعيد.. وهناك ايضاً عرب ينفذون مشروعات لهم. وأعلن أخيراً عن اقامة مصنع لتجميع الجرارات الزراعية لخدمة منطقة الصعيد باكملها حيث المصنع الوحيد الموجود فى الاقليم مقام فى محافظة بنى سويف.

وعلى الرغم من اقامة هذه المناطق إلا أن المشاكل بدأت تحاصر المستثمرين، أهمها عمليات النقل وكيف تتم سواء للمواد الخام أو المنتج النهائى فالطريق الذى يربط بين اسيوط والغردقة تم التوقف فى رصفه منذ ايام اللواء حسن الالفى المحافظ السابق، وبالتالى يقوم المستثمرون بنقل الآلات ومستلزمات الانتاج بواسطة النقل البرى من موانىء الاسكندرية، ودمياط والسويس، الامر الذى يؤدى إلى زيادة التكلفة.

وحول هذه النقطة يقول الدكتور محمد رجائى الطحلاوى محافظ اسيوط انه جارى اعداد الميناء النهرى الخاص بشركة الاسمنت وتوسعته لكى يستوعب سفن النقل الصغيرة وبالتالى يمكن للمستثمرين استخدام هذا الميناء لحين الوصول إلى حل جذرى لهذه المشكلة.

ولاتنحصر مشاكل المستثمرين عند

قضية نقل المواد الخام لكن تثور ايضاً قضية اى سلعة يمكن انتاجها. وفى اى الاسواق يتم تسويقها؟ الدكتور أحمد الشهير استاذ المحاسبة بكلية التجارة يقترح أن تكون الصناعات القائمة تعتمد على الخامات المحلية. فتقام صناعات الجرانيت، والاثاث الخشبى وتصنيع المواد الغذائية. فهذه المنتجات سوف تجد رواجاً فى السوق الاسيوطى والاسواق المحيطة به بمحافظات الصعيد الاخرى.. لكن التصنيع بغرض التصنيع فقط دون البحث عن السوق المتوقع سوف يترتب عليه خسائر كبيرة للمستثمرين قد تسبب لبعضهم عدم المقدرة فى الاستمرار بالعملية الانتاجية فى المستقبل. خاصة فى ظل ارتفاع تكلفة النقل نظراً لعدم وجود ميناء ترتبط به المحافظة سواء على ساحل البحر الاحمر أو المتوسط.

ويؤكد الدكتور محمد جمال عبد المتعال رئيس جمعية رجال الاعمال بالمحافظة ان الجمعية تضم فى عضويتها نحو 50 عضواً. سوف تكون مهمتها التصدى لجميع هذه المشاكل ويجب العلم بان اسيوط كانت ضمن المحافظات المجهولة استثمارياً والآن توجد بها حركة للاستثمار جيدة ويجب استغلال توجه الدولة بتشجيع الاستثمار فى الصعيد وسوف يتم التغلب على هذه المشاكل بمرور الوقت. وكانت البداية مع تشغيل مطار اسيوط الدولى الذى يخدم المستثمرين ورجال الاعمال الذين يرغبون فى إقامة مشروعات لهم بالمحافظة.

ويقول مصدر بالمحافظة أن المناطق الصناعية الخمس مخطط لكل واحدة منها ان تستوعب 20 مشروعا على الاقل لكن عدد المشروعات الموجودة بالفعل قليلة جداً ولاتتناسب مع المخطط. لذلك يمكن القول انها مناطق تبحث عن مستثمرين جادين لديهم الرغبة الحقيقية فى احداث تنمية بإقليم الصعيد وكان يجب على الدول أن تقيم مشروعات ارشادية فى البداية تقوم بامتلاكها وادارتها ثم تعرضها للبيع على المستثمرين بعد ذلك وبعد أن تثبت أن الاستثمار فى اسيوط مربح. لكن أن نترك المسالة لرجل الأعمال لكي يتعرض للمخاطرة بمفرده. فهذا أمر غير مقبول فى محافظة عانت طويلاً من الاهمال.

ويقترح المصدر ضرورة عقد مؤتمر موسع عن الاستثمار فى المحافظة تشارك فيه جميع الجهات ذات الصلة لتوضيح الصورة أمام الجميع وعند عرض هذه الفكرة على رئيس جمعية رجال الأعمال اكد بأن الاتجاه لعقد مؤتمر امر وارد وأن الجمعية تبحثه بجدية لكي يخرج المؤتمر بالصورة الجيدة التى تضيف للاستثمار فى اسيوط.

18 دولة عربية توافق على بدء تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة فى يناير

□ كتب - خالد حسن:

وافقت 18 دولة عربية على بدء تنفيذ اتفاقية اقامة منطقة عربية للتجارة الحرة في يناير القادم وذلك خلال اجتماع لجنتى التنفيذ والمتابعة بجامعة الدول العربية.

صرح بذلك الدكتور معتصم رشيد مدير ادارة الاستثمار والتجارة بجامعة الدول العربية واضاف ان جميع الدول العربية الموقعة على اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية أبدت استعدادها وتحمسها على بدء تنفيذ بنود الاتفاقية وخفض جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل على التجارة العربية البينية للدول الاعضاء بنسبة تصل الى 10٪ سنويا.

وفيما يتعلق بشهادات المنشأ للسلع العربية أكد الدكتور معتصم انه تم أقرار جميع قواعد المنشأ للسلع العربية والتى تدخل فى عمليات التبادل التجارى والقواعد والمواصفات السلعية المتفق عليها من قبل الدول الاعضاء.

كما تم توزيعها على الجهات المختصة بالدول العربية للتأكد من تمتع السلع بشهادة المنشأ وبالتالى الحصول على التخفيضات الجمركية المتفق عليها.

وأشار الى انه حتى الان لم تتقدم اى دولة عربية بأعتراضات حول قواعد شهادة المنشأ للسلع العربية اوالمواصفات القياسية للسلعة وأتفق على تأجيل تمتع السلع المنتجة فى المناطق الحرة بالدول العربية بنفس الاعفاءات الجمركية حتى تقوم اللجنة بدراستها.

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢/١٢/١٩٩٧

١٠٪ نسبة التخفيضات الجمركية في التجارة البينية العربية في «يناير»

رحبت لجنة التنفيذ والمتابعة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإعلان انضمام مصر وسلطنة عمان إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وأشار التقرير إلى أن اللجنة تلقت حتى الآن تأكيدات من ست عشرة دولة عربية حول قيامها بإبلاغ منافذها الجمركية بتطبيق تخفيض نسبته ١٠٪ على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية اعتبارا من مطلع يناير القادم. وأوضح التقرير أن السلطة الوطنية الفلسطينية أكدت للجنة تأييدها لهذه الإجراءات التنفيذية. وأشارت إلى أن المنافذ الجمركية في فلسطين لا تزال خاضعة للسلطات الإسرائيلية رغم وجود قوائم سلعية مسموح باستيرادها ستقوم بإبلاغ الأمانة العامة بها. وأشار التقرير إلى قيام ثلاث عشرة دولة عربية من بينها مصر بإبلاغ اللجنة بهياكل تعريفتها الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.. ودعت اللجنة إلى إسراع بقية الدول التي لم تقم بهذه الخطوة بإرسال هياكل تعريفتها الجمركية في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بجداول مواسم الإنتاج الزراعية تلقت اللجنة حتى الآن جداول هذه المواسم من ثمان دول عربية من بينها مصر فيما أبلغت خمس دول أخرى أنها بصدد إرسال هذه القوائم قريبا.

المحروسة

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٧

التعاون الاقتصادى العربى

الصور متعددة ومختلفة فأين الإرادة السياسية ؟!

محمد نجم

تصوير : محمد سامى

التعاون

هل يجوز أن يعانى الوطن العربى من « فجوة غذائية » تبلغ قيمتها ٢٢ مليار دولار سنويا ولديه ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة ؟ ! وكيف تعانى الدول العربية من آثار ديون خارجية تبلغ حوالى ١٧٠ مليار دولار .. فى الوقت الذى يوجد فيه ٨٢٠ مليار دولار استثمارات عربية خارجية .. عامة وخاصة ؟ !

وإلى متى ستقتصر نسبة مساهمة الصناعات التحويلية عند ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الوطن العربى على الرغم من وجود هذا الكم من الخامات وإمكانات التصنيع ؟

أسئلة .. وعلامات استفهام كثيرة طرحت نفسها على الاقتصاديين المصريين فى مؤتمرهم العلمى العشرين الذى عقد مؤخرا فى جمعية التشريع والاقتصاد السياسى لمناقشة صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية .. وقد كشفت المناقشات أن حدوث مثل هذا التعاون لا يحتاج إلى « معجزة » أو بعيد المنال ، وإنما يمكن تحقيقه فالمقومات الاقتصادية موجودة .. منها : الموقع الجغرافى الممتاز للوطن العربى والذى يقدر بمساحة ١٤ مليون كيلو متر تمثل ١٠٪ من مساحة العالم ، وبه أكثر من ٢٤٠ مليون نسمة منهم ٧٥ مليون فرد كقوى عاملة ، كما يزخر بالثروات الطبيعية .. أهمها البترول والذى ينتج الوطن العربى منه ٢٥٪ من إنتاج العالم وبه حوالى ٦٠٪ من احتياطيه .. فضلا عن وجود ٥٤ مليون فدان أرضًا زراعية .

والمشكلة كما يصفها د . على لطفى رئيس الوزراء الأسبق .. أنه منذ قيام جامعة الدول العربية وحتى اليوم حدثت محاولات متعددة لقيام تجمع اقتصادى عربى قوى .. ولكن معظمها لم يوضع موضع التنفيذ .. وأسفرت هذه المحاولات فقط عن مجموعة من المواثيق والاتفاقيات أنشأت بعض المنظمات والصناديق المالية .. ومازالت التجارة العربية البينية لا تتجاوز نسبة ٨٪ من إجمالى التجارة العربية الدولية فى حين أن هذه النسبة تبلغ ٦٧٪ بين دول الاتحاد الأوروبى !

وقد عدد د . على لطفى عشرة أسباب لعدم قيام مثل هذا التجمع .. فى مقدمتها عدم توافر الإرادة السياسية .. ثم عدم تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك وغياب سياسة قومية للتصنيع ..بل تنافس الصناعات أن وجدت وعدم توافر البيانات والاحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية .. هذا مع اختلاف التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى فى أغلبية الدول العربية .

ويطالب رئيس الوزراء الأسبق أن تسرع الخطى لمواجهة التغيرات العالمية ولاسيما اتفاقية الجات الجديدة .. وإنشاء السوق العربية المشتركة أو على الأقل منطقة التجارة الحرة العربية وذلك قبل التطبيق الكامل لاتفاقية الجات .

إما د . حمدى عبد العظيم عميد أكاديمية السادات بطنطا فيطالب بإعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية وإقامة شبكة معلومات إقليمية عربية لتحقيق سهولة تسويق السلع العربية بالمنطقة وتبادل الخبرة والمشورة والامكانات التصديرية فضلا عن ترشيد العلاقات السياسية العربية وإعطاء دفعة للتكامل الاقتصادى العربى فى مواجهة محاولات الاستقطاب والتبعية تحت دعاوى مختلفة .

ويرى د . حمدى أن دعوة مؤتمر القمة العربية بالقاهرة فى العام الماضى إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية وصدور الجزء الثانى من إتفاقية تيسير التجارة العربية البينية ليبدأ العمل من أول يناير القادم يعد خطوة مهمة على طريق التكامل الاقتصادى العربى والوصول إلى السوق العربية المشتركة .

ويعتقد السفير جمال الدين البيومى مساعد وزير الخارجية أنه من الأفضل للدول العربية أن تعمل بالتدرج للوصول إلى السوق العربية المشتركة بدلا من البدء بإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، وذلك أسوة بما حدث فى الوحدة الأوربية .. فالاتحاد الأوروبى يعتبر من أفضل النماذج المطروحة على الساحة الدولية فى تحرير التجارة وإزالة الحواجز .. حيث بدأ بتكوين اتحاد من أربع دول كان حجم التجارة فيما بينها يحتل ٣٥٪ من إجمالى حجم التجارة بين الدول الأوربية ، واليوم وصلوا إلى ما يقرب من ٧٠٪ فى حين أن الدول العربية مازالت تتحدث منذ خمسة وثلاثين عاما عن إحياء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وسوق عربية مشتركة وتكامل اقصادى عربى لا تتجاوز حجم التجارة البينية فيه نسبة ٨٪ .

وأكد السفير البيومى أن البيروقراطية العربية هى السبب فى فشل كل محاولات التكامل الاقتصادى العربى حتى وقتنا هذا .. فالعالم العربى ينقصه مناقشة تفاصيل الخطوات مهما كانت صغيرة ، وعلى سبيل المثال ..لم يتفق المسئولون العرب حتى الآن على قواعد المنشأ التى تمثل الأداة الأساسية فى تحقيق ما يسمى

المدينة
المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٧

● أين دور الجماهير العربية في تحقيق الوحدة الاقتصادية .. وهم الذين يتحملون أعباءها أو يحصلون على مزاياها ؟

بالسوق العربية المشتركة ..فضلا عن التنسيق الجمركي في ظل التفاوت الواضح في نسب الجمارك .. والتي لا تتجاوز في بعض دول الخليج نسبة ٤٪ في حين تبلغ في بعض الدول الأخرى مثل مصر وسوريا نسبة ١٠٠٪ و ٢٠٠٪ في بعض الحالات .

ويرى مساعد وزير الخارجية أنه من الأفضل البدء بإنشاء مؤسسات مشتركة لمواجهة أهم القضايا الاقتصادية العربية .. مثل إنشاء مؤسسة عربية لتحلية المياه واستصلاح الأراضي أو اتحاد عربي للطاقة والبترول .. أو تنظيم حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال أو العمل على إقرار اتفاقية عربية مشتركة لإعادة توطين رؤوس الأموال العربية داخل الوطن العربي .

ويلفت د .علي سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولي الانتباه إلى أهمية المشاركة الشعبية في هذا المجال .. حيث اعتاد المسئولون في الكثير من الدول العربية على تصور أن التنمية عملية خاصة يمكنهم وحدهم القيام بها ، في حين تقتضي مسيرة التنمية السليمة الاتجاه نحو المشاركة الشعبية الفعالة نظرا لما تتطلبه الوحدة الاقتصادية العربية من وجوب التزام شعبي بأعباء ومسئوليات تلك الوحدة .. فلماذا لا تتم تعبئة الرأي العام العربي لهذا الغرض .. ووضع نظام معين لتوزيع المنافع أو تحمل المسئوليات ؟

أما د . صلاح زين الدين أستاذ الاقتصاد بجامعة طنطا فقد تناول بالتحليل المشروعات العربية المشتركة كصورة من صور التعاون ومدخل للتكامل الاقتصادي العربي .. وهي التي بلغ عددها ٣٩١ مشروعا مشتركا زادت تكلفتها الاستثمارية على ٢١,٤ مليار دولار .

لقد عملت هذه المشروعات في ظل الظروف المتاحة – على تحريك الموارد الاقتصادية خاصة رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أقطار عربية .. وأتاحت لهذه الأقطار اكتساب خبرات معينة في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتدريب العمالة الفنية الماهرة ..

ومع هذا فمازالت مجرد مشروعات هائمة .. ليس لها منهج وتبحث عن فرص الاستثمار لبعض المستثمرين أو حائزي الفوائض المالية ، ويبدو ذلك واضحا في أعمال مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب .

وطالب د . صلاح بمراجعة شاملة دقيقة للأداء والإنجازات للمشروعات العربية المشتركة وإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية وللقطاع الخاص العربي وتقوية علاقة المشروعات العربية المشتركة بمؤسسات التكامل وربطها باستراتيجيات واضحة للتعامل مع القرن الحادي والعشرين ..

على أية حال ..وأيا كانت الأسباب فلم يعد أمام العرب خيار لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية الضخمة وأيضا آثار اتفاقية تحرير التجارة الدولية ، الجات ، إلا من خلال التعاون الاقتصادي بأي صورة من الصور الآتية :

● منطقة تجارة حرة .. حيث سهولة انتقال رؤوس الأموال والأفراد والسلع والمنتجات .

● اتحاد جمركي : حيث يعفي الأعضاء بعضهم البعض من التعريفة الجمركية ، وتظل التعريفة المشتركة مطبقة على الدول الخارجية .

● السوق المشتركة : حيث التنسيق الكامل بين السياسات وتكامل عوامل الانتاج المختلفة .

● الاتحاد النقدي : حيث سياسة نقدية واحدة تسري على كافة الأعضاء وتنسيق واسع النطاق .

وأيا كان الشكل أو صورة التعاون .. فالمهم أن نبدأ .. والآن !

قيام تجمع اقتصادي عربي جديد خلال اسابيع

مصر و٤ دول كبداية.. والتجمع يشكل نواة للسوق العربية المشتركة

مناطق حرة ومشروعات استثمارية وتيسيرات جمركية وضريبية بين الدول الأعضاء

كتب ممتاز القط :

علمت «الاخبار» إنه سيتم خلال الاسابيع القليلة القادمة الاعلان عن قيام اول تجمع عربى اقتصادى مشترك كنواة للسوق العربية المشتركة. التجمع الاقتصادى سيضم فى البداية ٥ دول عربية من بينها مصر مع السماح لكل الدول العربية للانضمام لها. علمت «الاخبار» ان الرئيس مبارك كان قد اجرى عده اتصالات مع قادة وزعماء الدول العربية لبحث فكرة قيام هذا التجمع الاقتصادي كما قام الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وعمرو موسى وزير الخارجية ووزير التجارة والاقتصاد باجراء اتصالات مع رؤساء الوزارات ووزراء خارجية واقتصاد الدول العربية لبحث الخطوات النهائية للاعلان عن قيام التجمع الاقتصادى العربى. وأكد مصدر مسئول ان قيام السوق يأتى استجابة للدعوة التى وجهها الرئيس مبارك وتأكيده على اهمية تطوير التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وقيام سوق عربية مشتركة تستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية. وقال ان قيام هذا التجمع يأتى متجاوبا مع قرارات القمة العربية بالقاهرة. ويبدأ التجمع الاقتصادى من خلال قيام مناطق حرة مشتركة واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي ومشروعات استثمارية مشتركة في اكثر من دولة بالاضافة لبعض التيسيرات الجمركية والضريبية لمشروعات دول التجمع. من ناحية اخرى علمت «الاخبار» انه سيتم قريبا عقد سلسلة مكثفة من الاجتماعات بين الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء والوزراء المعنيين والمسئولين بالاتحاد الاوربى لبحث العقبات التى تحول دون انضمام مصر لاتفاقية الشراكة مع أوربا تمهيدا للانضمام اليها مطلع العام القادم. وذلك علي ضوء النتائج الجيدة التي حققتها مسيرة الاصلاح الاقتصادي بمصر والتي فاقت كل المعدلات المتوقعة خاصة خلال العامين الماضيين.

د. فوزى يدعو لتجنب الخلافات والإسراع بانشاء السوق العربية المشتركة

□ كتب - مجاهد مليجى :

دعا د. ابراهيم فوزى رئيس الهيئة العامة للاستثمار الى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتى بلغت نسبتها حوالى 20٪ باستثناء البترول حيث زادت خلال السنوات العشر الاخيرة من 7,8 مليار دولار الى 9,7 مليار كما تراجع حجم التجارة بين الدول العربية والعالم الخارجى من 169,9 مليار دولار الى 139,6 مليار دولار.

وقال فى الندوة التى عقدتها الجامعة الامريكية حول مستقبل السوق العربية فى ظل التطورات العالمية انه آن الأوان لتجنب الخلافات السياسية لتاثيرها السلبى على العلاقات بين مصر وغيرها من الدول العربية والاسلامية فى ظل نظام السوق الحر وتعاظم دور القطاع الخاص الذى يقوم بعملية تنشيط التعاون بين الدول العربية فى اطار المصالح الخاصة بين رجال الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص فى هذه الدول.

مشيرا الى ضرورة الاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة بما هو متاح اليوم من الدول العربية التى تتحمس حكوماتها لذلك ولامانع من البدء بالتدريج بتثبيت النواة التى تتكون من 4 أو 5 دول عربية من بينهما مصر حتى تاتى البلاد العربية تباعا على مدار 10 سنوات على الاقل من اعلان نشأة هذا السوق.

واكد أن امكانية اقامة السوق موجودة ولكنها تعتمد على الرغبة ولذلك علينا ان نبدأ فى أسرع وقت ممكن بالدول الراغبة فى السوق والقادرة على ذلك.

واضاف ان النجاح فى تحقيق نواة سوق عربية مشتركة فاعلة سوف يعطى ذلك للعرب قدرة اقوى على المساومة مع العالم الخارجى حيث العرب سيمثلون تكتلا فى مواجهة التكتلات الاخرى حيث ان دولة واحدة فى مواجهة تكتل كالاتحاد الاوروبى تكون ضعيفة على عكس تكتل عربى علاوة على انه سيحقق مزايا افضل للدول المشتركة فى هذا التكتل.

واكد الدكتور فوزى على اهمية الثقة المتبادلة بين الدول المشتركة فى السوق العربية واحترام التعهدات والاتفاقيات من كل طرف لدى الاخر وتجنيب الخلافات السياسية بعيدا عن اوجه التعاون الاقتصادى مما يتطلب وجود برنامج متكامل وتنسيق بين الدول الموجودة وبالتالى فان القطاع الخاص يقع عليه دور كبير فى الدفع بهذا التنسيق الى الامام حيث ان برامج وسياسات الحكومات اليوم تدفع بالتعاون الاقتصادى الى التقدم على عكس ماكان يحدث من قبل والقطاع الخاص لديه الكثير من الاهداف الخاصة والاستثمارية التى يسعى لتحقيقها ويحتاج الى اطار يتحرك فيه وليس هناك افضل من اطار السوق العربية المشتركة التى تزال فيها جميع الحدود والعوائق الجمركية والروتينية وسهولة انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات والعمالة واعطاء الميزات التنافسية للمستثمرين ووضع التشريعات المشجعة فى صورة نظام متكامل يضم جميع الدول العربية الراغبة والقادرة على ذلك.

حوار ساخن حول التعاون الاقتصادى العربى

التعاون بين جامعة الدول العربية ومجلس الشعب أمر مهم وحيوى بل إنه ضرورى لتبادل الآراء والمقترحات فيما بينهما وقد ظهر ذلك جليا فى لقاء أعضاء لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور عبدالاحد جمال الدين رئيس اللجنة مع الدكتور عبدالرحمن السجيياني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية وكان مضمون هذا الحوار الساخن يتبلور فى محور واحد وهو كيفية الوصول إلى تعاون عربى حقيقى لمواجهة الكيانات الاقتصادية العالمية وكان من بين الأعضاء من يشعر بالتفاؤل ومنهم من يشعر باليأس وقد حرص على حضور هذا اللقاء السيد عبدالله طايل رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بالمجلس والدكتور شريف عمر رئيس لجنة الشئون الصحية.

وفجر طايل العديد من القضايا حيث اشار إلى أنه منذ نشأة جامعة الدول العربية فى عام ٤٥ ونحن نفكر فى الوحدة الاقتصادية ولكن الدول الاوروبية سبقت الدول العربية.

وابدى تفاؤله من ان الوحدة الاقتصادية العربية سوف تتم قريبا نظرا للمعطيات العالمية مثل العولمة والكيانات الاقتصادية العالمية وثورة الاتصالات والتكنولوجيا مؤكدا أن القيادة السياسية المصرية والحكومة حريصة كل الحرص على التعاون العربي وأنه تم عقد المزيد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية .

واما النائب حامد الشناوى فاكد ضرورة معرفة الواقع العربي الآن متسائلا ماهى حجم الاستثمارات والتجارة البينية وحجم التعامل الاقتصادى والصناعى والزراعى العربي وحجم راس المال.

وقال الشناوى إنه لابد من مستهدفات نقيس عليها حجم التعاون الاقتصادى العربي فى الشهر والعام ويتم تقويم شامل وموضوعى لأية انحرافات مطالبا بالاسراع الجاد فى وضع تصور للتعاون العربي لمواجهة الكيانات الاقتصادية العالمية قبل فوات الأوان.

ودعا الشناوى كافة الزعماء والملوك والحكومات والشعوب العربية بالاسراع فى تنفيذ مبادرة الرئيس مبارك الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة

وأكد النائب فتحى فضل ضرورة أن تبدأ جامعة الدول العربية من القاعدة الشعبية وتستمع لممثلى الشعوب العربية مشيرا إلى أن الدول المتقدمة تريد السيطرة على الدول النامية من خلال الغزو الفكرى والاقتصادى

وتساءل الدكتور شريف عمر قائلا لماذا تمت وبسرعة الصورة المتكاملة للسوق الاوروبية ولم تتم الوحدة الاقتصادية العربية؟ وأكد اننا الأن أمام تحد كبير بالنسبة لتنفيذ قوانين العولمة والجات وسوف نواجه تحديا فى الدواء بعد تطبيق الجات لتتضاعف أسعار الدواء إلى ٧ و ٨ مرات .

وقال نحن نعلم ايضا على المستوى الدولى أنه سيتم فرض ضريبة الكربون على دول النفط وذلك سوف يؤثر سلبيا على هذه الدول متسائلا ماذا فعلت جامعة الدول العربية.

وطالب النائب محمد علام بابعاد السوق العربية المشتركة عن انظمة الحكم العربية مشيرا إلى ضرورة وضع تشريع ودستور لإنشاء هذه السوق حتى لاتسيطر الحكومات العربية وتتحكم فى إنشائها.

وعقب الدكتور عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية موضحا أن هناك مشكلات فنية تحول دون التعاون العربي مشيرا إلى أن التجارة العربية البينية كانت فى عام ١٩٥٠ - ٢٪ والآن وصلت إلى ١٠٪.

وأكد أنه لابد من توعية المواطنين العرب بأهمية التكامل والتعاون العربى فى جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادى.

وفجأة دق الجرس وحان وقت الجلسة المسائية فى ذلك اليوم وتم الاتفاق فيما بين الأعضاء والدكتور السحيباني لاستكمال الحوار والمناقشات حول التعاون العربى.

بكرى وحمدى أحمد فى جامعة المنوفية:

السوق العربية المشتركة هى البديل الوطنى للشرق أوسطية

طالب الفنان حمدى احمد بالتمسك بالصناعة الوطنية ودعمها ومقاطعة البضائع الامريكية والاسرائيلية ، واكد ان الصناعة الوطنية تعنى لنا العزة والكرامة.

وقال : ان امريكا التى تحارب المصريين والعرب والمسلمين لن يهدأ لها بال الا اذا غيرت هويتنا وسلوكنا وعاداتنا .. وتقاليدنا ثم عقيدتنا .

واضاف: الفنان حمدى احمد فى كلمته التى القاها بندوة السوق الشرق اوسطية التى اقامتها جامعة المنوفية الاربعاء الماضى ان ١٥٠ فيلما مصريا يتم انتاجها باموال مشبوهة فى قبرص سنويا وهو ما يقلل من قيمة المصريين .

وأكد الزميل مصطفى بكرى - رئيس تحرير «الأسبوع» - الذى شارك فى الندوة - ان الشعب المصرى قوى بتراثه الحضارى والثقافى والاجتماعى ، وان نسيجه الوطنى قادر على دحر جميع المؤامرات التى تحاك ضده ، وقال: ان الشعب يمتلك صمودا وصلابة فى مواجهة كل القوى التى تريد اخضاعه والسيطرة عليه .

واشار بكرى الى ان اسرائيل لا



مصطفى بكرى وحمدى احمد ونائب رئيس جامعة المنوفية فى الندوة



جمهور كبير من اساتذة وطلاب الجامعة

لابد من دعم الصناعة الوطنية ومقاطعة السلع الأمريكية والاسرائيلية

تزال تشكو ازمة التطبيع مع مصر رغم مرور ٢٠ عاما على توقيع اتفاقية كامب ديفيد .

وانتقد ظهور ما يسمى «بحلف كوبنهاجن» مشيرا الى ان جزءا من ازمتنا يتمثل فى ازمة النخبة وبعض المثقفين .

وأكد رئيس تحرير «الاسبوع» ان امريكا واسرائيل دبرتا حادث الاقصر الاجرامى ردا على مواقف مصر الوطنية الاخيرة ، موضحا ان البديل الحتمى لمشروع السوق الشرق اوسطية السوق العربية المشتركة ، والنهوض بالصناعات الوطنية .

واشاد مصطفى بكرى بجهود الرئيس مبارك فى انهاء الخلافات العربية-العربية وقال :ان الرئيس السودانى عمر البشير سيزور مصر خلال الايام القليلة القادمة فى اطار عودة العلاقات الطبيعية بين شطرى وادى النيل ، مشيرا الى أن مصر قد وجهت رسالة تحذير لجون جارانج، عند زيارته للقاهرة مؤخرا من اية محاولة لفصل جنوب السودان عن شماله .

ادار الندوة الدكتور طاهرإبراهيم صبرى نائب رئيس جامعة المنوفية لشئون التعليم -تحت رعاية الدكتور محمد محمد إبراهيم -رئيس الجامعة -وحضرها جمهور غفير من اساتذة وطلاب جامعة المنوفية.

أحمد حسان

تصوير: أسامة أمين

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/١٢/١٩٩٧

كتاب جديد يكشف كل أوراقها ويؤكد ان السوق العربية هى الحل

الشرق أوسطية.. السراب «الخادع» للاقتصاديين

عرض - مدحت البسيونى

■ د. أسامة الباز: خصخصة السلام فكرة خيالية واسرائيل لاتستطيع الهيمنة على اسواقنا.

■ د. حمدى عبدالعظيم: هناك سيناريو لتقسيم العمل الدولى فى المنطقة لصالح اسرائيل

اكد كتاب التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى أن اسرائيل دفعت بالصيغة الاقتصادية الجديدة التى خرجت من تحت عباءة اتفاقية أوسلو إلى الفشل وان الشرق أوسطية ككيان اقتصادى ليس له اى مستقبل فى المنطقة وانها مثل السراب والذى خدع فيه الاقتصاديون وجروا وراءه فى مؤتمرات اقتصادية وقاموا بوضع اسس له من خلال تأسيس عدد من آلياته مثل انشاء بنك ومجلس لرجال الأعمال ومؤسسة للسياحة والسفر.

لقد اعتقد الاقتصاديون ان اسرائيل قد دخلت دائرة السلام إلا أنهم اكتشفوا انها تراوغ وتماطل وتخادع وانها لا تؤمن بالسلام ومن ثم دخلت الشرق أوسطية النفق المظلم لتموت هناك إلا أن الخبراء المصريين أكدوا أن البديل الوحيد للتعاون الاقليمى فى المنطقة هو اقامة السوق العربية المشتركة وان اسرائيل لن تستطيع السيطرة وغزو اسواقنا المصرية والعربية.

يأتى هذا الكتاب فى اطار سلسلة اصدارات النهضة الادارية التى تصدرها اكاديمية السادات للعلوم الادارية فرع طنطا والذى صدر تحت رقم 8 وحرره د. حمدى عبدالعظيم ويقع فى 118 صفحة من الحجم المتوسط.

ويتضمن العدد الجديد الملف الكامل لقضية التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى والذى يبدأ بمحاضرة الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس مبارك للشئون السياسية والتى ألقاها فى الاكاديمية فرع طنطا حيث كشف ان المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى القاهرة فى نوفمبر 1996 لم يكن احد مؤسسات مؤتمر مدريد ولم يعقد هذا المؤتمر تنفيذا لاتفاق سابق او معاهدة دولية ولكنه انبثق عن تطور طرأ على عملية السلام وهو حدوث تطور فجائى فى المسار الفلسطينى عندما اتفقت اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى اعلان مبادىء اوسلو الأول أى بعد هذا الاعلان مباشرة ظهرت فكرة عقد مؤتمر اقتصادى مشيرا إلى أن المفاوضات التى كانت دائرة قبل ذلك فى اطار التعاون الاقتصادى كانت تتم بين الحكومات ورأى البعض مثل شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق وغيره ان يتم التعاون الاقتصادى بمعاونة نشطة من رجال الاعمال وكان هذا عنصرا جديدا وكان هذا هو السبب الحقيقى وراء اقامة أول مؤتمر اقتصادى عقد فى الدار البيضاء فى المغرب عام 1994 وفى هذا المؤتمر تم وضع بعض الخطوط العامة للتعاون الاقتصادى الاقليمى الذى يساهم فيه رجال الاعمال مساهمة نشطة وبعد ذلك عقد المؤتمر الاقتصادى الثانى فى عمان وسمى «مؤتمر التنمية

والتعاون فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

رجال الأعمال

ويقول د. اسامة الباز انه تم فى مؤتمر عمان معاونة نشطة من رجال الاعمال من دول المنطقة ومن خارجها وهو يعد نقلة نوعية وكمية لموضوع التعاون الاقتصادى الذى كان يتم الاتفاق عليه بين الحكومات وقد اتفق فى هذا المؤتمر على إقامة مؤسسات معنية لترويج التعاون الاقتصادى.

المؤسسة الأولى : بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا والمؤسسة الثانية: للسياحة والسفر والمؤسسة الثالثة: مجلس مشترك لرجال الأعمال فى دول المنطقة.

ويستطرد قائلا انه بعد مؤتمر عمان عقد مؤتمر القاهرة الاقتصادى وقد شهدت الظروف التى عقد فيها هذا المؤتمر تغييرا داخل اسرائيل حيث وصلت إلى السلطة حكومة جديدة ورئيس وزراء منتخب لأول مرة فى تاريخ اسرائيل عن طريق الاقتراع المباشر.

وفى ظل مجىء حكومة جديدة فإن جميع الاتفاقات المعقودة بين الدولة واطراف اخرى تظل كما هى لأن التعاقدات ليست بين حكومة معينة والاطراف الاخرى أو بين افراد ولكن شهدت الامور تطورا جديدا فى السياسة الاسرائيلية فى الفترة التى اعقبت تولى الحكومة الجديدة حيث بدأنا نسمع تعبيرات جديدة فى اسرائيل فقال رئيس وزراء اسرائيل أن الأمن هو الزم لاسرائيل من السلام وان اسرائيل تتوجه لتحقيق الأمن قبل أن تسير قدما فى عملية السلام.

فكرة خيالية

إلا أن الاسئلة التى طرحت عقب انتهاء المحاضرة كانت أكثر سخونة واجاب فيها د. اسامة الباز عن فكرة الخصخصة لعملية السلام..

فقال هذه فكرة خيالية وهى تعبيرات انشائية لاهى سياسية ولا هى اقتصادية ويقصد بها أن مصالح القطاع الخاص واهدافه قد تؤثر فى عملية السلام عن طريق تاثيرها فى الاقتصاد وقد حدث هذا فى اسرائيل وهناك احجام الآن عن الاستثمار فى اسرائيل بل إن هناك رؤوس اموال اسرائيلية خرجت من اسرائيل وبرغم أن اسرائيل كيان اصغر من امريكا لكنها تستطيع التاثير فى امريكا عن طريق مجموعات الضغط اليهودية فى امريكا فالوجود الاسرائيلى فى امريكا وجود منظم ولكن فى مصر لايمكن ان يترجم هذا فى صورة ضغط على الدولة حيث انه ليست هناك فكرة عمل السياسة من وجهة نظر مجموعات الضغط فهذا يحدث فى أوروبا حيث يستطيع رجال الاعمال تسريح العمال والضغط الاقتصادى الذى يتحول لضغط سياسى أما فى مصر فالدولة تسير طبقا للغالبية العظمى وهم ليسوا رجال الأعمال.

الهيمنة الاسرائيلية

ومن الاسئلة المهمة التى اثيرت فى الندوة حول هل تفكر اسرائيل فى الهيمنة الاقتصادية على مصر والمنطقة العربية؟ الا ان د. اسامة قال إذا حاولت اسرائيل الهيمنة فسوف تجد صعوبات كبيرة جدا وإذا كانت اسرائيل تستطيع الهيمنة على اسواقنا فمن باب أولى الاعتقاد بسيطرة امريكا واليابان مثلا ويجب الا يفكر المصرى ان كل من هب ودب يستطيع ان يغزونا فنحن نستطيع ان نعمل ترتيباتنا لجميع الاحتمالات فلا تستطيع ان تغزونا اسرائيل ولاغيرها.. فى الماضى كانت تقاس قوة الدول بقدر ما تملك.. أى بحجم مواردها الطبيعية اما الان فتقاس قوة الدول بقدر حجم ما تعلم مثلا اليابان وكوريا لا تملكان الا القليل ولكن المعادلة اصبحت .. أن الثروة هى العلم والثقافة والقدرة على تقديم المعلومات بصفة مستمرة وملاحقة التطور التكنولوجى المستمر والثقافة عندنا اقوى من اسرائيل.

ويضيف ان مصر تستطيع القيام بدور كبير والظروف العالمية معروفة بجلاء امام الجميع والهدف الرئيسى الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو توسيع الاسواق امام تجارتها واستثماراتها فيما هو معروف الآن بالتكتلات العالمية.

هذه الظروف العالمية والاقليمية تدفعنا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تدخل بها الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية واقامة السوق العربية المشتركة سيكون هو الاساس للتعاون الاقليمى وهو حجر الزاوية فى حماية المصالح العربية وفقا لمتطلبات نهاية القرن الواحد والعشرين.. وفى تقديرى ان الظروف مواتية الان لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق فقد بات واضحا لجميع الدول العربية بلا استثناء ان تجربة الاعتماد على ذاتها لتحقيق مصالح قطرية ضيقة لم تكن الاوصفة للانكماش الاقتصادى والثقافى فالسوق العربية المشتركة هدف يساهم فى دفع التنمية العربية ويساعد فى وضع العرب فى المكان الذى يستحقونه على خريطة العالم عموما وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصا وإذا كان الهدف الاستراتيجى هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية او اقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس سهلا ولا مفروشا بالورود.. بل ان رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية وبين النخب الفكرية والسياسية ومن مراكز البحوث والدراسات الفكرية.

التعاون الاقليمي

ومن الاوراق المهمة التي احتواها كتاب سلسلة اصدارات النهضة رقم 8 ورقة للدكتور حمدى عبدالعظيم حول تقييم المؤتمرات السابقة للقمة الاقتصادية العالمية من الدار البيضاء 1994 إلى القاهرة 1996 يخلص فيها إلى أن الاحداث السياسة العنيفة من جانب اسرائيل تؤدى إلى فقدان الثقة في نوايا اسرائيل تجاه التعاون الاقتصادى والتجارى مع دول المنطقة وهذا يوضح اهمية حرص العرب الذين يشاركون في مثل هذه المؤتمرات الدولية على أن يكون التعاون الاقليمي سواء المتوسطى أو الشرق أوسطى في صالح دعم برامج الاصلاح الاقتصادى للدول العربية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ومساعدة هذه الدول على التخلص من اعباء المديونية الخارجية على كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ومساعدتها كذلك على تنمية تجارتها الخارجية وتوفير التمويل اللازم لمشروعات البنية الاساسية وجذب الاستثمارات الاجنبية ورفع مستوى معيشة ابنائها والمساهمة في علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول في الوقت الحاضر.

ويرى د. حمدى أن الدول العربية الشرق أوسطية والواقعة في شمال افريقيا في حاجة حقيقية إلى تكنولوجيا متقدمة تساعدها على تطوير منتجاتها وخدماتها حتى تستطيع التصدير إلى الاسواق العالمية وحتى يمكن لها مواجهة المنافسة على ارضها من جانب السلع المستوردة ومثل هذه التكنولوجيا المتقدمة يمكن الحصول عليها من دول المجموعة الأوروبية ومن الولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرها بشروط مناسبة وبشكل مباشر وليس بالضرورة ان تكون في اطار التعاون الاقليمي الشرق أوسطى ومن ثم فإن الدول العربية الشرق أوسطية عليها ان تعزز جهودها في مفاوضات الشراكة الثنائية مع دول المجموعة الأوروبية ومع الولايات المتحدة الأمريكية حتى تستطيع الحصول على ما تحتاج اليه من تكنولوجيا متقدمة ومناسبة لبيئتها الاقتصادية والاجتماعية والادارية ودون ان تتحمل اية مخاطر سياسية ناشئة عن تبعية سياسية أو مديونية خارجية مرهقة لجهودها واقتصادياتها تعوق مسيرة الاصلاح الاقتصادى والاجتماعي.

برامج الإصلاح

ويؤكد ان التعاون الاقليمي العربي اصبح أكثر من ذى قبل ضرورة حيوية وملحة لدعم برامج الاصلاح الهيكلي في الدول العربية في مواجهة المخططات الشرق أوسطية لجعل هذه الدول في حالة تبعية مستمرة واستنزاف مواردها لدعم صناعات اطراف غير عربية في اطار سيناريو تقسيم العمل الدولي في المنطقة لصالح اسرائيل وغيرها وفي ظل عدم وجود تنسيق للمواقف الاقتصادية العربية يكون من السهل اصطياد كل طرف عربي على حدة باعتباره فريسه يمكن النيل منها لتحقيق المصالح والاطماع الاسرائيلية والأمريكية في المنطقة اقتصاديا وسياسيا في آن واحد.

وقد احتوى الكتاب على عدد من اوراق مؤتمر القاهرة للتعاون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا منها كلمة الرئيس حسنى مبارك وكلمة كلاوس شواب رئيس المنتدى الاقتصادى العالمي وكلمة وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكي وكلمة يفيجين وزير الاقتصاد الروسي وكلمة ايف جالون الوزير المنتدب لدى وزارة المالية الفرنسية وكلمة ديفيد ليفي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاسرائيلي ومائدة الحوار بين السفير ووكر والوزير كانتور واعلان القاهرة «البيان الختامي» وجدوى المقاطعة العربية لقمة الدوحة 1997 للدكتور حمدى عبدالعظيم والتجارة البينية في الاقليم وجلسة احتياجات البنية الاساسية ودور الحكومات ودور القطاع العام - تصدير الغاز المسال المصرى إلى تركيا البيان الصحفي - مشروع مصنع ادوية ايلي ليلي - حماية البيئة - أكاديمية النقل البحرى.

كلمة اليوم

الطريق إلى السوق المشتركة

فى عام ١٩٥٧ تقرر إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفى ١٣ اغسطس عام ١٩٦٤ بزغت فكرة السوق العربية المشتركة، وصدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ بإنشاء السوق العربية المشتركة. وصدقت السلطات التشريعية فى كل من مصر وسوريا والأردن والعراق على القرار، ثم انضمت ثلاث دول عربية أخرى الى الاتفاق. وخلال السنوات التى استمرت فيها التجربة، زاد حجم التبادل التجارى بين هذه الدول ثلاثة أضعاف. ومما يؤسف له ان التجربة توقفت نتيجة لظروف سياسية.

الآن تدرك مصر ان المحطة الاولى الرئيسية فى الطريق الطويل لاقامة السوق العربية المشتركة (والمتمثلة فى تحرير التجارة) هى إقامة مناطق للتبادل الحر بين الدول الراغبة فى ذلك.

ومن هنا تتضح اهمية قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية بإقامة منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة ابتداء من يناير القادم وتخفيض الجمارك بنسبة عشرة فى المائة سنويا لمدة عشر سنوات وهكذا تشتمل هذه الخطوة على برنامج زمنى لتنفيذ الاتفاقية يتم خلاله تحرير التجارة بين الدول العربية بصورة تدريجية.

ومن أجل المضى قدما فى هذا الطريق، فإن هذا التوجه يسير فى اتجاهين من وجهة النظر المصرية:

● العمل الثنائى (ولذلك وقعت مصر حوالى عشر اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية لانشاء مناطق للتبادل الحر) من زاوية ان الاتفاقيات الثنائية مع جميع الدول العربية هى طريق الوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية.

● التحرك من خلال إطار اعلان دمشق. ذلك ان دول الاعلان الثمانى (مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست) يمكن ان تكون نواة انشاء السوق العربية المشتركة. مما يدعو إلى التفاؤل ان حجم الاستثمارات البينية العربية زادت فى عام ١٩٩٦ بنسبة ٣٨,٥ فى المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، الأمر الذى يمكن ان يفتح الطريق أمام السوق العربية المشتركة لان الاستثمارات تتيح انتقال رؤوس الاموال وانتقال العمالة وبعدها يمكن انتقال السلع. النظرة المصرية والعربية الى قضية السوق المشتركة فى الوقت الحاضر نظرة واقعية وعملية بعيدة عن التعجل، على عكس الحال فى الماضى عندما كنا نطرح أهدافا طموحة للغاية ولكنها لاتخرج الى حيز التنفيذ.

ويمكن القول الآن ان الادارة السياسية لاقامة السوق العربية المشتركة متوافرة وان ثمة اقتناعا كاملا بما قاله الرئيس حسنى مبارك من ان اقامة هذه السوق ضرورة حياة وبقاء، وليست رفاهية او ترفا.

فالتكتل العربى ضرورة حتمية حتى لاتكون الدول العربية فى الموقف الاضعف فى مفاوضاتها ومنافستها مع الاطراف المختلفة فى عالم تتعدد فيه التجمعات والتكتلات الاقتصادية.

المصدر : آخر ساعة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٤

كلمة العدد

السوق المشتركة.. مشروع العرب القومى

● تقاس قوة الدولة فى عالم اليوم بمقدار ما تتمتع به من قوة اقتصادية حيث أن التقدم الاقتصادى يعنى رخاء الدولة ومن ثم تتدعم قوتها السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها.

ومن هذا المنطلق كانت دعوة الرئيس مبارك المتكررة الى أهمية تفعيل السوق العربية المشتركة ولاسيما أن الدول العربية قد راودتها هذه الفكرة فى الوقت الذى بدأت فيه الدول الاوروبية التفكير فى إنشاء كيان اقتصادى أوروبى موحد عرف فيما بعد بالسوق الأروبية المشتركة والتى كانت أساسا داعما لما يعرف الآن بالجماعة الاوروبية.

وبالتالى فإن السوق العربية المشتركة هى العنصر الاساسى لدخول العالم العربى من بوابة القرن الحادى والعشرين فى نطاق عالم لم يعد يعترف إلا بالكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبيرة..

ومن هنا فقد أخذت مصر على عاتقها مسئولية إحياء هذه الفكرة.. وقد حظيت مبادرة الرئيس مبارك والخطوة الأخيرة الوشيكة باتفاق أربع دول عربية على تكوين نواة لهذه السوق العربية بتأييد عربى لإدراك الجميع أن قوة العرب الاقتصادية تدعم من الثقل والنفوذ السياسي والاقتصادى العربى فى مواجهة التكتلات الدولية والإقليمية.

ومن ثم فإن اللجان الثنائية العليا المشتركة والتى انعقدت على مدى الفترة الماضية بين مصر وعدد من الدول العربية وحرص الرئيس مبارك على رئاسة بعضها كما حدث بالنسبة للجنة المصرية المغربية العليا المشتركة واللجنة المصرية الليبية المشتركة.. هذه اللجان هى خطوات هامة وجادة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة..

ومن هنا فإن الاتجاه الراجح الآن هو أن تصبح السوق العربية هى الاساس الأول لقيام أى كيان اقليمى آخر يضم الدول العربية مثل السوق الشرق أوسطية.

وفى نطاق الظروف الدقيقة والحساسة التى يمر بها العالم العربى الآن ولاسيما فيما يتعلق بتجميد عملية السلام نتيجة للسياسات الاسرائيلية المتعنتة لحكومة نتنياهو واصرارها على المضى قدما فى سياسة المستوطنات وتهويد

القدس.. وفي نطاق دخول بعض الدول العربية ومن بينها مصر في مفاوضات للشراكة والتعاون الاقتصادى مع الاتحاد الاوروبى أو مع دول البحر الأبيض المتوسط والكيانات الاقتصادية الدولية.. فإن قيام سوق عربية مشتركة هو أمر ضرورى فى مثل هذه الظروف الملحة لانها سوف تدعم الموقف التفاوضى السياسى العربى على مائدة المفاوضات بين العرب واسرائيل فى نطاق عملية السلام بالشرق الأوسط .

كما أنها تدعم من الموقف التفاوضى العربى فى مفاوضات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الاوروبى أو فى نطاق التعاون الاوروبى - المتوسطى ، أو فى التعامل مع أى كيانات اقتصادية أخرى عبر أنحاء العالم يود الجانب العربى التعامل معها .

وعلى كافة الأحوال فإن إنشاء سوق عربية مشتركة هو مشروع قومى عربى لابد وأن يتكاتف فيه الجميع ولابد من الاسراع فى الخطى.. حتى تلحق منطقتنا العربية بركب التحولات الاقتصادية الكبرى التى يشهدها العالم اليوم ويكون عالمنا العربى بالتالى قادرا على دخول القرن الحادى والعشرين بخطى ثابتة تستعيد معها الأمة العربية مكانتها الدولية التى تستحقها.

فاكس

نحو توجه عربي واضح لزيادة التعاون الاقتصادي وتنمية التجارة البينية بين الدول العربية تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية ولكن للأسف لم تزيد معدلات التجارة البينية بالقدر اللازم.

ويرجع ذلك لاسباب عدة كما يقول ذلك الخبير الاقتصادي والمالي مدحت صبري وعلى رأس هذه الاسباب عدم تفاعل القطاع الخاص ورجال الاعمال العرب مع حكوماتهم لمهمة الحكومة وما استهدفته من عقد الاتفاقيات الثنائية العربية هو تسهيل النفاذ إلى الاسواق العربية وإيجاد قنوات وفتح نوافذ امام القطاع الخاص ورجال الاعمال العرب لاستغلال بنود الاتفاقيات وقنواتها في تنمية وتطوير التجارة البينية.

وكان من المفترض ان يقوم رجال الاعمال العرب فيما بينهم باستغلال الاتفاقيات والقنوات التي شرعتها لهم الحكومات العربية في تكوين عدة شركات مساهمة مشتركة تعني بالتبادل التجاري واستغلال الفجوات السلعية بين الطرفين ولكن الملاحظ انه



مدحت صبري

خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية وبعد توقيعها مباشرة يتم الاعلان عن تكوين وانشاء شركة مشتركة للتجارة البينية بين الطرفين يعقبها مباشرة الشركة الجديدة لنشاطها ويكتفي بهذه الشركة المشتركة وينحصر نشاطها في مجموعات سلعية محددة دون اضافة شركات مشتركة جديدة او اضافة مجموعات سلعية اخرى جديدة فالحكومات كانت تأمل في قيام مئات الشركات المساهمة بحيث تعني كل مجموعة شركات بتنمية وتطوير مجموعة سلعية معينة لتكون المحصلة في النهاية هي الاستفادة المثلى من تنوع السلع في كلا الجانبين وتعديل الميزان التجاري وتنمية وتطوير وتعظيم التجارة البينية.

ان رجال الاعمال العرب اليوم مطالبين بالوقوف بجدية اكثر خلف الحكومات واستثمار مجهوداتها في التوجه نحو اقامة السوق العربية.. فالحكومات تبذل جهودها في عقد اتفاقيات رسمية لتسهيل النفاذ إلى الاسواق العربية .. وتسهيل الاجراءات وإيجاد مناطق حرة وعلى رجال الاعمال العرب ان يبادروا لتعميق وتجسيد وترسيخ المفهوم الاشمل والاعمق لما يعنيه مفهوم التجارة البينية وتنميتها بتكوين وانشاء مئات بل الاف الشركات التي تعني بالتجارة والتسويق ولايفوتنا هنا ان نشيد بما قام به الامير الوليد بن طلال رجل الاعمال السعودي العربي العالمي من زيارته لفلسطين والاردن ولبنان وقيامه بتأسيس شركات عملاقة عربية خالصة برأس مال عربي سعودي يتعدى المليارات بكثير واخيرا زيارته لمصر واستثمار مايزيد عن المليار دولار في احدى المشروعات الاستثمارية بمصر اعتمادا على الاتفاقية الثنائية الموقعة بين مصر والسعودية وانطلاقا من مفهومه لكيفية مساهمة رجال الاعمال العرب في تدعيم الاقتصاد العربي وقد أتت زيارة الامير الوليد بن طلال إلى مصر في التوقيت الذي تحتاجه مصر ويشدة لرد الهجمة الشرسة على مصر سياحيا واقتصاديا

المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٧

السوق العربية المشتركة أمل.. متى يتحقق؟!

التكتلات والاتحادات وتجمعات الدول والأمم.. سمة هذا العصر الذى نعيشه.. لأن العالم اليوم يعرف لغة الكيانات الكبيرة فقط ولايعترف بالكيانات الصغيرة او اذا صح التعبير.. لامكان للاقزام وسط العمالقة.. ولذلك كان سعى دول أوربا للتجمع فى اتحاد يجمع بين ابناء هذه القارة رغم الاختلاف فى النظم والتعاملات.. استطاعوا التغلب على المشاكل.. وتمكنوا من التفاهم مع شعوبهم حتى خرج الاتحاد الاوربى قوياً نشيطاً.. اجتماعات دورية.. جدية فى التنفيذ التزام بالقواعد والقرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات.

فى جنوب شرق أسيا نرى الصورة اكثر اشراقاً.. هذه الدول قفزت الى مقدمة الصفوف.. وأطلق عليها لقب «النمور الاسيوية» وعندما تعرضت هذه الدول الى هزة اقتصادية واختلال فى بورصة الأوراق المالية.. التقى الجميع فى اجتماع لبحث الأزمة واسبابها وكيفية التغلب عليها المناقشات بلاحساسية. المصارحة.. المكاشفة التركيز على السلبيات التى أدت إلى هذه الهزة العنيفة والى غير ذلك من الموضوعات.. وسوف تثبت الأيام أن هذه الدول سوف تخرج من هذه الازمة اكثر تماسكاً.. وستزداد قوة وصلابة.

أما أمة العرب.. فرغم اتساع مساحتها وتمتعها بكل الامكانيات فهذه التكتلات وتلك الاتحاد لايزال حديث الامانى.. وامل يراه البعض قريب المنال فى ظل المناخ الأخوى الذى يسود العلاقات العربية فى هذه الأيام.. بينما يراه البعض الآخر بأنه حلم قد لايتحقق فالعرب.. كل مشغول بهمومه.. ومشاكله فقط. أما عن الاتحاد.. أو السوق العربية المشتركة فالكل يتمنى وعند التنفيذ تجد الكل يحاول التهرب وكل واحد له اسلوب فى الانصراف عن هذا الهدف.

إن السوق العربية المشتركة.. أمل.. بل أراه ضرورة ملحة.. ويجب على كل عربى من المحيط الى الخليج أن يسعى لتطبيقه وخروج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ.. فالتكامل فى الانتاج قائم بين ابناء الامة العربية.. والاسواق فى كل هذه الدول مفتوحة امام السلع الأجنبية.. فانتاج العرب اولى بهذه المنتجات وان تكون لها الافضلية والتمتع بالاولوية فى العرض والطلب.

وقد عرفت من الاقتصاديين وخبرائنا الذين نفخر بهم وسط كل الامم أن السوق العربية المشتركة.. هدف ليس صعب المنال أو التحقيق.. انما الأمر سهل جداً.. فقد اشاروا الى أن الشروط.. كلها متوافرة.. ففى المجال الزراعى.. التغطية سهلة جداً.. وفى الصناعى كذلك.. بل وفى جميع شئون الانتاج.. لاينقص الامة العربية سوى العزيمة وتجاوز العقبات وتخطى العقبات.. وقد قال أحدهم أنه لا سبيل امامنا نحن العرب سوى التغلب على جراحنا والقفز فوق الالام والتمزق الذى نعانى منه.. إننا اذا اقبلنا على هذا العمل بجدية وعزيمة صادقتين فإن الأمر سوف يكون سهلاً.. لان التربة صالحة وكل الروابط الثقافية والاجتماعية متوافرة علاوة على الدين اهم الروابط!!

إن الامة العربية.. تتكاسل عن تحقيق هذا الهدف.. رغم أن لاسبيل امامها سوى هذا الطريق.. وقد كان حديثنا جميعاً عن تحقيق ذلك الهدف سابقاً لاى حديث عن الوحدة الأوربية.. لكن الفرق بيننا وبينهم اننا نجيد الكلام الكثير بلافائدة.. وهم يتمتعون بالتنفيذ ولايتكلمون إلا قليلاً.. ولذلك نرى الافكار تخرج إلى مجال التنفيذ فوراً.. وإعلان دول دمشق افضل نموذج.. اجتماعات.. واجتماعات لكن لم نرى اى تنفيذ؟!

إن الأمل معقود على انشاء السوق العربية المشتركة.. لأنها الطريق الوحيد لكى تستعيد هذه الامة أمجادها «إن هذه امتكم امة واحدة وأنا ربكم فاتقون».

السيد العزاوى

الإعداد للخطوات التنفيذية
لإقامة السوق العربية المشتركة

كتبت ـ سحر ضياء الدين:

بدأت أمس بمقر وزارة الخارجية اجتماعات دول إعلان دمشق برئاسة السفير سيد أبوزيد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط. يهدف الاجتماع الى إعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة ورفع تقرير به الى وزراء خارجية دول الإعلان في اجتماعهم القادم. أكد السفير أبوزيد ان الاجتماع يأتى استمرارا لاجتماع الرياض مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لوضع إطار شامل لإقامة منطقة التجارة الحرة بين دول الإعلان باعتبارها نواة لإقامة السوق العربية المشتركة، وعرض ذلك على وزراء الخارجية في اجتماعهم القادم. أضاف أبوزيد انه ليس من المعقول رفع الحواجز مع دول العالم دون أن ترفع بين الدول العربية ذاتها، وأكد السفير سيد أبوزيد فى كلمته أهمية تفعيل العمل العربى المشترك وإحياء التعاون الاقتصادى.. وقال: إن الاتفاق على إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى يمثل خطوة هامة. شارك فى الاجتماع مسئولون من دول الإمارات والبحرين والسعودية وسوريا وسلطنة عمان وقطر والكويت.

الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي يؤكد أهمية إقامة السوق العربية المشتركة

كتب ـ إبراهيم البهي:

أكد الدكتور عبدالله الخليفى الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي أهمية ايجاد صيغة للتعاون الفعلى بين جميع الدول العربية من اجل تفعيل فكرة اقامة السوق العربية المشتركة مشيرا إلى أنه فى حالة اتفاق دول اعلان دمشق على اقامة هذه السوق فسوف يكون لذلك مردوده الايجابي على حركة التجارة والاقتصاد بين جميع الدول العربية، وليس دول الاعلان بصفة خاصة.

وطالب الدكتور شبلى أبو الخير رئيس الوفد السورى فى اجتماع خبراء دول اعلان دمشق بضرورة العمل من أجل تفعيل السوق العربية المشتركة ودراسة التصور الخاص باقامة منطقة حرة بين جميع هذه الدول. وأشار رئيس وفد سوريا إلى أن هذه السوق سوف تكون عامل تقريب بين جميع الدول العربية، وهذا الذى يجعل دول الاعلان تفكر ـ وبجدية ـ فى انشاء هذه السوق.

المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١٢/١٩٩٧

منطقة حرة بين دول الإعلان

كتب ـ محمد اسماعيل:

بدأت أمس بمقر وزارة الخارجية اجتماعات خبراء دول اعلان دمشق، وتستمر لمدة يومين برئاسة السفير سيد أبوزيد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط. يبحث المجتمعون اعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة، لرفع تقرير به الى وزراء خارجية دول الاعلان في اجتماعهم القادم.. أكد السفير أبوزيد في كلمته في بداية الاجتماع امس ان منطقة التجارة الحرة بين دول الإعلان ستكون نواة لإقامة السوق العربية المشتركة تنفيذا لقرار وزراء خارجية الاعلان باللاذقية فى يونيو الماضى.

أشار إلى ضرورة اقامة السوق العربية فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة والتوجه العالمى لإقامة تجمعات وكيانات اقتصادية كبرى لمواجهة هذه التكتلات وإزالة الحواجز أمام التجارة بين دول العالم

المصدر : الأخبـــار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/١/١٩٩٨

لأول مرة في تاريخ العرب واعتبارا من اليوم

منطقة تجارة حرة كبرى تضم كل الدول العربية

تنفيذا لقرار القمة الشاملة يونيو ٩٦ بالقاهرة

عبدالمجيد: المنطقة إلغاء عملى للحواجز وجسر جديد للسوق المشتركة

أول يناير عام ١٩٩٨ تاريخ جديد يضاف الى سلسلة التواريخ العربية التى ستظل شاخصة امام الرأى العام العربى.. انه التاريخ الذى تحدد لبدء قيام أول منطقة عربية كبرى حرة تعد جسرا على طريق الوحدة الاندماجية.

وقصة المنطقة الكبرى تبدأ عندما قررت القمة العربية التى دعت اليها مصر وعقدت بقصر المؤتمرات فى يونيو ١٩٩٦ ولقبت فى ذلك الوقت «بالقمة الشاملة» وذلك لأنها اقرت السلام كاستراتيجية عربية.. وتحرير التجارة كلغة اقتصادية موحدة والدعوة الى قيام المنطقة العربية الحرة الكبرى كنواة لتكتل اقتصادى عربى يسمى السوق العربية المشتركة. ليواجه دعاوى الشرق أوسطية ويظهر امام العالم ككتلة عربية قادرة على تحويل الاسواق العربية المتعددة الى سوق عربى واحد يحقق كما قال الرئيس حسنى مبارك التنمية الشاملة للشعوب بصورتها الواسعة وينهى عصر تلقى المساعدات من الدول العربية الغنية الى الدول العربية الفقيرة وتصبح الدول الفقيرة التى تمتلك أصولا ثابتة وأرضا بكرا، هى حقول التجارب للدول الغنية التى تمتلك رؤوس الاموال وعائدات البترول.

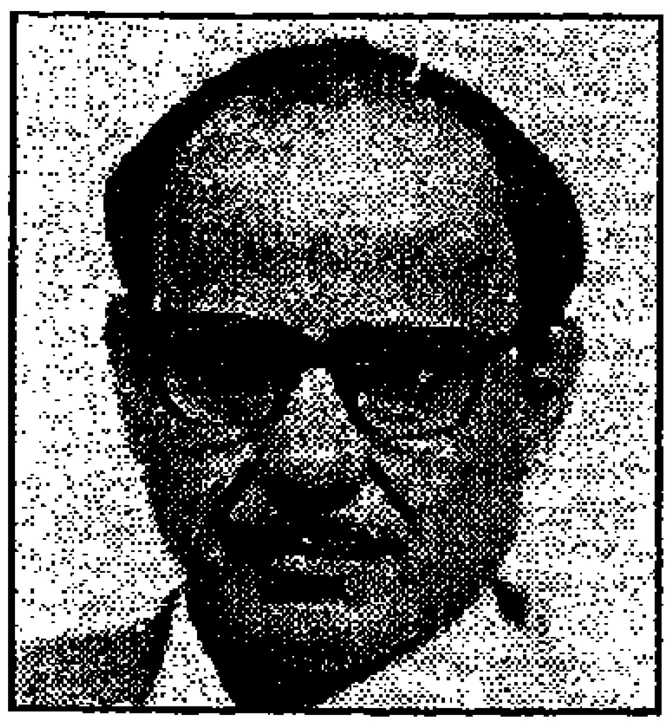
ونجحت قمة القاهرة الشاملة فى الوصول الى الراى العام العربى بقرار «المنطقة الكبرى» وقد لقى ترحيبا واسعا من جانب رجال الاعمال العرب.. على الفور بدأ «المستثمرون العرب» السعى نحو تأسيس اتحاد شامل للمستثمرين العرب يعمل فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واختاروا له رئيسا من السعودية هو ابراهيم الافندى ونائبا من مصر هو احمد عرفة وضم معظم الدول العربية.ثم بدا رجال الاعمال فى تكوين اتحاد عربى فى عمان مقرا واسندوا الى سعيد الطويل رئاسته وحضر الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية اجتماعاته التأسيسية.. وقد عرض الاتحادان العمل وبسرعة نحو نجاح قيام منطقة التجارة العربية الكبرى الحره باعتبارها المخرج للتعامل مع «الجات» التى سادت العالم «Gateâ» ومن بعدها منظمة التجارة العالمية «WTOâ» التى يسير على اسسها العالم الآن ومن جانبه بالطبع رحب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقيام المنطقة واكد الدكتور حسن ابراهيم أمين عام المجلس ان المجلس يعنى بقيام السوق العربية المشتركة وهو الذى صدر عنه قرار السوق منذ عام ١٩٦٤ وشاركت فيه ٧ دول عربية هي مصر وسوريا والاردن والعراق وموريتانيا وفلسطين وليبيا وان قيام هذه المنطقة هو دعم عملى للسوق العربية التى طالما جدد الدعوة لقيامها الرئيس حسنى مبارك فى اكثر من مناسبة بدأت بدعوته بتوسيع قاعدة السوق فى خطابه الشهير بمرور ٥٠ عاما على قيام جامعة الدول العربية ٢٢ مارس١٩٩٥ وقال ان السوق المشتركة هى الآلية التى يمكنها مواجهة الشرق اوسطية.

على قدم وساق

وقد لاتختلف الصورة كثيرا فى جامعة الدول العربية التى أحالت اليها القمة الشاملة قرار قيام منطقة التجارة الحرة الكبرى للدراسة والبدء فى تنفيذه وهو ماجعل السفير عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة



حسن ابراهيم



عبدالرحمن السحيبانى

العربية للشئون الاقتصادية فى عمل متواصل من أجل انهاء الاستعدادات وتوفيق خطوات التنفيذ خاصة بعد قرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى ببدء العمل فى المنطقة الجديدة اعتبارا من الاول من يناير عام ١٩٩٨ ، وهو العام الحالى الجديد»

السنوات العشر

ويشمل قرار المجلس التابع لجامعة الدول العربية ان تنفذ الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الكبرى خلال ١٠ سنوات كاملة تبدأ بتحرير بسيط للتجارة يكون فى صورته الكاملة بعد السنوات العشر اى نهاية عام ٢٠٠٧.

وتبدأ اعمال التنفيذ بتحرير للجمارك والضرائب تدريجيا بموافقة كل الدول العربية.. وتشمل ايضا سلعا زراعية وحيوانية وثروات خام.

جهود مشتركة

ولعل الجهود المبذولة فى دهاليز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادى الاجتماعى تصب جميعها فى قناة واحدة تؤدى الى قيام العمل العربى المشترك بصورة مثالية وخاصة تلك الاتفاقية المتعلقة بتنظيم الضرائب لدول مجلس الوحدة « الـ ١١» والتى تساند نجاح الخطوة الاولى لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهو ماأكده الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية حيث اشار الى ضرورة تنسيق الجهود لتكون مشتركة لتحقيق استثمارات عربية – عربية واسعة وعودة رؤوس الاموال العربية لتوطينها فى البلدان العربية وزيادة حجم التبادل التجارى العربى البينى والذى نطمع ان يصل الى اعلى نسبة بدلا من النسبة المتواضعة الحالية.

نجاح تجربة المنطقة الحرة بمصر

ولعل ماعرضه الدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار فى مصر عن دور المناطق الحرة « يقرب المثل» لامكانية نجاح المنطقة الحرة الكبرى العربية على مستوى كافة الدول العربية حيث من اهم المزايا هى عدم خضوع مشروعات المناطق الحرة وارباحها لقوانين الضرائب وتحرير كافة السلع من



ابراهيم فوزى

الجمارك وطبقا لتقارير رسمية بلغ اجمالى عدد المشروعات الاستثمارية التى تمت الموافقة عليها حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦ حوالى ٤٫٠ الاف و٢٧٩ مشروعا بتكاليف ٨١ مليارا و٨٠٠ مليون جنيه ومن مساهمات الدول فى المشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة أجانب ٢٩.١٪ والدول العربية ٢٢.٦٪ والباقى للمصريين حوالى ٤٨.٣٪

مناطق مشتركة ثنائية

ومنذ اعلان قمة القاهرة الشاملة يونيو ٩٦ عن منطقة التجارة الحرة الكبرى حتى اسرعت مصر لعقد اتفاقيات مناطق حرة ثنائية مشتركة مع لبنان وتونس واليمن وسوريا والاردن وهى سياسة دعا اليها الرئيس حسنى مبارك حتى أن الرئيس اتخذ قرارا بترفيع مستوى رئاسة اللجنة العليا المشتركة والثنائية مع الدول العربية إلى مستوى الرئيس والملك كما هو فى حالة التعاون بين مصر والمغرب وكذلك الرئيس مبارك والرئيس الاسد مع سوريا ومن المؤكد ان المناطق الثنائية ستساعد كثيرا فى نجاح منطقة التجارة الحرة الكبرى كما اكد لى السفير وجيه حمدى المندوب الدائم لمصر فى جامعة الدول العربية.

نص قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى

تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة فى القاهرة خلال الفترة ٢١/٢٣ يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ مايلزم نحو الاسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى

تحقيق يكتبه :

بدر الدين أدهم

يتم الاتفاق عليهما.

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ د. ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩م هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع احكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

أولا: القواعد والأسس:

● يعتبر هذا البرنامج اطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

● تلتزم الدول العربية الاطراف فى اتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشرسنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/١م.

● تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

● تعامل السلع العربية التى تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية فى الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والامنية. والرسوم والضرائب المحلية.

● مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

● تتبع فى تعريف ومعالجة حالات الاغراق الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الاغراق.

● الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التى سوف يطبق عليها الاعفاء التدريجى هى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية فى كل دولة طرف بتاريخ ١٩٩٨/١/١ (اليوم الاول من شهر يناير سنة الف وتسعمائة وثمانية تسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لاغراض تطبيق هذا البرنامج.

● اذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ ١٩٩٨/١/١ فان الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها فى الفقرة ٧٠، أعلاه.

● بموجب احكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية يجوز لأى بلدين عربيين أو اكثر من اطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

ثانيا: تحرير التبادل التجارى بين الدول الاطراف

● يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الاطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءا من تاريخ ١٩٩٨/١/١ (اليوم الاول من شهر ينايرسنة الف وتسعمائة وثمانية تسعين ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويمكن باتفاق الدول الاطراف اثناء تنفيذ البرنامج وضع أى سلع تحت التحرير الفورى. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

● السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين ١و٢ من المادة السادسة من احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

● السلع العربية التى اقر إعفاءها المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

● تحدد مواسم الانتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التى لاتتمتع فيها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد اقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

● تحدد الدول العربية السلع الزراعية التى ترغب فى ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار اليها فى الفقرة ٢٠، اعلاه. وترفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للاطلاع عليها.

● لاتسرى احكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها او تداولها او استخدامها فى اى من الدول لاسباب دينية او صحية او أمنية او بيئيةاو لقواعد الحجر الزراعى البيطرى وتلتزم الدول الاطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك اية تعديلات تطرأ عليه.

● تتبع الدول الاطراف النظام المنسق HSâ، فى تصنيف السلع الواردة فى البرنامج.

من خلال دول إعلان دمشق:

تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية

كتب ـ محمد اسماعيل:

اكدت السفيرة د. ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية ان الحكومة لن تحمى القطاع الخاص غير القادر على المنافسة في المرحلة القادمة بعد ان اتخذت كافة الإجراءات لحماية المنتج المصرى وعدم تعرض السوق لسياسة الإغراق. واوضحت ان العام الجديد يشهد بدء التنفيذ الفعلى لمنطقة التجارة العربية الحرة وان مصر ستعمل من خلال دول اعلان دمشق على التعجيل بتطبيقها كنواة لسوق عربية مشتركة.

وقال إن مصر انشأت جهاز الحماية من الاغـراق السلعى.. وفتح باب استيراد الاقمشة في ظل سياسة التحرر الاقتصادى مشيرة الى انه لا داعى للتخوف من ذلك لان لدينا وسائل حماية تتيح دخول المنتجات ذات المواصفات القياسية.. وتحث المنتجين على عدم المغالاة فى اسعارهم.

بدأت .. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بدأت الخميس الماضى أولى الخطوات العملية لاقامة حلم التكامل الاقتصادى العربى بالاعلان عن ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى تجمع الدول العربية فى اطار تكتل اقتصادى واحد بدايته تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتقل السلع العربية بحرية دون قيود أو رسوم جمركية أو غير جمركية.

وتوجد عدة هيكلية وموضوعية تساعد على نجاح تنفيذ هذه المنطقة تشمل وجود ارادة سياسية تم التعبير عنها فى مؤتمر القمة الاقتصادية فى يونيو ١٩٩٦ بالقاهرة حيث اتخذ رؤساء الدول العربية لأول مرة قرارا باقامة منطقة تجارة حرة عربية، بجانب وجود سند قانونى لاقامة هذه المنطقة وهو اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى تضم الان ١٨ دولة عربية بعد انضمام مصر وسلطنة عمان اليها والدول العربية خارج الاتفاقية هى موريتانيا وجيبوتى والجزائر وجزر القمر، وبذلك تشكل الدول الاعضاء فى الاتفاقية حوالى ٩٥٪ من حجم التجارة العربية.

وبالنسبة للاطار المؤسسى: توجد فى

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٨
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابعت المؤتمر الصحفى :زينب ابراهيم
تصوير: ايمن ابراهيم

بدء الخطوات العملية لاقامة حلم التكامل الاقتصادى العربى

الجامعة العربية الادارة العامة للشئون الاقتصادية بوجود الانتاج والنظم الاقتصادية وسياسات التحرير الاقتصادى داخل الدول العربية ،بجانب زيادة نسبة تجارة بعض الدول العربية مع الاسواق العربية عن ٢٠٪، كما ان ٣٠٪ من الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية يتجه ايضا للأسواق العربية ، كما توجد بعض الدول العربية التى تصل صادراتها لدول عربية اخرى الى ٤٠٪ كل هذه الحقائق تساعد عى نجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية التى بدأت أول يناير الحالى ، ولذلك عقد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤتمرا صحفيا الاربعاء الماضى شهده الدكتور عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية - أعلن فيه بدء سريان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى طال انتظارها لخلق سوق عربية مشتركة تستطيع ان تجد مكانا لها فى المستقبل بين التكتلات الاقتصادية العملاقة الموجودة فى العالم الان والذى يتسم بانه عالم التكتلات الذى لا مكان فيه لدولة منفردة تعيش على الهامش، وهذه التكتلات تتسع وتنمو فى جميع العالم.

وقد اعلن الدكتور عصمت عبدالمجيد انه متفائل لهذه الخطوة الهامة ، وهذا التفاؤل ليس مبنيا على خيال أو مشاعر جوفاء ، ولكن مبنى على بداية تحرك جدى على اعلى مستوى وعلى قدرات عربية قوية موجودة تستطيع مواجهة التحديات والعقبات .

وطالب الأمين العام بان نثق فى انفسنا رغم الاحباط والهجوم المتكرر على الجامعة العربية ورغم الغمز واللمز لان هذه أمور لاقيمة لها .

نعم توجد مشاكل وعقبات ولكن العبرة بكيفية التعامل مع هذه المشاكل والتغلب عليها كما تغلبنا على غيرها.

وعن منطقة التجارة الحرة العربية قال : نشأت منطقة التجارة الحرة العربية فى اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى سبتمبر ١٩٩٥ حيث تم تشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وخبراء القطاع الخاص والامانة العامة للجامعة لوضع برنامج تنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، وقد عقد فريق العمل عدة اجتماعات اسفرت عن اعداد مشروع برنامج تنفيذى يراعى المصالح الاقتصادية للدول العربية ، وينسجم مع التطورات فى النظام التجارى العالمى .

وفى يونيو ١٩٩٦ صدر توجيه مؤتمر القمة العربية المنعقد فى القاهرة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للاسراع باقامة منطقة التجارة الحرة العربية وتنفيذا لذلك شكل المجلس لجنة وزارية سداسية كلفها بالاتصال بالدول العربية التى أبدت ملاحظاتها على البرنامج التنفيذى الذى اعده فريق العمل وازالة التباين فى وجهات النظر حول عدد من النقاط التى تضمنها مشروع البرنامج التنفيذى ، وقامت هذه اللجنة بتقديم تقريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسين فى فبراير ١٩٩٧ الذى أقر البرنامج التنفيذى وقد ركزت ملاحظات عدد من الدول العربية انذاك حول تحديد بدء اقامة المنطقة ، وحول الرزنامة الزراعية وتعنى تقييد استيراد بعض السلع الزراعية حسب جداول مواسم الانتاج الزراعى للدول العربية ، وسوف يجتمع فريق فنى من خبراء الدول والامانة العامة للمنظمة

٧٣٣

المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٨

منطقة التجارة الحرة العربية تراعى أوضاع الدول العربية الاقل نموا

العربية للتنمية الزراعية بعد غد (١/٧) لبحث وضع الرزنامة الزراعية المشتركة للدول العربية .

وعلى اساس البرنامج التنفيذى بدأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أول يناير ١٩٩٨ ويتم اكتمالها خلال عشر سنوات ، وتبدأ بالتخفيض المتدرج للرسوم الجمركة والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة ١٠٪ سنويا على التعريفة المطبقة فى الدول العربية فى ٣١/٢١/١٩٩٧ وتضم١٨ دولة عربية يصل نصيبها فى التجارة العربية البينيةالي حوالي ٩٢٪ ونصيبها في التجارة العربية البينية يزيد عن ٩٨٪ ، وسوف تلتحق قريبا الدول العربية الاربع المتبقية الى منطقة التجارة الحرة العربية حيث عبرت عند اتصالاتنا المباشرة معها عن رغبتها فى الانضمام قريبا وهذه الدول الاربع هى الجزائر وجيبوتى وموريتانيا وجزر القمر .

تعليمات للمنافذ الجمركية

وأكد الدكتور عصمت عبدالمجيد : ان جميع المنافذ الجمركية كلها أخذت تعليمات بان يتم التخفيض الجمركي على السلع فى ١/١/١٩٩٨ وقدره ١٠٪ .

واضاف : ان بعض رجال الاقتصادي يقولون ان عشر سنوات مدة طويلة لاكتمال منطقة التجارة العربية الحرة ويكفى ان تتم خلال خمس سنوات ، واقول لهم ان مدة التنفيذ فى هذه تم اقرارها حسب اتفاق رؤساء الوفود ،اذا كانت هناك بشائر تتم على رفع الرسوم الجمركية قبل مرور عشر سنوات فليس هناك مايمنع من هذا .

ان منطقة الاتجارة الحرة العربية الكبرى لاتقف عند حدود حرية التجارة ، وانما ترتبط بما تخلقه هذه الحرية من ديناميكية فى الاستثمار والانتاج وبالتالى لانقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحاتها وانما تنظر الى اثارها على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجى ، وما يترتب على ذلك من خلق فرص جديدة للاستثمار والعمل ورفع مستوى الدخل للمواطن العربى لان الهدف هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن العربى وتوفير فرص العمل الكريم له ، وهذا الهدف تتلاقى عنده المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية ، والبرنامج التنفيذى هو الآلية لتحقيق ذلك من خلال اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تشكل الاطار الذى يجمع بنجاح بين المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية .

وتعبير المصالح الاقتصادية يجمع فى ثناياه - كما قال الأمين العام للجامعة العربية - المحصلة النهائية لمصالح القطاع الخاص من شركات ومؤسسات ورجال اعمال ، ومصالح القطاع الرسمى (الحكومى) والمختلط ، ومن هنا يأتى حرص القطاع الخاص على الاسهام بفاعلية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية ، وان كان بعض من شركاته سيتأثر سلبا بفعل المنافسة الحرة فى اطار منطقة التجارة الحرة الا ان المحصلة على مستوى الاقتصاد الكلى ستكون ايجابية لكل دولة عربية عضو فى منطقة التجارة نتيجة ماتوفره المنطقة من توسيع للسوق العربية امام المنتجات والسلع العربية ، وستكون السوق الواسعة قاعدة اساسية لتحقيق نمو متسارع فى اقتصاديات الدول العربية ، واحداث تطوير تكنولوجى يواكب متطلبات عصر المنافسة الذى يعيشه الاقتصاد العالمى .

وقال : ان العالم كلة يتابع مايحدث الان فى العالم العربى ويحسب له ألف حساب .. نعم توجد لدينا مشاكل وعوائق ولكنها موجودة ايضا فى كل مكان فى العالم ، وقدرنا ان العالم يتميز الان باوضاع تفرض نفسها على العالم العربى فنحن امام واقع جديد هو الواقع الاقتصادى الذى يعتبر الان ركيزة العمل السياسى ولهذا فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة .

المصلحة القطرية والقومية

فى حالة حدوث تعارض بين المصلحتين القطرية والقومية .. أيهما نغلب ؟

اكد الامين العام للجامعة العربية تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية طبقا للواقع الذى نعيشه ، ومع ذلك فمجال التوافق بين المصلحتين واسع لان المصلحة القومية والمصلحة القطرية فى غالبية الاحوال يتفقان ولايتعارضان

وبالنسبة لمعاملة منتجات المناطق الحرة القطرية فى الدول العربية وكيفية التعامل مع هذه السلع جمركيا خاصة اذا كان جزء من هذه السلع به مكون اجنبى قال الدكتور عصمت عبد المجيد يتم الان اجراء دراسة عن كيفية معاملة هذه السلع وسيتم تقديم هذه الدراسة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورة سبتمبر ١٩٩٨ .

واضاف : توجد أمثلة ناجحة عديدة للمناطق الحرة العربية مثل المنطقة الحرة فى «جبل على» فى دولة الامارات العربية .

١٨ دولة عربية انضمت لمنطقة التجارة الحرة

وقال الدكتور عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية : تضم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ١٨ دولة عربية ماعدا أربع دول عربية هي جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا وهى الدول الاقل نموا وماعدا الجزائر التى تسهم بنحو ٥٪ من الواردات العربية التى تبلغ قيمتها ١٢٠ مليار دولار سنويا ، وقد نص البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحره العربية على مراعاة اوضاع الدول العربية الاقل نموا وهى ست دول عربية حسب تصنيف الامم المتحدة وتشمل موريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر واليمن وفلسطين وسوف تعطى هذه الدول استثناءات وتنازلات بالاضافة الى التدرج حتى التحرير حيث عانينا فى

المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٨

الماضى من خوف بعض الدول العربية من التحرير الكامل حتى لاتقوم بعض الدول بالتحرير والذى كان يتم على اساس القوائم السلعية وكانت المفاوضات حولها شاقة جدا ، أما فى منطقة التجارة الحرة العربية فيتم التحرير فيها بالتدريج وعلى اساس تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا .

وأكد الدكتور عبدالرحمن السحيبانى ان فوائد المنطقة الحرة العربية ستأتى فى المستقبل من خلال المدخل التبادلى للتنمية الذى سيزداد كما ستزداد الاستثمارات والتوظيف والدخل القومى والفردى وللمواطن العربى خاصة ان البشر هم وسيلة التنمية .

الاسئلة

هل روعى فى اعداد البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ؟ وهل يوجد تعارض بينهما على تنفيذ المنطقة؟ وهل هناك ضوابط تنظيم عدم الانسحاب من هذه المنطقة ؟

لدكتور عصمت عبدالمجيد : نأمل عدم وجود تعارض بين ماتم الاتفاق عليه فى الاتفاقيات الثنائية وبين منطقة التجارة الحرة العربية والا فلابد ان يصبح هناك تصحيح للاوضاع والاحتمال الاكبر هو عدم وجود تعارض بينهما .

وبالنسبة لضوابط عدم الانسحاب .. الانسحاب حق سيادى لكل دولة ومنطقة التجارة الحرة العربية تمت الموافقة عليها على أعلى مستوى ، كما تم اعداد البرنامج التنفيذى لها بعناية بجانب بحث جميع الموضوعات الفنية ، وقد اجتمع لأول مرة فى الجامعة العربية مدراء الجمارك فى الدول العربية لبحث تطبيق الخطوات التنفيذية للتخفيض الجمركى .

ما وقف هى الموقف بالنسبة للدول العربية التى تحت الحصار الاقتصادى ؟

الدكتور عصمت عبدالمجيد : ترفض الامانة العامة للجامعة العربية استمرار الحصار ولاتقبل استخدام هذا الحصار كسلاح ضد أى دولة عربية ويتم الان بذل المساعى لانهاء هذا الحصار لانه وضع غير طبيعى .

ماهى اهم الاستثناءات التى سيتم بموجبها استثناء السلع ؟

الدكتور عبدالرحمن السحيبانى : كثير من الاستثناءات التى قدمتها الدول العربية هى عوائق غير جمركية وقد قامت الامانة العامة للجامعة العربية بتصنيف السلع التى تقدمت بها الدول العربية على مائدة المفاوضات ، وسوف تبدأ منطقة التجارة الحرة العربية بالاستثناءات التى قدمتها الدول العربية فى أول يناير .

هل يوجد شرط جزائى يتم توقيعة على الدول التى ترفض تطبيق اجراءات التخفيض ؟

د. عبدالرحمن السحيبانى : لاتوجد جزاءات سيتم توقيعها على الدولة المخالفة ولا حتى دوليا فهناك الان احكام ضد كوريا واليابان وشيلى ولكن بمجرد ان اقرت اليابان برفع هذه المخالفات رفعت الاحكام .والنية الحسنة الصادقة هى الاساس لتطبيق الخطوات التنفيذية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، ولن تكون هناك ايه نزاعات ليس لها حل ، حيث توجد لجنة فنية لبحث أى خلافات قد تحدث .

كيف سيساهم القطاع الخاص فى منطقة التجارة الحرة العربية ؟ وماهى الآلية التى يمكن ان يعبروا بها عن مصالحهم داخل الجامعة العربية ؟

د. عبدالرحمن السحيبانى : جارى الان بحث قيام القطاع الخاص بدور اكبر وهو ممثل فى الجامعة العربية من خلال الغرف التجارية والزراعية والصناعية ، ومن خلال الاتحاد العام العربى للغرف ، ولكنها مشاركة غير كافية وتوجد مشاورات عديدة مع القطاع الخاص فى مختلف المجالات .

ماهو موقف الدول العربية المنضمة لاتفاقية الجات وغير المنضمة اليها بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية ؟

الدكتور عصمت عبدالمجيد : هدف الجات تحرير تجارة السلع والخدمات واغلب الدول العربية منضمة للجات وبعضها فى طريقه للانضمام اليها ، والقاعدة المستقبلية هى حرية التجارة مع الالتزام بسقوف زمنية ، وبعض الدول التى كانت تعارض الجات مضطرة الان ان تتعامل معها والتوجه العربى الان من خلال منطقة التجارة الحرة العربية يسير الان فى الطريق السليم . ■■

المنشور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٨

مسئول مصرى: إذا لم نتعانق اليوم فسنعلق من أعناقنا غدا

حلم السوق العربية يقترب

إذا صدقت الأنظمة العربية لأول مرة في حياتها ونفذت المرحلة الأولى من إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية «والتي يفترض أنها بدأت في أول يناير الجاري».. فسنكون قد وضعنا حجر الأساس الفعلي للسوق العربية المشتركة طبقا لسيناريو الوحدة الأوروبية اقتصاديا الذي اعتمد التدرج وصولا للتكامل،، بديلا للوحدة الفورية التي ثبت عدم جدواها عربيا بسبب تناحر الأنظمة العربية التي لم يتعد حجم تجارتها البينية ما بين ٦ ـ ٨٪.

يوم الأربعاء الماضي والعام يودع لحظاته الأخيرة بدا د. عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة متفائلا وواثقا من نجاح التجربة رغم اعترافه بوجود مشاكل كثيرة وموضوعات متعددة داخل الاتفاقية لم يتم حسمها مثل الأجندة الزراعية قائلا إنه يختلف مع الاقتصاديين القائلين بإن فترة السنوات العشر لتحقيق منطقة تجارة كاملة ليست طويلة حتى يمكن تذويب المصالح القطرية الضيقة في إطار المصلحة العربية العليا.

ومنطقة التجارة الحرة التي بدأت أول العام الحالي بخفض الجمارك بين البلدان العربية بنسبة ١٠٪ يتم تطبيقها سنويا لمدة عشر سنوات كان برنامجها التنفيذي قد جرت الموافقة عليه في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧ بعد الدفعة القوية من القمة العربية التي شهدتها القاهرة في يونيه ١٩٩٦.

الميزة الحقيقية لما تم منذ أيام انه أول خطوة عملية وتنفيذية على أرض الواقع ـ وهناك بعض البلدان التي لم تنضم للاتفاقية لظروف مختلفة مثل الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا.

ولذلك فهي خطوة تستحق التشجيع شرط تنفيذها بروح عروبية على أرض الواقع لكن هناك بعض المسائل التي لم تحسم حتى الآن ومنها الأجندة الزراعية وتقييد استيراد بعض السلع الزراعية حسب جداول مواسم الإنتاج الزراعي للدول العربية وسيبحث هذا الموضوع فريق فني من خبراء الدول والأمانة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بعد يومين وكذلك معاملة منتجات المناطق الحرة القطرية في الدول العربية وسيتم إعداد دراسة في سبتمبر القادم في حين سيتناول البرنامج التنفيذي للاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى الذي مدته ١٠ سنوات.

وبشأن قواعد وأسس الاتفاقية فهي تلزم الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ مع وجود مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتعامل السلع العربية وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما ـ يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية ومواجهة حالات الدعم والاغراق.

وأجاز البرنامج لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

وبشأن تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فسوف يكون وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية على أن يتم التحرير الكامل مع نهاية ٢٠٠٧ وهي الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية.. كما لا تخضع السلع العربية إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى.. كما يشترط للسلعة العربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي أقرها المجلس كما تتعهد الدول بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات والبيانات كما يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري.

ويضمن البرنامج معاملة خاصة للدول العربية الأقل نموا ويمنحها معاملة تفضيلية بشرط أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية والفترة الزمنية.

ويتم التشاور بين الدول الأطراف في تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية الحقوق الملكية الفكرية والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي.

ذلك هو البرنامج التنفيذي بصورة عامة ولكن كيف يرى الاقتصاديون جدوى هذه الاتفاقية؟ يقول السفير عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة إن الاتفاقية خطوة هائلة على طريق التضامن العربي وإن كانت هناك بعض المشاكل الثنائية فهذا لا يعني أن نعلق كل مشاريعنا وخاصة أنها مشكلة ظرفية.

فمثلا العراق ستتعامل معه كل الدول العربية ما عدا الكويت ويستطيع الاستيراد والتصدير مع الأعضاء الآخرين وفلسطين ستعامل معاملة الدول الأقل نموا، ولها معاملة تفضيلية خاصة وبالنسبة للاتفاقات الثنائية فربما تسرع بتحقيق الاتفاقية الجماعية ولو كنا مؤهلين قبل العشر سنوات للدخول في التحرير الكامل فلم لا؟ ولكن لا أرى عشر سنوات فترة كبيرة وإن كانت تأتي لاحقة للجات ٢٠٠٥ فإن التخفيضات في عام ٢٠٠٥ ستكون تجاوزت الجات بكثير.

وفي تقدير السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية المصري لشئون الشراكة فإن نصوص الاتفاقية جيدة لكن المهم هو مدى جدية الأجهزة التنفيذية وبالنسبة لوضع العراق في الاتفاقية فهو مفروض عليه قرارات دولية وحين تنتهي فالعراق يملك اقتصادا قويا ويستفيد ويفيد في منطقة التجارة الحرة واتفق

تماما مع طرح الرئيس مبارك بأن تبدأ الدول المؤهلة اقتصاديا فى السوق العربية المشتركة بالتوازى مع منطقة التجارة الحرة وكل الدول العربية المتوسطية مؤهلة كليبيا ولبنان وسوريا وفلسطين وتونس والمغرب والجزائر والعراق ودول مجلس التعاون وأعتقد أنه يجب على مصر وتونس والمغرب ولبنان وسوريا والأردن البدء سريعا فى السوق العربية المشتركة كما يجب مساعدة الدول العربية الأخرى من الناحية الفنية على تنمية اقتصادياتها .ويعتقد السفير بيومي أن هناك استجابة عربية للبدء فى تحقيق وتنفيذ هذه الاتفاقية وهى واجب علينا لأننا إن لم نتعانق اليوم فسوف نعلق من أعناقنا غدا.

أما د. يوسف صدقة نائب المندوب الدائم للبنان لدى الجامعة فيرى أن هذه المبادرة مهمة واخذت كثيرا من الوقت ولكنها تسير بطريقة موضوعية قد تكون متواضعة ولكنها جدية وهناك لجنة شكلها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمتابعة التنفيذ وبعد ١٠ سنوات سنصل لانفتاح جميع الأسواق ولكن بخصوص انتقال العمالة فهذا الموضوع سيأخذ وقتا طويلا وصعبا جدا فى الوقت الحالى. ويقول نبيل نجم المندوب الدائم للعراق فى الجامعة العربية ان بغداد شاركت فى صياغة القرار الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتعامل معه إيجابيا مضيفا أن بلاده عضو فى السوق العربية المشتركة فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى وقعت عليها إحدى عشرة دولة عربية منذ عام ٦٤.

يقول: د. نجم إن العراق كان باستمرار ملتزما بروح الاتفاقية ونص القرار الذى انشأ السوق العربية المشتركة التى هى غاية الطموح فى العمل الاقتصادى ولو كانت الأمور مضت بشكل سليم لكنا حققنا طفرة كبيرة فى توحيد هذه الأمة اقتصاديا وعموما العبرة ليست فى وضع أو اتخاذ قرارات وإنما فى التنفيذ الفعلى، لما اتفق عليه وبالرغم من وجود سوق عربية مشتركة على الورق بين ٧ دول فالأمل هو أن تؤدى هذه الاتفاقية إلى هذه السوق الموحدة وبالنسبة لنا فى العراق فنحن فى حالة مؤقتة مفروضة علينا قسرا علينا كعرب أن نعطى الأولوية للالتزامات العربية والصيغ التعاقدية الموقع عليها.

وبالتالى فإن السوق العربية والمنطقة الحرة تشترطان انتقال العمالة ورؤوس الاموال ورفع القيود الجمركية وفق برنامج زمنى معين فنأمل أن يبدأ الأخوة العرب فى إعمال المواثيق العربية قبل المواثيق المفروضة علينا من الخارج، ونرجو أن يبادر العرب بإعمال المواثيق الاقتصادية العربية معنا فنحن نفذنا تلك القرارات ونتوقع من إخواننا العرب أن يبادروا قبل غيرهم.. لكن للأسف فإن المبادرات تأتى من دول اجنبية قبل العربية.

ويشعر المواطن العراقى بألم وهو يرى طائرة روسية وأيسلندية تحمل هدايا ومواد غذائية لأطفال العراق ولا يرى طائرة عربية المطلوب أن يرى العالم أن العرب بدأوا يرفضوان استمرار هذا الحصار الظالم على العراق وليبيا.

اما رشيد عليو مدير إدارة الشركات والاتحادات فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فيرى أن الاتفاقية نقطة انطلاق للسوق العربية المشتركة وستبدأ بالسلع الزراعية بجميع أنواعها وبعض السلع الصناعية وأعتقد أن المدة لن تستمر ١٠ سنوات ولكن ربما يتم تخفيضها كما اقترحت دول إعلان دمشق فى اجتماعها الأخير حتى لا تصبح لاحقة زمنيا على بدء اتفاقية الجات عام ٢٠٠٥.

وقد أثبت التاريخ أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة لا يمكن لاحدهما أن يعمل بمعزل عن الآخر.

والعامل الاقتصادى سيعطينا قوة تفاوضية سواء سياسيا أو اقتصاديا كما أن تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية سيجنبهم بعض الخلافات السياسية التى تفرق العرب.

تحقيق:

عبير الفخرانى

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ١ / ١٩٩٨

الثلاثاء القادم:

اجتماع مهم للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية

يعقد يوم الثلاثاء القادم بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية أول اجتماع للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد ان بدأ تطبيق برنامجها التنفيذى اعتبارا من اول شهر يناير الجارى تدريجيا على مدار عشر سنوات يتم خلالها أجراء تخفيض فى الرسوم الجمركية على السلع العربية المتبادلة قدره عشرة فى المائة سنويا.

وصرحت مصادر مسئولة بجامعة الدول العربية بأن انعقاد هذا الاجتماع يأتى ضمن سلسلة من اجتماعات اللجان المعنية بالمسائل الفنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لاعداد تقارير تفصيلية عن اليات وبرامج التنفيذ والمتابعة وعرضها على وزراء الاقتصاد والتجارة العرب المشاركين فى اجتماعات الدورة القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التى تعقد بالقاهرة فى الحادى عشر من شهر فبراير القادم.

وتناقش لجنة التنفيذ والمتابعة فى اجتماعها متابعة تطبيق البرنامج التنفيذى والتحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة فى اطار منطقة التجارة العربية الحرة اضافة لبحث معالجة حالات الاغراق ودراسة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف من ناحية منح الاعفاءات ومدى ما تحقق بالنسبة لوضع البرنامج السنوى لخفض الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ذات الاثر المماثل على السلع العربية.

وذكرت مصادر الجامعة العربية ان اللجنة رحبت فى تقريرها الاخير باعلان انضمام مصر وسلطنة عمان الى اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية واكدت ان من شأن هذا الانضمام ان يعزز قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشار تقرير اللجنة الذى تلقته الامانة العامة للجامعة العربية الى موافقة نحو ١٨ دولة عربية من بينها مصر على تنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها اضافة لتأييد السلطة الفلسطينية لهذه الاجراءات بالرغم من ان المنافذ الجمركية الفلسطينية لا تزال خاضعة للسلطات الاسرائيلية.

واوضح التقرير قيام ١٢ دولة عربية بابلاغ اللجنة بهياكل تعريفتها والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل كما تلقت جداول مواسم الانتاج الزراعى من ٨ دول عربية من بينها مصر بينما ابلغت خمس دول اخرى انها بصدد ارسال هذه القوائم قريبا.

يذكر ان لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعقد اجتماعين سنويا قبيل اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى شهرى سبتمبر وفبراير.

بين المصالح الاقتصادية والايديولوجيا السياسية

بقلم: ليون بيجو ●

عندما نتحدث عن امكانات التعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط خلال العام ١٩٩٨ علينا أن نتذكر أن ما ستشهده المنطقة يستند الى ما حدث من تطورات فيها خلال العام ١٩٩٧. وفي هذا ما يحتم علينا أن نتطرق الى الأحداث السياسية والاقتصادية التي وقعت في العام ١٩٩٧.

على الصعيد السياسي لم يحدث ما يبعث على الأمل، إذ أن أطراف عملية السلام لا تزال بينها هوة كبيرة في المضمون والشكل. أما على الصعيد الاقتصادي فربما كانت هناك بعض التطورات التي تبعث على الأمل الحذر.

لقد كان أهم التطورات الاقتصادية خلال ١٩٩٧ المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الدوحة على رغم مقاطعة معظم الدول العربية له. وإذا ما حكمنا على المؤتمر بمعياري النوعية والكمية فإن في وسعنا أن نقول انه كان ناجحاً، مما يعني بالتالي أن التعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط امر محتوم. فمن ناحية المعيار الكمي يمكن الحكم من خلال عدد الدول التي حضرت مؤتمر الدوحة، اذ يقول «المنتدى الاقتصادي العالمي» الذي نظم عقد المؤتمر ان أكثر من ١٣٠٠ شخص حضروا المؤتمر وكانوا يمثلون ٥٤ دولة. ومع أن هذا العدد أقل من عدد الذين حضروا مؤتمر القاهرة في العام ١٩٩٦ فإنه دليل على استمرار الاهتمام في المنطقة بمؤتمرات القمة الاقتصادية التي تشكل العنصر الاقتصادي من عملية السلام.

أما المعيار النوعي لنجاح مؤتمر الدوحة فهو الجو العام الذي ساد الاجتماعات التي عقدها ممثلو القطاعات الخاصة في الدول العربية واسرائيل. وعلى رغم الانتقادات السياسية التي تعرضت لها اسرائيل في الجلسة الافتتاحية فإن اعضاء الوفد الاسرائيلي أعربوا عن ارتياحهم للاتصالات التي اقاموها، وأكدوا أنهم عقدوا صفقات تجارية وأخرى للمشاريع المشتركة.



الوزير الاسرائيلي شارانسكي في مؤتمر الدوحة.

وهكذا كان مؤتمر الدوحة ناجحاً، بمنظار رجال الأعمال، لا سيما إذا قسنا ذلك النجاح بالجو السياسي العام الذي ساد المنطقة بسبب استعصاء عملية السلام. فرغم استعصاء العملية السياسية حضر المؤتمر عدد كبير من ممثلي مصالح الأعمال الخاصة في المنطقة.

كذلك يجب النظر الى ما أنجزه مؤتمر الدوحة من خلال المشاريع الأخرى التي يجري تنفيذها حتى في هذا الوقت العصيب. ومن بينها اقامة منطقة صناعية حرة في منطقة مدينة إربد شمال الأردن (وهو ما وقع عليه الطرفان في الدوحة) وبناء مطار السلام المشترك بين ميناء العقبة الأردني وايلات وبالطبع التجارة المستمرة (رغم عدم الاعلان عنها) بين الشركات العربية والاسرائيلية. وإذا ما أخذنا هذه التطورات معاً سنجد أنها تمثل توجهاً لم يكن موجوداً أصلاً حتى عام ١٩٩٤. ففي ذلك العام أوصى مؤتمر الشرق الأوسط وشمال افريقيا الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء بأن تباشر شركات القطاع الخاص في التوصل الى عقود وصفقات تجارية تساعد على إنجاح عملية السلام السياسية. ومن الواضح أن القطاع الخاص اقتنع بهذه الفكرة اقتناعاً كاملاً على رغم استعصاء العملية السياسية. وفي الحضور الكبير لممثلي هذا القطاع

المصدر : الوسط

التاريخ : ١١/١/١٩٩٨

في مؤتمر الدوحة ما يثبت ذلك الاقتناع. وفي هذا التعاون ما يثبت أيضاً أن حوافز مصالح الأعمال والعقود والتجارة والتعاون الاقتصادي تساعد الطرفين على تجاوز عداواتهم التاريخية وتحقيق تغيير تاريخي جديد يتفوق على معظم الايديولوجيات السياسية. وفي هذا ما سيغذي التعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط لسنوات طويلة مقبلة ■

● محام أميركي متخصص في قضايا الاستثمار والقانون التجاري الدولي.

المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١/١٩٩٨

الإستحقاق السياسي والسلام الإقتصادي بين ١٩٩٧ و١٩٩٨

أفول الشرق أوسطية وانطلاق المنطقة العربية الحرة

اذا كان العام ١٩٩٧ شهد افول نجم الشرق الأوسط كنتيجة طبيعية للصعوبات التي واجهها مؤتمر قطر الاقتصادي، وهو الرابع في سلسلة مؤتمرات التعاون الاقتصادي للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فإن العام ١٩٩٨ سيشهد بداية تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة التي وصفها المؤتمر السابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت في ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٧ بانها «تعتبر رداً عملياً على التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان العربية، خصوصاً في ظل الاتجاهات نحو العولمة وقيام تكتلات اقليمية في انحاء مختلفة من العالم». ونظراً الى اهمية هذه الخطوة اوصى المؤتمر بتقليص الفترة الزمنية للبرنامج التنفيذي من عشر سنوات الى خمس او سبع سنوات، ابتداء من اول العام ١٩٩٨، لمواجهة مشاريع الشرق اوسطية التي تروج لها اسرائيل.

ويتضمن البرنامج تسهيلات عدة اهمها:

١ – معاملة السلع العربية التي يشملها التبادل في منطقة التجارة الحرة العربية، مثل السلع الوطنية في الدول الاطراف، في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية.

٢ – تحرير التبادل التجاري بين الدول الاطراف خلال عشر سنوات من التاريخ المقرر، على ان تضع السلع المحررة التي تدخل مباشرة في منطقة التجارة الحرة العربية، السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية مع امكانية احالة البعض الى التحرير التدريجي.

وتشمل القائمة ايضاً السلع العربية التي اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعفاءها، والواردة في قائمة تتضمن عشرين مجموعة سلعية مع امكانية استثناء بعضها لتدخل في قائمة التحرير التدريجي.

٣ – مراعاة احكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالاسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

ولتفعيل حركة التكامل الاقتصادي تركز الجهود حالياً على اعتماد منهجية جديدة للتعاون الاقتصادي العربي، توفر حرية انتقال اليد العاملة والافراد والسلع والمنتجات والخدمات ورؤوس الاموال.

لقد انهى مؤتمر التعاون الاقتصادي الرابع للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا اعماله في الدوحة في اجواء سلبية بدأت بمقاطعة عربية كبيرة وظهرت فيها خلافات سياسية على البيان الختامي، وانتهت بضياع كامل حول مكان انعقاد المؤتمر الخامس في العام المقبل، وكان الانقاذ بتحويل هذه المهمة الى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي سينعقد في «دافوس» في سويسرا في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، الامر الذي طرح السؤال: هل يكون مؤتمر قطر نهاية المطاف لسلسلة دورات التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا؟

عندما اختيرت قطر مكاناً لانعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر، اتخذ هذا القرار في الدورة الثانية التي عقدت في عمان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٥، بعدما تقرر انعقاد الدورة الثالثة في القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦، ولوحظ ان تحديد مكان انعقاد الدورتين قبل سنتين، يدل دلالة واضحة على ايجابية نتائج اعمال الدورتين الاولى في الدار البيضاء (عام ١٩٩٤) والثانية في عمان (عام ١٩٩٥)، ومدى نجاحهما في مسيرة التعاون الاقتصادي التي كانت تسير جنباً الى جنب مع مسيرة السلام السياسي، تنفيذاً لقرارات مدريد واتفاقية اوسلو، وتحت شعار توافق عليه جميع الافرقاء وهو «الارض مقابل السلام».

روابط عربية للمستثمرين

ولكن بعد نسف كل الاتفاقات والقرارات والمبادئ والشعارات التي تصب في مسيرة السلام السياسي والتعاون الاقتصادي، نتيجة وصول بنيامين نتانياهو الى الحكم، جاء انعقاد الدورة الثالثة في القاهرة ضعيفاً ولم يتعدّ

المساهمين العرب غير المصريين ٤٠٠ مستثمر ورجل اعمال، بينما اعلن الكثير من الوفود العربية المشاركة، عن عدم رغبته في اقامة مشروعات اقتصادية اقليمية تكون اسرائيل طرفاً فيها، الا في حال حدوث تقدم واضح في عملية السلام مع السلطة الفلسطينية وسورية ولبنان، وهذا يؤكد وجود روابط عربية مهمة على مستوى رجال الاعمال والمستثمرين العرب.

واستغلت اسرائيل فترة بدء عملية السلام، بشكل جيد وتمكنت من اظهار نفسها داعية سلام، لتتمكن من استقطاب استثمارات ضخمة، ودعوة الصناعات العالمية لإقامة مراكز اساسية لها، كما انها اقامت مناطق تجارية حرة مع أوروبا واميركا.

وسبق للسوق الاسرائيلية ان شهدت تدفقاً للاستثمارات الاجنبية، اثر توقيع اتفاقية السلام مع الفلسطينيين في العام ١٩٩٣، وحسب بيانات بنك «هوبو عاليم» بلغ حجم الاستثمارات نحو ٦٠٤ ملايين دولار عام ١٩٩٤، ووصل الى ٢,٠٣ مليار دولار العام ١٩٩٥، وخلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام ١٩٩٦، بلغت الاستثمارات الاجنبية الفعلية ٣٥٤ مليون دولار، مع العلم ان قيمة الاستثمار الاجنبي في الاصول الثابتة وصلت الى ٧٨٠ مليون دولار بعدما كان هذا النوع من الاستثمار منعدماً قبل اتفاقية السلام، كما يقول يورام جاباي رئيس احدى شركات ادارة الاستثمار التابعة لبنك «هوبو عاليم». لكن تدفق الاستثمارات الاجنبية توقف منذ فوز نتانياهو في الانتخابات وتسلمه السلطة في اسرائيل ورفضه تطبيق بنود اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين، وتوقف المفاوضات السلمية على المسارين اللبناني والسوري.

لكن اذا كانت اسرائيل بقيادة نتانياهو ترفض السلام على اساس مؤتمر مدريد، فما هو موقف الولايات المتحدة؟ وهل تستطيع دعم مسيرة التعاون الاقتصادي الاقليمي على اساس النظام الجديد للشرق الاوسط؟

على رغم ان مؤتمر قطر الاقتصادي لم يحقق الطموح الاميركي، فإن الولايات المتحدة مصممة على تحقيق «الشرق الاوسط الجديد» الذي ينادي به شمعون بيريز فيما يجمع المستثمرون العالميون على القول «ان امكانيات المنطقة ضخمة يدعمها الاستقرار السياسي بعد عمليات احلال السلام في الشرق الاوسط».

ويلتقي المستثمرون العاليون بذلك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي اشارت في تقرير وضعته عن مناخ الاستثمار في البلدان العربية الى ان هناك شعوراً عربياً يزداد بقوة وجوهره ان التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط لن يتم الا بعد تحقيق السلام الشامل والعادل ونزع اسلحة الدمار الشامل.

ولكن الدراسة اوضحت، «ان الصراع العربي الاسرائيلي كانت له آثاره السلبية على مناخ الاستثمار، وان ما افرزه من حروب وانفاق عسكري ضخم، اهدر موارد كان يمكن استغلالها في التنمية، وكان السبب الابرز الذي جعل المنطقة طاردة للاستثمار».

وقالت الدراسة: «اليوم تمر المنطقة العربية بمرحلة انتقال في ذلك الصراع، فقد بدأت عملية سلام ناقص لم يكتمل.. والتعنت الاسرائيلي لا يدع عملية السلام الا على شروطه، والاخطر ان اسرائيل تنشد سلاماً تظل معه القوة المتفوقة في اسلحة الدمار والاسلحة النووية مع نزع ذلك كله من الدول العربية، وهو سلام لا يقبله العرب، ولن يوقف سباق التسلح بين دول المنطقة بما ينطوي عليه ذلك من هدر للموارد».

وهكذا يستمر الصراع الاقتصادي على الشرق الاوسط الجديد، وربما امتد الى سنوات مقبلة بانتظار توقيع معاهدات واتفاقات لا تسمح بقيام زعامة اقتصادية في المنطقة، بل تهدف الى تحقيق سلام عادل واقامة تعاون بين شركاء من دون هيمنة طرف على آخر ولا اولوية فيه لمصلحة احد على حساب آخر.

هل تستطيع الولايات المتحدة تحقيق هذا الهدف؟

في ضوء الاجابة على هذا السؤال، يمكن معرفة الجواب على السؤال المطروح، اذا كان مؤتمر قطر الاقتصادي هو نهاية سلسلة دورات انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا؟ ام ان هذه السلسلة ستستمر لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية في المنطقة؟

النمو الاقتصادي

في اشارة الى ان السلام قد لا يكون ضرورياً واساسياً للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، توقعت تقارير اقتصادية دولية سلسلة مؤشرات ايجابية ستشهدها هذه المنطقة خلال السنوات المقبلة. فالبنك الدولي توقع في تقرير له ان تسجل اقتصادات دول المنطقة نمواً سنوياً بمعدل ٣,٦ في المئة خلال السنوات ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ مقابل معدل اثنين في المئة فقط في العقد الماضي، وبزيادة نصف في المئة عن توقعات سابقة للسنوات المقبلة. اما مؤسسة التمويل الدولية، فتوقعت ان يصل حجم تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى ١٠,٩ مليار دولار العام ١٩٩٧، والى ٧,٢ مليار دولار العام ١٩٩٨ مقابل فقط ٨,١ مليار دولار العام ١٩٩٦ وهي زيادة كبيرة ومضاعفة على رغم توقعها تراجع صافي رؤوس الاموال المتدفقة الى اسواق العالم النامية من ٢٨١ مليار دولار

المصدر : الـوسـط
التاريخ : ١١/١/١٩٩٨

العام ١٩٩٦ الى ٢٦١ ملياراً العام ١٩٩٧ ثم ترتفع الى ٢٧٥ ملياراً العام ١٩٩٨ المقبل.

وأعاد تقرير البنك الدولي توقعاته الايجابية الى الاصلاحات الاقتصادية التي ترسخت في بعض الدول خصوصاً مصر والاردن، وكذلك دخول عدد من هذه الدول الشراكة الاوروبية المتوسطية مثل تونس والمغرب والاردن، بالاضافة الى دول أخرى تستعد لدخول هذه الشراكة، الامر الذي يمكن المنطقة كلها من الاستفادة من عملية الاندماج في التجارة العالمية.

وعلى رغم اعتراف البنك الدولي بان استثمار اكثر من ٣٠٠ مليار دولار على مشاريع البنية الاساسية في المنطقة غير كاف لسد الفجوات، فقد اشار الى ان حكومات بعض الدول وطدت العزم على تحسين اوضاع البنية الاساسية فيها. مثال على ذلك، تمكنت البلدان الثمانية التي تقترض من البنك حالياً (الجزائر، مصر، الاردن، لبنان، المغرب، تونس، الضفة الغربية وقطاع غزة، اليمن) من مضاعفة المعدل السنوي لنمو اجمالي الناتج المحلي لديها الى حوالي ٦ في المئة وزادت الاستثمار في البنية الاساسية الى حوالي ٥ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، ولذلك يمكن ان تخطو خطوات كبيرة نحو ضمان التغطية الشاملة وتحسين الخدمات.

وفي الوقت الذي تكهنت فيه مؤسسة التمويل الدولية بتراجع تدفق رؤوس الاموال الى اميركا اللاتينية من ٩١ مليار دولار عام ١٩٩٦ الى ٨٣ ملياراً العام ١٩٩٧ بسبب التطورات التي شهدتها كل من المكسيك والبرازيل، فهي توقعت مضاعفة تدفق الاموال الى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا اكثر من ثلاث مرات عام ١٩٩٧، واربع مرات العام ١٩٩٨، على رغم التطورات السياسية المعرقلة لمسيرة السلام.

ولا شك في ان المتغيرات على الساحة الدولية ستفتح مجالات واسعة امام تطوير الاستثمارات العربية، كما انها ستولد فرصاً جديدة يمكن استثمارها في سبيل هذا التطوير الا ان المتغيرات ذاتها ستشكل ايضاً تحديات وتهديدات جدية لا يستهان بها اذا لم تتدارك البلدان العربية امورها وتستعد بالشكل المناسب.

ويرى الدكتور برهان الدجاني الامين العام لاتحاد الغرف العربية، ان البلدان العربية مهيأة حالياً اكثر من اي وقت مضى لان تخلع عنها ثوب المراوحة وتنطلق بخطوات واثقة نحو آفاق التنمية المرجوة للاسباب الرئيسية الآتية:

اولاً: لقد نفضت البلدان العربية عنها التيارات الفكرية والايديولوجية الداعية الى مركزية الاقتصاد ومركزية القرار الاقتصادي بعدما اثبتت فشلها، سواء من تجاربها الخاصة او اقتداء بتجربة الاتحاد السوفياتي سابقاً والدول التي [illegible]

كانت منضوية في كوميكوم.

ثانياً: يتزايد ادراك اهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان العربية، سواء تلك التي تحولت عن النظام الاشتراكي الى نظام آلية السوق الحرة مثل مصر وسورية، او التي اعتمدت النظام الاقتصادي الحر مع سيطرة القطاع العام على المؤسسات الانتاجية الاساسية مثل دول الخليج العربية. وتشهد البلدان العربية اتخاذ اجراءات جدية لترسيخ دور القطاع الخاص، تتمثل بشكل رئيسي في عمليات التخصيص التي تشهد تصاعداً متنامياً، كما في التعديلات الجذرية في القوانين والتشريعات الرامية الى استقطاب الاستثمارات الخاصة.

ثالثاً: ادخلت البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات اصلاحات جوهرية على هيكليات اقتصاداتها هدفت الى تحرير عناصر الانتاج وتحرير الاسعار في الاسواق الانتاجية والمالية والى توجيه الاقتصادات نحو آلية السوق الحرة.

رابعاً: احدثت تعديلات جدية ملموسة في مجال تحسين مناخ الاستثمار على المستوى القطري، سواء من خلال اصدار قوانين وتشريعات جديدة مشجعة على الاستثمار الوطني والوافد، او من خلال تبسيط الاجراءات المتعلقة بالاستثمار وخفض الرسوم، وفتح مجالات جديدة امام الاستثمارات الاجنبية لجهة تملك المشاريع الاستثمارية جزئياً او كلياً، ام لجهة السماح للاستثمارات الوافدة بدخول قطاعات كانت محظورة عليها في السابق، وبانشاء مكاتب وهيئات جديدة لرعاية شؤون الاستثمار.

خامساً: توافر مقومات ومميزات متنوعة في البلدان العربية، من حيازة الموارد التي سترتكز عليها الصناعات الصاعدة مثل النفط الخام والغاز الطبيعي او السيليكا وغيرها، الى توافر مناطق شاسعة للتوسع في انتاج الغذاء افقياً وعمودياً، الى توافر المهارات البشرية، وعناصر المبادرة الفردية المتمثلة بتصاعد قوة القطاعات الخاصة.

وتمثل هذه التطورات التي توجت بالاعلان عن اقامة المنطقة العربية الحرة بداية مشجعة لتطوير الاستثمار في البلدان العربية.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

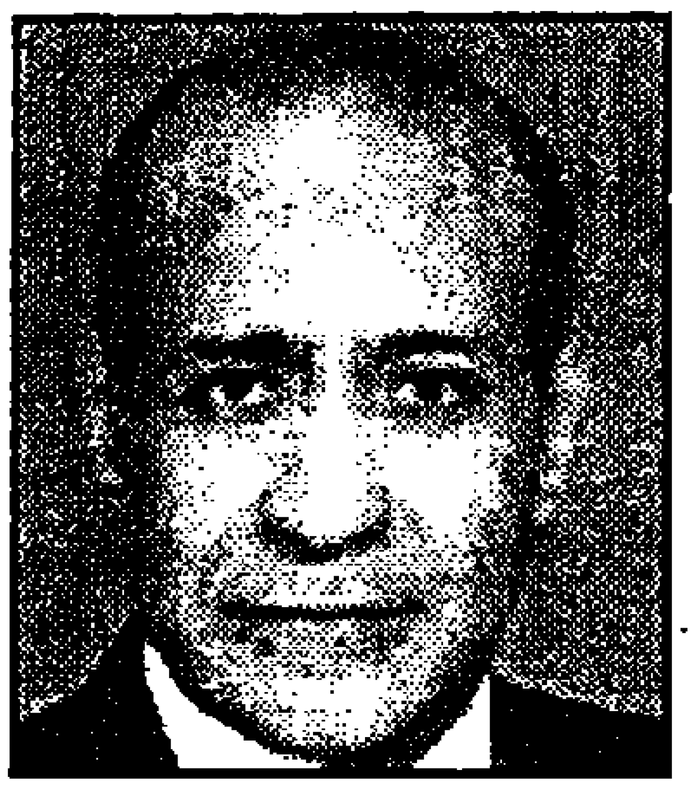
التاريخ : ١٣/١/١٩٩٨

د.فاروق مخلوف مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية :

هذه هى الأسباب الحقيقية وراء تعثر السوق العربية المشتركة

فى الآونة الأخيرة حدثت فى المنطقة عدة متغيرات دفعت الدول العربية إلى التحرك فى مسار التعاون العربى العربى، وتنشيط الاستثمارات المشتركة بين هذه الدول والابتعاد بصورة كبيرة عن مسار التعاون الشرق أوسطى..

وقامت الدول العربية بمحاولات جادة لتفعيل السوق العربية المشتركة، وزيادة التعاون العربى فى شتى المجالات، ومع هذه النظرة التفاؤلية حول بداية حقيقية لإقامة علاقات اقتصادية عربية متينة، إلا أن العديد من التساؤلات تطرح نفسها على الساحة حول هذه القضية..



د. فاروق مخلوف

حوار: علاء البحار

فماذا عن معوقات إقامة سوق عربية مشتركة؟ وما الطريق الصحيح لتفعيلها؟ وماذا عن الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى والتى بلغت ٧٥٠ مليار جنيه حسب أحد التقريرات، وكيف تعود للمنطقة لكى تستفيد منها الشعوب العربية؟ وهل تجد المنطقة التجارية العربية الحرة حماسا من الأنظمة.

كل هذه التساؤلات وغيرها طرحناها على الخبير الاقتصادى فاروق حسنين مخلوف الوزير التجارى المفوض بمصر ومستشار رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية والذى كان له دور بارز فى صياغة وثيقة السوق العربية المشتركة وإقامة منطقة تجارية عربية حرة.

* فى البداية سألناه.. هل يمكن أن يسير التعاون العربى فى ظل التعاون الشرق أوسطى؟ وهل المناخ الحالى مهيأ لاستقبال السوق العربية المشتركة؟

** رد فاروق حسنين مخلوف قائلا: إن فكرة السوق الشرق أوسطية ولدت ميتة لأنها لاتحمل خطوطاً واضحة وليس هناك تصور بعدد الدول وطبيعة التعاون، بالإضافة إلى التوتر السياسى مع إسرائيل، ولذا فشلت كل المؤتمرات التى عقدت فى هذا الصدد بداية من الرباط وحتى الدوحة، الحل الوحيد أمام الدول العربية هو التعاون العربى العربى والمناخ مهيأ تماما لإقامة السوق العربية المشتركة بداية من إنجاح المنطقة التجارية العربية الحرة.

* وإذا كان المناخ مهيأ لإقامة السوق العربية المشتركة فما الطريق العملى لتفعيلها؟

** قال مستشار رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية: إن المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية تستلزم أن يكون هدف العمل الاقتصادى العربى للمستقبل، وهو إقامة سوق عربية مشتركة والتى تقع فى نقطة متوسطة بين منطقة التجارة العربية الحرة والاتحاد الجمركى، ويكون ذلك على مراحل، أما المرحلتان الأولى والثانية فتكون على سلم التكامل الاقتصادى العربى ثم تكون المرحلة الثالثة هى السوق العربية، وتأتى بعد ذلك المرحلتان الرابعة والخامسة بإقامة الاتحاد الاقتصادى العربى، ثم الاتحاد النقدى.

* وماذا عن أولى هذه المراحل وهى منطقة التجارة الحرة والمقرر أن تبدأ فى يناير القادم؟ وما المعوقات التى تواجهها؟

** إن منطقة التجارة العربية الحرة نادى بها مؤتمر القمة العربية الأخيرة بالقاهرة وأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بها، وإننى أرى أنها ليست الصيغة المناسبة للتعجيل بالتكامل الاقتصادى العربى والاقتراب من مرحلة السوق المشتركة وليست هى التى كانت تقصدها القمة العربية لأنها ولدت ضعيفة ومليئة بالسلبيات، ومنها طول الفترة التى يتم فيها تحرير التجارة نهائيا وهى ١٠ سنوات دون ربطها بالمراحل اللاحقة للتكامل الاقتصادى بأى صورة من الصور.

وهذا ما دعا الكثير من الخبراء وأصحاب الرأى إلى المناداة باختصار مراحلها إلى سنتين أو ثلاث لأنه ليس من مصلحة الاقتصاد العربى الانتظار ١٠ سنوات لنفكر فى الانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركى التى تمتلىء بالصعوبات أكثر من مرحلة تحرير التجارة فى إطار المنطقة الحرة، وقد يستغرق الاتفاق عليها عدة سنوات ويحتاج تطبيقها مدة أطول تتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة أخرى تكون فيها الحقائق الاقتصادية قد تغيرت والمصالح العربية تقررت.

* وماذا عن ماهية السوق المشتركة؟ وكيف يتم مواجهة معوق تفاوت الدخول بين الدول العربية فى التعاون الاقتصادى المشترك؟

** بالإضافة إلى تحرير التجارة تعنى مرحلة السوق العربية المشتركة تحرير حركة عوامل الإنتاج الأخرى وأهمها العمالة ورؤوس الأموال والاستثمارات والمواطنة الاقتصادية (أى معاملة المواطن العربى فى النشاط الاقتصادى كمعاملة المواطن المحلى).. كما تعنى هذه المرحلة أيضاً حرية الاستخدام والنشاط الاقتصادى والمهنى، ويقود ذلك إلى حظر النشاطات الاقتصادية الأخرى حيث تنمو الاستثمارات والمشروعات الكبرى اعتمادا على السوق الكبيرة المحررة وتتكثف حركة العمالة تلقائيا لتوفير القوى العاملة فى هذه الاستثمارات ورفع مستواها المهنى والفنى للاستجابة للتطورات التكنولوجية فى الصناعة والزراعة والخدمات، وفى ظل التكامل الاقتصادى بدءا من منطقة التجارة الحرة لابد من مراعاة الفجوات بين مستويات النمو الاقتصادى فى الدول العربية بحيث تلقى الدول الأقل تقدما والأشد فقراً معاملة تفضيلية خاصة لإشراكها تدريجيا فى مسيرة تحرير التجارة. ومراحل التكامل الأخرى لكى يزداد تكافؤ الفرص بين الدول العربية.

* من وجهة نظرك هل يساهم التعاون الثنائى والإقليمى فى تقوية دعائم السوق العربية أم العكس؟

** إن التعاون الثنائى وشبه الإقليمى بين مجموعات جزئية من الدول العربية سلاح ذو حدين، ففى الجانب السلبى يمكن أن يؤدى إلى تشتت الجهد الاقتصادى العربى الجماعى التكاملى فى مسارات متناثرة وغير مترابطة أو منسجمة، وفى الجانب الإيجابى يمكن أن ترتبط هذه المحاور برؤية وقواعد وإطار جماعى موحد يمثل المسيرة العربية الشاملة للتكامل الاقتصادى بحيث تصبح المحاور الثنائية وشبه الإقليمية روافد له ودعامات تضيف إليه ولاتنتقص منه، ويشترط بالطبع لتحقيق هذه النتائج الإيجابية أن تكون المسارات الثنائية الجزئية أبعد مدى من المسار الجماعى، ومايدعو للسخرية والأسف هو اتجاه الدول العربية للاتفاقات الثنائية أو التعاون شبه الإقليمى مثل مجلس التعاون الخليجى، والاتحاد المغربى العربى، وهجروا العمل الجماعى ومازلنا عاجزين عن بناء إطار سليم أو نهج متكامل للتحرك بالاقتصاد العربى نحو صيغة متقدمة مثل «السوق» المشتركة ونصل أحيانا إلى البدء من جديد من نقطة الصفر، وهى منطقة التجارة العربية الحرة دون أن تكون ذات فاعلية حقيقية أى بداية ضعيفة وفارغة من المضمون وغير مرتبطة فى حلقات لسلسلة مشروع حقيقى متدرج وجاد وموضوعى لتحقيق التكامل الاقتصادى فى نهاية المطاف.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٨

مسيرة التكامل العربى

هل تستوعب الدول تحت الحصار ؟!

كتب - محمد عبد الرشيد:

أكد الخبراء على أهمية ادراج الدول التى تخضع لقرارات الحصار مثل العراق وليبيا والسودان ضمن برامج التنمية العربية الشاملة وكذلك مساندة الجزائر التي ترزح تحت وطأة أعمال الارهاب التى تؤخر جهود التنمية بها.

فقدعا على ديبون المدير العام بوكالة الاستثمار بالجزائر المستثمرين العرب الى عدم التردد والقدوم الى الجزائر للاستثمار لان السوق الجزائرية بكر، والتحفيزات موجودة والمزايا متوافرة وفرص النجاح كبيرة للغاية.

وأكد أنه رغم الأحداث التى تمر بها الجزائر حاليا فإننا نسعى فى إطار برنامج الحكومة الى التطبيق الفعلى والسريع للخصخصة لتنشيط الصناعة وإنعاش النمو الاقتصادى بعد صدور مرسوم تنفيذى لتجسيد هذا الهدف الذى من شأنه إعطاء امتيازات هامة لرجال الاعمال والمستثمرين العرب على وجه الخصوص، وما يحدث حاليا يحدث مثله فى انجلترا واسبانيا وحتى فى امريكا وإن أحداث الجزائر لا تؤثر فى اقتصادها رغما من بداية النهاية للحركات المتطرفة ودخولهم فى مرحلة الفشل، وقال ديبون ان وكالة الاستثمار تسعى فى الوقت الراهن الى جذب الاستثمارات العربية ومن خلال اقامة المعارض والندوات للتعريف بالوضع الاقتصادى وفرص الاستثمار بالجزائر وكان اول معرض اقيم لهذا الغرض فى البحرين ونال نجاحا كبيرا وآخر فى قطر والمملكة العربية السعودية والكويت والأردن وسلطنة عمان.

وأضاف انه فى إطار برنامج الخصخصة الجزائرى سيتحسن حال الاستثمار فى الجزائر وخاصة بعد أن حدد رسوم امتيازات لرجال الاعمال الذين يريدون تملك المؤسسات العمومية الجزائرية وعن التعاون مع أوروبا فى سبيل تحقيق شراكة جزائرية اوروبية قال ديبون. اننا لابد ان نطور التجارة مع اوروبا مثلما هو سائر فى تونس والمغرب ونحن فى حوار مع اوروبا بقصد إنشاء منطقة تجارة حرة ونضع تماما فى الحسبان ان الجزائر ترفض أن تكون سوقا استهلاكية للمنتجات الاوروبية فالجزائر تملك صناعات تنافسية كبيرة مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والحديد والصلب.

أما الخبير الاقتصادى المهندس مدحت صبرى فيقول ان الامة العربية اليوم مطالبة بأن تقف بحزم وإصرار أمام كل المحاولات الهادفة الى تفتيت قوتها الاقتصادية أو توجيه اقتصادياتها بعيدا عن المصلحة العامة لشعوبها كما انها مطالبة اليوم بأن تفصل الإرادة السياسية عن الإرادة الاقتصادية فى توجهاتها الخارجية. وإذا نجحت الدول العربية فى الاتفاق على هذا المبدأ الخطير فسيكون سهلا عليها أن تستوعب اقتصاديا ليبيا والسودان والعراق من خلال برامج التنمية الاقتصادية العربية وحجز أدوار لها من الآن .. فقرارات الحظر والمقاطعة قرارات وقتية تنتهى وتتغير وتتبدل اما مناطق التجارة الحرة و اتفاقيات الجات والسوق العربية المشتركة فهى قرارات تعبر عن سياسات على المدى الطويل فإذا لم تستوعب الدول العربية معها دول الحظر فى خططها ومشاريعها العربية التنموية من الآن ليكون لها دور على الساحة فى المستقبل وبعد انقضاء الحظر الاقتصادى فلن تقوى هذه الدول بعد انقضاء الحظر على العودة الى الصف الاقتصادى العربى بالقوة المطلوبة.. خاصة وان الكيان الاقتصادى العربى الجديد سيكون قد صار أكثر قوة وصلابة وسيبحث دائما عما يزيده قوة بانضمامه اليه ولن يلتفت الى من يضعفه اويعطل ويؤخر مسيرته..

ولذا على الدول العربية ان تنتبه الى اهمية وضرورة وجود ليبيا والعراق والسودان ضمن الصف الاقتصادى العربى بما لها من قوة ومكانة اقتصادية كبيرة وان كانت الآن مهدرة الا انها باقية تنتظر الانطلاق بمجرد انتهاء الحظر او تخفيفه وسيكون لانضمام ليبيا والعراق والسودان بثرواتهما البترولية والزراعية والبشرية اكبر الأثر على المدى البعيد فى تدعيم مناطق التجارة الحرة او السوق العربية المشتركة او اقامة الصندوق الإنمائى العربى فنحن كأمة عربية واحدة لا يجب ان نسقط من حساباتنا بعض الدول العربية لمجرد ان عليها حظرا اقتصاديا فرضته ظروف وقتية معينة وستزول بمرور الوقت وكما سمونا عربيا فوق الخلافات السياسية وفصلنا ارادتنا السياسية عن ارادتنا الاقتصادية واتخذنا قرارنا العربى ببدء العمل بمنطقة التجارة الحرة نستطيع الآن ان نسمو من جديد ونستوعب معنا دول الحظر فى مسيرة التنمية الاقتصادية ليكتمل العمل وتنتظم المسيرة كما يجب على الدول العربية ايضا مساندة الجزائر سياسيا واقتصاديا حتى تتمكن من تجاوز محنة الإرهاب.

المصدر : الحـــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١/١٩٩٨

التعرفة الجمركية تصبح الهدف الاول في العام الجديد

الدول العربية تتجمع لمواجهة همومها الاقتصادية في العام ١٩٩٨

مع مطلع العام الجديد ١٩٩٨ تحول العمل العربي لانشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الى هم رئيسي لأن انشاءها ارتبط بموعد محدد هو الاول من كانون الثاني (يناير) الجاري وهو الموعد الذي حدده المجلس الوزاري الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الستين في القاهرة لبدء قيام تلك المنطقة. لكن انشاء هذه المنطقة ليس بالهمّ الاقتصادي العربي الوحيد الذي يضغط على الدول العربية هذا العام، بل هناك الكثير من الهموم العربية الاقتصادية التي تتداخل في جانب كبير منها مع السياسة، منها عودة رؤوس الأموال العربية الضخمة المستثمرة في الخارج الى الداخل العربي ولو بنسبة ٢٥ بالمائة، استكمال برامج التخصيص في الاقتصادات العربية، تمكن البنوك العربية من البقاء في الاسواق العالمية بعد قيام مؤسسات مصرفية عالمية عملاقة اثر عمليات دمج واسعة، تنمية العلاقات العربية الاقتصادية مع دول العالم وخصوصاً مع دول الاتحاد الاوروبي. هذه وغيرها الكثير من الهموم الاقتصادية، والتي تأتي في مقدمتها هموم مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي قرر مؤخراً تعميق وحدته الاقتصادية عن طريق توحيد التعرفة الجمركية بين دوله.

اما الهم العربي الاقتصادي الرئيسي فهو تنفيذ قرار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حسب البرنامج المقرر وهو يقضي بتطبيق تدريجي لخفض الرسوم الجمركية بدأ بـ١٠ بالمائة من مطلع السنة الحالية، ثم تزيد هذه النسبة سنوياً عشرة بالمائة ايضاً، ولمدة عشر سنوات، يتم بعدها تبادل السلع بين الدول العربية الاعضاء في تلك المنطقة بدون رسوم جمركية وذلك مع العام ٢٠٠٧.

وبالفعل مع مطلع السنة الحالية الجديدة اعلن الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد بدء سريان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة بين الدول العربية الـ١٨، وهي الدول التي سبق لها ان صادقت على القرار ولم يبق، الا اربع دول هي: الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا، التي اعلنت انها ستنضم قريباً. وقال عبد المجيد ان هذه الخطوة هي لبنة اولى نحو تحقيق التكامل العربي الاقتصادي، مؤكداً ثقته في قدرة هذه الدول على تحول القرن الواحد والعشرين وحدة واحدة تتيح تنقل السلع بين الدول الاعضاء دون رسوم او قيود.

وقال الدكتور عبد المجيد ان منطقة التجارة الحرة لا تقف عند حدود حرية التجارة، وانما ترتبط بما تتيحه الحرية من ديناميكية في الاستثمار والانتاج. واكد ان قيام المنطقة يعتبر تعبيراً عن المصالح الاقتصادية الواحدة، فالتكامل الاقتصادي العربي سيخدم الدول العربية سواء كانت غنية او فقيرة. كما ان منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ستزيد المبادلات التجارية العربية - العربية خصوصاً انه لا يوجد تعارض بين مصالح كل دولة وبين مصالحها مجتمعة، اي بين مصالح قطرية وقومية.

والواقع ان قرار قيام هذه المنطقة اتخذ في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ عندما قرر ملوك ورؤساء الدول العربية اقامة المنطقة استناداً لاتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، وهي اتفاقية موجودة وموقعة من ١٨ دولة بعد ان انضمت اليها مؤخراً مصر وسلطنة عمان. وتشكل الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية نحو ٩٥ بالمائة من حجم التجارة العربية. وهذا القرار السياسي اتخذ رداً على الصيغة الشرق اوسطية التي بدأ املاءها على الدول العربية والمنطقة وذلك لاستيعاب اسرائيل فيها في اطار عملية السلام. وكان العرب قد قبلوا بهذه الصيغة الشرق اوسطية منذ مطلع التسعينات مع تقدم المفاوضات مع اسرائيل باتجاه تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي. لكن اسرائيل في ظل حكومة الليكود الحالية حاولت اخذ الجانب الاقتصادي من العملية السلمية والتباطؤ، وحتى التخلي، عن جانبها السياسي رغم انه الاهم والرئيسي. من هنا جاء الرد العربي باحياء اتفاقات وحدوية وتوحيدية ومشتركة موجودة اصلاً بين دول الجامعة العربية، فكانت منطقة التجارة الحرة العربية تمهيداً عملياً للسوق العربية المشتركة بحيث تكون بديلاً للسوق الشرق اوسطية او على الاقل بداية ضرورية لها.

وفي اطار هذه الثنائية كان الخلاف على مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا، وهو ابرز صيغة افرزتها العملية السلمية. لكن هذه القمة الاقتصادية تراجعت مع العام الماضي لتصبح مجرد مؤتمر اقتصادي عندما عقد في الدوحة في قطر. وحتى تحول تلك القمة الى مجرد مؤتمر اقتصادي كان محط خلاف، من هنا سيشهد العام الحالي تجدداً لمشكلة انعقاد تلك القمة. وحسب ما قالته مصادر عربية مختصة، فان مؤتمر الدوحة الاقتصادي سيكون الاخير اذا ما استمرت ازمة المفاوضات السياسية مع اسرائيل كما هي الحال الآن، وبالتالي لن تنعقد تلك القمة حتى على مستوى مؤتمر فقط.

وترى تلك المصادر ان العرب لمسوا عملياً اهمية قيام اي صيغة تنسيقية اقتصادية بينهم تصل بهم الى اية صيغة مشتركة، بعد ان تبين لهم ان اسرائيل تحاول ان تسيطر عليهم وعلى اقتصاداتهم وتحول اسواقهم الضخمة الواسعة الى مجرد اسواق استهلاكية لسلعها. لذلك تصاعد الموقف العربي الذي يرى ان هناك ضرورة لقيام سوق عربية مشتركة اياً كانت عليه احوال الشرق الاوسط او المفاوضات مع اسرائيل.

كذلك، فان الصيغة الاقتصادية العربية المشتركة لم تنطلق حالياً بهذه القوة فقط للرد على تآمر اسرائيل منفردة او في تحالفها المشبوه مع تركيا، وانما ايضاً بدت ضرورة قيام تلك الكتلة العربية الاقتصادية ملحة بعد اتجاه العالم لأن يتوزع هو ايضاً الى كتل واتحادات اقتصادية كان ابرزها الاتحاد الاوروبي الذي يتبلور عملياً مع العام الحالي، لكنه يبرز عملاقاً كبيراً مع العام المقبل بعد نجاح قيام السوق الاوروبية المشتركة، والوحدة النقدية المتمثلة في البنك المركزي الاوروبي والعملة الاوروبية الواحدة المعروفة باسم «يورو». واياً كانت المبررات، كما تقول المصادر نفسها، فان العرب ادركوا او انهم باتوا مضطرين لان يدركوا اهمية اي صيغة تكاملية او تنسيقية او مشتركة او توحيدية بينهم، لان هكذا صيغة ستحمي اسواقهم من اجتياح سلع ستفتح امامها منظمة التجارة العالمية كل الاسواق، والدولة التي لا تقبل بذلك ستبقى معزولة خارج دول منظمة التجارة العالمية. فالسوق العربية المشتركة ليست فقط لمجرد التبادل التجاري وانما ايضاً لتحويل المجموعة العربية الى كتلة بشرية منتجة لسلع يمكن الاستغناء بها عن سلع ستصل الى كل سوق عربية، مغرية في جودة انتاجها وسعرها. فاذا لم تكن هناك سلع بديلة لها وتنافسها لدى المستهلك العربي، فان الانتاج العربي سيتوقف عند ذلك، او على الاقل سيتراجع لمصلحة سلع العالم ودوله.

وتوضح تلك المصادر ذلك بقولها ان اي عمل عربي اقتصادي مشترك هو لضخ اموال عربية واجنبية في استثمارات ومشاريع استثمارية منتجة في السوق العربية، بحيث اذا انضمت الدول العربية لمنظمة التجارة العربية فلا يكون انضمامها كدول مستهلكة بل ومنتجة ايضاً. من هنا فان العام الحالي سيشهد جولة جديدة من المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وبين منظمة التجارة العربية لتنضم المملكة لتلك المنظمة باعتبارها دولة منتجة لافضل واجود الصناعات البتروكيماوية وغيرها. اضافة الى عدد من الدول العربية انضم الى تلك المنظمة للغاية نفسها، خصوصاً اذا كانت تلك الدولة لديها صناعات، مثل مصر، وتحتاج لتسويق.

وترى تلك المصادر انه لكي تستطيع الدول العربية الوقوف اقتصادياً الى جانب دول العالم، و لتكون عضواً فعالاً في منظمة التجارة العالمية هناك الكثير لتقوم به ايضاً، مثل السير بالاصلاحات الاقتصادية التي بات يمليها صندوق النقد الدولي على قاعدة اقتصادات العولمة، وهي تقتضي قيام اقتصاد حر وسوق حرة وعدم وجود حماية ودعم للسلع. وهنا يبرز دور القطاع الخاص الذي يرمز وجوده بقوة الى تراجع وجود الدولة اقتصادياً.

كذلك، فان صراع الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم وخصوصاً الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الاميركية واليابان والصين، حتّم قيام مؤسسات مصرفية كبرى تكون في مستوى تلك التكتلات وحجم اقتصاداتها. من هنا عمليات الاندماج بين بنوك وشركات مالية، اكان ذلك في اليابان او في اميركا او في اوروبا. وهذا يشكل تحدياً جديداً للبنوك العربية اذا ما ارادت ان تصمد، ان عن طريق فروعها في العالم او حتى في بلدانها ومراكزها الرئيسية. ويدلل على قوة البنوك ما قامت به عدة بنوك عالمية من عملية انقاذ كبرى لاقتصاد كوريا الجنوبية من ازمته، فالبنوك اصبحت اقوى من الدول.

وفي اطار العلاقة بين الاقتصادات العربية وبين الاقتصاد العالمي، قال عبد الكريم المدرس الامين العام لغرفة التجارة العربية - البريطانية ورئيسها التنفيذي ان السلع والمنتجات العربية اصبحت بعد سنوات من تنفيذ خطط التنمية تنافس المنتجات الاوروبية من حيث الجودة والسعر. وجاء كلامه هذا مرافقاً لاعلان الغرفة عن انشاء مركز لتنمية الصادرات العربية بهدف مساعدة المصدر العربي في ايجاد سوق لمنتجاته وخدماته في الاسواق الاوروبية وخصوصاً في السوق البريطانية. واوضح المدرس ان المركز يقدم مجموعة من خدمات المعلومات عن الاسواق الاوروبية، كما يتولى الرد على استفسارات المصدرين العرب الذين يرغبون في تصدير منتجاتهم الى الاسواق البريطانية والاوروبية. وفي العشاء السنوي للغرفة دعا المدرس الاتحاد الاوروبي لاتباع سياسة منصفة مع العالم العربي وخصوصاً مع دول مجلس التعاون، ولا سيما انه من المنتظر ان تبلغ قيمة الصادرات البريطانية

لوحدها الى الدول العربية عشرة مليارات جنيه سترليني، منها ستة مليارات مع دول مجلس التعاون.

واذا كانت هذه هموم اقتصادية عامة مع العام الجديد، فان هناك لكل دولة عربية ما يشغلها من قضايا اقتصادية خاصة بها. فمجلس التعاون لدول الخليج العربية يركز اهتمامه على النجاح في انجاز توحيد التعرفة الجمركية بين دوله الست بعد ان تم الاتفاق على تصنيف الف سلعة يطالها التوحيد، ولم يبق الا حوالي ٦٠٠ سلعة، اضافة الى انشغاله هذا العام بتنفيذ قرار قمة الكويت الخليجية الذي قضى بالربط الكهربائي بين دول المجلس.

وفي مصر، كبرى الدول العربية، تنشغل السلطات، ومعها عدة دول عربية، بالعمل بمعالجة الذيول الاقتصادية للعملية الارهابية في مدينة الاقصر التي ضربت السياحة في تلك المنطقة ككل وفي مصر. واثمرت بعض الجهود في هذا المجال. وفي لبنان بدأ الدين العام على الدولة يلقي بثقله على الاقتصاد والدولة خوفاً من ان يعود وضع الليرة اللبنانية الى الانتكاس مجدداً. من هنا كان للوديعة التي قدمتها السعودية للبنان، وقدرها ٦٠٠ مليون دولار، اهميتها في زيادة احتياط لبنان من العملة الاجنبية، الامر الذي قوى مركز الليرة والاقتصاد اللبناني.

من جانبها تنشغل السلطة الفلسطينية بالعمل لتحقيق استقلالية محدودة اقتصادياً عن اسرائيل التي تقوم بتنفيذ نوع من الحصار الاقتصادي عليها وعلى الاراضي الفلسطينية كلها، مع امل السماح لها بتبادل اقتصادي اوسع مع الاردن. اما العراق فما زال يقع في اطار حصار دولي اقتصادي خصوصاً وان مجلس الامن ما زال يرى عدم تنفيذ السلطات العراقية لكل قراراته، مع بروز جو ايجابي قد يتضح اكثر فاكثر هذا العام بحيث يتحسن وضعه الاقتصادي وتتراجع الحالة المأساوية التي يعيش فيها العراقيون.

وتقول المصادر ذاتها ان معظم الدول العربية تحاول تحسين اقتصاداتها بصعوبة خاصة بعد تفجر ازمات اقتصادية كثيرة في العالم، منها ازمة دول جنوب شرق آسيا واليابان، وهي ذات تأثير بنسبة ما على الاقتصادات العربية.■

لندن - «الحوادث»

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ١ /١٩٩٩

مجلس الشورى يشيد بحرص الرئيس مبارك على رعاية محدودى الدخل وغير القادرين

المطالبة بسرعة إنشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات العالمية

أكد أعضاء مجلس الشورى فى الجلسة المسائية للمجلس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس أن رعاية المواطنين من محدودى الدخل وغير القادرين هى عقد وعهد بين الرئيس حسنى مبارك وشعبه.

وقال الأعضاء - فى مناقشاتهم حول المسيرة الاقتصادية - إن ما أعلنه الرئيس مبارك من أن المواطن محدود الدخل هو شغله الشاغل يؤكد أن الرئيس مبارك يشعر بنبض كل مواطن ولذلك كان هناك إجماع من كل شعب مصر على مبايعته لفترة ولاية رابعة.

وشهد مجلس الشورى مناقشات موسعة حول طلبى المناقشة المقدمين من النائبين د. أحمد رشاد موسى ود. سمير طوبار حول دور الدولة فى النظام الاقتصادى المعاصر والاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات التداعيات فى الاقتصاد العالمى ومواصلة السياسات اللازمة للحفاظ على منجزاتنا وتحقيق أهداف برنامج العمل الوطنى فى مدخل الألفية الثالثة.

وأشاد الأعضاء بلقاء الرئيس حسنى مبارك مع المفكرين فى معرض الكتاب مؤكدين انه كان واضحا وصريحا فى رده على تساؤلات الحاضرين حول أماله فى فترة الرئاسة القادمة من أنه يعطى اهتماما كبيرا بالمواطن المصرى البسيط ورفع مستوى معيشة الفرد وأن ذلك فى مقدمة اهتماماته فى الفترة القادمة.

كما أشاد الأعضاء بتبنى السيدة سوزان مبارك مشروع إسكان محدودى الدخل وغير القادرين مؤكدين ضرورة إقامة العديد من هذه المشروعات لتوفير وحدات سكنية لشباب مصر بأسعار مناسبة.

وطالب الأعضاء بضرورة أن يسرع القادة والزعماء العرب بنبذ الخلافات العربية وأن يستجيبوا بسرعة لدعوة الرئيس حسنى مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأكدت النائبة د. فرخندة حسن رئيسة لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية وأول المتحدثين فى الجلسة المسائية أهمية طلبى المناقشة خاصة أنهما ركزا على ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعى والتنمية البشرية.

وقالت إن هناك مؤشرات تؤكد نجاح مسيرة التنمية فى مصر فى مقدمتها زيادة متوسط دخل الفرد مؤكدة أهمية تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى بين المواطنين.

وطالبت الحكومة بتقديم البيانات حول النسب المئوية للشرائح الغنية والمتوسطة والفقيرة لمعرفة العدالة الحقيقية فى توزيع الدخل مشيرة إلى أهمية استمرار دور الدولة للتحكم فى الأسواق لضمان مراعاة محدودى الدخل.

وقال النائب حسين العشى إن الرئيس مبارك كان واضحا وصريحا فى لقائه مع المفكرين فى معرض الكتاب فى الاهتمام بالمواطن المصرى ورفع مستوى معيشة الفرد وأن ذلك فى مقدمة اهتماماته فى فترة الرئاسة القادمة.

وطالب العشى بالاهتمام بالمجتمعات والمناطق العمرانية الجديدة وأن تكون هذه المجتمعات لصلحة الشعب المصرى وإيجاد فرص عمالة لشباب الخريجين.

وأشاد بتبنى السيدة سوزان مبارك لشروع إسكان محدودى الدخل وغير القادرين مؤكدا ضرورة إقامة العديد من هذه المشروعات لتوفير وحدات سكنية لشباب مصر بأسعار مناسبة.

وانتقد خلو طلبى المناقشة من إعطاء أهمية للعمال مشيرا إلى أهمية التركيز على حقوق العمال فى ظل عملية الخصخصة وأكد أن الحكومة تقوم بهذا الدور على أكمل وجه موضحا ضرورة الإسراع فى تقديم مشروع قانون العمل الجديد لمجلسى الشعب والشورى.

وحذر العشى من تدهور بعض الصناعات مثل مصنع السماد فى السويس بسبب ظاهرة الإغراق لضرب الصناعة الوطنية مشيرا إلى ضرورة تدخل الدولة السريع للقضاء على مثل هذه الظواهر.

وأشار النائب د. سينوت حليم دوس إلى أن مصر لديها العديد من الميزات النسبية المادية والبشرية وأن ذلك يتطلب العمل على جذب المزيد من الاستثمارات من جميع دول العالم لإقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية فى مصر.

وأكد النائب د. نبيه العلقامى أن خطط التنمية فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية وغيرها تتكافل مع بعضها البعض لصلحة الاقتصاد القومى مشيرا إلى أن الحكومة قامت بدور كبير فى مجال إقامة البنية

البشرية والاهتمام بمجالات الصحة والتعليم والثقافة.

وأشاد العلقامى بجهود الدولة بقيادة مبارك فى مجال الاهتمام بالمشروعات القومية العملاقة والتركيز على تنمية صعيد مصر.

وقال النائب محمد البطران إن مصر حققت المزيد من النجاحات فى مسيرة الاقتصاد القومى مثل خفض التضخم واستقرار سعر الصرف وزيادة الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى وزيادة متوسط دخل الفرد مشيرا إلى أهمية الحفاظ على هذه النجاحات.

وأشاد بالسياسات التى تقوم بها الحكومة فى مجال الاهتمام بالمواطن المصرى والقضاء على ظاهرة الإغراق مشيرا إلى أهمية زيادة المرتبات والأجور للعاملين بالدولة.

كما أشاد النائب أحمد ناصر بحرص الرئيس مبارك على مراعاة محدودى الدخل وغير القادرين فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى.

وطالب النائب عبدالحميد عميرة بضرورة أن يسرع القادة والزعماء العرب بنبذ الخلافات العربية وأن يستجيبوا وبسرعة لدعوة الرئيس حسنى مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحويل الأموال العربية بالخارج وتوجيهها للاستثمار فى الدول العربية.

وقال النائب شوقى يونس إننا لم ننته بعد من مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر مؤكدا أن التنمية الاقتصادية التى بدأها الرئيس مبارك كانت تهدف إلى حماية محدودى الدخل وغير القادرين.

وأشار النائب فهمى حمودة إلى ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لصناعات السكر نظرا لأهميتها ووجود الآلاف من العاملين بها.

وأكد النائب أحمد سرحان أهمية تسويق المعلومات والبيانات عن الأسواق التى تحتاج إلى منتجات مصرية متسائلا عن دور مكاتب الملحقين التجاريين بالخارج؟ وعن دور المعارض وتطويرها وأماكن إقامتها ودورها فى تصدير المنتجات المصرية للخارج؟

وكان مجلس الشورى فى جلسته الأولى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس قد شهد مناقشات موسعة فيما بين الحكومة والأعضاء وأكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء أهمية القضايا المطروحة للنقاش مشيرا إلى أن مصر سعت خلال السنوات الماضية إلى زيادة القدرة الإنتاجية وإيجاد مناخ للاستثمار المصرى أولا ثم العربى والأجنبى وبدأ التفكير بصوت عال فى الخروج من الوادى القديم وكيف يمكن للمواطن ألا ينتظر فرصة عمل فى الجهاز الحكومى.

وقال إن مصر سعت إلى وضع تكتل اقتصادى عربى ولكن هناك حساسية وحجم التجارة العربية ١٠٪ فقط والاستثمار العربى لا يزيد على ١٥٪ مشيرا إلى أن حجم الاستثمار المتدفق إلى مصر وصل إلى مليار ونصف المليار دولار وأنه سوف يصل إلى مليارى دولار.

وأكد أن دور الدولة فى النظام الحر لا يمكن التخلى عنه خاصة فى الشق الاجتماعى وحماية الاستثمار ووضع السياسات.

حامد محمد حامد

المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ١ / ١٩٩٨

٢٠٠٠ مليار دولار العائدات فى ٢٠ عاما

هل أخفق النفط فى تحقيق تنمية وتكامل اقتصادى عربى؟

تحقيق ـ عاطف عبدالله

هل يمكن لصناعة النفط العربية وايراداتها أن تكون عامل تنمية وتكامل على صعيد الاقتصاد العربي؟ وهل يمكن لهذا المورد المهم ان يلعب دورا كبيرا فى دفع التنمية الاقتصادية الاقليمية العربية؟

يقول المدير التنفيذى للمركز العالمى لدراسات الطاقة د. فاضل الحليبى ان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين العرب في فترة الخمسينيات والستينيات عندما كانت صناعة النفط العربية تحت السيطرة الكاملة لشركات النفط متعددة الجنسية بأن النفط لايمكن أن يلعب مثل هذا الدور وهو تحت تلك السيطرة، نظرا الى أن العملية الاستثمارية فى النفط ابتداء من التحرى عنه واكتشافه وتصديره كنفط خام الى الأسواق الخارجية ونقله وتوزيعه كانت تتقرر من قبل تلك الشركات وفقا لخططها، وليس وفقا لخطط الأقطار المنتجة، وأضاف : الأمر الذى يجعل صناعة النفط موجهة الى الاقتصاد الدولي الصناعى وليس الى الاقتصاد الوطني والاقليمى وكانت الاحلام تراود العديد من الاقتصاديين بأنه فى اليوم الذى يتحرر فيه النفط العربي من سيطرة الشركات ويؤول صنع القرار فيه الى أهله يمكن لهذا المورد الخطير ان يلعب دورا كبيرا فى دفع التنمية الاقتصادية الاقليمية العربية.

ولاحظ د. الحليبى انه بعد مرور اكثر من ٢٠ عاما على تملك الدولة فى الأقطار العربية المنتجة للنفط زمام الصناعة وعملية صنع القرار فيها سواء بتسعير النفط من قبل الأوبك، او بسيطرة الدولة على عملية الاستثمار فى النفط عن طريق التاميم كما حدث فى العراق والجزائر او عن طريق الاتفاق الودى بين الحكومة والشركات، كما حدث فى السعودية والكويت وقطر والامارات وليبيا.



د. فاضل الجلبى

واكد قائلا: الأمر لم يتغير إن لم يسؤ لقد اخفق النفط فى أن يكون كذلك على صعيد الاقتصاد الوطنى قبل أن يلعب دوره المرتقب على الصعيد العربي.

واوضح أن النفط عجز عن تحقيق تنمية اقتصادية وطنية بمعنى إيجاد مصادر متنوعة ذات مصدر انتاجي داخل او خارج القطر من شأنها ان تقلل الاعتماد على موارد النفط وتزيد من درجة الاعتماد على الذات في مواجهة حاجات الاقتصاد الوطنى فى معظم الدول العربية النفطية.

واضاف: بل على العكس فإن ما حدث قد قلل الاعتماد على النفس وزاد الاعتماد على النفط بحيث اصبح كليا وذلك على الرغم من أن هزات الرياح البترولية التى رفعت اسعار النفط الى مستويات عالمية غير مسموح بها من قبل.

ومضى يقول: لقد امطرت من موارد النفط للأقطار العربية المصدرة للبترول خلال هذين العقدين ما يتجاوز ألفي مليار دولار (ترليوني دولار) أى ما يعادل اربعة اضعاف الدخل القومى لبلد كاسبانيا الذى يعتبر اليوم من الأقطار الصناعية المتقدمة.

وعن تقيمه لاستخدامات هذه الموارد النفطية قال: أن الامر لم يتعد خلال هذه الفترة عملية قبض الأموال عن طريق بيع النفط ثم اعادة ضخها فى العالم الصناعى المتقدم على شكل استيراد البضائع والخدمات التى كادت معظمها يكون موجها الى الحاجات الاستهلاكية المتنامية التى تضخمت انماطها بجانب اقتناء الاسلحة

١

التي بحسب بعض التقديرات تكلف اقطار الشرق الاوسط حوالى ٢٠٪ من دخلها القومي.

وقال: صحيح كذلك ان جزءا مهما من تلك الأموال قد استثمر داخليا في تطوير البنية الاساسية كبناء الطرق والمواصلات وتطوير الخدمات الطبية والتعليمية. ولكن ذلك تم بشكل غير اقتصادى كان المستفيد الحقيقي منها المقاولون في الغرب.

وأكد ان جميع هذه الأموال صرفت في الاستيراد ولم تصرف او تستخدم في الاستثمار الداخلي او الخارجي من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني بهذه الدول من خلال تنمية قطاعات انتاجية في الزراعة والصناعة والتقنية. وبذلك اصبح الاقتصاد النفطي لايعدو كونه عملية مقايضة بين الصادرات النفطية والاستثمارات في الخارج التي استمرت في الزيادة وكلما زادت ايرادات النفط فإن مثل هذا الاستثمار كاد يكون معدوما في الاقطار الاخرى.

وقالت نائبة مدير الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي د. ميرفت بدوى ان استخدامات العوائد النفطية تمت خارج البلدان العربية وخارج البلدان النفطية نفسها مشيرة الى ان الفترة التي وصلت فيها العوائد المتراكمة الى أعلى قيمة لها وهي ٢٨٠ مليار دولار كان ٦٠٪ منها مستثمرا في اذونات خزانة امريكية.

وأضافت: إذن تناقص قيمة كل هذه الاستثمارات كان نتيجة لأسباب عدة كالسحب ثم تناقص قيمتها عالميا ليس فقط بالقيمة الحقيقية REAL لكن حتى بالقيمة النقدية (Nominal

وعما اذا كانت هناك استراتيجية نفطية للبلدان العربية قالت ان البلدان العربية لاتوجد لها أية استراتيجية طويلة الامد لقطاع النفط سواء من حيث الإنتاج او من حيث الأسعار. وفى المقابل نجد الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة الاساسية للنفط هي التي املت علينا استراتيجياتها.

ومضت تقول: في كل مرة ارتفع سعر النفط وجدنا دراسات متعددة مثل الدراسة المتبادلة بين الأوابك وانبى والتي توقعت بان يصل سعر البرميل الى ٨٠ دولارا عام ١٩٩٠ و ١٢٠ دولارا في سنة ٢٠٠٠.

وتساءلت قائلة: ماذا كان الأمر فالدول الصناعية بدأت اعادة هيكلة اقتصاداتها وبصفة خاصة تخفيض كثافة استخدام الطاقة في قطاعين اساسيين: الصناعة التي حدث فيها ليس فقط صناعات غير مستخدمة للطاقة ولكن ايضا تصدير هذه الصناعات (كثيفة استخدام الطاقة) الى الدول النامية لاسباب ليست فقط خاصة بكثافة استخدام الطاقة وانما ايضا خاصة بالبيئة.

وأضافت: واذا اخذنا القطاع الآخر وهو قطاع النقل فسنجد مثلا في امريكا انه على الرغم من تزايد المركبات ربما ثلاث او اربع مرات خلال السنوات العشر الماضية فإن استهلاكها من النفط لم يزد في حال من الاحوال خلال تلك الفترة بل على العكس حدث انخفاض في هذا الاستهلاك.

ومن جانبه شدد د. محمد سمير مصطفى الخبير الاقتصادى بمعهد التخطيط القومي على ان البلدان العربية النفطية اندفعت في استنزاف هذا المورد، وكانت قصيرة النظر في استخدامه اذ اندفعت في استخراجه في حين ان استخدام اشعة الشمس الساطعة على المنطقة في يوم واحد يعادل مخزون الزيت وكميته المستخرجة لمدة ٥٠ سنة.

وأضاف ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية قد استندت الى اقتصادات ريفية قامت على استنفاد مورد ناضب غير متجدد والتعجيل بأجل نفاده لايجاد الدخل القومي لتمويل اغراض استهلاكية

وتساءل قائلا: ما هو مستقبل التنمية العربية فيما لو تم ابتكار تقنيات رخيصة للطاقة البديلة يترتب عليها تقلص عوائد النفط العربية وانكماشها بشكل يضر ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

أمين عام الوحدة الاقتصادية العربية يشيد بمبادرات مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة

سرعة انتشار التكتلات الاقتصادية يحتم الإسراع بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة

أعلن السيد حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أن الدول الأعضاء في السوق العربية المصغرة (سبع دول وهي: مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن) تقوم حاليا بتقديم معلومات تفصيلية إلى الأمانة العامة للمجلس من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحرير تبادل السلع والمواد فيما بينها، وذلك من خلال خبراتها الواقعية والعملية أثناء التطبيق ومقترحاتها للتغلب على هذه الصعوبات، وذلك تنفيذا للقرار الذي اتخذه المجلس في دورته الأخيرة لتفعيل هذه السوق التي تمثل نواة للسوق العربية الموسعة المنشودة.

وقال إنه في ضوء ذلك فإن الأمانة العامة ستقوم بإعداد مشروع برنامج تنفيذي عن كيفية تطبيق أحكام قرار قيام السوق العربية المشتركة رقم ١٧ الصادر عام ١٩٦٤، والقرارات اللاحقة والمكملة له لعرضها على الدول الأعضاء في اتفاقية السوق في موعد لا يتجاوز نهاية شهر مايو القادم.

وردا على سؤال حول أسباب الجهود المكثفة حاليا لإقامة سوق عربية مشتركة موسعة، بالرغم من مرور ٤٠ عاما على الدعوة إلى إقامتها، أشاد الأمين العام لمجلس الوحدة العربية بمبادرات الرئيس حسني مبارك في هذا الشأن واستجابة عدة دول عربية لهذه المبادرات، موضحا أن أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية تنامت في ظل المتغيرات العالمية بشكل مطرد جعل الدول تعيد حساباتها وتخطيط استراتيجياتها للدخول في تكتلات اقتصادي إقليمي يكون أساسا للحوار مع التكتلات الاقتصادية الأخرى التي بدأت تتنامى مع الاتجاه العالمي نحو حرية التجارة والعولمة.

وأضاف السيد حسن إبراهيم أن الدول العربية ليست بمعزل عن هذه التطورات والاتجاهات العالمية، وبالرغم من إدراك الدول العربية المبكر لأهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي تمثل في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤، إلا أن تطبيق قرار السوق كواقع تعثر كثيرا لأسباب يعود معظمها للظروف السياسية التي مرت بها الدول العربية في الحقب المختلفة في الفترة السابقة.

السوق المصغرة

وقال إنه نظرا لما للسوق العربية المشتركة المصغرة والقائمة حاليا بين سبع دول عربية حتى الآن من أهمية كنواة لتكتل اقتصادي عربي أكبر وأشمل يستطيع مواجهة المتغيرات العالمية، فإن المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد في شهر مايو الماضي بالقاهرة قد دعا إلى تفعيل السوق المصغرة والقائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها نواة وقاعدة لإنشاء السوق العربية المشتركة الموسعة التي تضم جميع الدول العربية. كما دعا إلى التنسيق بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

وأشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن المؤتمر البرلماني قرر أيضا إنشاء لجنة برلمانية خماسية في إطار الاتحاد البرلماني العربي لمتابعة موضوع السوق العربية المشتركة، الأمر الذي حدا بالدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى إصدار قرار في يونيو الماضي باستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء، مع مراعاة القواعد المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء، وإعداد دراسة حول موضوع توحيد التعريفات الجمركية من خلال الاستعانة بالخبراء من الدول الأعضاء ومن خارجها، ثم قرر المجلس في دورته الأخيرة تفعيل السوق القائمة.

وردا على سؤال عما إذا كان هناك تعارض بين السوق القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي بدئ في تنفيذها في أول يناير الحالي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية، نفى السيد حسن إبراهيم وجود أي تعارض، مؤكدا أهمية التنسيق في هذا الشأن.

وأوضح أن الدول العربية في إطار سعيها لبناء تكتل اقتصادي قامت بإقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بينها، وذلك في عام ١٩٨٣، وقد نصت هذه الاتفاقية في بنودها على قيام منطقة تجارة حرة عربية بين الدول الأعضاء فيها، وهو الأمر الذي حدا بالجامعة العربية لإصدار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير عام ١٩٩٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي يهدف إلى إقامة هذه المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من أول يناير الحالي.

جدية الخطوة

وقال إنه بالرغم من جدية هذه الخطوة إلا أن طول فترة التنفيذ لا يتناسب مع الانتشار المتسارع للتكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، مؤكدا ضرورة أن يتزامن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية مع تفعيل دور السوق العربية المشتركة المصغرة والقائمة بين سبع دول عربية حتى الآن، في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقال إنه لكي يتم ذلك يجب التنسيق بين الأجهزة المعنية في الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية لربط تنفيذ قرار منطقة التجارة بالخطوات التي تم إنجازها حتى الآن في إطار السوق العربية المشتركة لتعزيز التكتل الاقتصادي العربي وحث بقية الدول العربية للدخول في اتفاقية السوق العربية المشتركة.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٨

٥٠ خبيرا عربيا بالقاهرة الخميس المقبل لبحث الإجراءات التمهيدية لإقامة السوق المشتركة

تبدا لجنة المفاوضات التجارية العربية اجتماعها بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الخميس المقبل بمشاركة ٥٠ من كبار الخبراء التجاريين العرب.

وسوف تناقش اللجنة خلال الاجتماع السلع الممنوعة والمقيد استيرادها فى الدول العربية لاسباب واردة فى البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الكبرى وكذلك السلع المقيد استيرادها فى الدول العربية لاسباب اقتصادية او تحت الحماية الجمركية.

واشارت مصادر الجامعة العربية الى ان مذكرة الامانة العامة للجامعة تتضمن قائمة مشتركة بالسلع الممنوع استيرادها فى البرنامج التنفيذى من واقع القوائم السلعية التى تلقتها من الدول العربية وذلك بعد استبعاد مجموعة من السلع الممنوع استيرادها لاسباب غير واردة فى البرنامج التنفيذى حيث تم اعداد قائمة مفصلة بها.

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨

تعرض تقريرها وتوصياتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنفيذ والمتابعة تبحث في إجراءات منطقة التجارة العربية

□ القاهرة - «الحياة»

■ تعقد لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اجتماعها الثالث يوم السبت المقبل في مقر الجامعة العربية بمشاركة المندوبين الدائمين للدول الاعضاء في الجامعة ووكلاء وزارات التجارة والاقتصاد.

وقال مصدر في الجامعة أن جدول أعمال اللجنة يشمل البحث في عدد من البنود في مقدمها اجراءات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واجراءات تنفيذ الخفض الجمركي المتفق عليه بنسبة عشرة في المئة اعتباراً من مطلع كانون الثاني (يناير) الماضي وايداع هياكل التعرفة الجمركية وتصفية القيود غير الجمركية والروزنامة الزراعية وقائمة السلع الممنوع استيرادها.

واشار المصدر إلى انه سبق انعقاد لجنة التنفيذ والمتابعة اجتماع لرؤساء ومديري الجمارك العربية في كانون الاول (ديسمبر) الماضي تمت خلاله الدعوة الى تطبيق الخفض المدرج في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل على السلع العربية.

وأرسلت عشر دول عربية إلى الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة هياكل التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية وجداول مواسم الانتاج الزراعي في حين لم ترسل ثماني دول تلك الهياكل.

كما تلقت الامانة الفنية لمنطقة التجارة قوائم السلع الممنوع استيرادها من ١٢ دولة تشمل ما يزيد على ٢٠٠ سلعة أو مجموعة سلعية تمت مراجعتها وتصفيتها. وأحالت الامانة عدداً منها الى قوائم القيود غير الجمركية لعدم وضوح أسباب المنع أو لأن المنع تم لأسباب اقتصادية وحمائية تخالف ما هو منصوص عليه في البرنامج التنفيذي.

وأوضح المصدر أن الأمانة العامة وضعت قائمة موحدة لكل السلع في الدول العربية مصنفة حسب النظام المنسق وحسب كل دولة عربية. ومن هذا المنطلق أحالت الأمانة العامة قائمة السلع الممنوعة لأسباب بيئية الى مجلس الوزراء العرب المسؤول عن البيئة لتحديد درجة المنع بشكل دقيق.

وفيما يتعلق بموضوع تصفية القيود غير الجمركية تناقش لجنة التنفيذ والمتابعة تقرير لجنة المفاوضات التجارية عن اجتماعها الأخير المخصص لدرس هذا الموضوع.

وبالنسبة للبند المتعلق بالروزنامة الزراعية، ذكرت مصادر في الجامعة ان اللجنة ستناقش تقرير فريق العمل الفني للسلع الزراعية العربية بعد درس وضع روزنامة مشتركة للدول العربية تحدد فيها الدول مواسم الانتاج للسلع الزراعية وكيفية معاملة السلع الزراعية خلال مواسم الانتاج وخارجها وتحديد إمكان تبادل الفوائض من السلع الزراعية وتسويقها داخل الاسواق العربية.

معلوم أن لجنة التنفيذ والمتابعة ستعرض تقريرها وتوصياتها بعد استعراضها لتقارير وتوصيات لجان المنطقة الحرة العربية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة الشهر الجاري.

الديمقراطية والسوق المشتركة والسلام ضرورات عربية


على الدين هلال


سعد الدين ابراهيم

د. إيناس طه

اكد الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ الاجتماع بالجامعة الامريكية ان الاولويات التى تتصدر الانشغالات العربية فى ١٩٩٨ تتمثل اولا فى اقامة السوق العربية المشتركة وأشار فى هذا الصدد إلى الاعلان الذى تم فى اول يناير الماضى بشأن منطقة التجارة الحرة مشيرا إلى تطلعه لأن يكون هذا الحلم مصيبا والا يتم اجهاضه مؤكدا فى الوقت نفسه ان نجاح هذا المشروع مرتبط بقدر عال من العقلانية وحساب المصالح. واوضح فى هذا الصدد أهمية ان يتجاوز الفكر العربى مقولة أن المصلحة امر مدنس مشددا على أن تلك قيمة قومية كبرى. واضاف ان الاعتبار الذى انجح الجماعة الأوروبية حتى الآن هو انهم كانوا اكثر عقلانية واقل عاطفية ولم يكن داخلهم خجلا من الحديث عن المصالح.

● الجانب الثانى فى الأولويات العربية لعام ١٩٩٨ من وجهة نظر د. سعد الدين ابرهيم هو قضية ادارة الصراع العربى الاسرائيلى حيث أوضح أن هذه الادارة يمكن أن ترشد. وأكد على أهمية التعامل كما لو كانت الحرب ستحدث غدا مشيرا إلى أن من الحصافة اعادة الاعتبار لخيار الحرب. وانتقد اسقاط الرئيس السادات لهذا الخيار مشيرا إلى انه لا يجوز فى العلاقات الدولية اسقاط أى خيار.

العلاقة مع دول الجوار: تقوية الجناح المعتدل في ايران

● الجانب الثالث فى الانشغالات العربية والكلام للدكتور سعد الدين ابراهيم هو العلاقة مع دول الجوار وأهم الجوار هى ايران مشيرا إلى أن هناك اهمية دول كبرى لتقوية الجناح المعتدل فى النخبة الايرانية واحداث توازن استراتيجى فى المنطقة يعادل التحالف التركى الإسرائيلى. وأكد أن تقوية الجناح المعتدل فى مواجهة الجناح المتشدد امر له أهميته القصوى ومن شأنه أن يتيح تقريب وجهات النظر والتوصل لحلول بشأن احتلال الجزر الأماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

كما تناول د. سعد الدين ابراهيم اهمية صياغة اجراءات امنية فى الخليج تكون مصر وايران طرفين فيها حتى يسهل الاستغناء عن الولايات المتحدة.

وأخيرا الجانب الرابع فى الانشغالات العربية هو قضية الديمقراطية التى ستظل مطروحة طوال ١٩٩٨ فلا حل للعنف سوى بمشروع ديمقراطى يتيح تقوية المجتمع المدنى. وفيما يتعلق بالسودان شدد الدكتور سعد الدين إبراهيم على اهمية الاقرار بالعلمانية وبوضع دستور جديد يتيح الديمقراطية لكل السودان.

الادماج السياسى أم الاقتصاد السياسى؟

واخيرا تناول د. سعد الدين ابراهيم بعض المشكلات التى يواجهها المجتمع المدنى العربى فيما يتعلق بالتطبيع مع اسرائيل مشيرا للمشكلات التى اثيرت فى مواجهة التفاعل مع الكتاب الاسرائيلى من دعاة السلام وكذلك للمشكلات الشبيهة التى واجهتها مجموعة كوبنهاجن فى مصر فيما يتعلق بالأمر نفسه.

وعلى الجانب الآخر رأى د. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أهمية أن تكون للقوى السياسية مجتمعة نصيب فى صنع ورسم السياسات العامة ثم نصيب فى عوائد التنمية السياسية والاجتماعية. واعطى بعض الأمثلة الايجابية التى شهدتها المنطقة خلال عام ١٩٩٨ ممثلة فيما شهدته سلطنة عمان من مشاركة المرأة فى مجلس الشورى وادخال عنصر الانتخاب فيه بعد أن كان مقصورا على التعيين. واعطى امثلة بمجلس الأمة الكويتى مشيرا إلى أنه من أنشط المجالس التشريعية فى المنطقة وأن الاستجوابات الساخنة حول صفقات الأسلحة وحول قضية الشفافية كان لها ابلغ الأثر. واشار د. على الدين هلال ايضا إلى الانتخابات المغربية واصفا اياها بأنها تمثل تطورا ايجابيا ومشيرا فى الوقت نفسه للانتخابات فى الأردن واليمن.

أما عن السياسة التخصيصية اوضح د. على الدين هلال ان هذه السياسات ما لم ترافقها ضمانات معينة فبمقدورها أن تؤدى إلى نتائج اجتماعية وخيمة مشيرا إلى أن احتكار القطاع الخاص لا يقل سوءا عن احتكار القطاع العام.

كما شدد على اهمية اقامة صندوق اجتماعى لمعالجة الآثار السلبية.

وأكد أهمية الاهتمام بالمستقبل مشيرا الى أن مجمل الناتج القومى العربى أقل من بلد مثل اسبانيا.

وحول أهمية ضبط الأولويات العربية أشار د. على الدين هلال أن هناك اختلافا فى ادراك النخبة السياسية لمصادر التهديد وهذا الاختلاف يعكس اختلاف نظرة هذه الدول لحدود العلاقة بين السيادة الوطنية والمصلحة العربية فى دورها الادنى مشيرا إلى ان تجاوز هذا الأمر لن يتاح سوى بالمكاشفة والحوار بين الزعماء العرب فهناك قوى متعارضة ومتلاطمة على الساحة العربية.

هكذا يقول د. سعد الدين ابراهيم. فهناك مثلث له ثلاثة اضلاع احدها يمثل محور القوى الديمقراطية والآخر يمثل محور قوى الدولة والأخير يمثل محور قوى التطرف الدينى.

هذا المثلث وعلى مدى العشرين سنة الماضية ظل يشهد تقدم ضلع على الضلعين الأخرين. وهو يرى أن هذا الأمر يختلف من بلد عربى إلى بلد عربى آخر. فالضلع الديمقراطى كان اكثر تقدما فى بلد مثل مصر والمغرب والأردن واليمن وموريتانيا وبدرجة أو بأخرى فى الجزائر. اما ضلع قوى استبداد الدولة فقد ظهر فى بعض البلدان. وبخصوص ضلع الحركات الاسلامية فقد برز فى الجزائر واتخذ شكلا دمويا عنيفا حيث تجاوز الـ ٣٦ الف شهيد فى ١٩٩٧ تقدره بعد المصادر الأخرى بـ ٧٠ الف شهيد وذلك بالرغم من أن الاسلاميين فى الجزائر مهمشون سياسيا إلا أنهم قادرون ماديا. هكذا كان كل من ضلع الدولة وضلع المتطرفين يضغط على المجتمع المدنى بشكل أو بآخر.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٢/١٩٩٨

إلــى ان يتــم
استكمال تنفيذ
المنطقة الحرة

رغم الاعلان عن بدء تنفيذ نظام المنطقة الحرة العربية من اجل دعم التبادل التجارى والاقتصادى إلا ان الخبراء يطرحون العديد من التصورات حول اساليب التكامل الاقتصادى بين الدول العربية خاصة فى اوقات الازمات فهل يمكن تحقيق هذا التكامل من خلال الاجهزة والمنظمات الحالية ام ان الأمر يحتاج إلى مزيد من الآليات الجديدة.

الخبراء يطرحون وسائل لتحقيق التكامــل الاقتصــادى العربى



د. على سليمان



م. مدحت صبرى

إستثمار المدخرات الوطنية بدلا من ايداعها بالخارج

وقد تناولت دراسة اعدها الدكتور على عبد العزيز سليمان رئيس قطاع التعاون العربي الافريقى بوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى امام المؤتمر الذى عقده مركز ابحاث المستقبل بجامعة اسيوط مؤخرا ٥ اقتراحات لبعض عناصر الاستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادي واليات عملها.

وتتضمن هذه الاقتراحات وضع خطة قومية للتنسيق الصناعى ويأتى التنسيق بين القطاعات الانتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الاعضاء فى اتحاد اقتصاد اقليمى وهناك عدد من الهيئات العربية التى يمكن ان يركن إليها عملية القيام بوضع خطة قومية تكاملية ومنها المعهد العربى للتخطيط بالكويت وصندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعي بالكويت ايضا او مجلس الوحدة العربية بالقاهرة أو مجموعة من المعاهد والمراكز الاكاديمية الاقتصادية .

ومن الممكن ايضا اقتراح مجلس اعلى للتنسيق العربى يضم وزراء التخطيط والتنمية والاقتصاد فى الدول العربية المشاركة فى برنامج الوحدة كما يتضمن انشاء بنك او مؤسسة تمويلية للتكامل العربي يتم من خلاله التمويل اللازم للانشطة الاساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربي مثل وضع الخطط القومية الاستراتيجية وتوفير التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الاقل تقدما. ويوجد فى المناطق العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور، منها المؤسسات العربية للتمويل مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (الكويت) إلا انه يعيب هذه المؤسسات محدودية الموارد واعتيادها على التعامل مع المشروعات المحلية محدودة الهدف لذا فهناك ضرورة ملحة لإيجاد مؤسسات مالية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية (I-F-C) لتمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان الحكومة على ان يسهم القطاع الخاص فى راسمال هذه المؤسسة وفى ادارتها.

وتشمل هذه الاقتراحات ايضا انشاء مجلس رئاسة يمثل حكام الدول الاعضاء، يتولى وضع واقرار السياسات اللازمة لتحقيق اهداف الاتحاد يمكن الاستعانة باتفاقيات مجلسى التعاون العربى (المنفض) ومجلس التعاون الخليجى المحلى المغاربى. هذا إلى جانب إنشاء مجلس او برلمان للشعوب وذلك لاهمية المشاركة العربية فى تحقيق اهداف الاتحاد الاقتصادى السياسى العربى حيث ان مسيرة التنمية السليمة تحتاج مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين باعبائها ومسئوليتها وذلك اسوة «بالبرلمان الاوروبى».

وتتضمن ايضاً اقامة نظام عملى لتوزيع منافع التكامل مثل ماحدث فى دول السوق الاوروبية المشتركة وغيرها من المجموعات الاقتصادية تمثلت فى إيجاد نظام لتوزيع منافع السوق الكبيرة الناتجة عن الوحدة الاقتصادية على جميع فئات المجتمع وبالذات تعويض المتضررين من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الاسواق، ومن المؤكد ان مزايا الوحدة الاقتصادية فى الامد الطويل سوف تتخطى مراحل الخسائر المؤقتة الناتجة عن اعادة توجيه الصناعة وترشيدها.

استثمار المدخرات الوطنية العربية

اما الخبير الاقتصادى المهندس مدحت صبرى فيركز على قضية مهمة تتعلق بامكانية استثمار المدخرات الوطنية العربية بما يحقق مبدأ التكافل الاقتصادى ويضرب مثلا بذلك الحدث الاقتصادى الذى وقع مؤخرا وضاع فى زحمة الاحداث الاقتصادية رغم أهميته هو ما أعلنه البلد العربى الشقيق لبنان من إنه تلقى مبلغا يزيد على المليارين من الدولارات الامريكية تم ضخها فى الشريان المالى للاقتصاد اللبنانى بعد ان عانى كثيرا وفقدت العملة اللبنانية اكثر من ٣٨٪ من قيمتها منذ عام ١٩٩٢ وحتى الان وقد بادرت السعودية بإيداع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار امريكى كوديعة فى البنك المركزى اللبنانى بفائدة بسيطة جدا تدعيما للاقتصاد اللبنانى وكذلك فعلت الكويت بوديعة ٤٥٠ مليون دولار امريكى لمدة ٧ سنوات فى المصرف اللبنانى وفى سابقة خطيرة لم يسبق حدوثها اعلنت إحدى الشركات العربية المشتركة العملاقة (شركة اعادة اعمار لبنان) عن ايداع احتياطى راسمال الشركة عن الاعوام ٩٥/٩٦/٩٧ ويقدر بحوالى ٧٢٠ مليون دولار كوديعة فى أحد المصارف اللبنانية تدعيما لموارد النقد الاجنبى اللبنانى ويضيف قائلا ان هذا الحدث والذى تم فى الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر ١٩٩٧ قد حدث بدون اعلان وبدون ضجيج وبدون اتفاقيات او اجتماعات او عقد لجان مشاورات واستشارات... وانما هو نتيجة مبادرات منفصلة لدول عربية كبيرة ومسئولة ومدركة لما تفعل وكانت مبادرتهم تلقائية تماما وبعيدة عن التوجيهات الحكومية أو القرارات السياسية حيث ان القائمين عليها يمثلون اكثر من ثمانى جنسيات عربية وليس من المعقول أو من المتوقع انهم قد تلقوا توجيها او ماشبه ذلك للقيام بما قاموا به من ثمانى جهات فى وقت واحد.

لقد تصرفت السعودية والكويت من منطلق اقتصادى ومالى وجاءت المبادرات عفوية وتلقائية وسريعة وبذلك تكون هذه المبادرات قد أرست مبدأ خطيرا وغير متداول وهو مبدأ التكافل الاقتصادى وما أشد حاجة الدول العربية إلى العمل بهذا المبدأ وتعزيزه وترسيخه والمناداة به وتعميمه فماذا يمنع ان تستثمر الدول العربية فوائض ميزانيتها أو مدخراتها الوطنية فيما بينها بدلا من استثمارها خارجيا وفى دول اجنبية ترتفع فيها نسب المخاطرة وتتعرض عند اول خلاف سياسى إلى التجميد والمصادرة .

إن قضية تجميع واستثمار المدخرات الوطنية العربية عربيا قضية هامة وملحة ولاتحتاج إلى تشريعات خاصة أو قوانين استثنائية، ان الأثر الطيب اجتماعيا والمردود المالى اقتصاديا الذى عاد على القطر الشقيق لبنان وساعدته على اعادة النبض إلى القطاع المالى والمصرفى واستكمال مشاريعه التنموية وتصحيح مسار عملته الوطنية ودعم الليرة اللبنانية كلها مؤشرات ونتائج لصحوة عربية نتمنى ان تمتد وتدوم لترسيخ وتجسيد وتعميق مبدأ التكافل الاقتصادى العربى.

الشورى يواصل مناقشة الصناعة المحلية والتجارة العالمية:

خريطة صناعية عربية.. واقامة السوق العربية المشتركة

الأعضاء يحذرون من خطورة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد القومى

اكد مجلس الشورى امس برئاسة د. مصطفى كمال حلمى على ضرورة وضع خريطة صناعية عربية لتحقيق التكامل ولدفع الجهود لاقامة سوق عربية مشتركة.. وانشاء هيئة عليا للصناعات الصغيرة.. واعفاء هذه الصناعات من كافة الضرائب والرسوم.. والعمل على دراسة الاسواق العالمية حتى نستطيع منافسة المنتجات الاجنبية.. وطالب بضبط النمو السكانى.. ودعم الصادرات وجذب الاستثمارات الاجنبية. وكان المجلس قد واصل فى جلسته امس مناقشة تقرير لجنة الصناعة حول الصناعة المصرية والنظام التجارى العالمى الجديد.

كان أول المتحدثين د. رفعت السعيد فطالب بأن تأخذ الحكومة بما اقترحه التقرير من توصيات ودعا الى تكثيف الاهتمام بالبحث العلمى باعتباره القاطرة الحقيقية للتقدم.. وحذر من «الخصخصة» غير المنضبطة لانها تهدد مصالح المواطنين.. وطالب بدعم التقارب العربى لاقامة السوق المشتركة كما حذر من الشركات متعددة الجنسيات التى يمكن أن تؤثر على الاقتصاد القومى.

وقال عادل السماحى أن شركة السكر ملزمة بتحصيل انتاج القصب من المزارعين.. وتكلفة انتاج السكر فى مصر اقل تكلفة فى العالم.. ولكن الشركة تتحمل ٥٠٠ جنيه فى كل طن قصب تدفعها للمزارعين كفرق اسعار.. وطالب بحماية الصناعة الوطنية من السكر.

تابع المناقشات
زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

واكد محمد رجب زعيم الاغلبية على ضرورة دراسة الاسواق حتى نضع خطة لصناعاتنا لندخل المنافسة ونحن اقوياء.. وقال انه لابد من الاهتمام بالتكنولوجيا والتنمية البشرية بالقوى البشرية ستصبح الميزة النسبية للمنافسة.. وقال أن منتجات الملابس المصرية اغلى من اسعار المنتجات الاجنبية وهذه احدى عقبات المنافسة وانتقد استيراد مصر لفوانيس رمضان.

وعقب محمد فريد خميس أن «الفوانيس» التى دخلت مصر كانت جماركها مخفضة واقل من الضرائب التى دفعها الصانع المصرى.

وقال د. عادل عز انه لابد من ضبط الزيادة السكانية حتى يمكننا الاستفادة من النمو الاقتصادى.. وقال أن الحد من الواردات يؤدى الى فرض المنتج المحلى على المواطنين بغض النظر عن جودته.. فى حين انه يجب الاتجاه الى دعم الصادرات.. واشار الى أهمية جذب الاستثمارات الاجنبية. وطالب بضمان الاستقرار السلعى للدول النامية وزيادة دور البنك والصندوق الدوليين. كما طالب باعفاء الصناعات الصغيرة من كل الضرائب والرسوم.

وطالب لويس بشاره بالتنسيق الصناعى بين الدول العربية ووضع خريطة صناعية مشتركة لتحقيق التكامل. واشار الى اهمية البحث العلمى.

وقال المستشار فتحى رجب انه لابد من الاستعداد لكل السلبيات التى يمكن ان تنتج عن التطبيق الكامل للجات.. ولابد من مراجعة شاملة لهذه الاتفاقية لتفادى سلبياتها.

وطالبت د. زينب صفر بتشكيل لجنة عليا لتنمية الصناعات الصغيرة على اسس علمية ودراسات جيدة للسوق المحلية والعالمية.. ودعت الى نقل الصناعات الملوثة للبيئة خارج الكتلة السكنية وتحديث تكنولوجيا هذه الصناعات.

ووصف احمد الصباحى رئيس حزب الأمة ان العولمة فكر شيطانى.. وقال ان ٧٥٪ من سكان العالم عاطلون وحذر من ان العولمة ستؤدى الى ثورة جياع وعاطلين فى كل دول العالم.

الجلسة المسائية

وفى الجلسة المسائية واصل المجلس مناقشة تقرير لجنة الصناعة وتحدث محمد زكى مالك.. فأكد على ضرورة العمل على الحد من العجز التجارى الذى وصل الى ٥٠٪.. وطالب بالاهتمام بالتنمية البشرية.

وطالبت د. نازلى معوض انه لابد من ان تتكاتف دول الجنوب تكنولجيا والعمل على دعم التعاون العربى- العربى.. واشادت بالتقرير الذى اوضح مظاهر القوة فى دول الجنوب واشادت بالمشروعات والتنمية الجارية فى قنا.

وطالب سيد طه بالاهتمام بالتدريب والتنمية البشرية.

وعقب احمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة مؤكدا على اهتمام الدولة

بعمل برامج تدريب في جميع المجالات مشيرا الى أنه تم عقد اتفاق مع الصندوق الاجتماعي لتمويل مشروعات بـ ١٢٠ مليون جنيه لاصدار تراخيص لجمعية اصحاب المهن الحرفية.

ودعا محمد البطران الى الاهتمام ودعم الصناعات الصغيرة.

ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد صباح اليوم.

في الدورة الـ٦١ للمجلس الاقتصادي العربي غدا

إجراءات عربية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويفي

يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماع اجتماع دورته الـ٦١ علي المستوي الوزاري غد برئاسة الجزائر وقد بدات أمس اجتماعات السفراء والمندوبين الدائمين والخبراء للدول العربية لمناقشة جدول الاعمال المعروض علي المجلس وإشار الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية عبد الرحمن السحيباني إلي ان هذه الدورة تاتي بعد انقضاء عام من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة علي البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري بدءا من اول يناير ١٩٩٨، وشكل لذلك لجانا تنفيذية وفنية لمنطقة التجارة الحرة ودعاها إلي مباشرة اعمالها، وكان المجلس قد كلف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية بالعمل علي متابعة تنفيذ قرار المجلس كل حسب اختصاصه. واوضح السحيباني ان جدول اعمال الدورة الحادية والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن ما قامت به الامانة العامة من اجراءات فنية وتنفيذية وما تلقته من ردود وبيانات من كافة الجهات المتعاونة لتنفيذ البرنامج التنفيذي موضحا ان جدول الاعمال ينقسم إلي الاجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول الاعضاء من حيث تطبيق المرحلة الاولي من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وذلك باجراء تخفيض ١٠٪ علي كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة علي السلع العربية وفي هذا الخصوص فقد قامت الاردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب بتنفيذ الشريحة الاولي ١٠٪ دون انتظار وبدات بالفعل في اتخاذ الاجراءات التنفيذية بالتطبيق وهناك الامارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر سوف تبدا في التطبيق والتخفيض ١٠٪ قبل نهاية فبراير الحالي. واضاف ان هناك دولا لم تبلغ الامانة العامة بعد بالتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الاولي وهي سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن، مؤكدا ان الامانة العامة تعتمد علي التزام الدول العربية بتطبيق المرحلة الاولي من منطقة التجارة الحرة العربية بما اتخذته من قرار سياسي في قمتها العربية المنعقدة في يونيو ٩٦ وقرارات مجلس الجامعة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاضافة الي المصالح الاقتصادية للدول العربية والتي تمثل الحافز الرئيسي لتطبيق المرحلة الاولي من منطقة التجارة الحرة العربية الكبري.

وقال إن الامانة العامة قد سلمت هياكل التعريفة الجمركية لاحدي عشرة دولة في حين لم تسلم بعد هياكل التعريفة الجمركية لسبع دول هي الامارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن خاصة ان هياكل التعريفة المعتمدة في الدول العربية الاعضاء هي الاساس الذي سيتم بناء عليها التخفيض المتدرج. واشار الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية الي الظاهرة الصحية التي لم تالفها الامانة العامة من قبل حيث افصحت الدول العربية عن القيود غير الجمركية علي السلع المستوردة وطرح لاوضاعها بكل صراحة ووضوح وهذا سيساعد دون شك علي ايجاد الحلول ممكنة التطبيق لتصفية القيود غير الجمركية قبل استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية، وفي هذا الخصوص فان لجنة المفاوضات التجارية تتولي تصفية القيود غير الجمركية واوضحت في تقريرها المعروض علي المجلس ان تقوم الدول الاعضاء التي لديها قيود غير جمركية وتوجد لديها صعوبات في الغاء هذه القيود فورا بتقديم طلب للاستثناء الي المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحدد فيه قائمتها السلعية ومبررات طلبها والمدة الزمنية التي يتطلبها الغاء تلك القيود

فى اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى اليوم:

كشف حساب تطبيق المرحلة الأولى لمنطقة التجارة العربية الحرة

تعد اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى - التى تبدأ اليوم على المستوى الوزارى بالقاهرة - فرصة مواتية لاستعراض مسيرة العمل الاقتصادى العربى فى ضوء دخول منطقة التجارة العربية حيزالتنفيذ اعتبارامن ينايرالماضى .

وتكتسب هذه الاجتماعات اهمية خاصة حيث تتواكب مع اهتمام عربى بالقضايا الاقتصادية لتحقيق ماتصبو اليه الامة العربية نحو مستقبل عربى افضل وتستهدف متابعة لتقاريراللجان الفنية والتنفيذية وضرورة التأكد من تنفيذ الدول الاعضاء لتعهداتها لضمان تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد كلف فى شهر سبتمبرالماضى لجنة التنفيذ والمتابعة بتقديم تقرير شامل عن الاجراءات التنفيذية المتخذة بالدول العربية الاعضاء لعرضها على الدورة القادمة للمجلس.

وتحاول الدول العربية ان تتجاوب مع الاتجاه العالمى من خلال تبنى مبادىء الحرية الاقتصادية والمنافسةالعادلة وهو الاساس الذى يشكل اطارا عاما للعلاقات الدولية والاقليمية العربية.

وقد اكد الرئيس حسنى مبارك فى نوفمبر الماضى ان اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى سيؤدى الى تمكين الدول العربية من مسايرة متطلبات القرن الحادى والعشرين بما يحمله من تغيرات جذرية فى الاوضاع الاقتصادية العالمية ولمواجهه تلك التحديات يشيرالمتخصصون الى ضرورةالمضى قدما حتى نتمكن من التصدى للمنافسة والتعامل مع العالم الخارجى ككتلة اقتصادية واحدة تستمد قوتها من الامكانات الاقتصادية والموارد الطبيعية الجماعية للدول العربية لكى نتعامل مع باقى التكتلات بما يحفظ لنا مصالحنا ويعمل على رفاهية شعوبنا. ولهذا فان تطبيق المرحلة الاولى من منطقة التجارة العربية والتى تقضى باجراء تخفيض نسبة عشرة فى المائة على الرسوم الجمركية والضرائب منذ يناير الماضى تشكل خطوة مهمة فى الاتجاه الصحيح وهناك دول قامت بالفعل بتنفيذ هذا التخفيض مثل الاردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب ودول اخرى ابلغت التزامها قبل نهاية فبرايرالحالى مثل مصر والسعودية والسودان ولبنان والامارات والبحرين وست دول اخرى لم تبلغ الامانة العامة للجامعة حتى الان بالتزامها بهذه النسبة مثل سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطرواليمن.

ولاتعنى اقامة منطقة تجارة حرة تحرير التجارة واطلاق تدفقات السلع والخدمات بين الدول الاعضاء فحسب وانما تعنى ايضا هيكلا للادارة الاقتصادية يتعامل مع اثار هذا التحرير وتعنى سياسات مالية ونقدية تسانده بالانضباط المالى والحيطة النقدية والتوازن فى الانفاق وارساء قواعد المؤسسات المحلية التى تحيى اليات السوق دون التدخل فيها وتوجهها دون ان تقيدها وتستغلها بما يكفل تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية فى كل قطرعربى ..فتحريرالتجارة هو تحرير اقتصادنا وهو تحريرسياساتنا من مفاهيم وقيود وقفت كعقبة طوال هذه السنوات.

وفى ضوء ذلك جاءت اشارة الدكتور يوسف بطرس غالى وزيرالاقتصاد فى نوفمبر الماضى الى ان الاقتصاد العربى اصبح حاليافى وضع افضل بكثير عما مضى مما يدل على الاتجاه العربى الصحيح نحوالاضطلاع بمهامه الاقليمية بفاعلية وفى هذاالاطارحققت معظم الدول الكثير من الايجابيات فى مجالات الاستقرارالنقدى والمالى ومعدلات الناتج المحلى الاجمالى بحيث اصبح تتوافر لديها حالياالمقومات الاقتصادية التى تمكنها من المشاركة الفعالة فى النظام الاقتصادى العالمى والاندماج فيه.

فجميع الظروف كما اشار الى ذلك وزير الاقتصاد أخيرا مهيأة والامكانات متاحة لتكاملنا وكل دول العالم تسير فى ذات الاتجاه والاتفاقات الدولية جميعها تدعو الى الاستقرار وتبادل النفع بين الاطراف وتسيير سبل التعاون والتكامل.

وتعد الاتفاقات الثنائية او متعددة الاطراف دعما لفكرة المنطقة الحرة العربية الكبرى حيث يتيح البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة للدول العربية امكان ان تتفق هذه الدول بشكل ثنائى او متعدد الاطراف بحيث تنطلق فى التنفيذ اسرع مما ينص عليه البرنامج الامر الذى يساعد على تسهيل مهمة انجاز منطقة التجارةالحرة العربية فى موعدها عشر سنوات.

ويشير المتخصصون الى ان القطاع الخاص هو محور نجاح فكرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث ان التجربة اثبتت ان المؤسسات الحكومية فقط بدون القطاع الخاص لن تنجح فى الحاضراوالمستقبل فالمصالح الاقتصادية التى تنشأ وفق الية القطاع الخاص هى التى يمكن ان تشيد وتستمر مع الايام لانها تحتكم الى معايير الاقتصاد ومبادىء الاستثمار الدولى .

المؤتمر العام للاتحاد التعاوني العربي يناقش بالقاهرة:

دور التعاونيات في قيام السوق العربية المشتركة

قررت الامانة العامة للاتحاد التعاوني العربي عقد المؤتمر العام للاتحاد وجمعيته العمومية خلال مارس القادم لمناقشة دور التعاونيات العربية في قيام السوق العربية المشتركة والشروط التفضيلية والتيسيرات الائتمانية والجمركية اللازمة لتنشيط وتشجيع التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين المنظمات التعاونية في الاقطار العربية، كما يدرس الاتحاد التعاوني العربي انشاء معارض دائمة للخامات والمنتجات التعاونية العربية لاتاحة الفرصة للمنتجين والمستوردين والمصدرين العرب للتعرف على فائض المواد الخام والمنتجات في جميع الدول العربية تحقيقا للتكامل الاقتصادي العربي.



علي عواد — بدين البدين

رسالة دمشق يكتبها:

حسين شهبون

● شروط تفضيلية وتيسيرات ائتمانية وجمركية خاصة لتنشيط التبادل التجاري بين المنظمات التعاونية العربية

وفي تصريح خاص لـ«الأهرام» قال السيد علي عبد الله عواد رئيس الاتحاد العام للجمعيات التعاونية السورية وعضو مجلس الشعب إنه بناء على ماتم الاتفاق عليه في اجتماعات الامانة العامة للاتحاد التعاوني العربي وبناء على خطة عام ١٩٩٨ فقد تقرر أن تعقد الجمعية العمومية للاتحاد ومجلس ادارته بالقاهرة على ان يكون الموضوع الرئيسي في تقرير مجلس الامانة العامة الذي يقدم للجمعية العمومية هو موضوع دور التعاونيات في إحياء قيام السوق العربية المشتركة ويجري حاليا اعداد التقرير بمعرفة فريق عمل برئاسة واشراف الدكتور احمد عبد الظاهر الامين العام للاتحاد العربي والدكتور خالد يونس المدير العام للاتحاد ويضم فريقا من الخبراء في مختلف المجالات التعاونية والاقتصادية، كما يعقد على هامش اجتماعات المؤتمر العام للاتحاد ومجلس الادارة ندوة عربية حول موضوع دور التعاونيات في قيام السوق العربية المشتركة ويصاحبها تنظيم المعرض الاول للمنتجات العربية التعاونية كما تعقد ندوة اخرى حول التنسيق والتكامل بين التعاونيات الانتاجية والزراعية والاستهلاكية في الوطن العربي وكذلك تجرى دراسة تنظيم ندوات تعاونية عربية متخصصة تعقد بمختلف الاقطار العربية طبقا للانشطة التعاونية المتميزة فيها، ومن المقرر ان يشارك في هذه الندوات القيادات التعاونية العربية والمعاهد التعاونية المتخصصة والجامعات والوزارات المعينة كما يدعى لاجتماعات القاهرة السيد الامين العام لجامعة الدول العربية والوزراء الذين تتصل مجالات وزاراتهم بالانشطة التعاونية.

واضاف السيد علي عواد رئيس الاتحاد العام للجمعيات الحرفية السورية ان هذه الندوات تستهدف في الدرجة الاولى تعريف التعاونيين العرب بمختلف الاقطار العربية بحجم ونشاط ومنتجات المنظمات العربية الاخرى في الاقطار الشقيقة والتمهيد لقيام التعاونيات العربية بدور مؤثر وفعال في التكامل الاقتصادي العربي وتهيئة المناخ المناسب لقيام السوق العربية المشتركة وهي من أهم الاهداف العربية لتعميق الوجود العربي على الساحة الدولية في عالم لايعترف الآن بالكيانات الاقتصادية الصغيرة والافادة من امكانيات العالم العربي وطاقاته لتحقيق التكامل العربي وتوفير احتياجات الجماهير من المنتجات ذات الجودة العالية والاسعار المناسبة بالاضافة الى مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة في ظل اتفاقية الجات ودعم القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية التعاونية العربية.وعن العلاقات بين المنظمات السورية والمصرية قال السيد علي عواد العلاقات الاخوية والصداقة الحميمة التي تربط الرئيسين مبارك وحافظ الاسد والتنسيق الكامل بينهما في كافة المجالات بالاضافة الى العلاقات الاخوية العميقة التي تربط الشعبين المصري والسوري على مر التاريخ قد ساعد على تهيئة المناخ الطيب لدعم علاقات المنظمات التعاونية في القطرين الشقيقين بما يساهم مساهمة ايجابية فعالة في التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما وان مستشار الاتحاد التعاوني الانتاجي المصري قد حمل اليه رسالة من السيد محمد السباعي رئيس الاتحاد الانتاجي المصري يعبر فيها عن مشاعر الود والصداقة والرغبة في تعميق العلاقات بين المنظمات الانتاجية المصرية والحرفية السورية والتعرف على الخامات والمنتجات المتاح تبادلها بين التعاونيات في البلدين وكذلك توجيه الدعوة لوفد من اتحاد الجمعيات السورية لزيارة مصر والتعرف على المنتجات والخامات التي يتاح التبادل التجاري فيها بين تعاونيات القطرين الشقيقين وانه يرحب بهذه الدعوة وسوف تتم هذه الزيارة خلال عقد الجمعية العمومية للاتحاد التعاوني العربي وفي اعقاب انتهاء اجتماعاتها بالقاهرة.

واضاف السيد بدين البدين المدير العام لاتحاد الجمعيات السورية ومدير العلاقات الخارجية والدولية بها انه يجرى حاليا الاعداد لهذه الزيارة التي تمثل اهمية خاصة في مجال التعاون بين تعاونيات القطرين الشقيقين ويتم حاليا اعداد قوائم الخامات المتوافرة لدى تعاونيات القطر السوري والتي تحتاجها التعاونيات الانتاجية المصرية كذلك يجرى اعداد قوائم المنتجات السورية التي يمكن أن تلبي حاجة المستهلك المصري كما يقوم الاتحاد التعاوني الانتاجي المصري باعداد قوائم مماثلة، وتجرى ايضا دراسة انشاء معرض دائم للمنتجات الحرفية المصرية بدمشق ومعرض للمنتجات السورية بالقاهرة تتخذ لها شعار التكامل التعاوني العربي لصالح الجماهير العربية ويأمل الاتحاد السوري في ان تثمر زيارة وفد اتحاد الجمعيات الحرفية السورية لمصر عن الاتفاق على تبادل الخامات المنتجات وفتح المعارض التعاونية تعميقا للعلاقات التاريخية بين القطرين الشقيقين.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٨

على الصفدى خبير الاقتصاد العربى يؤكد:

إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة أو موت

التفرد والتوحد الاقتصادى لم يعد له مكان فى عالم العولمة

تعددت الدعوات وتكررت النداءات التى أطلقها الرئيس مبارك مطالبا فيها بضرورة إقامة السوق العربية المشتركة تكون مهمتها حماية المصالح العربية والحفاظ عليها فى مواجهة النظام العالمى الجديد والتكتلات الاقتصادية.

قال الرئيس مبارك إن العالم يشهد تطورات عميقة فى المجال الاقتصادى على الصعيدين الإقليمى والدولى اهمها سيادة نظام الاقتصاد الذى تحكمه عوامل السوق وإقامة تكتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيدا من القدرة والقوة وتعبىء مواردهم وطاقاتهم لتعظيم الإنتاج وتبادل الخبرة وتعزز قدراتهم على المنافسة فى السوق العالمية وليس هناك من هو اجدر بإقامة مثل هذه التكتلات من الأقطار العربية التى تجمعها وحدة الهدف والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعى متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة.

وقد أعلنت الجامعة العربية عن موافقة ١٨ دولة عربية على إجراء خفض جمركى ١٠ ٪ بين السلع المتبادلة بين هذه الدول بما يحقق ازالة الرسوم الجمركية فى التبادل السلعى بين الدول العربية خلال عشر سنوات اعتبارا من العام الحالى.

وعن ضرورة السوق العربية المشتركة وإمكانية ازالة معوقات إقامة السوق: قال السيد على الصفدى أن السوق العربية المشتركة اصبحت أمراً مصيريا فى ظل المتغيرات والتحديات والتكتلات العالمية الكبرى مؤكدا أن الرئيس مبارك أول من نادى بإقامة السوق العربية المشتركة حيث ادرك بحسه ما يحدث على المستوى العالمى فدعا إلى صحوة عربية تعيد للعرب طريقهم بعد أن ثبت حجم التجارة العربية لسنوات طويلة على ٨ ٪ من حجم التجارة الدولية.

واضاف أن مصر سعت للخروج من هذا الجمود وتم الاتفاق فى اطار إعلان دمشق على إقامة منطقة تجارة حرة للنهوض بالاقتصاد العربى.

وطالب بضرورة خلق التجمع والتكتل الاقتصادى وخاصة أننا نملك الطاقات وأن الناتج الإجمالى للدول العربية يبلغ ٦٨٠ مليار دولار وأن عدد السكان يبلغ ٢٤٠ مليون نسمة وأننا كعرب نملك ٦٠ ٪ من بترول العالم.

وأكد على الصفدى - رئيس المجمع الصناعى والزراعى الكبير للإخوة العرب أن العالم أصبح سوقا مفتوحة تتأجج فيها حمى المنافسة وتشتعل وتهيمن عليه منظمات وشركات تجارية دولية عملاقة ومتعددة الجنسيات وعلى الدول العربية أن تسارع بالتلاحم والتكاتف لإنشاء هذه السوق حتى يتمكنوا من المنافسة واقتحام حلبات المصارعة الاقتصادية واطلاق العقال للقدرات الاقتصادية العملاقة التى يمتلكونها.

وحول بعض الخلافات السياسية العربية والتى يمكن أن تعوق إقامة السوق العربية المشتركة أضاف على الصفدى أنه يجب أولا تنقية الأجواء العربية من الخلافات البسيطة السياسية حتى يمكن توفير أرضية مشتركة لإقامة هذه السوق ويرى أن اليات تحقيق السوق تتمثل فى حرية تبادل السلع بين الدول العربية ورفع الأسوار الجمركية وحظر فرض أى نوع من القيود أو الحصص على انتقال السلع من دولة لأخرى موضحا أن الحرية فى معناها البسيط هى أن أحمل بضاعتى وسلعتى وأذهب بها إلى أى دولة واحضر ثمن هذه السلع بلا قيود وتعلق بالحواجز السياسية والإدارية أو الجمركية أو غيرها.

وقال إنه يجب فى البداية أن نحصر السلع العربية التى يمكن إنتاجها للسوق العربية وأن نقلل من استيرادها من الخارج.

ويقترح السيد/ على الصفدى أن يقام مثلا مجمعات صناعية متخصصة فى كل بلد مثلا الإنتاج الزراعى فى السودان حيث تتوافر مساحات كبيرة

صالحة للزراعة والحديد مثلا فى مصر والسعودية وأخرى لصناعات النسيج والملابس الجاهزة وغيرها من هذه التجمعات وتقوم هذه التجمعات بطرح إنتاجها فى السوق العربية وأيضا خارج المنطقة العربية وأن يكون إنتاج هذه التجمعات قادرا على المنافسة الدولية.

وسألناه هل السوق العربية تعتبر حلما للمواطن العربى؟

قال رجل الأعمال على الصفدى: إن السوق العربية المشتركة كانت حلما عظيما يراود المواطن العربى منذ الخمسينيات حتى الآن ولم نأخذ أية خطوة جدية رغم نداءات الرئيس مبارك المتكررة لإنشاء هذه السوق وأن الأمور حول إنشاء هذه السوق تسير ببطء شديد.. نرجو أن تسير بأسرع من هذه الخطوات وإلا سنكون جميعا سوقا للاستيراد بعد النظام العالمى الجديد مشيرا إلى أننا جميعا نعرف جيدا أسباب عدم قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن لأن من يحاول الدعوة لإقامتها يحارب من أشقاء آخرين لأسباب كثيرة نحن نعلمها أيضا وخاصة المستوردة من الخارج.

وقال أن الدول الأوروبية رغم عدم اجتماعهم على لغة واحدة اصبحوا دولة واحدة تربطهم مصلحة واحدة واصبحت لغة المصالح هى التى تتكلم واصبحوا دولة واحدة تجمعهم عملة واحدة وسوق واحدة لأن هذه الدول تتوافر لديها الرغبة الأكيدة وهى أن كل دولة من الدول الأوروبية لديها الرغبة القوية فى أن يجتمعوا فى سوق واحد.

وأضاف بأن الدول العربية كلها كانت دولة واحدة أو عدة دول لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة حتى تم تقسيمها بفعل الدول الاستعمارية إلى عدة دويلات يقوم على كل دولة زعيم.. كما أن المستعمر ترك فينا عقدة يجب التخلص منها فورا هى عقدة حب المستورد وعدم الثقة فى الإنتاج المحلى ولكن بدأت هذه الفكرة تزول حتى قاربت على الانتهاء بعد تحسن الإنتاج العربى والمصرى بالذات فى كثير من المجالات وأصبح لا يقل جودة عن الإنتاج الأوروبى فى الجودة والأسعار ويجب على المواطن العربى أن يضع نصب عينيه الإنتاج العربى أولا ثم الأجنبى وإذا توصلنا إلى ذلك سوف تتحسن الصناعة والزراعة بشكل كبير عما هو عليه الآن ويتحقق الحلم بإقامة السوق العربية المشتركة بفضل ثقة المستهلكين العرب فى الصناعة العربية.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

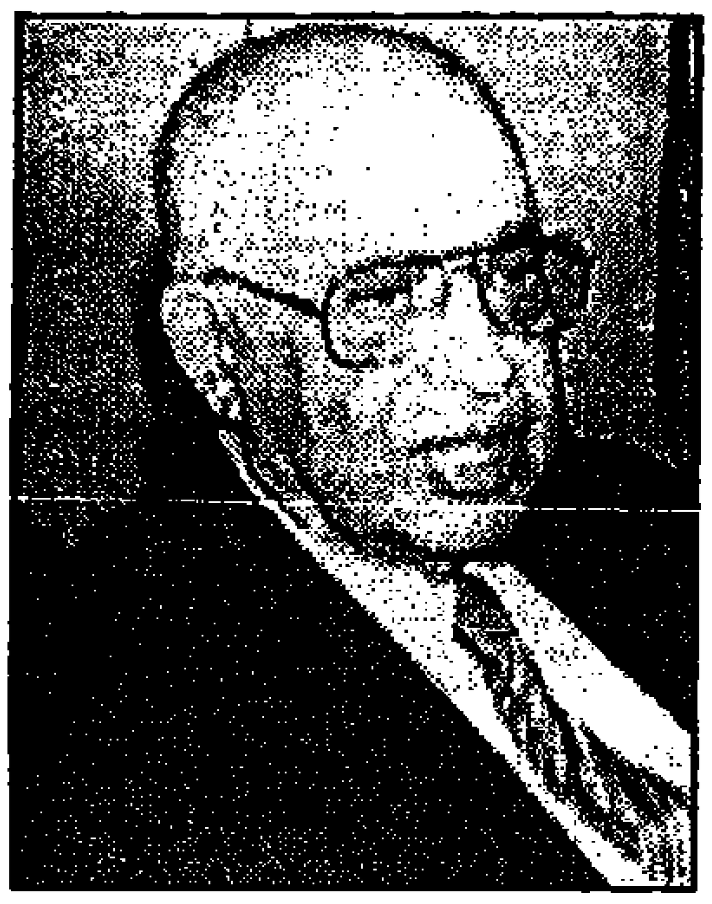
التاريخ : ٢٥ / ٢ / ١٩٩٨

بعد الاتفاق على استكمال تخفيض الجمارك ١٠٪

اجتماعات عربية لبحث معوقات المنطقة الحرة

سلسلة من الاجتماعات ستعقد خلال العام الحالى لمتابعة تنفيذ برنامج تطبيق منطقة التجارة الحرة التى اقرتها الدول العربية اعتبارا من بداية يناير الحالى وأول هذه الاجتماعات فى ٢٩ ابريل القادم. الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية ناشد كل الدول سرعة البدء فى اجراء التخفيض المتفق عليه وهو ١٠٪ على جميع الرسوم الجمركية وحدد الأمين العام العديد من الأهداف للعمل الاقتصادى العربى فى الفترة القادمة من أجل وضع العالم العربى على خارطة الاقتصاد العالمى.

التخفيضات توسع مجالات الاستثمار وتدعم التطوير التكنولوجى



د. عصمت عبدالمجيد

وقد اكد المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اجتماعه الاخير على ضرورة الازالة الفورية لكل القيود غير الجمركية طبقا لنصوص البرنامج التنفيذى وان تتم معاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية عند تطبيق التدابير الصحية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والرسوم والضرائب المحلية.

واعتبر الدكتور عصمت عبدالمجيد ان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل اللبنة الاولى وحجر الاساس للتجمع الاقتصادى العربى الكبير الذى سيسهم فى وضع العالم العربى على خارطة الاقتصاد العالمى إيذانا بدخوله القرن الحادى والعشرين كأمة متماسكة اقتصاديا تحشد مواردها وامكاناتها لخدمة اهدافها الاقتصادية، ولذلك فإن الأمل كبير كما يقول الدكتور عبدالمجيد فى قيام الدول الاعضاء بإصدار التعليمات الفورية إلى المنافذ الجمركية المعنية بالدول العربية بالعمل على تطبيق المرحلة الأولى من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتكون الحافز الرئيسى نحو الجدية المطلوبة لتحقيق ماتصبو إليه جميعا من اقامة تجمع اقتصادى عربى قوى يستطيع ان يتعامل مع جميع التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى من موقع القوة والتأثير.

دور حيوى للقطاع الخاص

ويرى الأمين العام ان اقامة منطقة التجارة الحرة لاتقف عند حدود حرية التجارة وانما ترتبط بما تخلقه هذه الحرية من ديناميكية بالاستثمار والانتاج، وبالتالى لانقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحها وانما ننظر لاثارها على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجى ومايترتب على ذلك من خلق فرص جديدة للاستثمار.

ويشير الدكتور عبدالمجيد لهدف محورى للاقتصاد العربى فى المرحلة القادمة من خلال القطاع الخاص الذى يلعب دورا حيويا واساسيا فيها فضلا عن العمل على رفع مستوى الدخل للمواطن العربى لأن الهدف هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن العربى وتوفير فرص العمل الكريم له وهذا الهدف تسعى له كل دولة عربية وتتلاقى عنده وتنسجم معه المصالح القطرية والقومية معا.



طلعت حامد

وأعرب عن أمله بقيام المجلس الاقتصادى والاجتماعى بعقد اجتماعاته واجتماعات اللجان المنبثقة عنه للتنفيذ والمتابعة بالتناوب فى الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة.

وحول مايتم اتخاذه من اجراءات فى الفترة القادمة يقول المستشار طلعت حامد المتحدث الرسمى للجامعة العربية ان الدول العربية الاعضاء ستقدم إلى لجنة التنفيذ والمتابعة تقارير دورية «كل ٣ شهور» متضمنة مدى التقدم فى تطبيق البرنامج التنفيذى من قبل الجهات المعنية فى كل دولة وتتضمن ايضا العقبات والمشاكل التى تواجه عملية التطبيق سواء اكانت من قبل الدولة المعنية أو عند دخول منتجاتها إلى دول عربية أخرى وكذلك مدى الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الوادرات من الدول العربية الاعضاء كما تتضمن هذه التقارير الاساليب التى تقترحها جهات التنفيذ فى كل دولة لتطوير العمل بالبرنامج التنفيذى.

ويضيف أن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية يقدم تقريرا دوريا إلى لجنة التنفيذ والمتابعة حول تطوير المجالات التجارية العربية والمشاكل والمعوقات التى تواجه القطاع الخاص عند تطبيق البرنامج التنفيذى ومقترحاته لمعالجتها. وسوف تتلقى لجنة التنفيذ والمتابعة يوم ٢١ ابريل القادم البيانات والمعلومات اللازمة وفق نماذج موحدة ترسل إلى الامانة العامة قبل موعد عقد اللجنة وتدور هذه البيانات عن السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بمنطقة التجارة العربية الكبرى والسياسات الزراعية العربية بمافى ذلك سياسات الدعم للانتاج والتصدير للسلع الزراعية العربية وكذلك الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع العربية وكذلك بيانات وتقارير عن القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى وقد حددت الدول العربية مواقفها من التنفيذ واجراء التخفيض الجمركى وكانت الجماهيرية الليبية هى الدولة الأولى التى تسبق الجدول الزمنى للبرنامج التنفيذى لقيام منطقة تجارة حرة عربية وتم اخطار الامانة بذلك كتابيا اما موقف باقى الدول فكان على النحو التالى : المملكة الاردنية ابدت استعدادها الكامل للتنفيذ وكذلك السعودية والسودان وسوريا وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ولبنان.

اما دولة البحرين فقد ابلغت المنافذ الجمركية وابلغت الامانة العامة بموجب مذكرة وزير المالية البحرينى وكذلك الحال بالنسبة لتونس والكويت ومصر والمغرب اما بالنسبة لليمن فقد اكدت حرصها على التنفيذ ولكن لديها برنامج اصلاح اقتصادى بينما تغيبت الصومال.

« العالم اليوم » تحاور مساعد وزير

الخارجية المصرى للشئون الأوروبية:

لا تعارض بين منطقة التجارة الحرة العربية .. والايرومتوسطية

4,6 مليار إيكو لتحقيق تبادل تجارى حر عبر المتوسط

مستقبل العلاقات العربية الاوروبية من خلال مشروع الشراكة «الايرومتوسطية» التى انطلقت مع اعلان برشلونة قبل عامين .. فرص الانقطاع والتواصل فى تلك الشراكة .. ما يمكن ان تسهم به فى تعزيز الاستقرار جنوب وشرق المتوسط .. تنمية قدرات الدولة على مواجهة التحديات الامنية من خلال فهم اعمق للعلاقة التبادلية بين الشمال والجنوب فى اطار ما يطلق عليه الـ(ENTERDEPENDENCE) او الاعتماد المتبادل .. قضايا تطرح نفسها بقوة فى ظل عالم يتجه إلى توسيع آفاق التعاون بين الاقاليم المختلفة فى كل المجالات.

المدونة
المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : / / ١٩٩٨

■ حوار : محمد بركة ■

كان «العالم اليوم» هذا اللقاء مع المسئول الأول عن ملف العلاقات المصرية والعربية مع الاتحاد الاوروبى بالخارجية السفير فتحى مساعد وزير الخارجية للشئون الاوروبية.

□ **ما هو وضع العلاقات العربية الاوروبية في الوقت الحالي؟ وأين هي من طموحات الجانبين؟**

● يقول السفير فتحى الشاذلي: كان اعلان برشلونة الذى وقعته ثمانى دول عربية جنوب وشرق المتوسط هى مصر وتونس والجزائر والمغرب والاردن ولبنان وسوريا اضافة إلى السلطة الفلسطينية، بمثابة انطلاق مرحلة جديدة من العلاقات العربية - الاوروبية اطلق عليها مرحلة بناء المشاركة «الايرومتوسطية».

والاعلان يقع فى ثلاثة اقسام رئيسية الأول يعنى بالمشاركة السياسية والامنية والثانى ويعنى بالمشاركة المالية والاقتصادية أما القسم الثالث فيعنى بالمشاركة الانسانية والاجتماعية وذلك على الصعيد الجماعى.

أما الصعيد الثنائى فتوجد اتفاقات مشاركة بين دول الاتحاد الاوروبى الخمس عشرة والدول المتوسطية الاثنتى عشرة بصفة منفردة .. ومن بين الدول العربية المتوسطية الثمانى التى وقعت اتفاق مشاركة هناك تونس والمغرب والاردن والسلطة الفلسطينية وتسعى كل من مصر ولبنان للحاق بهذه الدول بينما سوريا والجزائر لاتزال المفاوضات مع كل منهما فى مرحلة مبكرة.

والاتحاد الاوروبى - يقول السفير فتحى الشاذلى - شريك تجارى رئيسى للدول العربية حيث إن أكثر من 50٪ من التجارة الخارجية لها يستحوذ عليها الاتحاد وقد تصل هذه النسبة إلى 80٪ فى بعض دول شمال افريقيا أما مصر فيستأثر الاتحاد الاوروبى ليس على نصف تجارتها الخارجية فقط وإنما ينال النسبة نفسها من حجم التدفق السياحى والاستثمارى.

ليس هذا فحسب بل إن الاتحاد الاوروبى بحكم علاقات الجوار الجغرافى معنى بالأمن والاستقرار جنوب وشرق المتوسط حيث تفرض العلاقة التبادلية كما ترى دوله بين الأمن شمال المتوسط وجنوبه ضرورة التنسيق المشترك والتعاون فيما بينها.

□ **ما هو حجم التنسيق السياسى والامنى الذى اتاحه الاعلان فى ضوء مفهوم الاعتماد المتبادل الايرومتوسطى؟**

● يجيب السفير فتحى الشاذلى .. هناك آليتان توصل اعلان برشلونة لإيجادهما .. آلية لمتابعة بناء الشاركة الايرومتوسطية من خلال لجنة تسمى لجنة برشلونة اصبحت تضم الآن بعد المؤتمر الثانى لدول الاعلان فى مالطا فى ابريل الماضى ممثلين عن جميع الدول.تم الاتفاق بينها على تفعيل الشق السياسى والامنى.

حيث تم التوصل إلى وضع منطلقات للتحرك .. المنطلق الأول حمل عنوان: خطة العمل واندرجت تحته عدة عناوين فرعية كالبناء الديمقراطى، نزع السلاح، ضبط التسلح اضافة إلى عنوان خاص بالتصدى للارهاب حسب منهج محدد. المنطلق الثانى الرئيسى هو بناء الثقة وإجراءات التوصل اليها أما المنطلق الثالث الرئيسى، فكان اعداد ميثاق للاستقرار فى المتوسط.

ولكن - يتابع السفير فتحى الشاذلى - لم يتحقق حتى الآن ما تم التوصل إليه من اتفاقات أما السبب فى ذلك فيعود إلى وجود مشكلات كبيرة تلوث اجواء الاجتماعات وفى مقدمة هذه المشكلات تدهور عملية السلام فى الشرق الأوسط فى الوقت الذى توقع فيه العديد من المسئولين وصول عملية السلام إلى غايتها فى أواخر عام 1996.

وكان لهذا التلوث أثره فى تعميق الفصل بين عملية السلام والمشاركة الايرومتوسطية التى كان المفترض فى الاساس حسب نص الاعلان أن تكون منفصلة عن أى عملية أخرى تجرى بالمنطقة فى الوقت نفسه لعب غياب الولايات المتحدة عن هذا الاطار دورا فى افتقار الدول المشاركة بالعمليتين لأى تنسيق يؤدى إلى تجاوز آثار تدهور عملية السلام.

ومع ذلك فثمة تقدم محدود تحقق على هذا الصعيد تمثل فى المبادرة المصرية الايطالية فى

سبتمبر الماضي للارتقاء بقدرات الدول المتوسطية على مواجهة الكوارث الطبيعية.

مواجهة الارهاب

□ **كيف تحقق الشراكة «الايرومتوسطية» التعاون في مكافحة الارهاب؟**

● السفير فتحي الشاذلي: يوجد ملحق يتناول هذه القضية وكان لمصر دور بارز في وضع خريطة التحرك لمواجهة الارهاب على الصعيدين الجماعي والثنائي، بتعريف المناطق التي يمكن للعمل المشترك فيها أن يكون مثمرا وفعالا إلا أن المعالجة الدولية أو متعددة الاطراف لقضية الارهاب معالجة تكتنفها مشكلات عديدة تتفاوت حدتها باختلاف منطلقات ومصالح الدول المعنية.

فتعريف الجريمة الارهابية أمر غير متفق عليه، وتجرى حاليا بالامم المتحدة محاولات لتجاوز مشكلة التعريف، ولكن حتى الآن لا يمكن التغاضي عن الاعتبارات التي تدفع تركيا على سبيل المثال إلى اعتبار أعمال حزب العمال الكردستاني تقع تحت تصنيف الأعمال الارهابية في الوقت الذي ترفض فيه الدول العربية اعتبار أعمال المقاومة لمواجهة الاحتلال أعمالا ارهابية.

ولكن بالرغم من تلك الصعوبات فإن ظاهرة الارهاب لا يمكن القضاء عليها إلا بتضافر الجهود ..فكما قال الرئيس مبارك مرارا وتكرارا: الجريمة الارهابية ليس لها حدود ومن ثم لا حق لبعض الدول في التذرع بحقوق الانسان لحماية عناصر تمارس العنف ضد المدنيين العزل لأن عددا من الدول الاوروبية تحول إلى مأوى لهذه العناصر لهذا أرى أنه لابد من شراكة قوية لمواجهة الارهاب عبر المتوسط.

□ **ماذا تحقق على صعيد المشاركة الأوروبية المتوسطية حتى الآن لدعم العلاقات الاقتصادية الأوروبية العربية؟**

● السفير فتحي الشاذلي: كما ذكرت توجد هناك أربع اتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي وأربع دول عربية على صعيد تحرير التبادل التجاري وفي الطريق اتفاقيتان مع مصر ولبنان تجرى متابعتهما عبر اجتماعات دورية.

حيث قام الاتحاد الأوروبي بمد خط تمويل MIDA ليصل إلى الدول العربية المتوسطية بمقدار يبلغ 4,6 مليار وحدة نقد أوروبية، 10٪ منها تم تخصيصها للنشاط متعدد الأطراف في اطار المشاركة الأوروبية المتوسطية، ونحو 90٪ خصصت للمشروعات التي ينفق على تمويلها في الدول المتوسطية المتلقية للمعونة وهي مجموعة الدول التي لم تتوصل إلى اتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي من قبل.

وفيما يخص مصر فقد حصلت على نحو 260 مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل مشروعات تتعلق بالتعليم ودعم نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية ولدفع فوائد بعض القروض التي حصلت عليها مصر من البنك الأوروبي للتنمية.

□ **ماذا عن مصير منطقة التجارة الحرة الإيرومتوسطية؟ ومتى يمكن أن تتحقق؟**

● السفير فتحي الشاذلي: منطقة التجارة الحرة عبر المتوسط مستهدف انشاؤها عام 2010 وفقا لبرنامج الاتفاقيات الثنائية التي يجرى ابرامها دوريا بين الاتحاد الأوروبي وبين كل من الدول المتوسطية على حدة ويوجد جدول محدد للتخفيضات التي يتفق على ادخالها على التعريفات الجمركية. وفي المقابل يقوم الاتحاد الأوروبي برفع جميع الحواجز الجمركية فورا والتي تعترض تجارة الدول المتوسطية في ظل نظام شديد التعقيد لشهادات المنشأ.

ولكن بالنسبة للسلع الزراعية توجد مشكلة تعرقل الاتفاق بين الدول العربية ودول الاتحاد وبصفة خاصة مصر ذات الانتاج الزراعي المنافس، في الوقت الذي تقوم السياسات الزراعية الأوروبية على محاباة المنتجين نتيجة الفجوة بين حجم الانتاج الغذائي في أوروبا واحتياجاتها.

وينتظر أن يزداد تفاقم هذه المشكلة نتيجة توسع الاتحاد الأوروبي في اتجاه وسط وشرق أوروبا كما تقرر مؤخرا في امستردام بسبب ضم دول من أكبر المنتجين الزراعيين في أوروبا كالمجر، وهو ما سيؤثر سلبا على تسوية هذه المشكلة بين الدول العربية الزراعية ودول الاتحاد.

□ هل يؤثر ذلك بالسلب على قيام منطقة التجارة الحرة الايرومتوسطية في موعدها؟

● السفير فتحي الشاذلي: بحلول عام 2010 لن يكون هناك وجود لمثل هذه المشكلات الحالية، وسيكون علينا فقط في الدول العربية أن نعول على الميزات التنافسية للسلع المصرية والعربية بعد هذا التاريخ.

كما أنه لا ينبغي أن تشغلنا السياسات الزراعية الأوروبية عما تحقق على صعيد اعادة تأهيل الصناعات العربية من خلال برنامج المساعدات الأوروبية وعلى سبيل المثال فقد تلقت مصر مؤخرا 200 مليون وحدة نقد أوروبية لهذا الغرض، وبالتالي لا مبرر للقلق العربي من هذه المشكلة.

تحرير التجارة العربية

□ بعد الاعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية.. ما مدى تأثير ذلك على الشراكة العربية ـ الأوروبية؟

● السفير فتحي الشاذلي: منطقة التجارة الحرة العربية أمر حتمي قبل التوصل إلى تحرير التجارة عبر المتوسط حيث إن اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية لا تنطوي على إلزام فيما يخص العلاقات التجارية العربية، لهذا من الضروري الانطلاق فورا لتحرير التجارة العربية.

فلا يعقل أن يكون حجم التجارة السعودية المصرية هو أكبر رقم في التجارة البينية العربية وتنتظر كل منهما أن يتم التبادل عن طريق جهة ثالثة تقل من خلالها التكلفة.

لقد كنا الأسبق في المنطقة العربية إلى استشراف آفاق تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي.. فكان لدينا مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية ورغم ذلك تأخرت ولادة تلك المنطقة.

المطلوب من الدول العربية الآن تضخيم نصيب العرب من التجارة الدولية فالتجارة البينية العربية في أحسن الأحوال لا تزيد على 8٪ من حجم التجارة العالمية وإذا كان اقامة منطقة تجارة حرة عربية سيؤثر ايجابيا على الدول العربية فإن شراكتها مع الدول الأوروبية سوف تتأثر ايجابا كذلك، ولكن لابد من التغلب على مشكلات النقل والتأمين والخدمات في البداية.

□ هل يؤثر ذلك على العلاقات العربية الأمريكية؟

● السفير فتحي الشاذلي: لا اعتقد أن هناك تأثيرا متوقعا نتيجة لذلك على العلاقات العربية الأمريكية ـ على الأقل سلبا ـ ولا أرى تعارضا بين علاقات عربية أوروبية جيدة وعلاقات عربية أمريكية جيدة.

ثم أن عالم اليوم لا يعرف فيه رأس المال جنسية وبالتالي فإن الاستثمارات التي تأتي من أوروبا ليست أوروبية خالصة كما أن الاستثمارات القادمة من أمريكا ليست كلها أمريكية.. ولا ضير من الانفتاح على العالم أجمع.. فتلك ميزة كبيرة.

٠٠٠ ودور الشركات فى تحقيق أهدافها

د.. أحمد سيد مصطفى
أستاذ الإدارة - جامعة الزقازيق (بنها)

هل يكفى الجهد الحكومى وحده لتحقيق الاهداف القومية؟ دعونا نتفق على أن هذا وحده لا يكفى ما لم يعززه جهد الناس فرادى وجماعات. وجهود المستثمرين والشركات. ذلك هو موضوعنا فى هذا المقال، فى فبراير ١٩٩٧ قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية لتضم ١٨ دولة عربية تشكل ٩٥٪ تقريبا من حجم التجارة العربية، وستنضم فى وقت لاحق الجزائر وموريتانيا وجيبوتى وجزر القمر. وهكذا تكون الحكومات العربية قد أدت دورها وفتحت الباب أمام ظهور سوق عربية بحلول عام ٢٠٠٧، وشكلت آلية عربية لمواجهة سعى الكيانات العالمية العملاقة (التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية) للاستئثار بالأسواق العربية، فما هو دور الشركات العربية فى هذا الصدد؟

يقع على عاتق شركاتنا العربية الصناعية والزراعية والخدمية دور مهم لتسهم فى تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربى وهذه أبعاد أتصورها وأقترحها لدور الشركات العربية فى هذا الصدد:

١ - اهتمام مستمر ببحوث تطوير تصميم وإنتاج المنتجات وخفض التكلفة بحيث يمكن تهيئة ميزات تنافسية إزاء المنتجات المنافسة غير العربية.

٢ - ليس شرطا أو ضرورة، التركيز على إنتاج منتج صناعى كامل، بل يمكن - كلماكان ذلك أفضل - التركيز على إنتاج بعض المكونات مادام أمكن ذلك بجودة وتكلفة مناسبتين. لاسيما وقد أصبح التركيز على صناعة المكونات اتجاها تنافسيا عالميا فى عديد من الصناعات مثل صناعة الإلكترونيات وصناعة السيارات.

٣ - الحرص على المشاركة فى المعارض الخارجية، سواء للوقوف على الجديد الذى يعرضه الموردون فى تكنولوجيا الإنتاج والإفادة من فرص مناسبة لشراء مستلزمات الإنتاج، أو بهدف تقديم منتجات الشركات العربية للمشترى العربى والتعاقد مع العملاء العرب.

٤ - إنشاء وتطوير وتحديث قاعدة بيانات عن الأسواق العربية، من حيث هيكل العملاء المرتقبين واحتياجاتهم وتوقعاتهم وانماط استهلاكهم وهيكل السلع المنافسة المعروضة وتشكيلتها ومستويات جودتها وأسعارها والاتجاهات والممارسات التسويقية للمسوقين المنافسين، والقرارات الحكومية ذات العلاقة.

٥ - إجراء دراسات مستمرة عن الأسواق العربية المستهدفة لتحديد حجم الطلب وتوقيتاته بالنسبة للسلع الصناعية والسلع الزراعية وخصائص المنتج المطلوب والمواصفات أو الاشتراطات أو التوقعات التى يتعين الوفاء بها فى كل سوق على حدة.

٦ - التعاون والتنسيق مع الشركات العاملة فى نفس الصناعة لإنشاء شركات متخصصة للتسويق الخارجى تتضمن انشطتها تنظيم معارض للسلع المستهدف تصديرها فى الأسواق العربية.

٧ - إنشاء أو شراء مخازن ومعارض دائمة بالعواصم العربية تعرض أو تورد منتجات الشركة (أو كل مجموعة متكتلة من الشركات العاملة فى نفس النشاط أو فى أنشطة أخرى متكاملة) فى التوقيتات المناسبة دون تأخير مع ترشيد تكلفة النقل.

٨ - الاتصال والتنسيق مع البنوك العربية لتمويل عمليات التصدير، لكن بسعر عائد مدين ميسر، وكذا تمويل المستوردين بتسهيلات مناسبة تساعدهم على الشراء.

٩ - الاتصال والتنسيق مع شركات التامين العربية لتقدم تيسيرات فى تأمين الائتمان الممنوح للمصدرين داخليا وخارجيا وتامينهم إزاء عدم استيفاء حصيلة الصادرات بسبب مخاطر تجارية وغير تجارية، لاسيما أن شركات التامين المحلية تستطيع نقل جزء من التزاماتها إلى شركات إعادة التامين فى أسواق إعادة التامين العالمية. ويبدو هذا الدور للشركات العربية وشركات التامين العربية مهما للغاية، ولاسيما مع عزوف شركات التامين العربية - غالبا - عن تامين الصادرات. ويرجع هذا لأسباب أهمها اختلاف المواصفات القياسية لنفس السلعة بين أسواق الدول العربية. أى عدم وجود مواصفة قياسية موحدة كما هو الحال بين دول الاتحاد الأوروبى.

١٠ - تطوير خطط للتسويق تقوم على تحالفات استراتيجية تسويقية. حيث تتحالف الشركات العربية - على المستوى القطرى وكذا المستوى القومى العربى - فى مكاملة معلوماتها وجهودها التسويقية وشبكات توزيعها. فيمكن مثلا أن تتبادل شركتان أو أكثر معلومات عن أسواق عربية، مثلما تفعل شركتا «فورد» و«مازدا» فى الشق التسويقى من تحالفهما الاستراتيجى.

١١ - الاتصال بنقطة التجارة الدولية التابعة لوزارة التجارة للحصول منها أولا بأول.. على جميع المعلومات المتاحة عن الأسواق العربية. والتى تتضمن فرص التصدير وتوقيتات المعارض وانواع المنتجات التى تعرض بها، وما الى ذلك حتى لا تتقادم المعلومات أو تضيع الفرص التصديرية، ولاسيما وقد أصبحت [المنافسة بالوقت] عاملا تنافسيا مهما الى جانب المنافسة بالجودة وبالسعر. كذلك الاتصال بمكاتب التمثيل التجارى بالدول العربية لجمع معلومات عن خريطة الطلب على المنتجات بكل سوق عربية على حدة سواء فى تجارة السلع أو الخدمات.

١٢ - التعاون المشترك مع شركات عربية تنتمى لنفس النشاط أو الصناعة فى إنشاء شبكة معلومات إلكترونية إقليمية عربية واتخاذ مواقع على شبكة الإنترنت، حيث تعرض كل شركة عربية معلومات عن انتاجها وإمكاناتها التوريدية أو التصديرية، ورغبتها فى التصدير أو الاستيراد، والتسهيلات التى تعرضها عندما تصدر لأسواق عربية، وتلك التى تتوقعها عندما تشترى منها، وكذا المصدرون والمستوردون الذين تطمح للتعامل معهم، على أن تتصل الشبكة بشبكة معلومات جمعيات رجال الأعمال واتحادات الغرف الصناعية والتجارية، والبنوك العربية والصحف والمجلات الاقتصادية العربية، والهدف العام هو تيسير الاتصالات التى تسهم فى تنمية وانتعاش التبادل التجارى العربى.

قد تواجه هذه الاتفاقية بمعارضة بعض الشركات الصناعية والتجارية على الأطر المحلية والتى تبدى حساسية إزاء السلع المنافسة المستوردة بشكل عام، لكن ليعلم أصحاب ومديرو هذه الشركات أنهم فى المقابل مستفيدون من انفتاح أسواق عربية كثيرة لمنتجاتهم، وأن التبادل التجارى العربى هو حصن أمان. بل إنه باب مفتوح للتكامل بين الشركات واقتصادات عربية كما سلفت الإشارة. إن هذه الاتفاقية باتجاهها لتحرير التجارة العربية تنشيء سلسلة من المزايا. فهى ستزيد الصادرات العربية وهذا بدوره يؤدى لزيادة الاستثمارات والإنتاج فى الصناعة والزراعة والخدمات فى الدول العربية. فتزيد فرص العمل الجديدة، ومن ثم يزيد الناتج المحلى الاجمالى لكل دولة عربية وللدول العربية ككل، فدائما كانت السوق الواسعة - ولا تزال - هى المحرك الأساسى للاستثمارات والتطور التكنولوجى، وكلها مقومات مهمة للنجاح فى مواجهة التحديات والتكتلات العالمية وعولمة التجارة وما أنشأته من منافسة عالمية متزايدة.

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر العمل العربي

تطوير التشريعات لمواجهة المتغيرات الدولية

اقامة سوق عربية مشتركة.. مهمة أطراف العمل

الأقصر ـ حسن عتمان:

أعلنت مصر رفضها الربط بين حركة التجارة ومعايير العمل الدولية والشرط الاجتماعي حتى لا يكون ذلك ذريعة للتدخل في السياسة الداخلية للدول ومقايضة المطالبة بتطبيق الالتزام الاجتماعي مقابل تقديم تنازلات تجارية وهو ما تسعى إليه بعض الدول الصناعية المتقدمة لحرمان الدول النامية من المميزات التنافسية التى تمتلكها فى الاجور واسعار بعض المواد الأولية.

وطالبت مصر بتطوير التشريعات العربية التى تحكم علاقات العمل لمواكبة هذه المتغيرات الدولية.

جاء ذلك فى كلمة مصر امام مؤتمر العمل العربي بالاقصر التى القاها احمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ورئيس وفد مصر الى المؤتمر.

دعا الوزير الى ضرورة تحقيق التعاون العربي المشترك وجمع الصفوف وتوحيد الجهود لاقامة مشروعات تحقق التكامل الاقتصادى واحياء السوق العربية المشتركة خاصة بعد اقرار اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تعتبر انطلاقة جادة لبناء تجمع اقتصادى فعال وتحقيق الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

أكد ان حرية تنقل الأيدى العاملة هى احدى السبل المؤدية الى تحقيق الوحدة العربية وان الايمان بتكاتف القوى العاملة فى الوطن العربى يمثل احدى الدعامات الأساسية للوحدة.

اعلن ان مصر تحرص على وضع كل الضمانات لجذب المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام باقامة المشروعات الوطنية الكبرى.

وطالب أطراف العمل الثلاثة حكومات ومنظمات عمالية وأصحاب الاعمال بالاندفاع باقصى قوة لاقامة سوق عربية مشتركة تؤكد الهوية العربية وأن تقوم منظمة العمل العربية بالتنسيق مع المنظمات الأخرى بمعالجة الآثار الناشئة عن العولمة.

واصل المؤتمر أعماله أمس لمناقشة تقرير بكر محمود رسول المدير العام لمنظمة العمل العربية حول العولمة وآثارها الاجتماعية علي أطراف العمل.

المصدر : الأهــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

منطقة التجارة الحرة العربية.. هل تصبح الاتفاقية حبرا على ورق مرة أخرى؟!

كتب- ياسر صبحي:

وقعت الدول العربية في أول يناير الماضي على اتفاقية لبدء تنفيذ اقامة منطقة تجارة حرة خلال عشر سنوات بتخفيض سنوى ١٠٪ على جماركها. والآن وبعد مضى أكثر من شهرين فإن أغلب الدول لم تقم بالتنفيذ. وتحولت الاتفاقية مرة أخرى مثل جميع الاتفاقات العربية السابقة إلى حبر على ورق.

وقال عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية والمختص بشئون منطقة التجارة الحرة العربية فى تصريحات خاصة للاهرام أن ١٨ دولة عربية وقعت على اتفاقية اقامة المنطقة الحرة للتجارة من بينها ١٢ دولة قالت أنها ستبدأ فى التنفيذ منذ بداية يناير الماضى إلا أن اربع دول فقط هى التى بدات الاجراءات الفعلية للتنفيذ وهى مصر وسوريا والسعودية والاردن. وأضاف انه سيتم فى نهاية هذا الشهر عمل تقريرتفصيلى للمتابعة يتضمن موقف كل دولة من التنفيذ حتى الآن.

وقال السحيبانى - فى منتدى الحوار الاقتصادى الذى نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مساء أمس الاول - أن الدول العربية الاربعة هى التى تعتمد عليها جامعة الدول العربية لكى تكون قاطرة للاسراع بتنفيذ منطقة التجارة الحرة لانها الدول الاكثر قدرة على التجارة ويليها فى المرتبة الثانية الامارات وتونس والمغرب ولبنان بينما توجد دول عربية أخرى مثل الصومال وموريتانيا لا نستطيع أن نطالبها بفتح اسواقهم ليس فقط لانخفاض الناتج المحلى الاجمالى ولكن لعدم توافر البنية الانتاجية حيث لا توجد لدى كل منهما سوى سلعتين يقومون بتصديرها.

وأكد أن القوائم السلبية التى تضعها الدول لكى تستثنيها من التخفيض الجمركى تثير المخاوف من انها فى بعض الحالات تفرغ الاتفاقية من محتواها. وقال أننا نتوقع أن يكون هناك الكثير من المشكلات فى البداية وهناك لجــــان تناقش المشكلات وأن منطقةالتجارة الحرة العربية صممت لكى تنفذ وانها يجب أن تنفذ.

بداية متواضعة

وطالب السحيبانى مراكز الابحاث والجامعات فى الدول العربية بعمل دراسات تفصيلية عن هياكل الصادرات لكل دولة عربية ومدى التأثيرالمتوقع من اقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة.

وقد توقع الكثيرون منذ البداية أن يواجه تنفيذ هذه الاتفاقية كثيرا من الصعوبات لأنها لم تأخذ الوقت الكافى من الدراسة والمفاوضات.

وقال السفيرة دولت حسن مساعد وزيرالخارجية للشئون الاقتصادية أن البداية متواضعة ولكنها فى الطريق الصحيح. وأن مصر بدأت بالفعل ابلاغ المنافذ الجمركية بتخفيض ١٠٪ من الجمارك على السلع العربية الداخلة إلى السوق المصرية. وأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة تعد أدنى مستويات الاتفاق الاقليمى ويجب أن ننظر لها أنها تحد للمنطقة العربية فى ظل التغيرات العالمية وأن تتوافر الارادة السياسية للتنفيذ. وأشارت إلى أن الدول العربية جنوب البحر المتوسط والتى وقعت على اتفاقات للمشاركة مع الاتحاد الاوروبى هى الاكثر تأهيلا لكى تكون قاطرة تشد الدول العربية الاخرى لتنفيذ تحرير التجارة بين الدول العربية لأن الاتفاقات التى توقعها مع الاتحاد الاوروبى بها قواعد ملزمة وواضحة للتحرير الاقتصادى. غير أن التجار المصريين يقولون أنه حتى الآن لم تصل الاوامر للمنافذ الجمركية بالتخفيضات الجمركية وهناك عدم وضوح فى قواعد المنشأ التى منه يمكن تحديد ما إذا كانت السلعة عربية المنشأ أم لا.

وقامت الدكتورة سميحة فوزى استاذة الاقتصاد بكليةالاقتصاد والعلوم السياسية بعرض دراسة قامت بها حول منطقةالتجارة الحرة العربية حيث أوضحت أن الدول العربية تتوفر لديها الشروط اللازمة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية على المدى القصير وكذلك مع مرور الوقت. فمن ناحية لديها تشابه فى هياكل الانتاج وارتفاع فى مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام الاتفاقية وهناك اتجاه للتخفيض الجمركى مع باقى دول العالم وهى الشروط اللازمة للاستفادة من الاتفاقية على المدى القصير. أما على المدى الطويل فإن الامر يعتمد على وجود درجة عالية من تحريرالتجارة وتغير دور الدولة من الانتاج إلى المراقبة والتنظيم وهو قد تحسن بصورة كبيرة فى الدول العربية بالمقارنة بالفترات السابقة. ولكن يعيب الاتفاقية انها تركز فقط على التجارة بينما يتفق الاقتصاديون ان الفوائد على المدى الطويل للاتفاقية يرتبط بعمق الاندماج الاقليمى والذى يشمل بالاضافة إلى تحريرالتجارة تنسيقا فى السياسات والنظم والاطر المؤسسية الداخلية.

التجارة فقط لا تكفى

وقالت الدكتورة سميحة فوزى أنه على الرغم من توفر الرغبة لدى الدول العربية والضرورة الاقتصادية لتحقيق منطقةالتجارةالحرة إلا أن آليات التنفيذ

غير واضحة لكي تتحول هذه الاتفاقية إلى الواقع. ويشمل عدم الوضوح كثيرا من المجالات من بينها حدود وطبيعة القوائم السلبية للدول والبرنامج الزمني لتوحيد السياسات والنظم المؤسسية الداخلية والقواعد التى تتبع لمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الاقل نموا والمؤسسات الاقليمية العربية اللازمة لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة العربية والمسئولة عن متابعة التنفيذ وفض المنازعات والتعويض. وقالت السفيرة دولت حسن أنه امام ارتفاع حجم السلع الزراعية التى دخلت فى القوائم الزراعية والتى تتعلق بالمواسم الزراعية كنوع من الحماية لكل دولة فقد تم تقديم توصية بأن قائمة كل دولة تقتصر على ١٠ سلع فقط وان تكون الفترة بأكملها لا تتجاوز ٤٥ شهرا بحيث أن كل سلعة لا تتمتع بأكثر من ٧ أشهر فقط من الحماية.

ونبه الدكتور أحمد جلال الخبير الاقتصادى بالبنك الدولى من أن الاتفاقية بشكلها الحالى لن تؤدى إلى تحقيق الكثير لاقتصادات الدول العربية لأن الاتفاقية تتحدث فقط عن تجارة السلع ولكنها لا تتضمن الاستثمار بينما اصبحت حركة رؤوس الاموال الآن بين الدول تفوق فى الاهمية حركة السلع. ومن ناحية أخرى فإنه فى صالح الدول العربية أن تنفتح بشكل عام على باقى دول العالم وليس على بعض الدول فقط لأن المشاعر العربية كثيرا ما تجعلنا ننسى هذا الدرس الاقتصادى وأن يكون الانفتاح بين الدول العربية خطوة فى اتجاه الانفتاح على باقى دول العالم لأنه إذا ما اقتصر فقط على الدول العربية لن يؤدى إلى زيادة كبيرة فى التجارة لدى تلك الدول.

□ فى مؤتمر عربى يناقشها غدا بالقاهرة:

السوق العربية المشتركة.. مطلب لم يتحقق بعد!

تبدأ غدا بالقاهرة اجتماعات مؤتمر حول السوق العربية المشتركة وآثار عملية السلام عليها وعلى التنمية الاقتصادية فى ظل المتغيرات والتحديات والتكتلات العالمية الكبرى التى تتطلب سرعة إقامة السوق العربية المشتركة.

وقد نادى الرئيس مبارك بإقامة هذه السوق فدعا إلى صحوة تعيد للعرب طريقهم بعد أن ثبت حجم التجارة العربية لسنوات طويلة على ٨٪ من حجم التجارة الدولية.

وقد سعت مصر للخروج من هذا الجمود وتم الاتفاق فى إطار إعلان دمشق على إقامة منطقة تجارة حرة للنهوض بالاقتصاد العربى. فالعرب البالغ عددهم ٢٤٠ مليون نسمة يملكون ٦٠٪ من بترول العالم، وهذا يعنى فى رأى المتخصصين طاقات يمكن استغلالها وذلك بالتلاحم والتكاتف لإنشاء هذه السوق.

ويشير المراقبون إلى أن هناك حقائق تساعد على نجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة التى بدأت أولى خطواتها فى يناير الماضى والتى تهدف فى النهاية إلى إيجاد سوق عربية مشتركة، أولى هذه الحقائق الإرادة السياسية التى تم التعبير عنها فى مؤتمر القمة الاقتصادية فى يونيو ٩٦ بالقاهرة الذى اتخذ قرارا لأول مرة بإقامة منطقة تجارة حرة عربية بالإضافة إلى وجود سند قانونى لإقامة هذه المنطقة وهو اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى تضم الآن ١٨ دولة عربية بعد انضمام مصر وسلطنة عمان إليها، وبهذا تشكل الدول الأعضاء فى الاتفاقية حوالى ٩٥٪ من حجم التجارة العربية.

ومن أهم الحقائق التى تساعد على نجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة زيادة نسبة تجارة بعض الدول العربية مع الأسواق العربية على ٢٠٪، واتجاه ٣٠٪ من الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية للأسواق العربية، بالإضافة إلى أن بعض الدول العربية قد وصلت صادراتها لدول عربية أخرى إلى ٤٠٪.

فقد نشأت منطقة التجارة الحرة العربية فى اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى سبتمبر ٩٥، حيث تم تشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وخبراء القطاع الخاص والأمانة العامة للجامعة العربية لوضع برنامج تنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية.. وقد عقد فريق العمل عدة اجتماعات أسفرت عن إعداد مشروع برنامج تنفيذى يراعى المصالح الاقتصادية للدول العربية وينسجم مع التطورات فى النظام التجارى العالمى.

وفى يونيو ٩٦ صدر توجيه مؤتمر القمة العربية بالقاهرة إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وتنفيذا لذلك شكل المجلس لجنة وزارية سداسية كلفها بالاتصال بالدول العربية التى أبدت ملاحظاتها على البرنامج التنفيذى الذى أعده فريق العمل حول عدد من النقاط التى تضمنها مشروع البرنامج التنفيذى وقامت هذه اللجنة بتقديم تقريرها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ٩٧ الذى أقر البرنامج.

وقد ركزت ملاحظات عدد من الدول العربية حول تحديد بدء إقامة المنطقة وحول الرزنامة الزراعية وتعنى تقييد استيراد بعض السلع الزراعية حسب جداول مواسم الإنتاج الزراعى للدول العربية.

أن منطقة التجارة الحرة العربية لا تقف عند حدود حرية التجارة وإنما ترتبط بما تخلقه هذه الحرية من ديناميكية فى الاستثمار والإنتاج، وبالتالى لا نقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحاتها وإنما تنظر إلى آثارها على توسيع مجالات الاستثمار والإنتاج والتطوير التكنولوجى وما يترتب على ذلك من إيجاد فرص جديدة للاستثمار والعمل ورفع مستوى المعيشة للمواطن العربى وتوفير فرص العمل الكريمة له، وهذا الهدف تتلاقى عنده المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية والبرنامج التنفيذى هو الآلية لتحقيق ذلك من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

ويأتى حرص القطاع الخاص على الإسهام بفاعلية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية، وإن كان بعض من شركاته سيتأثر سلبا بفعل المنافسة الحرة فى إطار منطقة التجارة الحرة، إلا أن المحصلة على مستوى الاقتصاد الكلى ستكون إيجابية لكل دولة عربية عضوة فى منطقة التجارة نتيجة ما توفره المنطقة من توسيع للسوق العربية أمام المنتجات والسلع العربية وستكون السوق الواسعة قاعدة أساسية لتحقيق نمو متسارع فى اقتصاديات الدول العربية وإحداث تطوير تكنولوجى يواكب متطلبات عصر المنافسة الذى يعيشه الاقتصاد العالمى. وتضم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ١٨ دولة عربية ما عدا أربع دول عربية هى جيبوتى وجزر القمر وموريتانيا وهى الدول الأقل نموا والجزائر التى تسهم بنحو ٥٪ من الواردات العربية التى تبلغ قيمتها ١٢٠ مليار دولار سنويا.

الامارات تطبق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة منتصف الجاري

□ ابو ظبي - «الحياة»

■ قالت مصادر اقتصادية في ابو ظبي ان دولة الامارات ستبدا تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة اعتباراً من منتصف آذار (مارس) الجاري.

وافادت المصادر ان مجلس الجمارك في الامارات سيعقد اجتماعاً الثلثاء المقبل للبحث في الاجراءات التنفيذية الخاصة بتطبيق البرنامج بناء على قرار اتخذه مجلس الوزراء في هذا الشان في ١٦ شباط (فبراير) الماضي.

وذكرت المصادر في الامارات ان البدء في تطبيق البرنامج ياتي في ضوء مذكرة قدمها وزير الاقتصاد والتجارة الاماراتي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي الى مجلس الوزراء تؤكد على ايجابيات اتفاقية منطقة التجارة العربية، نظراً الى طبيعة نظامها الاقتصادي الحر، وتدني مستوى الرسوم الجمركية المطبقة فيها، اضافة الى عدم وجود اي قيود كمية او نوعية على الواردات، وإعفاء معظم عناصر الانتاج من الرسوم الجمركية، وعدم وجود ضرائب على الدخل او الأرباح وإزالة اي معوقات ادارية او روتينية على الحدود الجمركية.

وتشمل الايجابيات وفقاً للمذكرة فتح اسواق الدول العربية امام صادرات الامارات الصناعية والزراعية ما يشكل حافزاً مهماً لتبني استثمارات جديدة في هذه الدولة، وكذلك ازالة المعوقات الجمركية امام صادرات الامارات من الدول العربية، وبالتالي زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

وتؤكد المذكرة ان انفتاح الاسواق العربية امام المنتجات الاماراتية سيتيح للصناعة في الامارات الاستفادة من ميزات اقتصادات الحجم الكبير وبالتالي تحقيق قدرة اكبر على منافسة السلع الواردة من خارج المنطقة.

وورد في المذكرة ان خفض الامارات للرسوم الجمركية تنفيذاً لأحكام الاتفاقية سيكون ضئيلاً جداً قياساً مع التخفيضات التي ستجريها دول عربية اخرى.

وتبلغ الرسوم الجمركية على الواردات في الامارات في حدها الاعلى اربعة في المئة مقارنة مع نحو ٨٠ في المئة او ١٠٠ في المئة في دول عربية اخرى.

وتقضي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بإجراء خفض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات بين الدول العربية وبنسبة ١٠ في المئة سنوياً ولمدة ١٠ سنوات.

وبدات ست دول عربية حتى الآن تنفيذ الاتفاقية، فيما اعلنت دول اخرى اجراءات لبدء التنفيذ قريباً.

رأى الأهرام

خطوات متدرجة نحو التكامل

بعد سنوات مرت فيها محاولات التكامل الاقتصادي العربي على المستويين الثنائي والجماعي بين المد والجزر وشهدت مردودا متواضعا، يسود اليوم منهج جديد يتسم بالواقعية والتدرج بهدف تحقيق خطوات مثمرة في هذا الطريق قد تبدو جزئية في مستواها ولكنها تبعث على الثقة وتمتلك مقومات النجاح الدائم وتفتح الطريق للتوسع وصولا إلى التكامل الاقتصادي المنشود. ويصب هذا المنهج في اتجاه إقامة شبكة علاقات اقتصادية قوية على المستوى الثنائي تصنع بدورها قواعد عامة للتعاون العربي تفيد في وضع الإطار التنظيمي الأمثل لما يمكن أن يكون عليه التكامل العربي في المستقبل. ويتيح هذا المنهج الفرصة للأقطار العربية لاقامة شبكة علاقات مماثلة مع بقية أقطار العالم إفريقيا وأسيويا وأوروبيا دون أن يصطدم هذا بذلك من أشكال التعاون.

ولعل هذا المنهج نابع من طبيعة التحديات العالمية الراهنة التي تفرض على الدول النامية تعزيز شبكة علاقاتها الاقتصادية بعالمها الخارجي لكي تتمكن من الصمود في وجه التكتلات الاقتصادية العالمية وتصمد أمام تيار السوق المفتوحة وتضمن لنفسها معدلات نمو متزايدة. هذا فضلا عن أنه وليد خبرة السنوات الماضية من العمل العربي المشترك في هذا المجال.

وقد خطت مصر خطوات ناجحة في هذا الطريق عربيا وإفريقيا وأوروبيا فهناك لجان عليا مشتركة عديدة بين مصر والأقطار الأخرى على هذه المستويات وكلها تفيد في دعم الاقتصاد الوطني من ناحية والمضي قدما على طريق التكامل مع هذه الأطراف. وأضافت مصر لنهجها الجديد دورا مهما للقطاع الخاص، حيث لم يعد العمل منصبا على الجهد الحكومي وحده بل هناك مشاركة واضحة لرجال الأعمال في كل الاتصالات واللجان، وذلك تمشيا مع اتجاهات السوق الحرة ومنطق العصر ولتوسيع آفاق وإمكانات التعاون، وإدراكا أيضا لأهمية أن التكامل من خلال القاعدة الشعبية، هو الطريق الأمثل والمضمون في الحاضر والمستقبل.

وخلال الأيام القليلة الماضية كان هذا المنهج موضع التطبيق على صعيدين مختلفين، فبينما كانت مصر وتونس توقعان بالقاهرة على عدة اتفاقيات متنوعة للتعاون الثنائي، كانت هناك اتفاقيات أخرى يجري توقيعها على الصعيد الافريقي خلال جولة وزير الخارجية بعدد من دول القارة.

إننا على الطريق الصحيح والآفاق واعدة بنتائج مثمرة تعود على شعبنا والشعوب الشقيقة والصديقة بالخير والتقدم.

المصدر : العربى

التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٨

مساعد وزير الخارجية

العالم يركب الصواريخ والعرب يركبون السلحفاة!

وصفت دولت حسن مساعد وزير الخارجية، للشئون الاقتصادية اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية بأنها أدنى مستويات التعاون الممكنة، وأن الدول العربية اختارت أسلوب السلحفاة في وقت يركب فيه الآخرون الصواريخ.. وقالت دولت حسن: رغم ذلك فإن أجهزة الجامعة العربية والدول الموقعة على الاتفاق تحاول الدفع به وسوف تنتهى قريبا لجنة المفاوضات التجارية من بحث موقف السلع المختلفة والتحفظات والقوائم السلبية التي وضعتها بعض الدول ثم ترفع الأمر للمجلس الاقتصادي.. جاء ذلك في منتدى الحوار الاقتصادي الذي أقامته كلية الاقتصاد ورأسه د. علي الدين هلال وناقش الورقة المقدمة من د. سميحة فوزى التي ترى أن أسباب ومبررات وفوائد الاندماج الاقتصادي العربي قائمة، وأن الإمكانيات تختلف عما كان عندما بدأت تجربة السوق العربية في الستينيات.. وأن المشكلة في الآليات التي تكفل تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية وهو إزالة الرسوم الجمركية خلال عشر سنوات بدأت هذا العام. في نفس الوقت وصف عبد الرحمن السحيباني أمين مساعد الجامعة العربية برنامج تحرير التجارة بأنه برنامج واقعي وأن الدول الأكثر تأثيرا وفاعلية - إذا تحركت - هي مصر والسعودية وسوريا والأردن وأن الدول الأقل نموا مثل الصومال وموريتانيا سوف تكون لها معاملة خاصة حتى لا تضار من إلغاء الرسوم الجمركية. معظم المناقشات في الحوار، والذي حضره مجموعة من السفراء والخبراء اتجهت إلى أن خطوة التجارة الحرة في عشر سنوات لا تكفي وغير مناسبة وأن التكامل لابد أن يكون إنتاجيا وتنمويا.. في نفس الوقت صرح هشام دمشقية سفير لبنان في مصر أن الحل الأمثل لتحرير التجارة يكون بين دول الجوار وأن لبنان وسوريا قد اتفقتا على إزالة كل الرسوم والقيود الجمركية بين البلدين خلال ٤سنوات.

نور الهدى زكى

تقرير إخباري:

من أجل السوق العربية المشتركة

يستمر العمل العربى المشترك من أجل تحقيق مشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والذى فرض نفسه على الساحة العربية بقوة الآن، خاصة فى ظل التطورات الدولية والتكتلات الاقتصادية العالمية، وتبذل الجامعة العربية جهدا مضاعفا من خلال اجتماعات لجان التنفيذ والمتابعة، والتقارير المعدة عن آليات التنفيذ والمتابعة والتى تستهدف فى المقام الأول تطبيق البرنامج التنفيذى والتحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة فى إطار منطقة التجارة.

محمد مبروك

ويؤكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى تصريح خاص أن موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى على البرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة التى بدأ سريانها فى أول هذا العام ولمدة عشر سنوات، تعد نقلة نوعية فى مجال العمل العربى المشترك.

وأوضح انه خلال السنوات العشر القادمة ستكون هناك خطوات تدريجية ومنظمة ومتفق عليها ستؤدى فى النهاية الى قيام منطقة التجارة الحرة تمهيدا لاقامة السوق العربية المشتركة فضلا عن الاتجاه الذى سارت فيه بعض الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب فى اقامة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بينها

وأضاف إلى الدكتور عبدالمجيد ان نحو ١٨ دولة عربية وافقت على تنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها اضافة لتأييد السلطة الفلسطينية لهذه الاجراءات على الرغم من خضوع منافذها الجمركية للسلطات الإسرائيلية.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية والسياسية أن الدول العربية المتبقية وعددها ٤ وهى الجزائر وجيبوتى وموريتانيا وجزر القمر سوف تنضم قريبا الى منطقة التجارة الحرة.

ومما يجعل الوضع أفضل لاقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية، تميز الدول العربية بامتلاكها قوة عمالة تزيد على ٦٠ مليون عامل بما يحقق ٤٤٠ مليار دولار فى اجمالى الناتج المحلى وحجم استثمارات يصل الى ألف مليون دولار بما يدعم هذه المناطق، ويسهل مستقبلا الاسراع فى اقامة السوق العربية المشتركة.

د. عصمت عبدالمجيد لـ «العالم اليوم»:

المكاسب التجارية ليست وحدها مقياس نجاح المنطقة العربية الحرة



□ كتبت ـ سناء السعيد

إكد د. عصمت عبدالمجيد امين عام الجامعة العربية ان المكاسب التجارية ليست وحدها اساس الحكم على مدى نجاح منطقة التجارة الحرة العربية.

وقال فى حديث خاص لـ «العالم اليوم» انه يجب ايضا النظر إلى تاثير هذه المنطقة على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجى وما يترتب على ذلك من ايجاد فرص جديدة للاستثمار والعمل على رفع مستوى دخل المواطن العربى. واشار إلى ان المنطقة تعد اللبنة الاولى نحو تحقيق حلم التكامل الاقتصادى العربى، وهى ستضم 18 دولة عربية يصل نصيبها من التجارة العربية البينية إلى ما يزيد على 98٪.

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

السوق العربية المشتركة.. فى مقدمة القضايا أمام البرلمانيين العرب بصنعاء.. غداً

صنعاء - مجدى عبدالرحمن:

يفتتح الرئيس اليمنى على عبدالله صالح غدا اعمال المؤتمر البرلمانى العربى بصنعاء الذى يستمر ٣ ايام ويلقى خطابا امام المؤتمر.. ويتحدث فى جلسة الإفتتاح د. فتحى سرور رئيس الاتحاد البرلمانى العربى.

صرح د. سرور فى صنعاء بأن اللجنة البرلمانية بالاتحاد التى تضم مصر وسوريا والمغرب ولبنان والكويت ستعقد اجتماعا مساء اليوم لمتابعة خطوات إنشاء السوق العربية المشتركة.

قال إننا سنتوجه من خلال مؤتمر صنعاء توصيات هامة سيكون فى مقدمتها وضع ملف السوق العربية على اجندة المجالس البرلمانية العربية ولجانها ومراقبة الحكومات فى تنفيذها.

أضاف أن اهم القضايا المطروحة على مؤتمر صنعاء تتضمن السوق العربية المشتركة وتداعيات الأزمة العراقية وملف ازمة لوكيربى.. مشيرا إلى انه سيتم التنسيق بين البرلمانيين العرب حول اختيار البند الإضافى الذى ستطالب به المجموعة العربية البرلمانية فى المؤتمر البرلمانى الدولى الذى سيعقد فى ناميبيا فى ابريل القادم. وغالبا سيتم الاتفاق على طرح ازمة لوكيربى كبند إضافى.

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٦ / ٣ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجنزوري في إفتتاح مؤتمر السوق العربية المشتركة:

مصر تضع كل امكاناتها لإنشاء تكتل اقتصادي عربي

متابعة :

مغازى شعير - طارق فتحى

عبد الناصر عارف - وفاء البرادعى

اكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ان مصر تضع كل امكاناتها لتحقيق السوق العربية المشتركة خاصة ان الرئيس مبارك يرى حتمية قيام هذه السوق لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وقال فى الكلمة التى القاها نيابة عنه الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فى افتتاح مؤتمر السوق العربية المشتركة امس - انه يجب تدعيم قرار انشاء منطقة التجارة الحرة العربية والذى بدأ العمل به أول يناير الماضى مشيرا الى ان الاسراع فى توسيع هذه المنطقة يتطلب حل كثير من المشكلات وازالة المعوقات التى تواجهها ولذلك يجب توسيع قاعدة السلع القابلة للتبادل وعدم اللجوء للاجراءات الحمائية الاخرى والحد من القوائم السلبية وتدعيم شبكة المواصلات العربية والبنوك والحد من المعوقات الفنية للتجارة مثل قواعد المنشأ واجراءات التقنين مؤكدا ضرورة توسيع القاعدة الانتاجية للدول العربية حتى تتوافر السلع القابلة للتبادل التجارى.

واشار رئيس الوزراء فى افتتاح المؤتمر الذى تنظمه جامعة الدول العربية بالاشتراك مع مؤسسة «فريدريش نومان الالمانية» الى ان العالم الآن يتجه نحو العولمة الاقتصادية بعد قيام منظمة التجارة العالمية وفى الوقت نفسه يتجه العالم نحو الاقليمية من خلال انشاء كيانات اقتصادية مثل النافتا والآسيان والاتحاد الاوروبى وهذا يحتم الاسراع فى انشاء السوق العربية المشتركة والتى تمثل منطقة التجارة الحرة العربيةنواة لها موضحا ان مصر وقعت عدة اتفاقات ثنائية عربية للتبادل التجارى مع كل من تونس والمغرب والبحرين والكويت وهذا يأتى فى اطار منطقة التجارة الحرة العربية بل ان ماتضمنته هذه الاتفاقات الثنائية يحقق الاندماج التجارى اسرع مما تضمنته اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وطالب بضرورة انشاء جهاز للتحكيم فى المنازعات التجارية العربية.

واعرب الدكتور كونت لامبس ورف رئيس مؤسسة فريد ريش نومان الالمانية ووزير الاقتصاد الالمانى الاسبق عن امله فى قيام تكتل اقتصادى كبير فى المنطقة يحقق التوازن مع التكتلات الاخرى مشيرا الى ان الدول العربية لديها امكانات كبيرة لقيام هذا التكتل موضحا ان الموقف الاسرائيلى الآن يضيف اعباء ومشاكل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

وقال انه شخصيا يرى ان بعض الدول الكبرى لاتعمل بشكل مخلص فى الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية او مراعاة مشاكل دول الجنوب والفقر فى العالم وانتقد الاجراءات الامريكية فى ظل حكومة الرئيس كلينتون فى هذا المجال وطالب بضرورة الاستفادة من دروس ازمة دول النمور الأسيوية مؤكدا ان الاصلاح الاقتصادى فى اى مكان فى العالم يجب ان تأتى نتائجه لصالح المواطنين.

واشار الدكتور لامبس ورف الى اهمية التدفقات الاقليمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة، على اساس ان هذه الاستثمارات غالبا ماتتيح الفرصة لواردات تقنية تتطلب تشغيل عدد اكبر من الايدى العاملة واضاف ان هذه التدفقات تتزامن مع زيادة القيمة المحلية المضافة وارتفاع مستوى الاجور وانتشار استخدام التقنيات التكنولوجية العالمية.

واكد اهمية ازالة كافة القيود التجارية بين الدول العربية وتحسين مناخ الاستثمار فى العديد من الدول العربية وقيام القطاع الخاص بالمشاركة الاساسية الكبيرة فى عمليات التنمية ودقة وكفاءة المعلومات التجارية عن مختلف اقتصاديات الدول العربية.

وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد فى كلمته التى القاها نيابة عنه السفير سعيد كمال الامين العام المساعد بالجامعة العربية ان الوضع المتعثر الذى تمر به عملية السلام يعيد المنطقة الى حالة التوتر وعدم الاستقرار ويوقف عملية التنمية والتعاون والتقدم فى المنطقة

واضاف ان العرب بذلوا قصارى جهدهم لتجنب هذا الوضع واعلنوا تمسكهم بالسلام كخيار استراتيجى سواء فى اجتماع القمة العربى الاخير او اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب دون ان يجد هذا الموقف أى تجاوب من جانب الحكومة الاسرائيلية.

واكد انه كان يتعين ان يلعب المجتمع الدولى والولايات المتحدة دورا حاسما لانعاش عملية السلام وحمل اسرائيل على الانصياع لقواعد الشرعية الدولية الا ان النتائج لاتزال متواضعة واقل بكثير مما هو مطلوب مما يدعوا للاسف من هذا التراخى الدولى فى تطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل.

وقدم الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عرضا لتجارب التعاون الاقتصادى العربى منذ انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وقال ان هناك اتجاهين فى المرحلة الحالية اولاهما تحقيق اقامة منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات والاتجاه الثانى يتمثل فى اقامة سوق عربية مشتركة من خلال مجموعة الدول السبع العربية الاعضاء فى هذه السوق مشيرا الى ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الاخرى والتكتلات الاقتصادية التى سبقتنا.

واوضح الدكتور عبدالرحمن السيبانى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية ان انشاء منطقة التجارة الحرة تم بناء على توجيه القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ من اجل زيادة حجم التبادل التجارى وتسهيل حركة انتقال السلع والافراد بحرية وبشكل متدرج وانشاء اتحاد جمركى بين هذه الدول. وقال ان هناك ١٨ دولة عربية قد صدقت على هذه الاتفاقية حتى الآن.

واوضح السيد ولفجانج شاسنرير المدير الاقليمى بالقاهرة لفريدريش نومان ان اهتمام المؤسسة بالسوق العربية يأتى انطلاقا من دخول معظم الدول العربية فى علاقات مشاركة مع الاتحاد الاوروبى مشيرا الى دور المؤسسة فى مصر فى المساهمة فى تطوير شركات القطاع الخاص المصرى.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

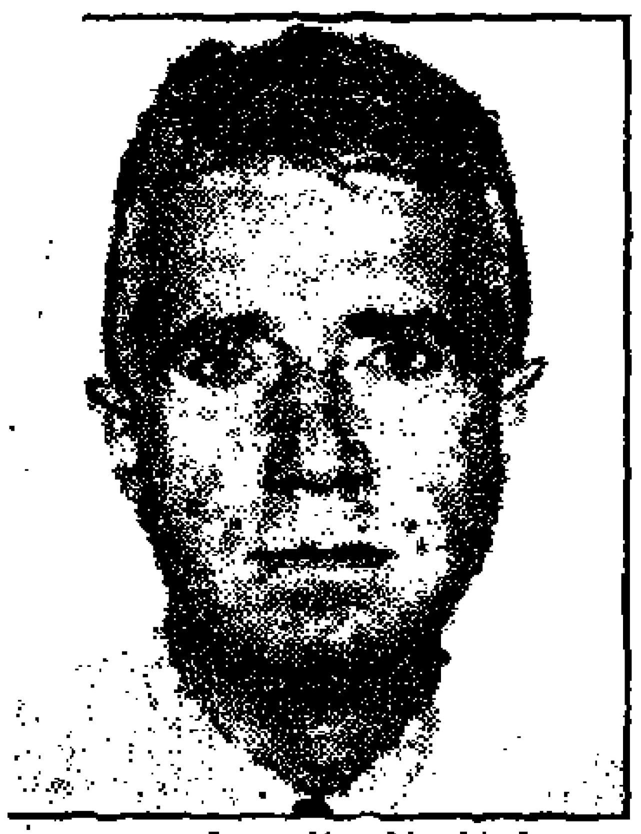
العرب وأوروبا.. من عهد التبعية إلى مرحلة المشاركة ١

اهتمام أوروبى بمساندة الجهود لاقامة المنطقة الحرة العربية

مسئول المانى دولى: مشروع جديد لاقامة اتحاد يجمع صغار المستثمرين والحرفيين العرب

لم تعد نظرة الاوربيين للمنطقة العربية مقصورة على اعتبارها سوقا رائجة لمنتجاتهم وانما اصبحت النظرة للأمة العربية على انها شريك كامل للجانب الأوروبى وخاصة فى ظل التوقيع على عدة اتفاقيات للمشاركة بين الدول العربية والاتحاد الاوروبى لتلغى الحواجز أمام التجارة المتبادلة.

وصناديق التنمية والمعونة الاوروبية قد غيرت سياساتها تجاه الدول العربية النامية ولم تعد مساعداتها موجهة للتنمية المباشرة كما كان الحال فى الماضى وانما اصبح التركيز على المساعدة فى تعديل السياسات والتشريعات من أجل المساعدة فى الانتقال باقتصاديات هذه الدول لمرحلة الاقتصاد الحر الذى يعتمد على دعم القطاع الخاص وزيادة فاعليته فى التنمية وإيجاد ظروف أفضل لاقتصاد السوق.



فولفجانج زاكسيترور

صفحة الإقتصاديات العربية التقت مع المدير الاقليمى لمؤسسة فريدرش ناومان الألمانية وهى واحدة من المؤسسات الدولية التى تكتسب احترام وتقدير العالم لسمعتها المرموقة ودورها فى التنمية فى العديد من بقاع العالم. الدكتور فولفانج زاكسينورير المدير الاقليمى للمؤسسة يلقى الضوء على ابعاد العلاقات العربية الأوروبية مشيدا بالجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية معربا عن امله فى ان تتجاوز مفاوضات المشاركة مع الاتحاد الاوربى جميع العراقيل التى تواجهها.

فى البداية يلقى الدكتور فولفجانج زاكسينوور الضوء على اهتمامات المانيا بالمنطقة العربية ومصر قائلا: انه من حسن الحظ فإن العلاقات العربية الالمانية جيدة جدا وخاصة لعدم وجود اية رواسب تاريخية تؤثر على هذه العلاقات كما ان المانيا تهتم بالأسواق العربية وعلى الجانب الآخر هناك اهتمام المانى حضارى بالمنطقة ولما كان الالمان اكثر شعوب العالم رغبة فى السفر والسياحة فإن هذا يجعل المنطقة منطقة جذب سياحى للشعب الالمانى. كما أن المانيا باعتبارها جزءا من الاتحاد الأوربى تتطلع إلى استكمال تطبيق العديد من اتفاقيات المشاركة التى ستحمل آفاقا جديدة للتبادل التجارى بين اوروبا والعرب.

ويضيف أن مؤسسة فريدرش ناومان تأتى ضمن ابرز الهيئات الالمانية التى تهتم بتدعيم الحوار بين العرب والالمان وبصفة خاصة ما يتعلق بايجاد الظروف الملائمة للاقتصاد الحر الذى يساعد على الاسراع بمعدلات النمو فى المنطقة العربية وتهتم المؤسسة بشكل كبير على تنشيط هذا الحوار على المستويات غير الرسمية او على المستوى الشعبى

أحمد عصمت

وتهتم ايضا بصغار المستثمرين حيث انها ترى أن المشروعات الصغيرة تكون اكثر ملاءمة للدول العربية مثل غيرها من الدول النامية من اجل إنشاء فرص عمل جديدة بشكل وافر.

التعاون الاقليمى

ويضيف المدير الاقليمى ان المؤسسة كان لها تجارب فى العديد من المناطق بالعالم بهدف دعم التعاون الاقليمى فى تلك المناطق وقد نجحت هذه التجارب فى البلدان الاسيوية وكذلك بلدان امريكا الجنوبية ونتمنى ان نلعب هذا الدور فى المنطقة العربية وان

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

نجح في دعم التعاون الاقتصادى العربى بمساعدة الدول على إيجاد السوق الملائمة التى تتيح للقطاع الخاص ان يحقق النمو الاقتصادى لأن هذا التوجه ليس مطلوبا فقط فى الدول النامية ولكن أيضا فى الدول الصناعية الكبرى.

ومن أجل ترجمة هذا الاتجاه فى صورة اجراء فعلى فإن المؤسسة تتقدم بمشروع اقليمى بتدعيم من الاتحاد الاوروبى ويهدف لإيجاد اتصال حيوى بين اتحادات صغار المستثمرين والحرفيين على مستوى العالم العربى وقد نجحت تجارب مماثلة فى كل من تركيا والمغرب ودول فى حوض البحر المتوسط.

ويأتى المؤتمر الذى تشارك المؤسسة فى تنظيمه حاليا محققا لهذا التوجه وهو دعم التعاون الاقليمى حيث يعقد المؤتمر حول موضوع السوق العربية المشتركة وامكانية استفادتها من تجارب التجمعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى فى اوروبا واسيا وامريكا اللاتينية وتحرص مؤسسة فريدرش ناومان على الاستفادة بخبرتها فى هذا المجال لدعم فكرة السوق العربية المشتركة اقتناعا منها بان التكامل الاقتصادى للدول العربية سوف يدفع بعجلة التنمية فيها مما يساهم فى دعم اسس الاستقرار فى المنطقة وهو الأمر الذى يهم الدول الأوروبية.

طموحات واقعية

وحول رؤيته لحصيلة تجربة التعاون العربى الاقتصادى على مدى السنوات الماضية قال ان اسباب قصور هذه التجربة وعجزها عن تحقيق الامال يرجع الى ان البداية لم تكن واقعية حيث استهدفت تحقيق آمال وطموحات تتجاوز حدود الواقع الفعلى أنذاك بعكس التجربة الاسيوية مثلا التى حرصوا فيها من البداية على تأجيل الأمور الصعبة التى يصعب الاتفاق عليها فكانت اهدافهم اقل طموحا ولذلك نجحوا فى تحقيقها وانا اعتقد ان التجربة الجديدة التى تتبناها الآن جامعة الدول العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة تجربة ايجابية لأن العرب يستطيعون الوصول الى منطقة حرة بالكامل على مدى ١٠ سنوات وهو هدف واقعى ويقول فولفجانج لقد التقيت بالدكتور عصمت عبد المجيد ووجدته متفائلا بتجربة المنطقة الحرة هذه المرة وانا اتفق معه فى هذا التفاؤل فالظروف اليوم افضل مما سبق وأتمنى ان يسير هذا التعاون العربى جنبا الى جنب مع اتفاقيات المشاركة الاوربية لأنه لا يوجد تعارض بين الاتجاهين التعاون العربى والتعاون مع أوربا من خلال التكامل وليس من خلال المنافسة فهما اتجاهان متوازيان وليسا بديلين يحل احدهما محل الآخر.

ولا شك ان من مصلحة الاوربيين ان تكون المنطقة قوية اقتصاديا فالصديق القوى أفضل من الضعيف.

ونقلنا للمسئول الاوروبى المخاوف العربية ازاء حرص دول الاتحاد الاوربى على فتح الاسواق العربى، لمنتجاتها بينما تضع اوربا فى المقابل العراقيل فى وجه السلع العربية وخاصة الزراعية وكذلك الصناعية والتى تفرض عليها رسوم الإغراق؟

يرد فولفجانج قائلا ان هذه المتاعب ليست مقصورة على منتجات الدول العربية ولكنها تمتد أيضا للمنتجات الزراعية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وخاصة دول جنوب اوروبا التى تشكل منتجاتها منافسة قوية لباقى منتجات دول الاتحاد الأوربى ممايسبب خسائر بالغة للمزارعين الذين يتمتعون بتأثير سياسى بالغ هناك ولذلك فإن الاتحاد الاوروبى نفسه يحاول القضاء على هذه التناقضات بين الدول الاعضاء ولذا فإن هذه العراقيل لن تكون دائمة وانما ستزول مستقبلا وستختفى العقبات بعد ان نشأ هناك تيار معارض لأية اتجاهات حمائية ونشعر بان المستقبل أفضل كثيرا ويجب الاستمرارفى دعم التعاون واتمام اتفاقيات المشاركة العربية الاوربية.

مصر فى الاتجاه السليم

ويرى المدير الاقليمى للمؤسسة الالمانية ان مصر تسير فى الاتجاه الاقتصادى السليم من ناحية توجهاتها لدعم الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص وزيادة معدلات النمو ومن الممكن ان تحقق المزيد من النجاح فى حالة تنفيذ توجيهات الرئيس حسنى مبارك الداعية لإزالة العراقيل التى تواجه المستثمرين الاجانب حيث لا تزال هناك بعض الشكاوى من ان الاجراءات الروتينية تستغرق وقتا طويلا من معاملات المستثمرين.

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٨

نحو أداء اقتصادى متميز

الآن ونحن نسير فى برنامج الإصلاح الاقتصادى متسلحين بما تحقق من نتائج إيجابية يملؤنا التفاؤل والأمل فى تحقيق انطلاقة اقتصادية فى ظل تشجيع الدولة والذى تستهدف من خلاله جذب كم أكبر من الاستثمارات بغرض تحويل مصر لمنطقة جاذبة للاستثمار وفى لقاء مع بعض رجال الأعمال لعرض وجهة نظرهم حيال تطورات العمل التنفيذى فى المرحلة القادمة .

تخطيط طويل الأجل :

بدأ الحديث أ. د حسن الحيوان أستاذ إدارة الأعمال بجامعة عين شمس قائلاً : إن ما استطاعت الدولة تحقيقه فى الفترة الماضية يعكس حجم الجهد المبذول للوصول لتلك النتائج فالاقتصاد بصفة عامة من المجالات التى تحتاج لتخطيط على المدى البعيد حتى يمكن التوصل لنتائج إيجابية فالدولة استطاعت السير بخطوات ثابتة فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى مما أثار إعجاب الكثيرين على المستوى المحلى والعالمى والحكومة بوضعها هدف تحقيق معدل نمو من ٦ – ٧٪ سنوياً فإن يستلزم العمل على ضخ مزيد من الاستثمارات فى العديد من المجالات . ومن ثم فإن النتائج لا تظهر إلا بعد فترات ليست بقصيرة وليس كل فترة دورية معينة يتوقع الأفراد حدوث شىء ما فمادام تم التوصل إلى الطريق السليم فالنتائج ستظهر تباعا .

السوق العربية المشتركة :

يضيف د / حسن قائلاً : ان التجانس بين الدول العربية فى اللغة والدين والعادات كان يستوجب حدوث تكامل اقتصادى بين الدول العربية وبعضها وإذا كان هذا لم يتحقق فى الفترة الماضية فيجب الاستفادة من تلك المميزات فى الفترة القادمة خاصة ، وأن النظام العالمى الجديد يعتمد فى فلسفته على حدوث تكامل اقتصادى بين جميع دول العالم وزيادة حجم التبادل التجارى فى ظل رفع القيود المفروضة عليها عند التداول فى الأسواق الأجنبية فلغة التحاور الاقتصادى العالمى تعتمد على الوزن النسبى لمكانة الدولة الاقتصادية على مستوى العالم ، وهو ما يستوجب ألا تتحاور دولة بمفردها بل يجب إندماجها فى تكتل اقتصادى ، وهو ما دعا دول العالم لتكوين تكتلات .

تشجيع الاستثمار :

ويضيف أ / مايك موسلكى أحد المستثمرين الأجانب قائلاً : ان الجهود التى بذلتها الحكومة فى السنوات الماضية استطاعت ان تجذب أنظار الاستثمار العالمى فالمستثمر يسعى وراء البلد الآمن الذى يطمئن فيه على نفسه وأسرته وأمواله بالإضافة لإمكانية تحقيق نسبة ربح معقول ، وهو ما نجحت الدولة فى تحقيقه فى الفترة الماضية نظراً لتحولها لاقتصاد السوق المفتوح وتشجيعها لجذب الاستثمارات الخارجية مما ساهم فى استقطاب كبرى الشركات العالمية للاستثمار فى مصر وهو ما يعكس نجاح تلك الفلسفة وانعكاسه بصورة مباشرة على نمو الاقتصاد المصرى وهو ما افتقدناه فى العصور الماضية .

أعباء ضريبية :

وقد أضاف أ/ نادر إسكندر رئيس مجلس إدارة شركة هاى تيك قائلاً : لاشك أن الاقتصاد المصرى يسير بخطوات ثابتة وواثقة بعد أن استطاع أن يعيد صلته بالاقتصاد العالمى وهو ما ظهر فى زيادة حجم الاستثمارات الوافدة ، وإن كانت مازالت الأعباء الضريبية تمثل عقبة فى طريق نمو حجم الاستثمارات ، فمثلا نحن نقوم بتصنيع ماكينات التعبئة والتغليف بجميع مراحلها منذ تصميمها هندسيا حتى خروجها فى الشكل النهائى اعتمادا على مهندسين وفنيين مصريين بنسبة ١٠٠٪ والمعروف أن ماكينات التعبئة والتغليف تعد إنتاج غير نمطى إذ يتم التصميم حسب متطلبات العميل وظروف تشغيل مصنعه ، ولكن عند المحاسبة الضريبية نجد أن الشرائح المطبقة على هذا الإنتاج مرتفعة للغاية مقارنة بالشرائح المطبقة على تلك الماكينات فى حالة استيرادها مما يمثل عبئا ماليا كبيرا يضاف لتكلفة تصنيع الآلة ، ومن ثم يحد من تواجد هذا الإنتاج فى الأسواق الخارجية فقد استطعنا تصدير بعض من تلك الماكينات للعديد من دول العالم التى أشادت بكفاءة تصميم وتنفيذ المهندس المصرى وخاصة أن انخفاض تكلفة العمالة المصرية يسمح بإنتاج منتج ذى تكلفة منافسة .

لذا فنحن لا نطلب الحماية الجمركية ولكن على الأقل يتم مساواتنا فى المعاملة الضريبية مقارنة بالمثيل الأجنبى وخاصة أن متطلبات تصنيع كل ماكينة تختلف حسب طلبات العميل وظروف تشغيلها فى مصنعه كما ذكرنا مسبقا وهو ما يستوجب أن يتم تصنيع أجزاء كل ماكينة على حدة وبصورة غير نمطية وإذا لم تتوافر محليا يتم استيرادها من الخارج مع العلم بأن نوعية المهندسين والفنيين العاملين فى هذا المجال ذوى مهارات خاصة لا يكتسبوها فى مرحلة الدراسة فقط ، ولكن يتم صقلها فى مراحل العمل التنفيذى وهو ما يعنى إهدار جزء من الخامات فى سبيل تكوين خبرة فنية لطاقم العاملين حتى يتم التوصل لمهندس أو فنى على مستوى متميز فنيا بما يسمح بتنمية ملكاته من أجل تصميم منتج يتوائم مع متطلبات العميل وهو ما يعنى فى النهاية ارتفاع تكلفة العملية الإنتاجية مقارنة بمراحل التصنيع المختلفة فى المصانع الأخرى والتى تتطلب فنيون ذوو مستوى عادى لأن ظروف التشغيل عندهم نمطية ومتكررة بصفة مستمرة .

ويشير نادر إسكندر لحقيقة هامة أن الماكينات المستوردة من الخارج يتم تقسيط ضريبة المبيعات عليها حتى ٥ سنوات ولكن عند بيع الإنتاج المحلى فإن الأمر يستلزم سداد قيمة الضريبة فورا مما يحد من المنافسة

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٣/١٧

في مؤتمر السوق العربية المشتركة:

بيومي: الصادرات العربية تغزو الاتحاد الأوروبي بعد اتفاق الشراكة

□ كتب ـ مجاهد مليجي:

أكد السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية ومسئول ملف الشراكة مع اوروبا ان الصادرات العربية في طريقها للازدياد في اسواق الاتحاد الاوروبي وذلك بعد التوصل إلى الصيغة النهائية للشراكة مع أوروبا خلال عامين على الأقل.

وأوضح في كلمته امام مؤتمر السوق العربية المشتركة الذي بدأ امس بالجامعة العربية ان هناك 12 عاماً بعد اقرار الاتفاق مع أوروبا يسمح فيها بحماية الصناعات العربية في مواجهة المنافس الأوروبي ويمكن ان تمتد إلى 17 عاماً مشيراً إلى ان هذا الوقت كافي لتأهيل الصناعة العربية للمنافسة وقد تم في هذا الصدد وضع برنامج لتحديث الصناعة المصرية بتكلفة مليار دولار كخطوة أولية.

وأكد بيومي ان السوق العربية تمثل 6٪ من حجم التجارة الخارجية لأوروبا والسوق المصري يمثل 3٪ فقط في الوقت الذي تمثل 42٪ من حجم التجارة الخارجية لمصر إلا ان مصر والعرب يسعيان للوصول إلى 1٪ من حجم السوق في الاتحاد الأوروبي بما يوفر لهما مليارات الدولارات.

ودعا جمال بيومي رجال الاعمال والصناعة في مصر والعالم العربي إلى الاتجاه بالمنافسة جنوباً بدلاً من الاعتماد على المنافسة شمالاً حيث مستوى التقدم مذهل في أوروبا وقال ان امامنا السوق الافريقية مفتوحة لنتافس الكاميرون وكينيا وغيرهما.

وأعلن انه لابد ان يتم التنسيق على المستوى العربي للسماح للمنتج العربي بالدخول إلى جميع الدول العربية غير معتمدين على منطقة حرة أو خلافه.

ومن جانبه أكد السفير كريستيان فالكوفسكي سفير الاتحاد الأوروبي في القاهرة ان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب استقرارا سياسياً وسلاماً في المنطقة وذلك خلال الفترة الحالية حتى عام 2010 حيث تكون هناك فرصة طيبة لإقامة منطقة تجارة حرة بين اوروبا والشرق الأوسط وستكون احد اهم مناطق الجذب الاستثماري في العالم.

ثقوب فى جدار السوق العربية المشتركة

40 سنة ومازالت محلك سر

□ تحقيق – إيمان مطر:

مشكلة تعثر كل اتفاقيات التعاون العربى المشترك سببها الخلل فى معادلة الواقع والاحلام.. فالآمال التى يبنيها واضعو هذه الاتفاقيات تفوق القدرات الواقعية.. وهذا هو السبب فى أن العمل العربى المشترك قضى 40 عاما من عمره لكنه لايزال محلك سر بل يرجع للخلف.. الأغرب ان حجم التبادل التجارى بين بعض الدول العربية والدول الاوروبية يفوق حجمها بين الدول العربية بعضها بعضا وهو ما يعنى ان الدول العربية تعيش مرحلة الانفتاح الاقتصادية على الخارج ورغم ان الدول العربية والاوروبية بداتا التفكير فى اقامة هذه السوق فى فترة زمنية متقاربة الا انه تم ترجمة هذا التفكير فى الدول الاوروبية الى خطوات تنفيذية وفعلية وفى الدول العربية لم يتعد الامر مجرد اتفاقيات واحاديث فى الغرف المغلقة لم يتجاوز حيز التنفيذ وقد كانت هناك ثلاث محاولات فى الوطن العربى لاقامة تكتلات اقليمية للوصول فى النهاية الى الهدف الكبير اول هذه التكتلات هو مجلس التعاون الخليجى والذى يضم 6 دول خليجية وعلى الرغم من ان ميثاق انشاء المجلس والذى تم توقيعه فى مايو 1981 (والمكون من المملكة السعودية والامارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان) لم يحدد الشكل السياسى له الا انه تم الاجماع على اعتباره مؤسسة كونفدرالية لرغبة كل بلد من بلاده فى الاحتفاظ بشخصيته الخاصة وسلطاته التشريعية واستقلاله المتميز فى شكل يتيح تطويع المميزات المحلية ضمن اطار يحتضن الدول الست الاعضاء ويوجد ديناميكيات المجلس محتويا مداخلاته السياسية وانشطته الاقتصادية والاجتماعية وقد تم ترجمة ذلك إلى العديد من الاتفاقيات الموضحة له كان اهمها الاتفاقية الاقتصادية والتى نصت على الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطنى ووضع حد ادنى للتعرفة الجمركية الموحدة تطبق تجاه العالم الخارجى بالاضافة لحرية انتقال رؤوس الاموال والعمال بين الدول الست ومعاملتهم معاملة المواطن الاصلى للدولة.

يشكل اتحاد دول المغرب العربى التكتل الثانى وهو مكون من المملكة المغربية وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا وقد تم انشاؤه فى 17 فبراير 1989 وكان استجابة لاتفاق هذه الدول فى العديد من الخصائص المشتركة وايضا تبلور الهدف منه فى نهج سياسات مشتركة فى مختلف الميادين والعمل على تحقيق حرية انتقال الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال فيما بينها اما التكتل الثالث فهو مجلس التعاون العربى والذى تزامن انشاؤه مع الاتحاد السابق حيث تم التوقيع عليه فى 16 فبراير 1989 وتكون من مصر والاردن والعراق واليمن وقد كانت اهدافه نفس اهداف التكتلين السابقين واذا كان النجاح والاستمرار قد حالف التكتل الاول ولايزال التكتل الثانى يواجه العديد من المشاكل ولكنه يقاوم فان التكتل الاخير قد مات بالسكتة الفجائية بعد انشائه بعام ونصف العام تقريبا نتيجة الغزو العراقى للكويت.

أهم المحاور

ولاشك ان الهدف الرئيسى من انشاء اى تكتل هو الناحية الاقتصادية لذا يجمل عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية اهم محاور العمل العربى المشترك فيقول تبلور اولها فى محور التجارة وتم الاتفاق على العديد من الاتفاقيات فى هذا الشأن منها اتفاقية تيسير التبادل التجارى وتيسير تجارة الترانزيت عام 1953 ثم اتفاقية ايجاد جدول موحد للتعرفة الجمركية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1956 وفى مجال الاستثمار تم عقد 4 اتفاقيات لسهولة انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية منها اتفاقية تسوية المعاملات وانتقال رؤوس الاموال عام 1953 واتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية عام 1970 وقد وفرت هذه الاتفاقية بعض الامتيازات والضمانات التى لم توفرها الاتفاقية السابقة لها ثم اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية ومواطنى الدول الاخرى عام 1974 ومن اهم الانجازات انشاء العديد من المنظمات العربية التى تمثل بيوت الخبرة للعمل الاقتصادى بصورة عامة فتم انشاء الصندوق العربى للانماء الاجتماعى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربى وكان المحور الثالث لنا هو محور العمل فقد تم ابرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة به وتضمنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتى تتناول حرية انتقال الاشخاص والعمالة وتم ابرام الاتفاقية العربية لتنقل الايدى العاملة وأخيراً الاتفاق على إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ولكن هناك العديد من العقبات تقف حائلا أمام تنفيذ الاتفاقيات منها اختلاف النظم الاقتصادية العربية ونحن متفائلون الآن بنتيجة البدء فى اتباع سياسات السوق فى العديد من الدول العربية وثانيا ضعف وتعذر آلية المتابعة لتنفيذ الاتفاقيات وعدم توافر قواعد المنشأ للسلع العربية يتم بموجبها تحديد هوية السلع التى يمكن الاستفادة من عملية تحريرها بين الدول العربية وأخيراً عدم تحديد تاريخ للبدء بالتخفيض التدريجى للجمارك وقد تم مراعاة نقاط الضعف المشار إليها سابقاً فى البرنامج التنفيذى الحالى للاتفاقية وتم تحديد فرص النجاح على ضوءالمتغيرات الدولية بصورة عملية حتى نتفادى السلبيات الناتجة عن تحرير التجارة فى المراحل الأولية.

ويقول د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين المصرى «لاشك أن أسباب عدم ترجمة السوق العربية المشتركة إلى واقع عملى قد تمت مناقشتها فى العديد من المؤتمرات السابقة ولكن نظراً للتغيرات الايجابية فى الاقتصاديات العربية خلال الفترة الأخيرة وذلك باتجاهها إلى اقتصاديات السوق الحر أدى لاتخاذ قرار انشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتى تحتاج إلى جهد كبير لتنفيذها مما يتطلب توسيع قاعدة السلع الخاضعة للتبادل الحر وتخفيض التعرفة الجمركية وعدم اللجوء للسياسات الحمائية وهذا يستلزم الحد من القوائم السلبية وإيجاد طاقات انتاجية جديدة فضعف الانتاجية العربية من الأسباب الرئيسية لضعف التجارة البينية العربية وتدعيم البنية الأساسية للوطن العربى خاصة الطرق والنقل الجوى وقطاع البنوك والحد من المعوقات الفنية بين الدول العربية خاصة شهادات المنشأ ولابد من تدعيم جهود الجامعة العربية فى هذا المجال لتجنب الخلافات بين الدول العربية بهذا الشأن وأخيراً لابد من متابعة تنفيذ الاتفاقية ومدى التزام الدول بذلك وفض المنازعات والتى تستلزم انشاء جهاز مستقل لذلك وقد بدأت مصر بعقد اتفاقيات ثنائية للتبادل العربى الحر وكان آخرها الاتفاقية الثنائية مع تونس والمغرب والبحرين والكويت.

محاولة المساعدة

وللاتحاد الاوروبى دور فعال فيما يتخذ حالياً من اجراءات اقتصادية فى الدول العربية فهو أحد التكتلات العالمية المهمة وأقربها للدول العربية بالإضافة لسعيه الدائم لإقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية خاصة دول حوض البحر المتوسط يقول أوتوجراف لامبسدورف وزير الاقتصاد الالمانى الاسبق ورئيس مؤسسة فريدريش ناومان الالمانية وأحد الخبراء فى الاتحاد الاوروبى «بالطبع نود أن تصبح المنطقة العربية متمتعة بتطور وتوازن اقتصادى عالمى فهناك العديد من المشكلات التى تعانى منها المنطقة العربية مثل الماضى الاستعمارى والحدود المغلقة فى الدول العربية والاعباء السياسية مثل توطين اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربى الاسرائيلى ولذلك يعمل الاتحاد الاوروبى على تطوير الاتفاقيات الثنائية بدول المنطقة وخاصة دول منطقة البحر الابيض المتوسط ولكن مع الأخذ فى الاعتبار تجنب مخاطر التقارب بين دول جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبى فلابد أن يكون هذا التقارب مفيداً فى المستقبل ولذلك يجب أن تتم زيادة نسبة التجارة البينية العربية على المدى البعيد اكثر مما يتم حالياً وهو أمر بالغ التعقيد ويجب أن يكون هناك موقف اقتصادى متحرر مناسب من أجل تنمية الشعوب وذلك من خلال التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وبشكل عام فقد كانت آلية تحرير التجارة من اهم عوامل التقدم الالمانى وقيام الاتحاد الاوروبى وهناك 144 منطقة اقليمية ارتبطت باتفاقية الجات ومعظم هذه المناطق قد وقعت اتفاقيات ثنائية فيما بينها مما يسهل التغلب على بعض الصعوبات التى قد تواجهها فى تنفيذ الاتفاقية الدولية واخيرا اود ان اؤكد ان الشركاء الاوروبيين مستعدون للتعاون مع الدول العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية نظرا للامكانيات الضخمة التى تتمتع بها المنطقة فليس كل القوى المتقدمة تعمل بشكل مخلص فى اتجاه تخليص دول الجنوب من الفقر وانا لا اعتقد فى الكثير من الاجراءات الاقتصادية التى تتبعها الولايات المتحدة الامريكية

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

والیابان التى تتحدث عن التجارة الحرة والعدالة الاجتماعية ولاتقدم الكثير من اجل تحقيق ذلك.

رؤية خاصة

وللدكتور مصطفى العبدالله رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد جامعة دمشق طرح جديد ورؤيه خاصة عن آلية قيام تكامل اقتصادى بين الدول العربية

يقول :اعتقد ان العمل العربى المشترك قضى اكثر من 40 عاما وهو لايزال فى مكانه لاينمو الى الامام بل تراجع فى بعض جوانبه وهذا واضح من خلال تراجع نسب التجارة البينية العربية واعتقد اننا طرقنا مقولات كثيرة عن ذلك وكان هناك ثلاثة مداخل رئيسية للعمل العربى المشترك مثل المدخل التجارى والاستثمارات والمشروعات العربية المشتركة وللاسف لم تكن هذه المداخل الثلاثة مجدية ولم تؤد الى تقدم العمل العربى المشترك اذ يجب ان يكون هناك قصور فى جزء ما ان لم يكن فى الطروحات ففى النظريات او الارادة وهذا لابد من معالجته واعتقد اننا يجب ان نبدأ من منطلق جديد وهو التركيز على عملية الانتاج فاذا اردنا تطوير نسب التجارة البينية العربية فلابد من وجود منتجات تساعد على ذلك فان ماينتج داخل الوطن العربى جاهز للتصدير خارج الوطن العربى ودول مجلس التعاون الخليجى خير مثال على ذلك فعدد سكانها جميعا لايتجاوز 20 مليون نسمة وتصدر للخارج ماقيمته 110 مليارات دولار وتستورد ما قيمته 90 مليار دولار سنويا فى حين نجد ان التعاون التجارى بين بلدين عربيين مثل مصر والمغرب والذى يتجاوز عدد سكانهما نصف سكان الوطن العربى كله لايتجاوز هذا التبادل 200 مليون دولار ونجد ان دولة مثل لبنان عدد سكانها حوالى 5 ملايين نسمة تستورد ما قيمته 5 مليارات دولار سنويا من الخارج والارقام السابقة توضح لنا انه لايوجد فى الوطن العربى منتجات حتى يتم تبادلها فيما بيننا لذلك لابد من التركيز على المدخل الانتاجى بالاضافة للمدخل التنموى اى لابد من تنسيق سياسات التنمية وذلك لاشتراكنا كدول عربية فى مجموعة الدول النامية مما يشير الى تعثر مستوى الاداء والنشاط الاقتصادى والتلج عن ضعف الهياكل الصناعية والانتاجية واعتقد ان السبيل لذلك هو التركيز على الصناعات التى يملك الوطن العربى فيها بعض الميزة التنافسية مثل الصناعات البتروكيماوية فى دول الخليج العربى وصناعات الغزل والنسيج فى مصر وسوريا والاهتمام بالمحاصيل الزراعية والتى يمكن تصديرها فى المستقبل مثل الزيتون او الشاوندر السكرى لانتاج السكر فهذا سيساعد على توفير الامن الغذائى للدول العربية بالاضافة للاهتمام بصناعات المستقبل وهى الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل المعلوماتية والكمبيوتر وهى تحتاج لرأسمال ضخم والذى قد يتعارض احيانا مع سياسة بعض الدول العربية لمكافحة البطالة ولكن لابد من الاهتمام بهذه الصناعات ذات النمو المتسارع على المستوى العالمى ولا انكر اننا يجب ان نستفيد من الايجابيات فى تجارب التكامل الاقتصادى بالتكتلات العالمية مثل الافتا او الاتحاد الاوروبى ولكن مع مراعاة الظروف المختلفة بيننا وبينهم والاخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للدول العربية من تاريخ مشترك ولغة واحدة ومصير مشترك ايضا.

ويضيف د/ مصطفى العبدالله (الشىء المحزن ان التبادل التجارى العربى مرهون بالعلاقات السياسية بين الدول العربية وهنا لابد ان افرق بين القرار السياسى والارادة السياسية للتكامل العربى فالاخيرة متوافرة لدى الشعب العربى كله فى مصر وسوريا ولكن غير المتوافر هو القرار السياسى لوجود خلافات بين الانظمة العربية الحاكمة ففى حالة الوفاق بين دولتين عربيتين يصل التبادل التجارى بينهما إلى معدلات مرتفعة جدا وفى حالة ظهور بوادر لاى خلاف يتم اغلاق الحدود بين الدولتين وبالتالى تنغلق امام السلع ورأس المال وكل شىء لذلك نجد العلاقات العربية تتراوح بين الطفرات والانتكاسات ومن هنا تأتى العلاقة القوية بين القرار الاقتصادى والسياسى ولكن هذا الامر يحتاج لتنسيق وتغليب الصالح العام واعتقد ان توافر المصلحة العامة هو العامل الرئيسى لتكامل العرب وعندما تتضارب هذه المصالح فالنتيجة واضحة امامنا الآن لذلك يجب تغليب مصلحة الشعوب على مصلحة الانظمة الحاكمة فالعالم العربى يعيش مرحلة الانجذاب الخارج وفى حين تعد اوروبا بمثابة لاعب نشط فى البحث عن دور عالمى فى كل المجالات نجد العرب عبارة عن ملعب او ملتقى لجميع الاحداث وعلى الصعيد الآخر نجد ورش عمل فى اوروبا تشارك فيها الدولة والمجتمع والمنظمة السياسية فى حين ان الوطن العربى يعيش مرحلة ركود وضياع وتشتت لذلك لابد من اخذ هذه المقارنة فى الاعتبار اذا اردنا أن يكون للعرب دور فاعل خلال السنوات القادمة.

تجربة الاتحاد العربى

وعن تجربة الاتحاد المغاربى فى دعم تكامل العمل العربى المشترك يقول د/محمد العلج الاستاذ بالمعهد الوطنى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى بجامعة محمد الخامس بالرباط (كانت الفكرة الاساسية فى السوق العربية المشتركة هى قيامها على اساس انشاء اتحادات اقليمية تصل فى النهاية إلى انشاء السوق المنتظرة ولكن من الملاحظ ان كل اساليب التعاون العربى تعانى من مشاكل فالوحدة لا تتحقق بعصا سحرية ولكنها خطى واقعية وملموسة يجب ان تتجسد على ارض الواقع قبل ان تكون شعارا طموحا ولقد اقيم هذا الاتحاد لدفع وتوطيد العمل العربى ولكنه لا يزال جامدا فى مكانه نظرا للصعوبات التى يعانى منها ومن الممكن تجاوزه زمنيا حتى بالنسبة للشراكة المغاربية مع الاتحاد الاوروبى والتى تتحرك بخطى حثيثة وديناميكية وانا لم يواكبها نفس المستوى من التحرك والايجابية فى الاوضاع الداخلية لدول الاتحاد المغاربى فسوف يجد هذا الاتحاد نفسه متجاوزا زمنيا بالنسبة للاتحاد الاوروبى وتتلخص الصعوبات التى يعانيها الاتحاد المغاربى فى ضعف تجارته البينية بين دوله الخمس الاعضاء رغم النية الحسنة لدى جميع المسئولين من الدول الاعضاء لدعم هذه التجربة ولكن للاسف لا تترجم هذه النية الحسنة على ارض الواقع من خلال تعاون ملموس من اطراف هذا الاتحاد.

مشاكل القطاع الخاص

ونظرا لكثرة الحديث عن تنشيط الاستثمارات الخاصة فى ضوء المتغيرات العالمية الحالية لكى تستطيع تنشيط التجارة البينية العربية فلابد من عرض رأى يخص هذا القطاع المهم يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال

المصريين عن المشاكل التى تعوق القطاع الخاص العربى عن القيام بواجبه اول هذه المعوقات اعتماد الهيكل السلعى للدول العربية فى صادراته على البترول الخام وبعض المواد الاولية اما وارداته فكلها احتياجات اساسية للعملية التنموية والاستهلاكية مما له اكبر الاثر فى انخفاض الاستثمار العربى بالاضافة للقصور الحاد فى وسائل النقل والمواصلات داخل المنطقة العربية وتحكم الاجراءات البيروقراطية فى التجارة الخارجية والاستثمار فى كل دولة وعدم وجود مواصفات قياسية عربية والتباين الشديد فى التعريفات والرسوم الجمركية الخاصة بكل دولة وهناك شىء مهم ينقص معظم الاتفاقيات العربية وهو التفاصيل الفنية والتنفيذية وقد راعى الاتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر وتونس جميع المصالح الاستراتيجية للدولتين كما تم مناقشة جميع المقترحات التى تقدمت بها الحكومتان بالتعاون مع القطاع الخاص واعتقد ان هذا الاتفاق يمثل اتفاقا عمليا مثاليا قابلا للتنفيذ ونأتى للنقطة المهمة وهى خضوع التعاون الاقتصادى العربى للعلاقات السياسية بين الاقطار العربية وهذا يمثل قدرا كبيرا من المخاطرة امام العلاقات الاقتصادية ويجعلها متذبذبة غير مستقرة وقد الت اضرار كثيرة بالدول العربية نتيجة ذلك منها مثلا طرد العمالة وعدم دفع مستحقاتها المالية وانهيار الكثير من المشروعات بين الدول العربية لذا علينا ان نفصل السياسة عن الاقتصاد ونحذو حذو دول اوروبا التى امكنها الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية دون اى اعتبار لخلافاتها السياسية.

فى ندوة بجامعة حلوان

المطالبة بالإسراع فى استكمال منطقة التجارة الحرة العربية

كتبت: صفاء جمال الدين

طالبت ندوة منطقة التجارة الحرة العربية التى عقدت بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان بالاسراع فى استكمال منطقة التجارة الحرة العربية خلال ٥ سنوات بدلا من السنوات العشر المتفق عليها نظرا لضآلة حجم التجارة العربية والتى تتراوح بين ٨ و١٠٪ من إجمالى التجارة العربية الدولية، جاء ذلك فى كلمة أحمد خالد محمدى رئيس جهاز التمثيل التجارى والتى القاها نيابة عنه المستشار التجارى أحمد ناصر نائب مدير ادارة الدول العربية وأكدت الندوة أن الإرادة السياسية العربية المشتركة تعد حجر الزاوية للتغلب على معوقات تفعيل السوق العربية المشتركة وتحويلها إلى أمر واقعى وعملى وأهمية الإرادة السياسية فى إيجاد رؤية مشتركة تستند إلى عنصرين أولهما تأكيد أن التغيير فى العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية التى بدأ تنفيذها اعتبارا من يناير الماضى ١٩٩٨ لن يستتبعه بالضرورة أية انعكاسات على الأوضاع السياسية لهذه الدول وثانيها إيجاد اقتناع مؤكد لدى جميع الأطراف بأهمية المزايا الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن التكامل الاقتصادى العربى.

وأشار الدكتور عمرو سلامة نائب رئيس جامعة حلوان ورئيس مجلس ادارة مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية إلى أهمية الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية فى زيادة التجارة البينية العربية والتجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية وأكد ضرورة تعاون جميع الأجهزة المعنية بالتجارة الخارجية فى مصر مع لجان العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية وأوضح أن المركز يواصل جهوده كحلقة وصل بين الأسواق المحلية والخارجية.

د. جويلى «للاخبار»

مناطق مشتركة للتجارة الحرة مع الكويت والبحرين لاجمارك للسلع المتبادلة مع تونس بعد ٥ سنوات

دبى - فاتن عبدالرازق:

توقع خلال الايام القادمة اتفاقيتان اقتصاديتان جديدتان مع الكويت والبحرين لاقامة مناطق مشتركة للتجارة الحرة.. يتم من خلالهما تبادل السلع بدون قيود وبتخفيضات جمركية تزداد سنويا لتصل الى الالغاء الكامل بعد ٧ سنوات.

صرح بهذا «للاخبار» الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين.

وقال ان الاتفاقيتين الجديدتين تأتيان فى اطار سياسة الحكومة لتشجيع واقامة مناطق التبادل التجارى الحر المشترك مع الدول العربية بهدف زيادة حجم التبادل التجارى الثنائى بصفة خاصة والتبادل التجارى البينى مع الدول العربية بصفة عامة حيث لاتتعدى حجم التجارة العربية نحو ٢٢ مليار دولار. واضاف وزير التجارة والتموين ان هناك مجموعة كبيرة من السلع المتبادلة مع تونس سيتم الغاء الجمارك نهائيا عليها خلال فترة زمنية مدتها ٥ سنوات مشيرا الى نجاح تجارب اقامة المناطق العربية المشتركة للتبادل الحر فى تنمية الصادرات وانها نواة لاقامة السوق العربية المشتركة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

فى ندوة منطقة التجارة العربية الحرة:

الخبراء يطالبون بإزالة معوقات التمويل والنقل لزيادة صادراتنا إلى الأسواق العربية

التأكيد على أهمية إدخال التكنولوجيا المتقدمة إلى الصناعة العربية لدعم قدرتها على المنافسة العالمية

□ كتب ـ سيد عبد الرحمن:

طالب الخبراء المشاركون فى ندوة تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة بإزالة جميع المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية ومن أهمها معوقات التمويل وطول الإجراءات المتعلقة بالتصدير والممارسات الجمركية والنقل والعبور بالإضافة إلى تعدد الجهات المسئولة عن رقابة الصادرات والواردات بالموانىء. وأكد الخبراء فى الندوة التى نظمها مركز بحوث التجارة الخارجية بكلية تجارة حلوان أهمية إنتاج سلعة عربية جيدة قادرة على المنافسة مشيرين إلى أهمية إدخال التكنولوجيا المتطورة فى الصناعة العربية لدعم قدرة المنتجات على المنافسة العالمية.

وأوضحت الندوة أن هناك منتجات صناعية مصرية يتوقع لها أن تتحول إلى منتجات منافسة فى المستقبل مثل الالومنيوم والأسمدة الازوتية والفوسفاتية والاسمنت ومنتجات السيراميك والحراريات ومنتجات خان الخليلى، والصناعات اليدوية غير التقليدية. وأشارت إلى عدد آخر من المعوقات التى تواجه صادراتنا إلى الأسواق العربية ومنها ارتفاع تكاليف خدمات النقل البحرى بالموانئ المصرية عن مثيلاتها بالخارج ومشكلات التعبئة والتغليف ومنافسة بعض المنتجات الغربية فى الأسواق العربية للمنتج المصرى خاصة فيما يتعلق بالجودة والأسعار وعدم الاهتمام ببحوث التسويق الخارجى وقصور التدريب التصديرى ووجود المعوقات الإدارية التى تحول دون انطلاق الصادرات المصرية للأسواق العربية.

وأكدت ضرورة الاهتمام بالتعرف على أذواق بعض القطاعات من الشعوب العربية إلى جانب الاهتمام بالجودة والتشطيب النهائى وعدم المغالاة فى تحديد أسعار التصدير لبعض السلع. وطالبت الندوة تنفيذا لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإلغاء الممارسات الجمركية أو الحد منها قدر الإمكان وإلغاء إجراءات النقل والعبور والعمل على حل المشكلات المرتبطة بتمويل التجارة العربية البينية بالتعاون مع صندوق النقد العربى وتشجيع وجذب الاستثمار العربى لإنتاج السلع الموجهة للتصدير وزيادة دور المعارض والأسواق التجارية فى ظل الاتفاقية بهدف زيادة القدرة التنافسية فى التصدير.

وأكد الدكتور سعيد طلعت حرب مستشار وزير قطاع الاعمال العام ضرورة الاهتمام بإنتاج سلعة جيدة قادرة على المنافسة العالمية.. مشيرا إلى أن الصناعة العربية لن تستطيع التقدم إلا إذا وضعت فى اعتبارها القدرة التنافسية على مستوى العالم.

وذكر الدكتور سامى عفيفى حاتم رئيس قسم اقتصاديات التجارة الخارجية والحكم الدولى بمنظمة «الجات» أن التحولات الآن فى صالح التكامل العربى مع المشاركة الاوروبية، ولكن علينا الا نتجاهل الاتجاهات العالمية المتمثلة فى التكنولوجيا التى لم نستطع اللحاق بها حتى الآن فما بالنا بما سيحدث عام 2005 تحت ما يسمى بالجيل السابع للتكنولوجيا أو تكنولوجيا «النونو» حيث ستصبح وحدة القياس جزءا من المليار وليست جزءا من السنالسنتيمترتمتر، وبناء على ذلك سوف تعاد هيكلة الصناعة العالمية على أساس وحدات القياس الجديدة مع ربطها بظواهر الاستنساخ ـ أى الإنتاج اللانهائى ـ وهذا كله سوف يقلب المفاهيم فى نطاق السوق والتسويق. وأشار الدكتور سعيد عبد الخالق مدير التشريعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد إلى أن الناتج المحلى الإجمالى العربى عام 1996 بلغ 576.1 مليار دولار وهذا الحجم يزيد قليلا على نصف الناتج المحلى لإيطاليا.

وقال إن الناتج المحلى من قطاع البترول يمثل 22٪ من الإجمالى بينما أسهمت قطاعات الإنتاج الأولى فى توليد 35٪ من الناتج الإجمالى العربى المحلى عام 1996 مقابل 11٪ للصناعات التحويلية وبلغ معدل نمو الواردات العربية أعلى من معدل نمو الناتج المحلى.

وأوضح أحمد ناصر المستشار التجارى بجهاز التمثيل التجارى

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٨

المصرى أن أسباب معوقات الاقتصاد العربى تتضمن عدم اكتمال الإرادة السياسية المشتركة لتنفيذ هذا التعاون وضعف الثقة فى المناهج المتكاملة للتعاون الاقتصادى وعدم وضوح القدرة الاستراتيجية للتعاون الاقتصادى ووجود الاختلافات القائمة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية بالإضافة إلى القصور الواضح فى اتخاذ موقف جماعى موحد معقول تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية وعدم توافر الصيغة الجماعية لهذا التكامل. وأشارت الندوة إلى أن أكثر الدول تصديرا للدول العربية هى لبنان حيث بلغت صادراتها 4.744 مليار دولار عام 1995 بينما تعد ليبيا هى أكثر الدول العربية تصديرا للدول الأوروبية حيث بلغت صادراتها 8.981 مليار دولار عام 1995 وتعد الجزائر هى أكثر الدول العربية تصديرا لأمريكا حيث بلغت 2.120 مليار دولار فى عام 1995 وتأتى الإمارات كأكثر الدول العربية تصديرا للدول الأفريقية غير العربية حيث بلغت صادراتها 1599 مليون دولار عام 1995.. وصادراتها 14955 مليون دولار للدول الأسيوية غير العربية. ومن هنا يتضح أن قدرة كل من الإمارات العربية المتحدة والجزا[ئر] وليبيا على الوصول إلى الأس[واق] الخارجية أكبر من قدرة باقى ال[دول] العربية على تحقيق ذلك.

وأوضحت أنه بالنسبة لمصر ف[إن] أكثر صادراتها تتجه إلى أوروبا حي[ث] بلغت 1.825 مليار دولار عام 1995.

رجال الأعمال العرب

ننتظر رعايتكم للقطاع الخاص

فى حوار أجرته «الأهرام العربى» خلال عامها الأول قال وزير الإعلام والسياحة البحرينى محمد إبراهيم المطوع إن التحرك المصرى الجديد نحو الوحدة العربية ينطلق من بوابة الاقتصاد.

وأضاف الوزير «هانحن فى مصر والخليج وفى بقية الأقطار العربية نتفق على علاقة جديدة قوامها المصالح الاقتصادية بعيداً عن العواطف والمشاعر التى تتغير وتتوتر وتضطرب».

ونحن بدورنا لم نبعد كثيراً عن هذا التصور، ولا نبالغ إذا قلنا إنه كان الهدف الذى سعينا إليه طوال عام مضى فى محاولة للتواصل على أرضية المصالح الاقتصادية الثابتة، انطلاقاً لأحلام الوحدة والتضامن والمصالحة المتعثرة، فهل نجحنا؟ هل وصلت الصورة إلى القارئ، وماذا ينتظر منا الاقتصاديون العرب؟ إجابة هذه التساؤلات على ألسنة رجال الاقتصاد العرب الذين أطلوا على القارئ من خلال صفحاتنا يرصدون إيجابيات وسلبيات عام مضى.

يقول محمد أبوالعينين رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب المصرى، إن المجلة جسر معلوماتى مهم لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى، وإن كان الطريق لايزال طويلاً، مشيراً إلى ان «الأهرام العربى» بدأت بتوفير المعلومات عن الأسواق العربية، والأنشطة الاقتصادية لتكون متاحة ومتداولة فى أى بلد عربى.

ويعتبر أبوالعينين أن دور الإعلام العربى الواعى توجيه رأس المال العربى للاستثمار داخل المنطقة، وتسويق المنتج العربى، والعمل على رفع التجارة البينية، وإيجاد التكامل الإنتاجى، وتنمية الوعى بالتخصص فى منتج بعينه، إضافة إلى استقراء الأفكار العالمية واقتراح وتسويق المناسب منها.

ويدعو أبوالعينين إلى الخروج إلى أوروبا والشرق الأقصى وأمريكا لاستطلاع أفكار المسئولين والاستفادة من خبراتهم المدروسة خاصة فى المجال الاقتصادى.

ويشير عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية إلى أن «الأهرام العربى» لاتزال فى طور النمو

لكن ملامحها بدأت تتضح داعياً إلى توفير الدراسات والمعلومات حول الاقتصاديات العربية ونشر الوعى والمعرفة الاقتصادية.

واعتبر سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن «الأهرام العربى» ملأت فراغاً كبيراً كان ينقص الصحافة المصرية والعربية وطالب بمساحة أكبر للقضايا الاقتصادية وتسليط المزيد من الأضواء على القطاع الخاص لترسيخ قناعة مفادها أن هذا القطاع هو أحد مكونات النسيج الاجتماعى العربى وغير منفصل عن الواقع.

أما رجل الأعمال الدكتور هانى رزق فيشير إلى أن «الأهرام العربى» غطت مساحة إعلامية لم تكن الأهرام قد غطتها فى إصداراتها الصحفية بعد أن غطت جميع الاهتمامات الأخرى، وهو يدعو أيضاً إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص والعمل على تنميته وتسويقه.

طبعة واحدة

ويضيف الدكتور حلمى سلام رئيس الاتحاد الدولى لمنظمات التدريب والتنمية بعداً مهماً بتحفظه على وجود طبعة خليجية لـ «الأهرام العربى» تختلف أحياناً عن الطبعة المصرية مشيراً إلى أن ذلك يمنع المصريين من الاطلاع على أخبار خليجية مهمة فى الاقتصاد والفن والرياضة.

ويشير سلام أيضاً إلى قلة صفحات «سوق ومال» ويقول إنها محدودة جداً مقارنة بأهمية النشاط الاقتصادى وحجم التنمية الاقتصادية العربية، إضافة إلى تجاهل التدريب والإدارة رغم أنها أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة.

نصف طريق

أما الدكتور يوسف صايغ أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية فى بيروت فيرى أن متوسط دخل العربى السنوى يقدر بألفى دولار، وهو ما يضعهم فى منتصف شريحة الدول النامية مشيراً إلى أن الأهرام العربى يجب أن تلعب دوراً كبيراً فى معالجة الأخطاء العربية، وحث السياسيين على الإسراع فى إنشاء السوق العربية المشتركة حتى تنهى سياسة «التبرير الذاتى» وتلمس الأعذار.

الحكم الآن

ويقول الاقتصادى اللبنانى غازى ناصر إن «الأهرام العربى» فى عيد ميلادها الأول مثل المولود الصغير يحبو خطواته الأولى نحو العالم، لكن بعد ذلك يبدأ الحساب ويشير إلى أن بعض الموضوعات تحتاج إلى جهد أكثر، إضافة إلى عدم ثبات مستوى بعض الصحفيين. ويرى بدران كامل رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية - اللبنانية أن الأداء السياسى للمجلة كان فعالاً، واهتمت بالعمل العربى المشترك فى حين أن الاقتصاد ركز كثيراً على صناعة السيارات وأهمل باقى المجالات الاقتصادية، ويدعو إلى تحويل المجلات إلى منبر لرجال الأعمال للتعبير عن آرائهم ومشاريعهم إضافة إلى توزيع الاهتمامات بالعدل بين الأسواق العربية.

أما الدكتور أسامة خليفة مستشار شركة بكل العالمية فى مصر فيرى أن أهم إنجازات «الأهرام العربى» فى عامها الأول، تبنى الجوانب الشخصية للدول العربية كل على حدة، ويشير إلى أهمية تبنى هذا الطرح وعدم الإشارة إلى العرب ككتلة واحدة دون الالتفات إلى الملامح الخاصة الاقتصادية والثقافية والفنية لكل دولة على حدة، مؤكداً أن هذا التنوع عامل جذب قوى للاستثمار والسياحة وغيرها من الأنشطة المهمة.

السوق المشتركة

ويدعو كمال ستاده رئيس الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية «الأهرام العربى» إلى تبنى قضية السوق العربية المشتركة، والقضايا الاقتصادية ذات الطابع القومى العربى، ويشير إلى أن البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، تحتاج إلى دعم إعلامى، خاصة فى ظل المتغيرات الدولية نحو تحرير التجارة، وإقرار اتفاقيات الجات، وقال إن تحديات العولمة سترتب على الإعلام الاقتصادى دوراً كبيراً يجب أن يلعبه.

ويطالب حسن شاش أمين عام جمعية رجال الأعمال المصرية اللبنانية بالغوص فى أعماق رجال الأعمال وطرح قضاياهم بأمانة مشيراً إلى أنهم قاطرة التنمية فى العالم العربى مشيراً إلى أن مشروعات القطاع الخاص فى مصر تمثل ٦٥٪ من الخطة الاستثمارية لعام ٩٨/١٩٩٩.

المصدر : الأهرام العربى
التاريخ : ٢٨/٣/١٩٩٨

كما دعا إلى الاهتمام برجال الأعمال والاقتصاد اللبنانى لنشر الوعى بين رجال الأعمال العرب عما يجرى فى غير بلدانهم وقال إن هذا تحد جديد لـ «الأهرام العربي» التى ستطبع قريباً فى بيروت.

ويرى رجل الأعمال هانى توفيق أن الأهرام العربى جسر للتواصل بين مصر والبلاد العربية، وبناء على هذا التصور، فقد دعا إلى إلقاء الضوء على فرص الاستثمار فى الأسواق العربية، والتعريف بالشركات الراغبة فى شركاء جدد، مشيراً إلى أن هذا الوضوع سهل ويمكن تحقيقه عبر شبكة مراسلى المجلة.

أسواق المال

أما عبدالله عنانى رئيس مجلس إدارة شركة وساطة فى الأوراق المالية فيطالب بمزيد من الاهتمام بسوق المال العربى، وقال إن أسواق المال هى الخطوة الأولى نحو السوق العربية المشتركة، التى تسعى إليها القيادة السياسية المصرية.

ويرى د. عصام خليفة مدير عام إحدى شركات صناديق الاستثمار أن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات تفصيلية عن مضاعف القيمة الدفترية، ومضاعف الربحية، والقيمة السوقية للشركات المصدرة للأوراق، واتجاه تحرك أسعار الأسهم وغيرها من القضايا المتعلقة بأسواق المال، داعياً إلى تغطية هذا النشاط الذى يربط الأسواق العربية.

ويشيد نعمان حكيم مدير استثمار بإحدى شركات إدارة المحافظ المالية بإخراج وشكل «الأهرام العربى» ويقول إنها فى جاذبيتها تذكره بمجلة «التايم» الأمريكية داعياً إلى نشر بيانات ومعلومات عن البورصات والأسواق العربية لتقريب المسافات بين المستثمرين العرب.

ويدعو عيسى فتحى العضو المنتدب لإحدى شركات الوساطة فى الأوراق المالية إلى التركيز على الأخبار السياسية - الاقتصادية ومنحها مساحة أكبر، إضافة إلى الاهتمام بالبورصات العربية، وإلقاء الضوء على مزايا الاستثمار فى كل بورصة على حدة.

أربعة أسباب

وأخيراً يؤكد رجل الأعمال شفيق جبر تميز مجلة «الأهرام العربى» لأربعة أسباب أولها أنها تمزج بين الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهى خلطة كان القارئ العربى يبحث عنها، وثانيها أنها متفردة فى نوعيتها عن باقى الصحافة العربية، وثالثها التبويب والإخراج الفنى والطباعة الفاخرة، أما آخر الأسباب فهى الجيل الجديد الذى يقود المجلة ويحررها مما يعطى الأمل فى التجديد الدائم والتطور داعياً إلى الاهتمام بشكل أكبر بالموضوعات الاقتصادية وأن تعكس الرأى والرأى الآخر ■

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ٤/٤/١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمهيدا لاجتماعهم لشهر القادم

ابلاغ وزراء الاقتصاد بالبرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة

تلقى ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى ووزراء الاقتصاد فى كل من سوريا وليبيا والعراق والاردن واليمن وموريتانيا الدول الاعضاء فى اتفاقية السوق العربية المشتركة مع الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع البرنامج التنفيذى لاستئناف التطبيق الكامل لاحكام السوق العربية المشتركة بين الدول الاطراف فى الاتفاقية.

وصرح حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بان ارسال البرنامج للوزراء المعنيين يأتى تمهيدا للاجتماع الوزارى الذى يعقده المجلس بالقاهرة قبل نهاية مايو القادم للنظر فى المشروع واتخاذ القرارات المناسبة وذلك تنفيذا لقرار الدورة السادسة والستين للمجلس فى ديسمبر الماضى بالقاهرة تحت عنوان «تفعيل السوق العربية المشتركة» مع مراعاة القواعد الاخرى المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الاعضاء.

وقال ان البرنامج التنفيذى يتضمن آليات انتساب الدول العربية الاخرى غير المنضمة للاتفاقية الراغبة فى الانتساب الى السوق وفقا لاهداف كل دولة معنية واوضاعها وظروفها واحتياجاتها والمصالح المشتركة لكل منها مع الدول الاطراف فى السوق.

واشار الى ان البرنامج يتضمن كذلك الاسس النظامية للبرنامج التنفيذى واهداف وطبيعة البرنامج التنفيذى وقواعد وآليات البرنامج والتى تشمل نفاد البرنامج وآليات التنفيذ وتطبيق المعاملة الوطنية وقواعد المنشأ والاستثناءات من تطبيق البرنامج والسلع المحظور استيرادها والمعاملة الخاصة للدول الاطراف الاقل نموا وآلية الانتساب والمنافسة العادلة واجراءات الوقاية والجوانب الجمركية والعلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة (الجات).

وقال حسن ابراهيم ان احياء السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة فى نطاق المجلس هو احد التحديات الحقيقية التى تواجهنا الان لجعلها صالحة لان تكون نواة ونقطة انطلاق للسوق الموسعة التى يدعو اليها الان قادة الامة العربية ويتنادى بها مفكروها وتتطلع اليها شعوبها واوضح ان الاسراع بتنفيذها بين الدول السبع الاطراف فى اتفاقية السوق المصغرة لايتعارض مع اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى التابع للجامعة العربية والتى تنفذ على مدى عشر سنوات تبدأ من العام الحالى ولكن تتكامل معها لتصب فى النهاية فى الهدف المنشود.

ومن ناحية اخرى اشار ظافر البشرى الى اهتمام الرئيس حسنى مبارك باقامة مثل هذه التكتلات من الاقطار العربية التى تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير وتاكيده على ان اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليس رفاهية او ترفا.

وقال انه اصبح من الاهمية بمكان العمل على تحقيق التفاعل العربى المشترك بكل الوسائل والادوات الممكنة ومنها على سبيل المثال لا الحصر دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وما انجزه من اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية تجنب الازدواج الضريبى وكذلك دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى التابع للجامعة العربية وما قدمه من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية واتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى بدأت فى اول يناير الماضى بالاضافة الى مايتم التوصل اليه من اتفاقيات ثنائية فى مختلف المجالات بين الدول العربية واتفاقات اخرى متعددة الاطراف لانشاء مناطق حرة كما لايمكن اهمال دور الاستثمار المباشر بين البلدان العربية فى تحقيق التكامل العربى.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨/٤/١٩٩٨

□ مع التحرك لإزالة جميع المعوقات:

منطقة التجارة العربية الحرة.. وبداية لمواجهة التحديات الدولية

تشهد الدوائر الاقتصادية العربية حاليا تحركا مكثفا من أجل ازالة جميع العراقيل التى تحول دون اقامة منطقة التجارة الحرة العربية التى تعتبر العامل الاساسى لمواجهة التحديات والمتغيرات العالمية المتسارعة لتحقيق الهدف وهو اقامة السوق العربية المشتركة التى نادى بها الرئيس حسنى مبارك ودعا الى صحوة تعيد للعرب دورهم بعد ان ثبت حجم التجارة العربية لسنوات طويلة عند ٨٪ من حجم التجارة الدولية والعالم العربى البالغ تعداده ٢٤٠ مليون نسمة يمتلك ٦٠٪ من بترول العالم تعنى فى رأى المتخصصين طاقة خلاقة يمكن استغلالها بالتلاحم والتكاتف لانشاء هذه السوق وذلك باقامة منطقة التجارة الحرة التى بدأت أولى خطواتها فى يناير الماضى .

وتقول المصادر الاقتصادية ان هناك ثلاث مجموعات الاولى تضم الدول التى عبرت بشكل واضح عن بدء اجراءاتها التنفيذية بتطبيق المرحلة الاولى واخذت على عاتقها تحرير الشريحة الاولى ١٠٪ دون انتظار وهى الاردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب .. والمجموعة الثانية التى عبرت عن استعدادها للتطبيق ولكن لم تتمكن بعد من استكمال اجراءات التنفيذ وهى الامارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر. والمجموعة الثالثة التى لم تبلغ بالتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الاولى بالتخفيض الجمركى وتشمل سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن .

وقد اقرت لجنة الشئون الجمركية بجامعة الدول العربية تبنى مبدأ المعاملة بالمثل عند نهاية تطبيق المرحلة الاولى من منطقة التجارة الحرة بحيث تلتزم الدول العربية بالتنفيذ دون تأخير والدول التى تتأخر بالالتزام فى السنة الاولى ستطبق التخفيضات فى السنة الثانية بنسبة ٢٠٪ واذا بدأت السنة الثالثة ستخفض بنسبة ٣٠٪ وهكذا لباقى السنوات .

وهذه وسيلة لحث الدول غير الملتزمة على تنفيذ تعهداتها والتزامها تجاه الاعضاء الاخرين فى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . وفى هذا الاطار تسلمت جامعة الدول العربية هياكل ١١ دولة عربية ولم تتسلم هياكل التعريفة لسبع دول وهى الامارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن .

وتعتبر القيود غير الجمركية من اكثر العقبات تعقيدا أمام تحرير السلع العربية وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح من حيث اهدافها واجراءات تطبيقها فهى تصدر فى شكل قوانين وتشريعات واجراءات وتصاريح واحيانا تكون فى شكل اجراءات تعاملية غير مكتوبة مثل اجراءات التأخير على المنافذ الجمركية

وقد شملت قوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية لعشر دول عربية فقط ما يزيد على ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلعية تخضع لواحد او اكثر من مختلف القيود غير الجمركية مما يعيق تنفيذ ما تلتزم به الدول العربية من تحرير التبادل التجارى فيما بينها.

وبالرغم من صعوبة التعامل مع مثل هذا الحجم من القيود غير الجمركية الا ان افصاح الدول العربية عنها وطرح اوضاعها بكل صراحة يعتبر ظاهرة صحية الامر الذى سيساعد على ايجاد الحلول الممكنة التطبيق لتصفية هذه القيود قبل استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية.

وهناك دول لم تنضم بعد الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى وبالتالى لم تشترك فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة وهى جمهورية جيبوتى وجزر القمر الاتحادية وموريتانيا والجزائر.

ويأتى التوجه العربى تجاه دور فعال للبرلمانات العربية لمساندة العمل

ديناميكية فى الاستثمار والانتاج وبالتالى لا نقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحاتها وانما تنظر الى آثارها على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجى وما يترتب على ذلك من ايجاد فرص جديدة للاستثمار والعمل ورفع مستوى المعيشة للمواطن العربى وتوفير فرص العمل الكريم له. وهذا الهدف تتلاقى عنده المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية والبرنامج التنفيذى هو الالية لتحقيق ذلك من خلال اقامة منطقة التجارة الحرة العربية فقيام السوق العربية المشتركة هو اهم الخيارات العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

«البنيلوكس».. والسوق العربية المشتركة

د. لويس حبيقة

استاذ بالجامعة الامريكية - بيروت

معاهدة وتجربة البينيلوكس Benelux كانت نواة التجربة الاوروبية - الغربية للعتبرة ناجحة حتى الان ، فاتفاقية الوحدة الجمركية بين بلجيكا وهولندا والوكسمبورج وقعت في لندن في ٥ سبتمبر» ايلول» ١٩٤٤ ونفذت بدءا من أول سنة ١٩٤٨ وكانت الركيزة الرئيسية للسوق الاوروبية المشتركة . وتقضي اتفاقية البينيلوكس بالغاء كل التعرفات الجمركية الداخلية ووضع تعرفة واحدة تجاه السلع الاجنبية المستوردة. ولكن الصعوبة الحقيقية كانت تكمن في الغاء الحواجز الكمية في وجه التجارة الداخلية والذي لم يحصل الا بعد توقيع اتفاقية ثانية في ١٤اكتوبر » تشرين الاول» ١٩٤٩. وهكذا أصبحت السلع الصناعية تتنقل بكل حرية داخل الدول الثلاث. أما السلع الزراعية فبقيت خاضعة لبعض الإجراءات الحمائية. ولم تصبح الوحدة الجمركية قائمة فعلا الا بدءا من ٨ يوليو »تموز »١٩٥٤ اي مع اعطاء حرية التنقل لرؤوس الاموال. والسؤال المطروح اليوم هو لماذا لا تنجح كل الدول العربية أو بعضها في تحقيق ما فعلته بعض الدول الاوروبية منذ اكثر من خمسين سنة بالرغم من اقتناع الجميع بضرورته في زمن التكتلات الاقتصادية الكبيرة؟ فهل هي الظروف الداخلية ام الدولية أم الاثنتان معا؟

والواقع أن صعوبات تحقيق الوحدة الجمركية المذكورة كانت كبيرة، اذ ان مستوى الاجور في هولندا كان أعلى بحوالي ٤٠٪ من مستواه في بلجيكا. ولم تمض سنوات قليلة على تحقيق الوحدة حتى تعادلت الاجور الحقيقية وزاد التبادل التجاري بين الشركاء الثلاثة مما جعل الوحدة مربحة جدا للجميع. واستفادت الدول المجاورة أيضا من ازدهار البينيلوكس ، اذ زاد مستوى التبادل التجاري بينه وبين الدول الاوروبية القريبة والبعيدة. واذا اعتبرت تجربة البينيلوكس ناجحة جداء فلم تكن من دون تضحيات وصعوبات تحملها شعوب ومؤسسات الدول المعنية. فكان هناك دمج لبعض المؤسسات واقفال لاخرى كالمؤسسات الحرفية الصغيرة التي تصنع الاحذية في بلجيكا.

ويذهب حوالي ٦٢٪ من الصادرات العربية الى الدول الصناعية الغربية الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECO. وتشكل الصادرات النفطية حوالي ٦٨٪ من المجموع، تليها الالبسة والمجوهرات والمواد الغذائية. ويدل الواقع الاقتصادي العربي على ضرورة اعتماد الدول العربية على سياسات مشتركة جديدة تصب في مصلحة الجميع. ان شمولية الاسواق العالمية وقوة التكتلات الاقتصادية الاقليمية تفرضان على الدول العربية التنسيق الفعلي والجدي فيما بينها. فما هي الدروس التي يمكن اقتباسها من التجربة الناجحة المذكورة والتي تصلح لبناء السوق العربية المشتركة التي طال انتظارها؟

اولا: اعتمدت الوحدة الجمركية في الاصل على تكامل الواقع البلجيكي المتفوق صناعيا والهولندي المتفوق زراعيا. وساهمت الوحدة في تثبيت تشابه الاقتصادين اذ تطورت بلجيكا زراعيا وهولندا صناعيا واستمر ازدهار الوحدة. وهكذا ترافقت زيادة التبادل التجاري بين البلدين مع تقارب في الهيكليات الاقتصادية للدولتين. وهذا الواقع يؤكد ان نجاح اي تعاون اقتصادي لايعتمد بالضرورة على تكامل الشركاء بل على استثمار كل الجهود في انجاح البرنامج المشترك. ان الانضمام الى اتفاقية «الجات» يطرح موضوع التنسيق الاقتصادي الفعلي والعملي بين كل الدول العربية لان المصلحة الاقتصادية تقضي بذلك، بل تفرض عليها العمل في هذا الاتجاه. في الاقتصاد، ان التجارب العالمية تدل على ان في الاتحاد قوة. ان نجاح عمليات التنسيق يعتمد على اقتناع الفرقاء بها وعلى العمل المثابر على تنفيذها بدقة لما فيه مصلحة الجميع. ان تبادل المعلومات الاقتصادية بين الدول المجاورة ومناقشتها والتحاور بشأن السياسات الاقتصادية المعتمدة يبقى الحد الأدنى المقبول به في عالم التكتلات الاقتصادية المعاصرة والذي لابد أن يكون مفيدا لكل الدول العربية.

ثانيا: استفاد الطرفان الرئيسيان من الوحدة الجمركية . من هنا ضرورة الدخول في اتفاقيات صحيحة تقوي الاقتصادات الوطنية وتفتح الاسواق على بعضها البعض وتعزز التبادل التجاري. من هنا ضرورة فتح الاسواق العربية على بعضها البعض بدءا بالسلع والخدمات ورؤوس الاموال وانتهاء بالاشخاص واليد العاملة. ان الاسواق الدولية تفتح أبوابها للمنتجات العربية وللمواطنين العرب اكثر من انفتاح الدول العربية لهما. ان استمرار هذا الواقع لابد ان يضر بتنافسية المنتجات العربية في الاسواق العالمية وبالتالي يضر بالنمو الاقتصادي في كل الدول العربية. فنجاح اية وحدة يعتمد على بذل تضحيات كبيرة من قبل الشركاء لابد أن تؤدي الى انجاحها والى استفادة الفرقاء منها.

ثالثا: ليس للفروقات في مستويات الاجور الاهمية التي يعطيها الباحثون الاقتصاديون لنجاح أية وحدة جمركية . فلا شئ يمنع من ناحية المبدأ من أن تتم السوق العربية المشتركة أو الوحدة الجمركية العربية بين دول الخليج العربي حيث الاجور مرتفعة وبقية الدول العربية حيث تنخفض الاجور دون المستويات العالمية المعروفة. ان فتح الاسواق على بعضها البعض يساهم في تحسين الاجور في كل الدول بعد ان يزدهر التبادل التجاري والمالي ويسهل انتقال اليد العاملة ورؤوس الاموال.

رابعا: لا يمكن لاتفاقيات التعاون الاقتصادي مهما كانت كاملة ان تكفل سلفا حل كل المشكلات المنتظرة والمفاجئة. لذلك من المفضل اضافة اتفاقيات قطاعية تساهم في انجاح الانتاج ورفع الانتاجية وحل المشاكل القطاعية. ان الكلام عن التنسيق الاقتصادي هو سهل ولكن وضعه موضع التنفيذ ليس سهلا بل يتطلب ايجاد آلية مرنة وفاعلة ومعرفة كاملة بالمشاكل الاقتصادية الداخلية وحجمها وكيفية معالجتها. ان مجمل الاخطاء التي تحصل من جراء تنفيذ اتفاقات التنسيق الاقتصادي تعود الى معرفة كافية بالعلوم الاقتصادية النظرية والتطبيقية. واذا نظرنا الى السوق الاوروبية أو الى مجموعة الدول السبع، فسنرى الجهد الكبير المبذول من قبل المسئولين والاختصاصيين ومن قبل المؤسسات في سبيل تحسين آلية تنفيذ الاتفاقات التي تبقى غير خالية من الاخطاء ومن سوء التقدير. ان معرفة صعوبة التنفيذ ومحاولة معالجتها هما أمر ضروري لتفادي الاخطاء ولتقوية الفوائد من التنسيق المطلوب.

واذا كانت دول البينيلوكس قد نجحت في تحقيق وحدتها الجمركية منذ أكثر من خمسين سنة، فمن الاجدى لنا ان نحققها في الدول العربية قبل نهاية هذا القرن اي قبل ان تقوم بقية دول العالم بذلك. فدول امريكا اللاتينية توسع للمركوسور Mercosur، دول امريكا الشمالية توسع منطقتها الحرة NAFTA جنوبا تجاه شيلي وغيرها ودول اسيا توسع اسواقها فيما بينها ASEAN ومع دول المحيط الهادئ عبر الابك APEC. اما اوروبا فهي قادمة حتما على وحدتها الاقتصادية والنقدية لو تأخر ذلك أشهرا. وحدها افريقيا والدول العربية صامدة في تشرذمها الاقتصادي الذي سيؤخرها عقودا عن القطار الانمائي الدولي السريع. فمن الضروري الاستفادة بسرعة من التجارب الاخرى ووضع استراتيجية اقتصادية عربية واقعية مبنية على التعاون والتنسيق لما فيه مصلحة الشعوب العربية.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٨

فى أكبر تجمع اقتصادى للتعاونيات العربية الخميس المقبل بالقاهرة :

تأكيد دور الحركة التعاونية فى إقامة السوق العربية وتنفيذ مشروعات مشتركة

تستضيف مدينتا القاهرة والأقصر من الخميس المقبل أكبر تجمع اقتصادى عربى لمناقشة قضية التعاونيات والعمل الاقتصادى العربى المشترك حيث يبدأ المؤتمر التعاونى العربى أولى جلساته بالقاعة الكبرى لجامعة الدول العربية ويرأسه الدكتور احمد عبد الظاهر الامين العام للإتحاد التعاونى العربى، ويتحدث فى الجلسة الافتتاحية كل من الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد، والدكتور احمد عبد الظاهر، وعدد من الوزراء المهتمين بالحركة التعاونية، كما يتحدث كل من الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، ويحضر المؤتمر ممثلو التعاونيات المشاركون فى الاتحاد.

وسيناقش المؤتمر عددا من القضايا أهمها السوق العربية المشتركة والتكامل التعاونى العربى.

وصرح الدكتور احمد عبد الظاهر بأن المؤتمر سيناقش ورقة عمل رئيسية اعدها فريق عمل يضم ٨ من خبراء الاقتصاد التعاونى وتركز على عدد من القضايا أهمها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية وانعكاساتها على الوطن العربى بصفه عامة وعلى القطاع التعاونى بصفة خاصة، ودور التعاونيات فى تعظيم التعاون الاقتصادى العربى، والوصول الى قصور استراتيجى لمستقبل التعاونيات فى ظل العمل العربى المشترك، إعداد مقترحات ونماذج لعدد من المشروعات التعاونية الناجحة وبحث الاستفادة منها فى المجال التطبيقى التعاونى العربى وصولا الى التكامل بين الحركة التعاونية فى المنطقة العربية مع التركيز على ازالة المعوقات التى تحول دون انتقال السلع التعاونية بين اقطار الاتحاد واعطائها ميزة نسبية تتفوق بها على باقى السلع من الانتاج المماثل.

واضاف أنه تم توزيع العمل خلال اعداد الورقة على اعضاء الفريق بحيث اشترك أكثر من عضو فى كل محور من محاور الورقة، بالاضافة الى اجتهادات كل عضو على حدة، أكدت الورقة انه لتعظيم دور التعاونيات فى العمل الاقتصادى العربى المشترك لابد من ايجاد روابط الثقة المتبادلة بين الحكومات والتعاونيات والوصول الى

■ إعلان تأسيس منظمة تمويلية عربية تعتمد على مدخرات التعاونيين والمعونات والمنح

متابعة:

عبد الوهاب حامد

محمد العجرودى

علاقات قوية بين المنظمات التعاونية العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك وفى مقدمتها جامعة الدول العربية، وتحقيق اقصى استفادة ممكنة من مواثيق العمل العربى وخاصة اعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتفعيل وتنشيط العلاقة مع الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، ونشر وتعميق مفاهيم وفلسفة التعاون والاهتمام بالتعليم والتدريب التعاونى، وتوحيد الجهود التنظيمية التعاونية وتاسيس تنظيم اقتصادى تعاونى عربى يرتبط بمنظمات اقتصادية تعاونية قطرية، ودراسة امكانيات تأسيس منظمة تمويلية عربية من خلال المدخرات التعاونية المتاحة والمعونات المختلفة والمنح المتعددة.

كما تطالب الورقة - كما يقول الدكتور خالد يونس - بإعادة النظر فى الشكل الحالى للمنظمة التعاونية وذلك بايجاد اطار عام لحجم اقتصادى يحقق اهداف النشاط التعاونى وتدعيم مكانة التعاونيات فى مجال الانتاج والتسويق، وضرورة توفير المناخ الملائم لذلك، بالاضافة الى ضرورة وضع برامج لتكيف التعاونيات مع المتغيرات الجديدة وخاصة سياسات الاصلاح والتحرر الاقتصادى وتشجيع قيام المشروعات العربية المشتركة والتجارة التعاونية البينية العربية المباشرة، وأخيرا العمل على ايجاد اطار تشريعى تعاونى عربى ملائم من خلال وضع نموذج استرشادى لقانون التعاون يحقق الاسس الموضوعية لعمليات التنسيق والتكامل.

وحول التبادل التجارى بين الدول العربية يقول الدكتور خالد يونس أن معدل التجارة البينية العربية ارتفع من ٦.٦٪ عام ١٩٨٠ الى ٩.٥٪ عام ١٩٩٠ ثم تراجع الى ٩.٢ عام ١٩٩٥. وبالنسبة للصادرات البينية فلقد بلغت نحو ٥٪ من اجمالى الصادرات ثم ارتفعت الى ١٠٪، ثم انخفضت الى ٩.٥٪ لنفس الفترات الزمنية. أما الواردات البينية فلقد تراوحت بين ٩.٨٪ بينما شكل النفط ٦٠٪ من هيكل التجارة العربية البينية والسلع الصناعية ٢٩٪ والغذائية ١١٪ ومن هذه الأرقام يتضح الفارق الضخم بين التجارة العربية البينية وبين التجارة العربية مع العالم الخارجى.

أما الاستثمارات البينية العربية فلقد بلغت ٤٨٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، ثم انخفضت الى ٣٠٨ ملايين دولار عام ١٩٩٣، بينما بلغت الاستثمارات العربية مع العالم الخارجى ٨٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وحول السوق العربية المشتركة قال أنها مرت بمراحل ازدهار (السبعينات) ثم مراحل انكسار (الثمانينات حتى منتصف التسعينات) حيث بلغ حجم التجارة ذروته عام ١٩٧٥ (١٣٢٥ مليون دولار) ثم تدهور تدهورا شديدا حيث كان ذلك نتيجة حتمية لربط الاقتصاد بالسياسة وانعكاس الخلافات العربية الطارئة على مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية انعكاسا مباشرا وحتى نهاية السبعينات بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة التى تم حصرها نحو ٢٩٤ مشروعا بلغت رؤوس أموالها حوالى ٢٤ بليون دولار وبلغ عدد العمالة العربية البينية نحو اربعة ملايين عامل. ولكن رغم ذلك ظل التعاون الاقتصادى العربى هامشيا بل وازداد اندماج الاقتصاديات العربية القطرية فى الاقتصاد العالمى.

وتشير البيانات المتاحة لواقع الاقتصاد العربى الى أن حجم الفجوة الغذائية ٢٣ مليار دولار سنويا، بينما توجد قاعدة سكانية ٢٥٠ مليون نسمه وأراض صالحة للزراعة ٢٠٠ مليون هكتار يستغل منها ٢٧٪ فقط وبينما بلغ الانتاج النفطى ٢٥٪ من الانتاج العالمى والاحتياطى ٦٠٪ والايرادات النفطية ٩٥ مليار دولار سنويا نجد أن حجم الديون العربية ١٧٠ مليار دولار وحجم الاستثمارات العربية خارج حدود الوطن العربى ٨٥٠ مليار دولار.

وهنا يتضح أن الاقتصاد العربى - فى مجملة - اقتصاد واعد. يبقى تفعيل العمل الاقتصادى المشترك والمواثيق والمؤسسات هو الأسلوب الوحيد لتحقيق اهداف ربط الاقتصاديات العربية فى مرحلة تتسم بالتكتلات الاقتصادية والاقليمية والمالية والدولية.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٤/١٩٩٨

لزيادة معدلات التجارة البينية:

المطالبة بتعديل قوانين المناطق الحرة العربية

كتب - محمد عبد الرشيد:

طالب مسئول عربى بضرورة تعديل القوانين المنظمة لعمل المناطق الحرة فى البلاد العربية بما يؤدى إلى فتح المزيد من الاسواق أمام منتجات هذه المناطق وزيادة معدلات التجارة البينية العربية وزيادة قدرة هذه المنتجات على المنافسة.

وقال د. الياس غنطوس الأمين العام المساعد للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ان التجارة البينية بين الاقطار العربية يمكن أن تزداد من خلال المشروعات المشتركة ومن خلال تحرير التجارة فى اطار منطقة التجارة الحرة العربية والتى بدأ تنفيذها أول يناير الماضى مع دعم دور القطاع الخاص فى هذا المجال.

وأضاف ان القوانين المنظمة لعمل المناطق الحرة فى البلاد العربية والمعمول بها حاليا لا تتفق مع ما يتم المطالبة به، وبإجراء مراجعة لهذه القوانين نلاحظ أنه فى حال إدخال المنتجات المصنعة فى المناطق الحرة إلى السوق المحلية تعامل معاملة المستورد من الخارج إلا فى حال أشكالها على مكون محليه فى حين تتم المطالبة بالاعفاء الكامل لهذه السلع من الرسوم الجمركية فى حال استيفائها لشروط شهادة المنشأ العربية عند تطبيق البرنامج التنفيذى.

وطالب بالسعى للتوصل إلى وضع نظام إطار البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة يلحظ خصوصية السلع المنتجة فى المناطق الحرة ويحدد كيفية معاملتها لدى دخولها منطقة التجارة العربية وذلك بإيلائها ميزة تفضيلية على السلع الأجنبية بالكامل والمنتجات خارج دخول منتجات التجارة الحرة العربية الكبرى مع شن قوانين تنظم دخول منتجات هذه المناطق الى المنطقة الحرة العربية دون الاضرار بمنتجات المنشآت القائمة فى خارجها وقد يكون ذلك باعتماد قانون موحد مشابه لمعاملة منتجات المناطق الحرة لدى دخولها إلى القطر التى هى فيه مع اعتماده من كافة البلدان العربية.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٤/١٩٩٨

مؤتمر التعاونيات العربية بالأقصر يؤكد:

مساندة جهود مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة

الأقصر ـ من عبد الوهاب حامد:

واصل مؤتمر التعاونيات العربية اجتماعاته بالاقصر برئاسة مصر وبمشاركة ١٣ دولة و ٣ منظمات اقتصادية، واكد المشاركون تاييدهم ومساندتهم للجهود التى يبذلها الرئيس حسنى مبارك واخوانه من الملوك والأمراء والرؤساء العرب بسرعة قيام السوق العربية المشتركة من خلال إعلان قيام منطقة للتجارة الحرة كضرورة لمواجهة التحديات الاقليمة والدولية.

وأعلنوا أن المنظمات التعاونية ستكون سباقة لتحقيق هذا الهدف وأحداث التكامل الإقتصادى بين قطاعاتها الأنتاجية واعطاء ميزات نسبية للسلع التى يتم انتاجها.

وتقرر إعداد مشروع نموذج لقانون التعاون العربى وتقديمه إلى مجلس جامعة الدول العربية لاقراره.

اعلن ذلك الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد التعاونى العربى عقب الجلسة التى عقدت أمس برئاسة الدكتور احمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات والامين العام للاتحاد التعاونى العربى

وأعلن السيد محمد حسن السباعى رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى ونائب رئيس الاتحاد التعاونى العربى ان ما يجرى فى العالم من متغيرات وتكتلات اقليمية ودولية يضع التعاونيات فى مقدمة طرق وأمام تحديات هائلة وان التعاونيات مطالبة بالارتفاع الى مستوى العصر وهى تناقش خطة عملها ونحن على مشارف قرن جديد.

وقال إننا نرحب بكل ما من شأنه تطوير التعاون المشترك مع المنظمات الاقتصادية العالمية وأن هناك اتصالات مع الاتحادات التعاونية الايطالية التى يصل حجم مبيعاتها السنوية إلى ١١ مليار دولار لتوقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحادات التعاونية العربية.

واعلن السيد وصفى مباشر رئيس الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى وممثل مصر فى مجلس إدارات الاتحاد العربى أن الاتحاد المصرى قطع شوطا طويلا فى التعاون مع المنظمات الدولية للاسكان وان المؤتمر الذى يعقد حاليا مع احدى منظمات الاسكان للحلف التعاونى الدولى قرر منح الحركة التعاونية الاسكانية المصرية منحا لا ترد وقروضا بفائدة مخفضة جدا لاقامة مشروعات سكان لاعضائها وتطبيق احدث تكنولوجيا الاسكان، وقال ان النموذجين اللذين تقدمت بهما مصر للمؤتمر الدولى والمتضمنين اقامة مشروعات اسكانية تعاونية بأسعار مخفضة قد حظيا بتقدير المشاركين من الدول المشاركة .

وأعلن براك ناصر النون رئيس الاتحادات التعاونية الزراعية بالكويت والأمين العام المساعد للاتحاد التعاونى العربى ترحيب بلاده بزيارة التعاون الاقتصادى والتكامل التعاونى مع مصر.وأعلنت تعاونيات الثروة المائية والسمكية المصرية ان الاتحاد يتطلع الى صيغة لاتفاقيات مع الدول العربية الشقيقة لزيادة انتاج الاسماك وطرحه بالاسواق باسعار تعاونية حيث أن الانتاج الحالى لا يتناسب مع ما تملكه مصر من مساحات شاسعة من البحيرات والأنهار□

المصدر : الأهرام

التاريخ : [illegible]/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة حرة

تنمية «الكروش»

مع تصاعد الصحوة القومية «المتعثرة» لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، شاءت المصادفة أن أشارك في حضور ندوة نظمتها «الجمعية الاقتصادية بالكويت»، وكان المحاضر الرئيسي فيها الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وعنوانها «التعاون العربي في ظل التطورات الاقليمية والدولية». قال المناعي: «ان الاتفاقات المبرمة بين الدول العربية تتركز في معظمها على عملية انسياب البضائع.. والاعفاء الجمركي.. وترتيبات إدارية وتنظيمية وقانونية دون أن يكون هناك أي اهتمام بقاعدة الانتاج..

وفي محاولة لترجمة أقوال «المناعي» الي أرقام من خلال «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» - ويشارك الصندوق العربي نفسه في اصداره - ظهرت مؤشرات تثير «الخجل» عن الانتاج والصادرات العربية، نضعها أمام الملتقى الثاني لرجال الاعمال العرب، الذي يبدأ أعماله بالاقصر بعد غد..

فحجم الناتج القومي لجميع الدول العربية، التي يزيد عدد سكانها على ٢٥٠ مليون نسمة، يصل الى نحو ٥٢٩ مليار دولار، وهو أقل من الناتج القومي لدولة مثل أسبانيا - ٥٥٢ ملياراً - التي يبلغ عدد سكانها «سدس» العرب، وكذلك هو أقل من نصف ناتج ايطاليا - ١١٢٣ ملياراً - التي يعادل سكانها «خمس» العرب. في الوقت نفسه، يصل معدل دخل الفرد في الدول العربية - ٢٠٩٢ دولاراً - أي «ربع» نظيره في كوريا الجنوبية (٨٨٣١ دولاراً)، وهو أقل من «عشر» نظيره في سنغافورة (٢٣٠٧٦ دولاراً).

أما الصادرات العربية - التي تبلغ قيمتها ١٤٣ مليار دولار ومعظمها من النفط - فهي تعادل ٧٣٪ فقط من صادرات دولة مثل هولندا (١٩٦ مليارا) وعدد سكانها ١٥,٥ مليون نسمة، و٨٣٪ من صادرات هونج كونج (١٧٤ مليارا)، وعدد سكانها أقل من ٦ ملايين نسمة، و٦٢٪ من صادرات ايطاليا (٢٣١ مليارا) وعدد سكانها ٥٧ مليونا، وثلث صادرات اليابان (٤٤٣ مليارا) وسكانها ١٢٥ مليونا.

وبما أن القطاع الخاص العربي قد أنيطت به مسئولية قيادة دفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطري، ويسعى الى قيادة «قاطرة» التكامل والتعاون على المستوى القومي، وإذا كان «كم» النمو الاقتصادي مازال يمثل نقطة البداية في تحديد مستوى «الرفاهة» الاقتصادية، فلابد من التوقف عند «محطة الكيف» التي نوه اليها المفكر الليبرالي المصري الدكتور سعيد النجار بضرورة مراعاة عدالة التوزيع.. والاعتبارات البيئية.. وتحسين الموارد البشرية والنظام السياسي السائد.. بما يحتوي عليه من حرية واحترام لحقوق الانسان. ويجب التمعن فيما قاله الباحث الاقتصادي العربي الفلسطيني الدكتور يوسف صايغ حول اساءة استخدام الموارد العربية، من خلال «تنمية الكروش» باستهلاك أكبر نسبة من الوحدات الحرارية في اليوم، وبناء القصور.. ودور العبادة العملاقة، وإقامة حفلات بملايين الدولارات، وإنشاء مطار دولي وآخر يبعد عنه بمسافة ١٠ دقائق بالسيارة!

كمال جاب الله

السوق العربية المشتركة تدخل دائرة الحوار فى مناقشات التعاونيين!

مشروع باتفاقات مشتركة لتبادل السلع وإقامة معارض دائمة وموسمية

الاقصر - من عبدالوهاب حامد:

قرر مؤتمر الاتحاد التعاونى العربى - فى مناقشاته امس برئاسة الدكتور احمد عبدالظاهر الامين العام للمؤتمر ورئيس الاتحاد العام للتعاونيات - توقيع مشروع اتفاقية بين الاتحادات التعاونية المصرية وبين الاتحادات العربية فيما يتعلق بالأنشطة المتماثلة، ويستوعب الاتحادات مشروعات مماثلة بين كل دول الاتحاد، ويستهدف مشروع الاتفاقية التكامل فى الأنشطة الانتاجية وتسهيل تبادل السلع واعطاء ميزات لمنتجات التعاونيين فى الاسواق العربية، واقامة معارض دائمة واخرى موسمية للترويج لمنتجات الحركة التعاونية.

اعلن ذلك الدكتور خالد يونس المدير العام للاتحاد التعاونى العربى.

واعلن محمد حسن السباعى نائب رئيس الاتحاد العام للتعاونيات بعد اختياره بالاجماع رئيسا لاجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد ان الدكتور محمود شريف وزير التنمية الريفية طلب ان تبادر الحركة التعاونية العربية الى تخفيض المدة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية لتكون بعد ٥ سنوات بدلا من ١٠ سنوات

واضاف ان الهدف من مشروع الاتفاقية بين مصر والتعاونيات العربية وبين الاتحادات والأنشطة المماثلة لها تأكيد ودعم روابط العمل الاقتصادى العربى المشترك، واستنادا الى مواثيق العمل الاقتصادى العربى المشترك

وطالب ممثلو الاتحادات التعاونية العربية ان تركز المرحلة القادمة على تعظيم دور الحركة التعاونية فى المجال الانتاجى الصالح للتصدير واعطاء اولوية للتعاون فى مجال تبادل المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المشتركة، وتشجيع السياحة التعاونية المشتركة والمتبادلة، والبدء فى اقامة مشروعات تعاونية مشتركة، وتبادل الخبرة فى مجالات تخصص الاطراف الموقعة على المشروع، وتنظيم دورات تدريبية مشتركة للعاملين فى مجالات الانشطة التعاونية، وتشجيع التعاون الاقتصادى وتحقيق الاستفادة من المواثيق والاتفاقيات العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية «المجلس الاقتصادى والاجتماعى» ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتنظيم عمليات التعاون المشترك مع المنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة. واكدت المناقشات من خلال الورقة الرئيسية ضرورة ادارة المنظمات التعاونية باعتبارها وحدات اقتصادية بواسطة كفاءات فنية وادارية متخصصة وطالبت بتأسيس تنظيم اقتصادى تعاونى عربى لرعاية المصالح الاقتصادية للتعاونيات العربية، والمشروعات التعاونية العربية المشتركة والتنسيق فيما بينها، ويمكن بواسطة هذا التنظيم وبمعاونة المنظمات التابعة فى الدول العربية المختلفة اقتراح المشروعات التعاونية العربية المشتركة واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وانشاء نظام متكامل للمعلومات والاحصائيات.

كما طالب المشاركون بتأسيس وانشاء منظمة تعاونية اقتصادية فى كل دولة عربية على المستوى القومى ترتبط بالتنظيم الاقتصادى التعاونى العربى لتتولى تنسيق النشاط الاقتصادى بين التعاونيات القائمة فى القطاعات التعاونية المختلفة بكل دولة.

وتقترح الدراسة عددا من المشروعات التعاونية العربية المشتركة كعملية استرشادية يمكن لها ان تتطور الى دراسات جدوى متخصصة فى حالة تحديدها - او جزء منها - لكى تكون إساسا لنشاط تعاونى عربى مشترك، على المستوى القومى والاقليمى منها انشاء جمعيات تعاونية عربية مشتركة للانتاج والتسويق، ومزارع تعاونية انتاجية عربية مشتركة، وجمعيات تعاونية عربية لتوريد وسائل ومستلزمات الانتاج الزراعى، وجمعيات تعاونية عربية لتجارة الجملة. (او جمعيات)، وجمعية - او جمعيات للتمويل والتسليف التعاونى، وجمعية - او جمعيات - للتأمين التعاونى (بأنواعه المختلفة).

مبارك يوجه كلمة اليوم إلى ملتقى رجال الأعمال العرب بالأقصر يؤكد فيها:

أهمية دور القطاع الخاص العربى فى إنشاء السوق العربية المشتركة

كتب . عادل شفيق:

يوجه الرئيس حسنى مبارك اليوم كلمة إلى الملتقى الثانى لمجتمع الاعمال العربى الذى يعقد بمدينة الاقصر، يؤكد فيها اهمية دور القطاع الخاص العربى فى اقامة السوق العربية المشتركة، تمهيدا لاقامة منطقة تجارة حرة تشمل جميع الدول العربية.. واكد السيد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين التى تنظم الملتقى، ان انعقاده يأتى فى ضوء الدعم السياسى الذى نتج عن القمة العربية التى عقدت بالقاهرة منذ عامين، والتى اكد فيها الرئيس مبارك ضرورة تفعيل الاتفاق بشأن قيام منطقة التجارة العربية الحرة، والتى تتواكب مع اندماج التكتلات الاقتصادية فى وحداته.

واضاف سعيد الطويل ان اكثر من ٦٥٠ من رجال الاعمال العرب سيناقشون خلال الملتقى المشاركة فى حوالى ٣٠ مشروعا مشتركا برأس مال ٢,٨ مليار دولار قدم معظمها رجال اعمال مصريون فى مختلف مجالات الصناعة والسياحة والالكترونيات والتجارة، ومن اهم هذه المشروعات مشروع لانتاج الالومنيوم فى مدينة بورسعيد براس مال ٣٥٠ مليون دولار ومشروع سياحى فى شرم الشيخ براس مال ١٠٠ مليون دولار ومشروع اخر لصناعة الالكترونيات فى مدينة برج العرب الجديدة بتكلفة استثمارية ١٥ مليون دولار كما تقدم رجل اعمال فلسطينى بمشروع لاقامة فندق فى مدينة رام الله الفلسطينية براس مال ١٥ مليون دولار، وسيتحدث فى الجلسة الافتتاحية للملتقى الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية وسعيد الطويل وحمدى الطباع رئيس مجلس رجال اعمال العرب ورئيس جمعية رجال الاعمال بالادرن.

ويتحدث الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام حول افاق التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص فى الدول العربية لمواجهة تحديات القرن كما تتم مناقشة ورقة عمل مقدمة من السفير عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية حول استراتيجية التعاون الاقتصادى العربى، كما يتحدث السيد عبد اللطيف الحمد رئيس مجلس ادارة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى حول دور الصندوق فى دعم التنمية العربية بشكل عام والقطاع الخاص العربى بالتحديد.

وسيتم بعد ذلك تقسيم رجال الاعمال العرب فى حلقات نقاشية متخصصة لبحث التعاون فى قطاعات السياحة والنقل والتجارة وخدماتها والاستثمار والصناعة والمقاولات والبنية التحتية والمصارف واسواق المال.

الرئيس فى كلمته إلى ملتقى الأعمال العربى:

منطقة التجارة الحرة خطوة كبيرة نحو السوق المشتركة

اكد الرئيس حسنى مبارك أن على القطاع الخاص فى جميع الدول العربية، أن يضطلع بدوره الحيوى لبناء مؤسسات التكامل العربى، ومؤسسات التطوير، بما يتماشى مع العرف الدولى، وبما يسمح لدولنا العربية بالتكامل.

واضاف الرئيس ـ فى كلمة وجهها إلى الملتقى الثانى لمجتمع الاعمال العربى بالقاهرة ـ أن تجمعات رجال الأعمال العرب تستطيع إعداد دراسات تسويقية متعمقة، لتعريف أعضائها بالسلع والخدمات التى تفى باحتياجات السوق العربية، فى إطار الخطوة البناءة بإعلان قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال ١٠ سنوات اعتبارا من أول العام الحالى.

ووصف الرئيس مبارك ـ فى كلمته التى القاها نيابة عنه الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد ـ منطقة التجارة بأنها خطوة إيجابية كبيرة، ستكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للتعاون الاقتصادى العربى، إذ تشكل إحدى الركائز للتحرك العربى، فى سبيل إنشاء سوق عربية مشتركة، مؤكدا أن هذه المنطقة ستعود بفوائد عديدة على جميع الدول العربية دون استثناء، إذ أن التجارة الخارجية هى الامتداد العضوى والوظيفى لهيكل الإنتاج، وأنماط الاستثمار، والاستهلاك القائمة على أن تصحبها زيادة فى مرونة العرض، وتوافر قواعد إنتاج متنوعة بما يكفل تحقيق تيارات سلعية متدفقة للتجارة المتبادلة داخل منطقة التجارة الحرة، مما يؤدى إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة

المصدر : القبس
التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٨

رئيس غرفة التجارة المصرية - الاميركية في القاهرة لـ القبس:

السوق العربية ستشهد مزيدا من انشطتنا كي لا نكون اسرى للسوق الاميركية

ازمة الاقتصادات الآسيوية مؤقتة ولن يهرب الاستثمار الاجنبي للشرق الاوسط

الغرفة لا تمارس ضغوطا ليحصل اعضاؤها على مزايا من المعونة

القاهرة - فكري عبدالمطلب

قال رئيس غرفة التجارة المصرية - الاميركية د. احمد شوقي ان الغرفة في طريقها لانتهاج دور جديد يخرج بانشطتها المحدودة في السوق الاميركية الى نطاق اسواق اوسع، تشمل السوقين العربية والشرق اوسطية.

تحول

وعزا شوقي، الذي انتخب في يونيو الماضي رئيسا للغرفة، في حديث خاص لـ «القبس» هذا التحول في دور الغرفة الى ما اسماه تنامي مصالح اعضائها مع السوق العربية، خلال السنوات الاخيرة.

وتضم الغرفة ٨٥٠ عضوا، اغلبهم من ممثلي كبرى الشركات المصرية العاملة في السوق الاميركية، الى جانب مديري الشركات الاميركية العاملة في مصر.

وتمثل الاهداف الجديدة للغرفة تحولا في الدور الذي ظلت تلعبه لنحو ١٥ عاما، في بناء اكبر شبكة للتعاون المصري - الاميركي، منذ تاسيس الغرفة في العام ٨٣.

وشوقي هو احد ٥ مؤسسين للغرفة، ٣ منهم اميركيون، وانتخب فيما بعد عضوا بمجلس الادارة طوال سنوات عمل الغرفة فنائبا للرئيس، قبل ان يحمله ممثلو الشركات المصرية الاعضاء بالغرفة، الى رئاستها، كثاني رئيس مصري.

الرئاسة للمصريين

وكانت رئاسة الغرفة تقتصر على الاميركيين حتى العام ٩٤، طبقا للدستور الذي يحكم عملها، منذ ابرام الحكومتين المصرية والاميركية اتفاقية انشاء الغرفة في مطلع الثمانينات.

وقال شوقي: «راينا (..) في هذا الشرط عائقا امام الخبرات المصرية للصعود الى رئاسة الغرفة، فعرضنا تعديله في استفتاء عام اقر الاعضاء بموجبه انتخاب مصري او اميركي للرئاسة، التي شغلها للمرة الاولى شفيق جبر (رجل الاعمال المصري - الاميركي) في الدورة السابقة».

واضاف «كان ذلك جزءا من اصلاحات اخرى، شملت عدم استمرار اعضاء مجالس ادارة الغرفة لاكثر من دورتين متتاليتين، بغية اشاعة الحيوية في هذه المجالس بعناصر جديدة».

الاتجاه عربيا

ويرى شوقي ان التوسع في انشطة الغرفة ضمن المحيط الاقليمي (عربيا وشرق اوسطيا) هو احدى المهام الرئيسية لرئاسته الحالية، «حتى لا تكون الغرفة اسيرة لانشطة محدودة، بسبب الاسم الذي تحمله!».

ودلل على ذلك بقوله: «نظمنا في نوفمبر الفائت مؤتمرا بالبحرين حول آفاق الاستثمار والسوق المصرية الصاعدة، الى جانب البعثة التجارية التي توجهت، من اعضاء بالغرفة الى لبنان في عام ٩٦ لتنشيط المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة بين رجال الاعمال المصريين واللبنانيين».

«كما ننوي تنظيم مؤتمر آخر في دبي مابين ٢٣ و٢٤ مارس المقبل للترويج للاستثمارات المصرية»، لكن شوقي، الذي بدا حريصا على استعراض دور الغرفة في تعزيز التعاون المصري - الاميركي، قال ان هذه المهمة لاتزال مستمرة بالفاعلية نفسها.

واوضح ان ٣ بعثات، من اعضاء الغرفة، ستتوجه الى ٣ ولايات اميركية كبرى خلال الشهر المقبل للبحث في ابرام صفقات جديدة مع نظرائهم الاميركيين، تشمل استيراد خبرات تقنية او آلات ومعدات استثمارية.

طرق الابواب

كما «ان بعثة (طرق الابواب)، التي تضم ٥٠ من اعضاء الغرفة، يجري تنظيمها سنويا الى الولايات المتحدة لعرض رؤية القطاع الخاص المصري على المسؤولين الاميركيين في الحكومة والكونغرس».

وكانت اوساط في المعارضة السياسية داخل مصر قد انتقدت الاسم الذي اتخذته البعثة شعارا لها!.

غير ان شوقي راى ان الامر لا يستدعي هذه الضجة «لاننا نذهب للتشاور، ومن الطبيعي ان يطرق المرء الابواب قبل طلب المقابلة!».

واضاف «حين يتشكل اتجاه داخل الكونغرس لخفض المعونة الاميركية، فمن الطبيعي ان نذهب اليهم لايضاح الاخطاء التي ستترتب على ذلك بالنسبة للشركات الاميركية والمصرية».

جواز الدخول

«فالمعونة لعبت دورا واضحا في مضاعفة قيمة الميزان التجاري لحساب الولايات المتحدة، بعد ان بلغت الواردات المصرية من اميركا نحو ٤ بلايين دولار، والتي كانت دون ذلك بكثير» «وهذا يعني

المدوسة
المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٨

كنا نتوقع تدفقا استثماريا بـ ٤ بلايين دولار لولا حادث الاقصر الأخير

توسعا كبيرا للمنتجات الاميركية في السوق المصرية».

واضاف: «هكذا كانت المعونة نوعا من جواز الدخول للمنتج الاميركي بطريقة نكية».

وفي داخل مصر لاتزال المعونة الاميركية تواجه بانتقادات متعددة، كان آخرها من جانب نواب البرلمان اتهموا الغرفة بممارسة ضغوط لتوجيه مخصصات بالمعونة لحساب اعضائها.

لا تتميز

لكن شوقي نفى ذلك لـ «القبس» بقوله: «لا اعتقد بحدوث اي تمييز لاعضاء الغرفة في برامج المعونة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستيراد السلعي، والتي تماثل برامج المعونات الاجنبية الاخرى لمصر، سواء من اليابان او كندا».

واضاف: «الكثيرون من خارج اعضاء الغرفة استفادوا من هذه البرامج، ولا علم لدي برفض طلبات اي من الوكلاء التجاريين او المستوردين للحصول على هذه التسهيلات».

وقال ان دور الغرفة ينحصر في مساعدة اعضائها على تذليل اي مشكلات نظرا مع الجهات الحكومية، من حيث الضرائب او الجمارك.

لا خلاف

غير ان شوقي، الذي بدا حريصا على تأكيد تميز العلاقة بين الغرفة والحكومة المصرية، نفى حدوث اي خلاف بين الجانبين لان «الاتجاه الحكومي كان واضحا».

وكان شوقي يرد بذلك، ضمنا، على ما اثير من خلاف بسبب الاستياء الحكومي من تصريحات ادلى بها الرئيس السابق للغرفة «شفيق جبر» في الولايات المتحدة حول خصخصة قطاع الاتصالات في مصر. ويسود الاعتقاد بان تأسيس هيئة عليا لدعم التعاون بين مصر والولايات المتحدة، التي جرى قيامها قبل عامين تحت اسم «المجلس الرئاسي المصري - الاميركي» قد حد من النفوذ السابق للغرفة.

نحن أداة!

لكن شوقي يرى ان التباين في طبيعة الدور الذي تلعبه الهيئتان لا يمكن ان يثير اي التباس «فالمجلس هيئة استشارية جرى تشكيلها بمبادرة مشتركة من الرئيس مبارك ونائب الرئيس الاميركي آل غور تحدد الاسس الدافعة للاستثمار الاميركي في مصر وكيفية الوصول بالعلاقات الاقتصادية الى افضل صيغة، بينما تعمل الغرفة كجمعية اهلية للقطاع الخاص المصري - الاميركي».. «وان كانت اهداف الاثنين واحدة».

واستدرك قائلا: «اذا اردت تحديدا اكثر فربما تصبح الغرفة اداة للمجلس في جذب الاستثمارات الاميركية الى مصر».

ويقول شوقي: «منذ بداية عمل الغرفة طرحنا مشروعات مشتركة على المستثمرين الاميركيين بقيمة تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار، تم الاتفاق على تنفيذ نحو ١٠ - ١٥ بالمائة من اجمالي قيمتها، بعد ان اثبتت دراسات الجدوى عدم امكانية اقامة المشاريع الاخرى».

.. «الا ان عمل الغرفة في هذا الشأن ما زال مستمرا، حيث طرح اعضاؤنا ٢٥ مشروعا جديدا على نظرائهم الاميركيين خلال المؤتمر الذي عقدته الغرفة بنيويورك في مايو الماضي».

دورنا ترويجي

لكن شوقي يرى ان الدور الذي تلعبه الغرفة «في ترويج مناخ الاستثمار المصري داخل الولايات المتحدة لا يزال كبيرا».

وحدد ذلك في الزيارات الدورية لوفود الغرفة ولقاءاتهم المنتظمة مع مسؤولي الشركات الاميركية، بجانب المؤتمرات السنوية التي تنظمها الغرفة في الولايات المتحدة، بغية شرح التطورات المتلاحقة في المناخ الاقتصادي والاستثماري والتسهيلات والمزايا الضريبية.. الخ، وارتباط ذلك بحالة الاستقرار السائدة في مصر.. «خصوصا وان وفود الغرفة تضم ممثلين للشركات الاميركية الكبرى العاملة في مصر، مما يمنح تقويمنا تأثيرا متزايدا، في ظل الصورة الاعلامية غير الدقيقة للاستقرار في مصر».

ومع ذلك يرى شوقي ان اجراءات التحرر الاقتصادي التي اتبعتها مصر اسهمت بدور كبير في دخول العديد من الشركات الاميركية الى مصر «لان المستثمر العالمي لن يأتي بقرار سياسي من حكومته».

ويقول شوقي: «حتى العام ٩٤/٩٣ كان التطور في الاستثمار الاميركي بمصر ضئيلا، نظرا لتركز اغلب هذا الاستثمار في قطاع البترول».

تحول استثماري

.. «لكن التحول ظهر خلال السنوات الثلاث السابقة، التي شهدت دخول ما يربو على ٢ - ٣ بلايين دولار كاستثمار مباشر او عبر سوق المال، الذي توجهت اليه صناديق اميركية عديدة».

واضاف: «كانت توقعاتنا تشير الى قدوم استثمارات بالقيمة السابقة نفسها هذه السنة، لكن حادث الاقصر الاخير لعب دورا سلبيا».

وتظهر خريطة الاستثمارات الاميركية في مصر «التواجد في شركات محلية تابعة للقطاع الخاص، من خلال امتلاك حصص من اسهمها، بينما تعمل الشركات الكبرى في الانشطة الصناعية المختلفة، كصناعة السيارات والكمبيوتر، بجانب سلسلة الفنادق السياحية الفخمة، واعمال البنوك والخدمات المالية». اضاف شوقي: «بينما يفضل باقي المستثمرين الاميركيين الدخول مع رأس المال المحلي في الانشطة الزراعية والسياحية المختلفة او منح الخبرات الفنية للمشروعات العاملة برؤوس اموال مصرية - عربية».

النكسة الاسيوية مؤقتة

وفي هذا الصدد لا يعتقد شوقي ان تؤدي النكسة التي اصابت مؤخرا اقتصادات بعض دول جنوب شرق آسيا الى خروج الاستثمارات الغربية باتجاه الاسواق الصاعدة في الشرق الاوسط ومنها السوق المصرية «لان ما جرى هناك مجرد حادث عارض ومؤقت لن يستتبعه هروب مفاجئ للإستثمارات».

واضاف «الجهاز المصرفي العالمي لن يسمح بانهيار الاقتصادات الاسيوية لتاثيره على الاقتصاد العالمي ككل».

واشار الى ان تقويم وزير الخارجية الاميركي السابق شولتز، الذي اعلنه امام اعضاء الغرفة في ختام رحلته لجنوب شرق اسيا مؤخرا يوضح «ان الاضطراب الذي لحق بهذه الاقتصادات لن يستمر لاكثر من عام او عام ونصف العام».

لا شبهة في التقييم

وفي مصر لا تزال عملية تقييم الشركات والمؤسسات الحكومية المدرجة في برنامج الخصخصة تثير جدلا صاخبا في مختلف الاوساط مما ادى الى تباطؤ وتيرة البرنامج، رغم الدفعة التي منحتها له حكومة الجنزوري.

ويقول شوقي، الذي يملك ويدير واحدا من اكبر مكاتب المحاسبة والتقويم المالي للشركات «من الطبيعي الا تحظى اي عملية تقييم باتفاق شخصين (...) لتباين الحسابات المرتبطة بقواعد التقييم كالقيم الاستبدالية والتسويقية والتدفقات النقدية والمقارنة».

ورأى ان هذا التباين لا يمثل عيبا في طبيعة النظام المحاسبي المصري او يؤدي الى «شبهات تلبس».. «لان الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى المراجعة الدقيقة لاتجاهات التقييم المختلفة».

السوق الجديد

واعتبر عملية طرح الشركات عبر مزايدة مغلقة، واختيار العرض الاعلى سعرا، التي لجأت اليها الحكومة مؤخرا، اعمالا لقوى السوق «كي يفرض نفسه».. «خلافا لعمليات التقييم السابقة، التي كانت تلجأ اليها الشركات القابضة، وعند الطرح يحجم المستثمرون عن الشراء (!)».

لكن العديد من المحللين الماليين ما زالوا يشككون في امكانية التوصل الى قيم سوقية فعلية بسبب التشوهات التي لا يزال يعاني منها الاقتصاد المصري.

غير ان شوقي لا يعتقد بذلك «لان رجال الاعمال المصريين الذين جاءوا باستثماراتهم من الخارج الى بلادهم يتصفون بالذكاء والنجاح»، واضاف «ربما تكون معتقدات بعض قيادات القطاع العام لا تزال غير متفهمة لبرنامج الخصخصة، لكن ذلك لم يعد عائقا».. «لان المشكلة تكمن في الشركات التي لا تزال تعاني من هياكلها التمويلية المختلة غير الجاذبة للخصخصة، والحلول تتباين بين بيع بعض الاجزاء الناجحة واصلاح البقية».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩٨

دراسة: السوق العربية المشتركة جسر العرب إلى القرن الـ ٢١

بعد عشرات المحاولات والتجارب لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى. وبعد اكثر من برنامج لاقامة السوق العربية المشتركة، ورغم تعدد الاطر التنظيمية والقانونية المعنية بالاقتصاد والتجارة والاستثمار بين الدول العربية على مدى نحو نصف قرن.. فمازالت حصيلة كل ذلك بالغة التواضع، ومازال حلم السوق المشتركة غير قريب المنال. وحقائق وارقام التبادل الاقتصادى والتجارى العربية تؤكد ذلك:

فالتجارة العربية البينية لم تتجاوز نسبة ١٠٪ من اجمالى تجارة الدول العربية الخارجية والمساعدات الانمائية العربية لم تتجاوز ١٠٪ من اجمالى العون الانمائى الذى تتلقاه الدول العربية فى الوقت الذى ساهمت فيه مجموعة لجنة مساعدات التنمية «راك» والتى تضم ٢٢ دولة من مختلف انحاء العالم بنحو ٦٧٪ من قيمة العون الانمائى الذى تلقته الدول العربية فى عام ١٩٩٤ اى اكثر من ستة اضعاف ما ساهمت به الدول العربية.

والاستثمارات العربية البينية لاتزال محدودة فكل دولار عربى يستثمر فى بلد عربى اخر يقابله ٥٦ دولارا عربيا تستثمر فى العالم الخارجى اى ان الاستثمارات البينية العربية لا تتجاوز ٢٪ من الاستثمار العربى الخارجى. والمديونية العربية تصل إلى ١٤٠ مليار دولار وتبلغ قيمة خدمة هذه الديون ١٢ مليار دولار سنويا بينما يوجد ما بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ مليار دولار اموالا عربية مهاجرة. وهنا يطرح سؤال مهم: لماذا اخفقت كل هذه المحاولات والتجارب فى اقامة سوق عربية مشتركة او حتى الاقتراب من هذا الهدف؟.

والواقع ان هناك ثلاثة انواع من الاسباب التى حالت دون تحقيق الاهداف العربية فى هذا المجال هى:

أسباب سياسية.
اسباب اقتصادية.
أسباب فنية.

١ - الاسباب السياسية:

يعود إخفاق للمحاولات السابقة لاقامة سوق عربية مشتركة او وضع اسس قوية للتعاون الاقتصادى إلى حد كبير إلى غياب الارادة السياسية العربية الراغبة والقادرة على تحقيق هذه الاهداف، فمحاولات التكامل الاقتصادى تحطم معظمها على صخرة الخلافات السياسية المتكررة بين الدول العربية وبعضها البعض.. كما افتقر اسلوب العمل العربى المشترك ذاته إلى المصداقية والواقعية. فقد مال هذا العمل إلى المبالغة وتبنى شعارات الوحدة العربية الكاملة دون ان يراعى ظروف الواقع ومتطلباته.. ودون ان يخطو خطوات متدرجة ومحددة تبنى فوق بعضها البعض.

لذلك تكررت مرات التوقيع على اتفاقيات عربية فضفاضة مغرقة فى التفاؤل دون اى احساس حقيقى بالالتزام ببنودها او نية حقيقية للتنفيذ، يضاف إلى كل ذلك الظروف الاقتصادية والدولية التى مرت بها مسيرة العمل العربى المشترك خلال الثلاثين عاما الاولى عقب قيام جامعة الدول العربية. من كفاح من اجل استقلال بقية الدول العربية إلى حروب متكررة فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى مع ما ارتبط بذلك من استنزاف الموارد العربية.

٢ - الاسباب الاقتصادية:

رغم فيض الاتفاقيات العربية الرامية إلى اقامة سوق عربية مشتركة وتشجيع التكامل الاقتصادى والتبادل التجارى فان الواقع الاقتصادى فى الدول العربية لم يكن عنصرا مساعدا بدرجة كافية لانجاح هذه المحاولات من جوانب عديدة، فقد افتقرت الدول العربية إلى قدر مناسب من التماثل فى النظم الاقتصادية، وانقسم العالم العربى إلى دول تتبع النموذج الاشتراكى فى الاقتصاد «وفى السياسة ايضا» بما يعنيه ذلك من تخطيط مركزى والتحكم فى اسعار السلع ومعدلات الاجور واسعار صرف العملات وسياسات التجارة والواردات والصادرات.

بينما نهجت دول اخرى نهجا اقرب إلى النموذج الراسمالى بما يعنيه ذلك من حرية السوق. وحرية

اسعار صرف العملات واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص. في الوقت الذى كانت فيه اقتصاديات بعض الدول العربية غير قابلة للتصنيف بين هذا او ذاك بل كانت اقتصاديات «بدائية» إلى حد كبير. ومن ثم فان الحديث عن سوق عربية مشتركة بين هذا الخليط غير المتجانس كان امرا غير يسير بل غير متصور في احيان كثيرة.

من جهة اخرى فإن القواعد الانتاجية العربية قد اتسمت بقدر كبير من الضعف والتشابه. فالصادرات العربية كانت محدودة للغاية والطلب على الواردات كان محدودا ايضا.. وكان اجمالي الناتج المحلي لكل الدول العربية مجتمعة لا يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي في دولة واحدة متوسطة الحجم والوزن الاقتصادي.

لذلك لم تكن مصادفة ان التبادل التجاري بين الدول العربية قد ارتبط صعودا وهبوطا بالثروة النفطية العربية التي برزت قيمتها عقب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣. مما ضاعف من الدخل والطلب في هذه الدول. فقد زادت قيمة التجارة العربية البينية من ٢٧٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى نحو ١١١٦٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ اي بزيادة نحو ٣٠٠٪ في خمس سنوات. ثم تراجعت إلى ١١١٠٦ ملايين دولار عقب تراجع اسعار النفط في بداية الثمانينيات.

كذلك فإن الهياكل الانتاجية العربية لم تكن متنوعة بالقدر الذى يسمح بهامش كبير للتبادل التجاري فيما بينها. فمعظم الدول العربية يصدر مواد اولية ويستورد سلعا مصنعة ومعدات وسيطة ومواد غذائية حتى عندما حققت عملية التنمية الصناعية (خاصة في مجال الصناعات التحويلية) تقدما مناسبا في بعض الدول العربية، فإن هذه التجارب مرت في طريق متشابه من حيث نوعية السلع المصنعة ولم تتخصص كل منها في صناعة تمتلك فيها ميزة نسبية مثلا او تعتمد على تبادلها مع سلع الدول المجاورة، بل ان بعض الصناعات العربية نافست بعضها بعضا بحثا عن اسواق مثل منتجات البتروكيماويات في الدول الخليجية على سبيل المثال.

٣ ـ الاسباب الفنية:

إلى جانب هذه الاسباب الاقتصادية والسياسية التي اعاقت جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن المحاولات ذاتها التي بذلت في هذا الصدد شابها العديد من اوجه النقص والثغرات التي اضعفتها.. من ذلك مثلا صياغة بعض هذه الاتفاقيات والتي نزعت نحو العمومية تلافيا لاوجه الخلاف بين اطرافها بدلا من تصفية اوجه الخلاف هذه ووضع نصوص محددة وملزمة وقابلة للتنفيذ. كذلك افتقرت معظم هذه الاتفاقيات إلى الآليات المناسبة للتنفيذ .

والاجابة: انه طالما ان الحديث عن المستقبل فلا شيء يمكن التنبؤ بنتائجه على نحو من اليقين والجزم.. ولكن ما يمكن ان نلمسه ونمسك به هو مجموعة من المؤشرات تؤكد بشكل كبير وجدي ان نتائج هذه المحاولة الجديدة سوف تكون جد مختلفة عن سابقاتها.

ومن بين هذه المؤشرات:

١ ـ ان اقامة سوق عربية مشتركة لم تعد خيارا نحو الافضل او ترفا اعلاميا وسياسيا ولكنها اضحت خيارا حتميا وقضية بقاء وحياة لكل دولة عربية على حدة، وللدول العربية في مجموعها والتي ستعاني اشد المعاناة فرادى وجماعات اذا استمرت تواجه تيارات التحولات الدولية والاقليمية العاتية بقدرات كل منها الفردية المحدودة والقاصرة عن خوض المنافسات الدولية الصاخبة في ضوء المتغيرات الجديدة اقتصاديا وتجاريا.. وسياسيا ايضا.

دراسات دولية
الهيئة العامة للاستعلامات

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٣/٤/١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوق عربية مشتركة للسينما

□ كتب ـ ناصر حسين:

فى لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة التى يرأسها الناقد مصطفى درويش دار نقاش حول موضوعين الأول إقامة سوق عربية مشتركة للسينما العربية على أن يكون هدفها فتح أسواق عربية بالمشاركة فى العرض أو الاتفاق مع الدول العربية على انشاء دور عرض سينمائية بالاشتراك مع السينما المصرية خاصة فى الوقت الحالى الذى دخلت فيه شركات استثمار عملاقة العمل السينمائى.. ودخلت 3 شركات برؤوس أموال تصل إلى مليار جنيه مصرى سوق العمل السينمائى وتنتظر فقط ممارسة عملها عند طرح قطاع الاعمال لاستغلال الشركات التابعة لها سواء فى دور العرض السينمائى أو الاستديوهات.

ويستهدف مشروع انشاء سوق عربية مشتركة لتشجيع الاستثمار العربى فى السينما المصرية والانتاج المشترك والتوزيع بين مصر والدول العربية.

الموضوع الثانى الذى دار حوله النقاش هو المهرجان القومى للسينما المصرية والذى قرر وزير الثقافة فاروق حسنى إلغاءه بعد الاحداث التى وقعت فى الدورة الماضية ومقاطعة الفنانين للمهرجان واستقالة رئيسه.. ورغم المطالبات المتكررة للنقاد والكتاب بعودة المهرجان القومى للسينما إلا أن وزير الثقافة كان مصرا على إلغائه.

وقد دار النقاش فى لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة وكانت نتائج المناقشات أن طرح اقتراح بأن يقوم المجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة بإقامة المهرجان من خلال لجنة السينما فى المجلس على أن تقوم وزارة الثقافة من خلال صندوق التنمية الثقافية بدعم المهرجان.

وقد ارسلت لجنة السينما المناقشات التى دارت والاقتراحات التى قدمها الاعضاء فى مذكرة إلى الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس والذى ارسلها بدوره إلى فاروق حسنى وزير الثقافة.

وقد وافق الوزير على الموضوع الثانى والخاص بعودة المهرجان القومى للسينما المصرية تحت اشراف لجنة السينما فى المجلس الأعلى للثقافة على أن يتم دعمه من صندوق التنمية الثقافية .. أما بالنسبة للسوق العربية المشتركة فقد طلب الوزير اعطاءه فسحة من الوقت لاجراء اتصالات مع جامعة الدول العربية لتساهم فى المشروع.

المصدر : الحياة

التاريخ : ١ / ٤ / ١٩٩٨

تحقيقه مشروط بتعديل البنى التحتية على أساس ربط المصالح

تصوّر لسيناريو التكامل الاقتصادي العربي

الدكتور ابراهيم علي محمد *

■ بعد مرور اقل من خمسة عقود على بدء عملية التكامل الاقتصادي بين بلدان الاتحاد الاوروبي سيعلن اليوم قادة الاتحاد عن بدء التعامل بعملتهم النقدية الموحدة «يورو» في بروكسيل. وتأتي هذه الخطوة بعد تجاوز مراحل سبقتها مثل اقامة المشاريع المشتركة وإلغاء الحواجز الجمركية امام تنقل الاشخاص والبضائع.

وفي المقابل فان العرب بدأوا محاولاتهم لاقامة تكامل اقتصادي بينهم قبل الاوروبيين، أو قبل أكثر من نصف قرن، غير ان ما حققته البلدان العربية على هذا الصعيد يكاد لا يشكل خطوة تذكر في الطريق التي قطعها الاتحاد الاوروبي. فالرسوم الجمركية بين البلدان العربية على سبيل المثال، لم يتم البدء بالغائها حتى مطلع السنة الجارية، اذ ستنخفض بمقدار ١٠ في المئة سنوياً الى ان يتم الغاؤها بعد عشر سنوات من الآن. اما تجارة البضائع والخدمات بين البلدان المذكورة فما تزال تواجه اجراءات روتينية وبيروقراطية اضافية ومعقدة قياساً الى اجراءات بسيطة توضع امام السلع والخدمات الاجنبية.

وكذلك الامر بالنسبة لانتقال مواطن عربي بين بلده والبلدان العربية الاخرى. فتنقل المواطنين العرب بين بلدانهم (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض الحالات الاخرى كما هي الحال بين سورية ولبنان) يواجه اكثر الاجراءات تعقيداً في العالم.

وينعكس هذا الوضع في العلاقات الاقتصادية العربية التي لا تزال محدودة وضعيفة قياساً الى علاقات العرب مع البلدان

> بدأ العرب محاولاتهم لاقامة تكامل اقتصادي بينهم قبل الاوروبيين منذ أكثر من نصف قرن، غير ان ما حققته البلدان العربية على هذا الصعيد يكاد لا يشكل خطوة تذكر على الطريق التي قطعها الاتحاد الاوروبي.

والتكتلات الاقتصادية غير العربية. فالاولى شبه محصورة في تبادلات تجارية ضعيفة اذ ان حجم التجارة بين البلدان العربية لا يزال يتراوح في حدود ٨ في المئة من حجم التجارة الخارجية لتلك البلدان بينما يتجاو حجم تجارتها مع بلدان الاتحاد الاوروبي، على سبيل المثال، ثلث حجم تجارتها الخارجية.

وليس أدل على صعوبة وتعقيد تجارة البضائع والخدمات بين البلدان العربية مما يجرى هذه الايام لفوائض الانتاج من بعض السلع الاستهلاكية العربية الخفيفة مثل المواد الغذائية والادوات المنزلية والمنتجات النسيجية وغيرها. فهذه الفوائض المتوافرة في شكل خاص في بلدان مثل سورية وتونس والمغرب ومصر لم تستطع حتى الآن الحصول على معاملات تفضيلية لدخول اسواق البلدان العربية الاخرى التي تستورد السلع المشابهة. وفي الوقت الذي تستورد فيه هذه الاخيرة لا سيما النفطية منها مواد غذائية بقيمة توازي نحو ٧٠ بليون دولار اميركي فان بلدان الفوائض المذكورة لا تزال تلاقي الامرين على صعيد ايجاد اسواق لتصدير مثل هذه المواد.

وخير مثال على ذلك زيت الزيتون التونسي. فمنذ سنوات وتونس تتفاوض مع الاتحاد الاوروبي وبشروط غير ميسرة في غالب الاحيان من اجل السماح لها بتصدير زيت الزيتون الى السوق الاوروبية في الوقت نفسه الذي تستورد فيه غالبية البلدان العربية هذه المادة من اوروبا وغيرها. ولا يختلف الامر كثيراً لجهة الحمضيات المغربية والخضار والفواكه والمنتجات النسيجية السورية والمصرية.

واذا كان بعضهم يدعي ان ذلك الوضع سببه ان المنتجات العربية ذات قدرة تنافسية اقل من مثيلاتها غير العربية فان هذا الادعاء يفقد قوته ازاء حقيقة ان هذه المنتجات تلاقي عراقيل اضافية مختلفة لا تلاقيها مثيلاتها من المنتجات الاوروبية او الآسيوية او الاميركية. فالعلاقات الاقتصادية العربية يميزها الضعف اذاً، ولكن ما هي أهم أسبابه؟

تشابه نماذج التنمية وغياب التنسيق بينها

ان اهم اسباب ضعف العلاقات الاقتصادية العربية يعود الى عدم توافر الارادة السياسية الحقيقية بهذا الخصوص لدى أصحاب القرار في بلداننا العربية. ولا

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/٤/١٩٩٨

يغير في جوهر الامر التأكيدات المستمرة لهؤلاء امام الرأي العام والتي مفادها انهم يقفون قلباً وقالباً وراء تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

ان نماذج التنمية التي تتبعه البلدان العربية منذ حصولها على استقلالها تنطوي على عدم التنسيق في ما بينها من جهة وعلى التشابه في ما يتعلق بالاهداف والمشاريع المحددة في اطارها من جهة اخرى.

وعلى سبيل المثال فان اهداف التنمية الزراعية ركزت على تطوير زراعات متشابهة بدلاً من تخصص كل بلد او اكثر بزراعات معينة. كما ان التنمية الصناعية ركزت على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في غالبية هذه البلدان.

فباستثناء بعض الصناعات مثل الصناعات البتروكيماوية في السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى المحكومة بتوافر الثروة النفطية هناك فان الصناعات العربية تنحصر تقريباً في سلع الاستهلاك اليومي من مواد غذائية وانسجة وألبسة وأدوات منزلية وما شابهها.

اما الصناعات الاساسية مثل صناعة الآلات والتجهيزات ووسائل النقل ووسائط الاتصال وغيرها من الصناعات الثقيلة والدقيقة والتي من المفترض تطويرها في شكل مشترك فانها ليست ذات حضور مهم في القطاعات الصناعية للبلدان العربية منفردة او مجتمعة.

وينطوي التشابه في نماذج التنمية العربية على حقيقة ان البنية الاقتصادية لكل بلد عربي لا تشمل انتاج الكثير من السلع المهمة التي تحتاج اليها البلدان العربية الاخرى. فاقتصادات البلدان العربية تنتج السلع الاستهلاكية الخفيفة والمتشابهة بالدرجة الاولى، وتعرض الفوائض منها للتصدير الى اسواق البلدان الصناعية وغيرها. وفي الغالب تتنافس الفوائض العربية في تلك الاسواق في ما بينها.

وفي المقابل فان الاقتصادات العربية تستورد السلع الرأسمالية المختلفة من آلات وتجهيزات ومعدات مختلفة من البلدان الصناعية لعدم توافرها في بلدانها.

ويفسر التشابه البنيوي بين اقتصادات البلدان العربية الى حد كبير ضعف العلاقات الاقتصادية بين تلك البلدان بعضها ببعض من جهة وقوة هذه العلاقات بينها وبين المراكز الاقتصادية الصناعية في اوروبا وشرق آسيا وشمال اميركا من جهة اخرى.

وكان تم إرساء هذا الشكل من العلاقات خلال فترات يعود تاريخها في بعض البلدان الى اكثر من مئة عام، اي الى فترات

بدء الاستعمار الغربي لاوطان العرب. وعليه فان البلدان العربية لن تستطيع في الامد القريب تقوية علاقاتها الاقتصادية البينية الى المستوى التي هي عليه مع المراكز الاقتصادية المذكورة لان الظروف والعوامل المساعدة على ذلك غير متوفرة حالياً. فمصالحنا الاقتصادية الحالية بين بعضنا كعرب ضعيفة التشابك والارتباط سواء على صعيد الافراد او على صعيد المؤسسات. وهنا يكمن بيت القصيد الذي يمكن من خلاله معرفة اهم اسباب تعثر قيام سوق عربية مشتركة وتحقيق تكامل او نوع من التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية حتى الآن.

اهمية ادخال تعديلات

ان عدم تشابك وارتباط مصالح البلدان العربية حالياً لا يعني عدم امكان تحقيق ذلك في المستقبل. وبدون اقامة مثل هذا التشابك والارتباط فانه لا يمكن الحديث عن توافر امكانات حقيقية لتطوير مجالات التعاون الاقتصادي بين بلداننا في مختلف المجالات.

وفي ظل غياب ارتباط المصالح فان قيام سوق عربية مشتركة تشكل انطلاقة لتكامل اقتصادي عربي، سيبقى بعيد المنال او حلماً لن يتحقق.

ومن اهم ما تتطلبه عملية اقامة مصالح اقتصادية قوية بين بلداننا ادخال تغييرات على البنى الاقتصادية للبلدان العربية، تتم على اساس تشجيع المشاريع التي

تولد مصالح اقتصادية مشتركة على الصعيدين الشعبي والرسمي.

ويجب تقوية هذه المصالح بحيث تصبح قادرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي لصالح مزيد من التعاون والتكامل.

ومن هذا المنطلق سيتم اضعاف المصالح الفئوية الضيقة لصالح تقوية المصالح الجماعية التي تشمل غالبية فئات المجتمعات العربية، وما ينطوي عليه ذلك من تشجيع لاقامة مشاريع عربية مشتركة في المجالات الانتاجية والخدمية.

وفي الوقت الحالي فان مشاريع البنية التحتية والصناعات الثقيلة والمعقدة ينبغي ان تعطى الاولوية. كما ينبغي لهذه المشاريع ان تشمل فروعاً وأقساماً تنتشر على اراضٍ تابعة لأكثر من بلد عربي.

وعلى سبيل المثال فان تطوير صناعة النسيج يمكن ان يتم من خلال اقامة مشاريع تؤدي الى

تحقيق تكامل على صعيد هذه الصناعة في دول مثل مصر وسورية والمغرب وتونس بالدرجة الاولى، ومن متطلبات هذا التطوير قيام تعاون مع الدول العربية الاخرى التي يمكن ان تقدم تسهيلات مالية في شكل قروض ميسرة وغيرها وان تفتح اسواقها امام منتجات مثل تلك الصناعات.

وكذلك الامر بالنسبة للصناعات البتروكيماوية فتطويرها في الدول العربية النفطية ينبغي ان يتم بالتنسيق مع البلدان العربية الاخرى التي تتوافر لديها خبرات وايد عاملة، والى حد ما، اسواق يمكن ان تستهلك قسماً من منتجات هذه الصناعات.

اما مشاريع الطاقة والنقل والاتصالات وبقية مشاريع

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٨

البنية التحتية فيجب ان تشمل جميع الدول العربية من دون استثناء.

ومن جهة اخرى، فان على مشاريع التنمية العربية المشتركة، بالاضافة الى انتاج السلع الاستهلاكية، انتاج السلع الراسمالية ايضاً. ويمكن ان يشمل ذلك في المرحلة الاولى انتاج المعدات والآلات والتجهيزات اللازمة لتطوير الزراعة والصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات البتروكيماوية مع الانتقال في مراحل لاحقة الى صناعات اخرى تواكب مستويات التطور المستقبلية.

ويجب ان يرافق عملية اقامة المشاريع العربية المشتركة إعطاء تسهيلات على صعيد انتقال المواطنين العرب والبضائع العربية من بلد عربي الى آخر. وينبغي اعطاء هذه التسهيلات تدريجياً على اساس خطة تنتهي بالغاء جميع القيود الجمركية او بمعنى آخر، تنتهي باقامة السوق العربية المشتركة.

ويشار الى ان اقامة هذه السوق ستستغرق عقوداً عدة على أقل تقدير، لأن انجاز المشاريع المشتركة التي سيتم بموجبها ادخال تغييرات وتعديلات هيكلية على البنى الاقتصادية العربية يتطلب فترات كهذه.

وهناك تجربة حديثة بهذا الخصوص هي تجربة الاتحاد الاوروبي. فهذه التجربة بدأت في اواسط النصف الثاني من الخمسينات من خلال التنسيق والتعاون على صعيد صناعة الفحم والصلب. ثم تابعت بلدان الاتحاد الاوروبي التنسيق في ما بينها على اصعدة شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى اوائل التسعينات عندما سُمح بتنقل الاشخاص والبضائع بحرية في ما بينها. وبعد نجاح تجربة السوق الاوروبية المشتركة أعلن عن قيام الاتحاد الاوروبي الذي ستبدأ غالبية دوله بالتداول بعملة نقدية موحدة هي الـ «يورو» بداية سنة ١٩٩٩ على ان تلتحق بها بقية الدول الاخرى في ما بعد.

ومن ناحية اخرى فان القيام بتنمية عربية مشتركة يتطلب ايضاً ادخال تغييرات تدريجية على البنى السياسية القائمة. وينبغي لذلك ان يتم على أساس اشراك المواطنين تدريجياً في الحياة السياسية في شكل اكثر فعالية. فالفئات الاجتماعية الصاعدة وغيرها لن يكتمل دورها الاقتصادي من دون مساهمتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الدور وغيره.

كما ان القيام بالتنمية المذكورة أعلاه لا يعني بأي حال من الاحوال التقليل من أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والتكتلات الاقتصادية العالمية. فهذه العلاقات مهمة للاستفادة ليس فقط من التبادل التجاري معها وإنما لنقل المعارف والتكنولوجيا الى بلداننا العربية ايضاً. لكن تلك العلاقات ستكون ذات نوعية جديدة اذا استطاعت البلدان العربية ان تشكل تكتلاً اقتصادياً في ما بينها. وفي حال نجاحها في ذلك سيكون بامكانها دفع عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي بخطوات أسرع الى الامام. كما سيكون بامكانها الحفاظ على مصالحها أكبر بكثير من اي وقت مضى خلال تاريخها المعاصر.

التنفيذ هو المهم

لقد قررت غالبية البلدان العربية اخيراً اقامة منطقة تجارة حرة عربية على ان ينفذ الاتفاق المتعلق بشأنها خلال عشر سنوات اعتباراً من مطلع السنة الجارية. ويقضي الاتفاق ان تقوم الدول العربية بخفض الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بنسبة ١٠ في المئة سنوياً. ومع نهاية السنوات العشر يتحقق نوع من الوحدة الجمركية يتم في اطاره معاملة السلع العربية في أسواق هذه الدول معاملة السلع الوطنية.

ومع تحقيق ذلك ينبغي ان يتم الانتقال الى اقامة سوق عربية مشتركة يسمح بموجبها بحرية انتقال البضائع والاشخاص بين الدول العربية من دون قيود.

ان اتخاذ قرارات كهذه يعتبر اهم الخطوات على صعيد تحقيق اقامة هذه السوق التي تشكل جوهر عملية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. غير انه ينبغي التاكيد مرة اخرى على ان اكتمال عملية اقامة السوق المشتركة مرتبط بتعزيز القدرات العربية من خلال القيام بتنمية عربية مشتركة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

ويبقى ان يشار الى ان تجارب التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية حتى الآن اثبتت ان العبرة ليست في اتخاذ القرارات وانما في تنفيذها. فالتنفيذ يشكل المحك الذي ستظهر من خلاله مدى جدية هذه البلدان او مدى جدية اصحاب القرار فيها على صعيد تحقيق الوحدة الجمركية وإقامة السوق المشتركة. واذا كان هناك بعض العوامل لا سيما السياسية منها تعيق تحقيق ذلك فان هناك عوامل اخرى كثيرة، اقتصادية وسياسية تدعم تحقيق هذا الهدف.

ومن هذه العوامل على سبيل المثال توافر الامكانات المادية والبشرية واقتناع غالبية العرب على الصعيدين الرسمي والأهلي حالياً، اكثر من أي وقت مضى، بضرورة تلك الامكانات او على الاقل تجنيد جزء منها لخدمة المصالح العربية في اطار تكتل اقتصادي تشكل السوق المشتركة اساساً لاقامته.

وتساهم المحاولات الحالية لضم العرب الى تكتل شرق اوسطي «السوق الشرق اوسطية»، يشكلون فيه الحلقة الاضعف في ازدياد قناعتهم هذه. كما يساهم في ازدياد تلك القناعة انضمام دول العالم المختلفة الى تكتلات اقتصادية اقليمية لحماية مصالحها.

ويبقى ان نشير الى انه اذا كان اقتناع العرب الأكيد بضرورة اقامة سوق عربية مشتركة استغرق نحو نصف قرن فاننا نأمل ان ترى هذه السوق النور قبل مرور نصف قرن آخر.

* اقتصادي سوري.

إنطلاقا من دعوة الرئيس مبارك بتفعيل السوق العربية المشتركة وأهمية دور القطاع الخاص في إنشائها

المعرض الدولي العربي (بانوراما عربية ٩٨.. الكل × ١)

تجرى الاستعدادات على قدم وساق لتنظيم أكبر تظاهرة اقتصادية عربية بسراى الاستثمار بأرض المعارض في الفترة من ١٩٩٨/٦/١٣ : ١٩٩٨/٦/١٦ لإقامة أكبر تجمع عربي للتبادل التجارى والتكامل الاقتصادى انطلاقا من دعوة الرئيس مبارك بتفعيل السوق العربية المشتركة وتأكيدا لتوجيهاته بضرورة اضطلاع القطاع الخاص بدوره الحيوى لبناء مؤسسات التكامل الاقتصادى بما يتماشى مع العرف الدولي وبما يسمح لدولنا العربية بالتكامل وقد صرح المستشار الاقتصادى/ يحيى زكريا مدير عام مجموعة الخبرات العربية منظم هذه التظاهرة بأن المعرض يقوم برعايته وافتتاحه الاستاذ الدكتور/ كمال الجنزورى رئيس الوزراء وممثلو ١٨ دولة عربية مشاركة بالإضافة الى جميع سفراء الدول العربية والملحقين التجاريين بالقاهرة وهو يعد الأول والاكبر من نوعه في منطقتنا العربية مما يعد نقله.. نوعية في مجال العمل العربي المشترك حيث وافقت ١٨ دولة عربية على تنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشار الى أن المعرض يرسم أول خريطة اقتصادية لمنطقتنا العربية الواعدة تحت عنوان الكل × ١ وهو ما يعنى ان: كل الدول العربية ١٨ دولة × مصر كل السلع والمنتجات وخاماتها ومستلزماتها × مكان واحد كل الصناعات والاستثمارات السياحية والعقارية والزراعية × خريطة واحدة كل رجال الأعمال العرب والمصريين والجمهور معا × آن واحد كل الجهود الرسمية والشعبية العربية × مظاهرة تأييد لدعوة الرئيس مبارك بالتوجه نحو السوق العربية المشتركة. وإضاف السيد/ زكريا الأشوح المدير العام بالشركة المنظمة بأنه جدير بنا أن نفخر ونشيد بتعاون كافة الأجهزة الرسمية والحكومية وعلى رأسها سفارات الدول العربية بالقاهرة وكذا هيئة التمثيل التجارى وادارة الدول العربية بها ومركز تنمية الصادرات المصرية واتحاد الصناعات المصرية والهيئة القومية للإنتاج الحربى على تعاونهم المثمر والبناء لإنجاح هذا العرس العربي الكبير.